كتاب

فتح اللطيف

١٠٤٧

في

شرح ترصيف التصريف

تملكته بالشراء الشرعي وانا الفقير الى الله
الراجي عفو ربه وغفرانه عبد الرحمن
الحلال الحسيني

تملكته بالشراء الشرعي وانا الفقير الى الله
الراجي عفو ربه وغفرانه عكاشة
بن المرحوم الشيخ عبد الرحيم
بن الشيخ محمد بن الشيخ احمد
الشهير بابن حلاعي
الله عنهما
امين

مما من الله به على عبده الا ثم الجاني
نصر الدين ابن اسمعيل [illegible]
في [illegible] ١٢٨٥

تملكته بالشراء الشرعي
الراجي عفو ربه
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر رب تمم بالخير

ان من اشرف ما تشرح به صدور الرسائل والطف ما ترشح به متون الفواصل من الفضائل حمد من تعالت ذاته عن التصريف والانتقال وتسامت اسماؤه عن التضعيف والاعتلال وتعالت افعاله عن التعليل والانفعال ومضى امره في الحال والاستقبال حمدا ننال به مزيد الثواب ومضاعف الاجر في يوم المآب والصلاة على مصدر الهدى المجرد عن الردى محمد الهادي برسالته الشافية الى مراح المقصود الحادي بهدايته القلوب الصادية الى الحوض المورود وعلى آله الة النجاة وصحبه البررة التقاة اما بعد فان اعلا ما صرفت فيه نفائس الايام واعلا ما خص بمزيد الاهتمام واحلا ما تستجليه بصائر الابصار وتجتنيه انامل الافكار اغصان المعالي هو التحلي بحلل الفضائل والتخلي عن حلل الرذائل والتهيؤ لحيازة الرتب العوالي وذلك باقتناص سوانح العلوم وبوارحها والتقيد باطلال روابعها وسوارحها لا سيما العلوم العربية والفنون الادبية فانها المرقاة الى فهم كتاب الله وسنة رسوله وعلم ما اشتملا عليه من جمل الشرع وفصوله ومن اجلها علم التصريف اذ هو اسها واولاها بالتحصيل واهمها فلا جرم ان تشمر لاجتنابه اردان الهمم العلية وتوجه الى اقتنائه عنان الشيم الابية وقد كنت نظمت فيه منظومة سميتها بترصيف التصريف مرسومة سهلة الالفاظ جزلة المعاني يسرع للحفاظ لعذوبة المباني برزت في ابان الشباب سافرة عن محياها الذابل رافلة في حلل وشيها التحقيق قد وشحت معاطفها بوشاح التدقيق فبادرت الى تزويجها وهي مخدرة في ستر حجابها فزوجتها بشرح مازج مزاجها وناهج منهاجها خشية من ان تتعلق بذيلها الاطماع ويحسر غير الكفو على ان يسفر عن وجهها القناع ويطمع في انه اكون ابا عذرها وما لك امرها على ان صاحب البيت ادرى بالذي فيه والاجنبي يتبعه في ذلك ويقتفيه فجا بحمد الله شرحا ينشرح به صدور الافاضل ويرتضيه الرضي والمطالب فضل شافيا للصدور في حل معاقدها وافيا بالعرض من تحرير مقاصدها لم يترك من النظم عقدة الا حلها ولا منزلة محتاجة البيان الا احتلها متضمنا المقاصد شرح العلامة التفتازاني وحاشيته للمحقق الغزي والمدقق القاضي الى غير ذلك مما سمحت به القريحة القريحة ومنحت به السليقة الجريحة من فوائد جمة وزوائد مهمة وسميته بفتح اللطيف شرح ترصيف التصريف فدونك شرحا حل من التحقيق افقه وصار للعين الدقيق حدقة اغنى عن كثير من كتب الفن المصنفة فانظر له بعين العدل وكن منصفه والمرجو ممن جبلت جبلته على الانصاف وعصم من وصمة التعصب والاعتساف ان لا يبادر الى الرد والانكار الا بعد التامل والافتكار فاني لم اضع فيه شيا الا بعد تنقيحه والقا عنه وابقا صريحه فان وقف بعد ذلك على خطاء او خلل وظهر له زلة قدم القلم في هوة الزلل

ولم يمكن حمله على غلط الكاتب ولا توجيهه بوجه صائب فليبادر الى اصلاحه بعد التثبت في كونه من موقد مصباحه وقد احسن من قال اخا العلم لا تعجل بعيب مصنف ولم تتيقن زلة منه تعرف فكم افسد الراوي كلاما بعقله وكم جاء بشيء لم يرده المصنف والله اسال ان ينفع به ويا حبله بمنه وبفضله وقد آن ان نشرع في المقصود فنقول والله المحمود بسم الله مستعينا او ملتبسا والبا متعلقة بهذا المقدر وانما قدرت اولف لان كل فاعل يضمر ما يجعل التسمية مبدأ له وهو اولى من تقدير ابتدي لانه يفيد تلبس كل التاليف ببركة البسملة وابتدي لا يفيد الا تلبس ابتدائه فقط بها ومن تقدير تاليفي لزيادة الاضمار وقدرته موخرا لان تقديم المعمول ههنا اوقع كما في قوله تعالى اياك نعبد لانه اهم وادل على الاختصاص وفيه مراعاة الادب مع الاسم الشريف وابتدات النظم بالبسملة اقتداء بالكتاب الكريم واقتفاء لاسلوبه الحكيم وعملا بقول النبي عليه افضل الصلاة والتسليم كل ذي امر بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع رواه الخطيب في جامعه ورواه عبد القادر الرهاوي في الاربعين عن ابي هريرة وما قيل انه عارضه حديث الابتداء بحمد الله ضرورة ان الابتداء الحقيقي المتبادر عند الاطلاق لا يتصور بامرين بينهما ترتب فما لا قبله دفع مشهور اما بحمل الابتداء على العرفي الممتد او بحمل احدهما على الحقيقي والاخر على الاضافي وقدم الاول لما ذكرنا سابقا وقيل المراد بحمد الله ذكر الله فانه جاء في رواية بهذا اللفظ فلا تعارض اصلا فان قلت المامور به ضمير اللام بالابتداء بالبسملة انما هو الابتداء بما هو اسم الله تعالى ولفظ اسم ليس كذلك فكانه مقحم اتى به للفرق بين اليمين والتيمن كما في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما قلت الحكم ابدا انما يكون على مدلول اللفظ دون نفس اللفظ تقول زيد جاء وقرات الفاتحة لا تريد هذه اللفظة الا عند قيام قرينة مثل زيد ثلاثي والفاتحة اسم للسورة بل معناها وكان المعنى انه يبتدي في نفسه باسم من اسماء الله تعالى ويتبرك به ثم يخبر عن ذلك الابتداء بقوله بسم الله الى اخره واما اقحام الاسم فليس بالوجه والبا في بسم الله للاستعانة او للملابسة المحمولة على التبرك بقرينة المقام حملا للعام على الخاص فلا يرد ان التبرك لم يعد من معاني البا اي اولف الكتاب مستعينا او متبركا باسم الله لا باسم غيره ففيه قصر افراد وقيل البا للمصاحبة واختلف في ايها اولى ورجح كل منها بامور والاظهر الثاني والثالث لسلامتهما من الاخلال بالادب المشعر به الاول من جعل اسم الله تعالى آلة مقصودا لغيره لا لذاته وبنيت على الكسر وان كان القياس بناؤها على الفتحة التي هي اخت السكون نحو كاف التشبيه لمناسبة عملها وكونها لازمة للحرفية والجر وطولت كالالف لتدل بطولها على الالف المحذوفة من اسم او لتفخيم الحرف المفتتح به كتاب الله تعالى ثم اطرد في غيره والاسم لغة ما دل على مسمى اي مجعول ذلك اللفظ دالا عليه .

وكم حرف المتعرض وكم ناسخ

الميم

٢

وعرفاً ما دلّ على معنىً في نفسه غير مقترن بزمان وضعاً واختلف فيه هل هو عين المسمى او غيره وهي مسألة طويلة وقد حررها التفتازاني في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وهو عند البصريين مشتق من السمو وهو العلو لانه يدل على المسمى فيعليه ويظهره وعند الكوفيين من الوسم وكيفية صيرورته على هذا الوزن على كلا القولين مذكور في المطولات والله علم على الذات الواجب الوجود واصله الاله فحذفت همزته وعوض عنها حرف التعريف وادغمت اللام الاولى في الثانية فان قلت لا يخلو اما ان يعتبر نقل حركة الهمزة الى ما قبلها على ما هو القياس في تخفيفها ثم حذفها او حذف الهمزة مع حركتها فان كان الاول فيلزم ان يكون وجوب الادغام غير قياسي لما سياتي من ان المثلين المتحركين لا يجب فيهما الادغام اذا كانا من كلمتين نحو ما سلككم ومناسككم وان كان الثاني فيلزم مخالفة القياس في تخفيفها ومن ثم قيل هذا الاسم خارج عن القياس المنقول كما ان مسماه كذلك لا تحيط به دايرة العقول قلت اجيب عن ذلك باختيار الاول ولما كانت ال عوضا عن الهمزة صارت بمنزلتها فصار اجتماع المتجانسين كانه في كلمة واحدة على انه يجوز ان يكون وجوب الادغام بعد العلمية فيكون الاجتماع في كلمة واحدة قطعا واختلف فيه هل هو اسم ام صفة عربي ام معرب جامد ام مشتق منقول ام مرتجل فاختار صاحب الكشاف والاكثرون انه عربي وانه علم لا صفة منقول من اسم جنس وانه مشتق من اله بالكسر بمعنى تحير وزعم بعض المعتزلة انه معرب فقيل انه في الاصل عبري وقيل سرياني وهذا القول لا يلتفت اليه ولا دليل عليه اذ لا يصار الى اثبات العجمة بغير دليل وهو في الاصل مجردا عن اللام اسم لكل معبود ثم غلب معها على المعبود بحق ولم يسم به غيره تعالى اجماعا وهو الاسم الاعظم على الاصح وانما لم يستجب للداعي به غالبا لفقد اكثر شروط الدعاء واضافة اسم اليه قيل بيانية وتوصيفه حينئذ بالرحمن بناء على ان المعنى الرحمن مدلوله او على الاستخدام فان قيل قد اشترطوا في الاضافة البيانية ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه وههنا ليس كذلك كما لا يخفى ضرورة انه ليس لنا مادة يصدق عليها لفظ المضاف اليه دون لفظ المضاف اجيب بالمنع لان الجزء الثاني من عبد الله علما على القول بانه كلمة ليس باسم مع انه يصدق عليه لفظ الله وقيل اضافة اسم اليه لامية الرحمن الرحيم قيل انهما صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة من رحم بالكسر بعد تنزيله منزلة اللازم وقيل الاول صفة مشبهة والثاني فعيل بمعنى فاعل والاول خاص عام المعنى والثاني بالعكس اما خصوص لفظ الاول فلانه من الاعلام المختصة بالله تعالى واما قولهم رحمن اليمامة في مسيلمة فهو من التعنت في الكفر واما عموم معناه فمن حيث انه رحمن الدنيا والاخرة والرحيم خاص بالدنيا واما عموم

لفظ

لفظ الثاني فلانه يوصف به غير الله تعالى يقال اب رحيم واما خصوص معناه فقد علم من عموم معنى الرحمن والرحمة عطف مستحيل في حقه تعالى فاريد بها غايتها من التفضل والانعام والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البنا في الصفات الغير الجبلية والمتحدة نوعا واشتقاقا تدل على زيادة المعنى كما في نحو قطع وقطّع فلا نقض بحذر الابلغ من حاذر فلذا قدم عليه واخر من الجلالة لانها اسم للذات وهما اسما صفة والذات متقدمة على الصفة قال البيضاوي والاظهر انه غير منصرف يعني اذا تجرد من ال الحاقا له بما هو الغالب في بابه وهو فعلان فان اكثره غير منصرف لا يقال لم قدمه على الرحيم مخالفة العادة وهي تقديم غير الابلغ كما في قولهم عالم نحرير وجواد فياض ليحصل الترقي لانا نقول انما قدم لاختصاصه به تعالى على انه قد ذهب بعضهم الى ان الرحيم ابلغ لان فعيلا من صيغ المبالغة وقيل ان معناهما واحد وهو ذو الرحمة فلا ابلغية لاحدهما على الاخر فوجه تقديمه على هذا القول ايضا اختصاصه به وهذا كله مبني على ان الرحمن صفة وهو كذلك في الاصل لكنه صار علما بالغلبة فقد قال ابن هشام الحق قول الاعلم وابن مالك انه ليس بصفة بل علم قال وبهذا لا يتجه السؤال نعم يتجه حينئذ انه يقال لم اخر عن الجلالة مع ان مدلوله الذات كمدلولها وجوابه انها اسم للذات في الاصل على الراجح وفي الحال بالاتفاق بخلاف الرحمن فانه اسم صفة في الاصل اتفاقا وفي الحال على القول الاصح هذا وما اوردناه في بحث البسملة شذرة من عقد نحر بل قطرة من لج بحر والموجب لهذا الاقتصار ما بني عليه هذا الشرح من الاختصار والا فبحثها قد افرد بالتاليف وجرد في غيرها تصنيف فعليك بتمام الكلام على هذا المقام من المطولات التي للعلماء الاعلام ثم بعد التيمن بالابتداء باسمه الكريم اردفت ذلك بالثناء على المنعم بما يستحقه من المحامد لما اجراه علينا من صلات العوايد امتثالا للامر الوارد في ذلك وسلوكا لاوضح هاتيك المسالك فقلت افضل ما اي شيء او الذي اليه تصرف اي توجه الهمم العلية جمع همة بكسر الهاء وتشديد الميم وهي في اللغة اول العزم وقد تطلق على العزم القوي وذلك اعم من ان يكون الى الشريف او الخسيس وخصت في العرف بحيازة المراتب العلية وقد تطلق على الحالة التي تقتضي ذلك القصد والحيازة وبهذا المعنى يجمع على همم واضافة تعريف اليها معنوية من اضافة المصدر الى مفعوله ويحتمل ان يكون الى فاعله بناء على ان التصريف بمعنى التصرف كالتبتيل بمعنى التبتل حمد لله شرعا وعقلا اي وصف بالجميل على قصد التبجيل اذ الحمد لغة هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على قصد التعظيم سواء كان في مقابلة نعمة ام لا وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما فالنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من وجه لان اللغوي اخص موردا واعم متعلقا والعرفي بعكسه اي اعم موردا واخص متعلقا لان مورد الاول اللسان فقط ومتعلقه النعمة وغيرها ومورد الثاني اللسان وغيره ومتعلقه النعمة وحدها فيتحقق اجتماعهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وما عسى ان يورد في تعريف الحمد

١

على تقييد الجميل بالاختياري من خرج حمد الله تعالى على صفاته الذاتية الغير الاختيارية المستلزم جعلها اختيارية
حدوثها المنافي قدمها لانه دفع مشهور باحد التاويلين المذكورين في المطولات اما منع استلزام كونها
اختيارية حدوثها بناء على جواز وجود قديم مستمر في الازل واما جعلها بمنزلة افعال اختيارية لكون
مبادى لها اولكون ذات الله تعالى كافية في وجودها واجراها مجراها ولما كان استحقاقه تعالى للمحامد
ذاتيا اوردنا اسم الذات تنبيها على ان استحقاق الذات للحمد ثابت من حيث هي من غير ملاحظة
خصوصية وصف فقلنا حمد الله دون نحمد الخالق او الرازق ونحوهما مما يوهم اختصاص الحمد بالوصف
دون الذات ومايوهم اختصاص الاستحقاق بوصف دون وصف لان اناطة الحكم بالمشتق يوهم
علية ما خذ الاشتقاق والحاصل انه تعالى يستحق الحمد باعتبار ذاته وصفاته فاسم الذات لما كان
مستجمعا لجميع الصفات لم يكن لتعلق الحمد به خلو عن الدلالة على الاستحقاق باعتبار جميع الصفات
ايضا لان استحقاق الذات الحمد يستلزم استحقاق الصفة فان قلت فاذا كان كذلك فلم تعرضت
لذكر الصفة بقولك وهاب النعم مع انه لا حاجة الى ذلك لاندراج الاستحقاق الوصفي في الاستحقاق
الذاتي قلت هو كالتصريح باداء الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا
وشرعا واشارة الى النعمة الخاصة التي انا بصددها من تاليف هذا الكتاب على ان الاستحقاق
بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد فذكر الصفة تصريح بالاستحقاق الوصفي لها
وتنبيه على ان كل صفة من صفاته تعالى مستقلة بافادة الاستحقاق هذا والمبالغة في صفات الله
تعالى مجاز لانها متناهية في الكمال فلا يمكن المبالغة فيها لانها انما تكون في صفات تقبل الزيادة
والنقصان وصفاته تعالى منزهة عن ذلك كذا قاله البرهان الرشيدي واستحسنه التقي السبكي
وقال الزركشي في البرهان التحقيق ان صيغ المبالغة قسمان احدهما ما تحصل المبالغة فيه بحسب
زيادة الفعل والثاني بحسب تعدد المفعولات ولا شك ان تعددها لا يوجب في الفعل زيادة
اذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين وعلى هذا القسم تنزل صفاته تعالى فيرتفع الاشكال
والنعم بكسر النون وفتح العين المهملة جمع نعمة بكسر النون وسكون العين كسدرة وسدر ويجمع
ايضا على انعم كافلس وهي العطا والمن فان قلت المطلوب في هذا المقام الابتداء بالحمد ليحصل
الفضل الوارد في ذلك وما ابتدأت به ليس حمدا فضلا عن ان يكون حمدا مهدوا به بل هو اخبار
من حكم من احكام الحمد لانك انما افتتحت بجملة اخبارية موضوعها الحمد قلت وصف حمد الله تعالى
بانه افضل ما اليه تصريف الهمم يحسن مستلزم لاثبات صفة جميلة له تعالى هي كونه بالغا
هذه المرتبة المذكورة وذلك واشباهه عين الحمد ولا نعني به الا الوصف بالجميل وان كان بغير لفظه
الشهير والمراد بالابتداء كما تقدم ما هو اعم من الحقيقي والعرفي وهو ايراده في مفتتح الكلام

قبل

قبل الشروع في المقصود بالذات على ان الحقيقي لا يتصور باكثر من حرف واحد حمدا صحيحا
اي معتدا به وهو مصدر اتينا به بدلا من اللفظ بفعله فهو منصوب بمقدر تقديره
احمد حمدا وذكرت الحمد بصيغتي الاسمية والفعلية اشارة في الاولى الى دوام نعمه المتواترة
واستمرار الايه المتضافرة وفي الثانية الى الاستمرار التجددي المشعر بان ما يقابله الحمد من
انواع الانعام واصناف الافضال التام متجدد على سبيل الاستمرار كالسيل المدرار بحيث
لا تخلو لحظة من انعام جديد ولا لمحة من احسان مزيد فان قلت ما الحامل على جعل العامل
في هذا المصدر فعلا مقدرا مع صحة اعتبار كونه المصدر الاول عاملا فيه على ان الاصل عدم
التقدير قلت الحامل على ذلك ارادة العموم ولنحمد الله كيف ما كان افضل ما اليه تصريف
الهمم يحسن سواء قرن باستلزام لا مع الاشارة الى النكتة المذكورة وجعله معمولا للمصدر
الاول مقتض لتخصيص الحكم المذكور بالحمد المتصف بالصفات المذكورة ولا شك في امدحية
الاول سالما اي بريئا وخالصا من شوائب النقص مقرونا اي مجموعا بشكر اداء للواجب
والشكر لغة هو الحمد عرفا وعرفا صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى به عليه الى ما خلق لاجله
كصرفه النظر الى مطالعة مصنوعاته والسمع الى امتثال اوامره واجتناب منهياته
وهو امر عزيز لا يقدر عليه الا الموفقون فلذلك قال تعالى وقليل من عبادي الشكور
والنسبة بين الشكرين عموم وخصوص مطلق لانهما متساويان موردا والعرفي اخص
متعلقا وبين الحمد والشكر اللغويين هو ما بين الحمدين وبين الحمد والشكر العرفيين
هو ما بين الشكرين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي تباين وبين الحمد العرفي والشكر
اللغوي تساو وعن الريا بكسر الراء وبالمثناة التحتية ماخوذ من الرؤية وهو اظهار العمل
ليرى ويظن به خيرا وخص بحكم العبادة باظهار العبادات خاصة مصونا اي محفوظا
اسم مفعول من صان ووزنه مفول ناقص العين واصله مصوون كما ياتيك في بابه على مزيد
مصدر ميمي اي زيادة وعلى هنا بمعنى اللام اي لاجل مزيد كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم
ويحتمل ان تكون على مستعملة في معناها المشهور وهو الاستعلاء وفيه من البلاغة الاشارة
الى تفخيم الحمد كانه ستر النعمة واستولى عليها فضله اي خيره المضاعف بفتح المهملة اسم
مفعول من ضاعف اي المكرر علي بتشديد الياء ظرف لغو متعلق بالمضاعف من مجرد
النعم اللطائف جمع لطيفة والمراد دقيقة لا يهتدي اليها الا بنظر دقيق ويلزم منه الحمد
على النعم الظاهرة الواضحة بطريق الاولى لا سيما قال بعضهم هي كلمة استثناء والمذكور
بعدها مستثنى لانه مخرج عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والمحققون على انه

ليس منها اذ الاستثنا اخراج شي من شي واثبات ضد ذلك الحكم له والمذكور بعدها منبه على اولويته بالحكم وذلك
مضاد للاستثنا وسي كمثل وزنا ومعنى ويجوز في الاسم الذي بعدها وهو العلم في هذا التركيب اوجه الاعراب
الثلاثة الجر وهو ارجحها باضافة سي اليه وما زايدة او ابهامها على انها نكرة موصوفة والاسم بعدها بدل منها
ولا لنفي الجنس والخبر محذوف والرفع على انه خبر مبتدا محذوف وجوبا لانه كذلك سمع وكونها موصولة
او موصوفة بالجملة الاسمية التي بعدها وضعفه انه يلزم عليه حذف العايد المرفوع بدون طول الصلة واطلاق
ما على من يعقل في نحو لاسيما زيد والنصب على انه تمييز ان كان نكرة كما في قوله تعالى ولو جئنا بمثله مددا
ومفعولا اعني ان كان معرفة كما في مثالنا وما كافة عن الاضافة وفتحة سي بنائية في حال النصب وفي حال
الجر والرفع اعرابية لانه مضاف وحذف الواو منه كما هنا جايز كما نص عليه في التسهيل خلافا لثعلب الذي به
على كل الانام هو كسام وزنا الخلق او الجن او الانس او جميع ما على وجه الارض من بفتح الميم معرفة
فالجملة بعدها صلة او نكرة فالجملة بعدها صفة حظي به بصيغة المبني للمفعول والظرف لغو ونايب الفاعل
هو عايد الموصول الثاني او الموصوف وجملة قولنا علا اي ارتفع قدره خبر الموصول الثاني او الموصوف
والرابط الضمير المستتر فيه والجملة الاسمية صلة الموصول الاول وحاصل التركيب الذي من حظي به علا
على كل الانام ثم لما توقف استكمال النفس الانسانية بالكمالات العلمية والعملية على الاكتساب والاستفاضة
وهما موقوفتان على مناسبة بين المفيض والمستفيض وهي من حيث انغماسها في العلايق البدنية
وتكدرها بالكدورات الطبيعية فاقدة لهذه المناسبة لكون المفيض عز اسمه في غاية التنزه
وجب الاستعانة في الاستفاضة للكمالات من تلك الحضرة بمتوسط يكون ذا وجهين التجرد والتعلق
ليستفيض بجهة التجرد ويفيض بجهة التعلق واكمل من يتمسك به للتوسط نبينا صلى الله عليه وسلم
فلذلك اردفت التسمية والتحميد بذكر الصلاة عليه وعلى اله وصحبه لكونهم متوسطين بينه وبين
ساير الانسان وهي في اللغة مشتركة بين الدعا والرحمة والتعظيم والبركة وتخص باحد معانيها
المذكورة بموارد الاستعمال فهي من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم ومعناها في الدنيا تعظيم شريعته وابقاها
الى يوم القيمة وفي الاخرة تشفيعه في امته ومن الملايكة الدعا بالمغفرة له وهو من باب قوله صلى الله
عليه وسلم انه ليغان على قلبي واني لاستغفر الله في كل يوم وليلة ماية مرة على احد الوجوه وهو ما نقل عن الجنيد
قدس الله سره ان العبد قد ينتقل من حالة الى حالة ارفع منها وقد بقي عليه من التي نقل عنها بقية يشرف عليها
من الحالة الثانية وهي كالسيئة ان كان من المقربين فيطلع الله تعالى الملايكة على ذلك اذا وقع للنبي صلى الله عليه وسلم
فيستغفرون له تعظيما له وانما قيل ذلك لانه مغفور له ويمتنع تحصيل الحاصل ومن المومنين دعاء له ببعثه
المقام المحمود والاولى ما يراد به هنا ما امرنا به صلى الله عليه وسلم بقوله سلوا لي الوسيلة والفضيلة والشرف
والدرجة العالية الرفيعة فهي من الملايكة والمومنين الدعا لكنها من الملايكة دعا بالمغفرة ومن المومنين

دعا ببعثه المقام المحمود ونحوه وهل صلاة الجن عليه من قبيل صلوتنا الظاهر نعم وقد يشير اليه
جعل الملايكة في مقابلتنا مع السكوت عن الجن وشرعت الصلاة عليه لنا عموما اداء لبعض ما له علينا
من المنن التي لا تحصى وللمومنين خصوصا لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى علي في كتاب لم تزل الملايكة
تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب رواه الطبراني وتختص الصلوة بالمعصوم من نبي او ملك والالحاق
عند اهل السنة لغيرهما الا تبعا واما خبر انه صلى الله عليه وسلم صلى على آل ابي اوفى فمن خصوصياته
التي هي حقه والسلام اي التحية واردفت الصلاة به امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وخروجا
من كراهة تركهما والاقتصار على احدهما وقيل المراد بالكراهة خلاف الاولى وليست على بابها فانه
في الاتيان بهما اجر وتركهما او احدهما مخل بذلك الاجر فتاركهما مخل بالاولى وهما معمولان لقولي
اهدي بضم اوله قدما عليه للاهتمام بهما يقال اهدى للرجل كذا اي بعث به اليه اكراما والاسم
الهدية بالتثقيل لا غير والجمع هدايا الى النبي ظرف لغو متعلق باهدي والنبي فعيل بمعنى مفعل بالكسر صح
بالفتح كبديع بمعنى مبدع لانه انبا عن الله تعالى او بمعنى مفعل بالفتح كضمير بمعنى مضمر لانه انبا
بالوحي عن الله هذا على تقدير اشتقاقه من النبا فيكون مهموزا وان اشتق من النبوة او النباوة
وهما ما ارتفع من الارض لانه رفع وشرف على غيره فيكون معتلا والمشهور انه انسان اوحي اليه بشرع
وان لم يومر بتبليغه والرسول انسان بعثه الله بشرع وامره بتبليغه وقيل ان هذا هو النبي والرسول
من كان معه كتاب او شريعة فهو على التفسيرين اخص من النبي وقد نقل المحقق ابن الهمام
في كتابه المسايرة في العقايد المنجية في الاخرة ان المحققين على ان الرسول انسان بعثه الله لتبليغ
ما اوحي اليه وكذلك النبي فلا فرق ونوقش فيه بانه لا يساعده ما ورد في عدد الانبيا والرسل
من الاحاديث بعضها صحيح وبعضها حسن وان مقتضاه ان من اوحي اليه بشرع ولم يومر
بتبليغه ليس نبيا ولا رسولا كما ان ذلك مقتضى القول الثاني المعبر عنه بقيل واوثرت ذكر النبي
على الرسول في مقام الصلاة للدلالة على انه صلى الله عليه وسلم انما استحق الصلاة بمرتبة النبوة التي
هي اعم فاستحقاقه لها بمرتبة الرسالة التي هي اخص يكون بالطريق الاولى هو هادي لامته الى
الصراط المستقيم والهداية هي الدلالة بلطف ولهذا لا تستعمل في غير الخير الا تهكما نحو قوله تعالى
فاهدوهم الى صراط الجحيم ولا نزاع في ان المراد بالهداية المسندة الى الرسل الدلالة على طريق
يوصل الى المطلوب حصل او لم يحصل كما هو مذهب اهل الحق او مع اشتراط الوصول كما هو مذهب
المعتزلة واما المسندة الى الله تعالى فتارة يراد بها الدلالة كما في قوله تعالى واما ثمود فهديناهم
اي دللناهم وتارة يراد بها خلق الاهتدا وبهذا المعنى نفيت عنه صلى الله عليه وسلم واثبتت له تعالى
في قوله انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء ولو كان المراد بها في الاية الدلالة لما نفيت عنه

صلى الله عليه وسلم لان شانه الدلالة والارادة هنا وتمام بحث هذا المقام مفصل في كتب الكلام مهدي بفتح الميم اسم مفعول من هدى واصله مهدوي وسياتي في باب المعتل كيفية صيرورته على هذا الوزن محمد بالجر بدل من نبي او عطف بيان لا نعت له لان العلم لا ينعت به او بالرفع بدل من هاد او خبر ثان او ثالث ويجوز نصبه على المدح وهو في الاصل اسم مفعول من حمد بالتشديد سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة محامده المرضية كما قال حسان * وشق له من اسمه ليجله * فذو العرش محمود وهذا محمد * ولم يولد قبل او ان ظهوره وتسميته به بالهام من الله تعالى لجده عبد المطلب وههنا لطيفة هي ان ذاته صلى الله عليه وسلم كما اشتملت على ساير كمالات الرسل مع زيادات كذلك اشتمل لفظ اسمه باعتبار حساب مفرداته واجزائها على عدد الرسل وزيادة اي بناء على رواية انهم ثلثمائة وثلاثة عشر لا رواية خمسة عشر وان كانت هي الصحيحة لان فيه ثلاث ميمات بسط كل واحدة م ي م وبسط ثانيه حا وبسط اخره دال وجملة حسابها بالجمل الكبير ثلثمائة واربعة عشر من بفتح الميم اي الذي جل بفتح الجيم وتشديد اللام اي عظم عن مضارع اي مشابه له في امره اي حكمه الماضي النافذ وجل ايضا عن منازع اي مخاصم له فيه بحق وآله هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واصله عند البصريين اهل لتصغيره على اهيل قلبت هاؤه همزة ثم الهمزة الفا وانما لم تقلب هاؤه الفا ابتداء لانه غير مقيس وقيل اصله اول بواو مفتوحة لتصغيره على اويل قلبت واوه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهو الحق اذ لا مانع من ان يكون اهيل تصغير اهل اذ سمع اهل واهيل وآل واويل وهو وان كان في الاصل بمعنى اهل الا انه خص استعماله في الاشراف فلا يقال آل الحايك وآل الحجام بخلاف اهل وانما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الاشراف او لانه شريف في قومه وفي اضافته الى الضمير اشعار بجوازها وهو الصحيح قال السبكي والاحسن اضافته الى الظاهر لان الصلاة على الآل رويناها من طرق كثيرة ليس فيها الاضافة الى مضمر ولان الكسائي والنحاس والزبيدي منعوا اضافته الى المضمر والصحيح جوازها ويشهد له قوله * وانصر على آل الصليب * وعابديه اليوم آلك * وآله صلى الله عليه وسلم عند ابي حنيفة بنو هاشم فقط وعند الشافعي ومالك بنو هاشم والمطلب وقيل عترته وهم نسله ورهطه الادنون وقيل اتقيا امته فعلى الاخير تدخل الصحابة وعلى الاولين انما يدخل منهم من شمله النسب المذكور الاطهار جمع طاهر ذكره ابن سيده وهو نادر كجاهل واجهال والمراد الطاهرين من الادناس والنقايص وفيه تلميح الى قوله تعالى في شانهم انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا وشرعت الصلاة عليهم لحديث الصحيحين قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ثم الى صحبه اسم جمع لصاحب وقيل جمع له والصحابي منسوب الى صحابة النبي صلى الله عليه وسلم اي صحبته وهو من لقي الرسول مؤمنا ومات كذلك سواء رآه ام لا

طالت صحبته ام لا روى عنه ام لا فيشمل الاعمى كابن ام مكتوم وغير المميز كمحمد بن ابي بكر والجن والملائكة ومن ارتد ثم اسلم ولم يره كالاشعث بن قيس خلافا لمن نظر فيه وعند المحدثين منهم من رآه قبل البعثة ومات على الحنيفية قبلها ومثله بل اولى من رآه قبلها ومات مسلما لا من كان مرتدا كربيعة بن امية الجمحي وهم عند وفاته مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية وبين الآل والصحابة على التفسيرين الاولين عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان في نحو علي كرم الله وجهه وينفرد الاول في التابعي الذي من بني هاشم مثلا فانه من الآل وليس من الصحابة والثاني في نحو الصديق رضي الله عنه فانه صحابي وليس من الآل فلذلك صح عطفهم عليهم وعمت الصلاة عليهم بالقياس الاولى بالنسبة الى آل لم يكونوا صحابة والى تابعيهم جمع تابع او تابعي وفي تفسيره مذهبان احدهما الذي راى صحابيا والثاني الذي جالس صحابيا ولا يكفي مجرد الاجتماع بل لا بد من طول الصحبة بخلاف الصحابي والفرق بركة صحبة النبي صلى الله عليه وسلم وقولي بالتقى ظرف لغو متعلق بما في تابعيهم من معنى الفعل وهو جمع تقاة كرطبة ورطب والحزب اي طايفته وشيعته فيشمل باقي الامة وبعد ظرف مقطوع عن الاضافة مبني على الضم لافتقاره الى لفظ المضاف اليه لنية معناه دونه كما قال الرضي والعامل فيه اما المقدرة بعد الواو لنيابتها عن فعل الشرط واسمه وقيل الواو لنيابتها عن اما والتقدير مهما يكن من شي بعد ذلك اي بعد ما سبق من البسملة والحمد والصلاة قال طالب الغفران ويمكن ان يكون العامل فيه هو قال وفيه التفات من التكلم الى الغيبة والنكتة في ذلك التوصل به الى هضم النفس وطلب المغفرة وفي التعبير بالماضي اشارة الى ان الخطبة متاخرة عن النظم فان قلت الواو الداخلة على بعد للعطف فما المعطوف عليه قلت مقطعه وذلك ان الجار والمجرور من البسملة اما مستقر يتعلق بمحذوف منصوب على الحال من فاعل فعل في جملة محذوفة والتقدير مستعينا بسم الله اولف واما لغو يتعلق بنفس اولف على ان الباء للاستعانة وجملتا الحمد والصلاة على الوجهين في محل نصب على المفعولية حكاية باسم فاعل من القول محذوف وهو حال من فاعل ذلك الفعل وعلى التقدير الاول حالا من يصح ان يكون فاعل ذلك الفعل فتكون مترادفة او من الضمير المستتر في الحال الاولى فتكون متداخلة والاصل اولف الكتاب مستعينا بسم الله قايلا الحمد لله او اولف الكتاب باسم الله على معنى استعين على تاليفه باسم الله قايلا الحمد لله الى اخره واقول بعد ذلك او اشرع بعد ذلك في المقصود فالجملة المقدرة بعد الواو معطوفة على الاولى المحذوفة وهي اولف والغفران بضم المعجمة وسكون الفاء مصدر كالمغفرة وهي تغطية الذنب والعفو عنه هو ابن عيسى بن مرشد العمري الحنفي عبد الرحمن بدل من ابن او عطف بيان لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها اعرب بحسب العوامل

واعربت المعرفة بدلا منه او بيانا وادخلت الالف في عبدا لاجل استقامة الوزن وهو غير مخرج للكلمة
عن معناها الاصلي وهو جايز ولستعمله الناس كثيرا كذا قاله السيوطي واستعمله ايضا في ديباجة
نظم التلخيص وعبد في الاصل وصف غلبت عليه الاسمية علي بتشديد الياء قد عول اي اتكل
واعتمد بعض اعزاء الطلاب للعلم الشريف لدي وهو اخي محمد وفقه الله لاجتناء ثمرات العلوم
وبلغه منها فوق ما يروم ولح الحف في السؤال اي واظب ولازم واصله لحح لكن تركت همزته
تخفيفا في طلب رسالة منظومة مهذبة اي منقحة منقاة من العيوب في مسايل علم الصرف الذي
هو ام العلوم العربية واهم الفنون الادبية فان قلت لا شك في ان المراد بالمنظومة الالفاظ
والتراكيب المركبة من الحروف المنطوق بها وبعلم الصرف هنا القواعد والمسايل فقد جعلت
ظروفا للالفاظ وهو مناف كما هو المشهور من قولهم ان الالفاظ ظروف للمعاني لكونها مستفادة
منها قلت الالفاظ من حيث ان المعاني توخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها كانها
قوالب تنصب فيها المعاني والمعاني من حيث ان الالفاظ تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها كانها
قوالب للالفاظ فيصح ظرفية كل منهما للاخر فظروف الالفاظ نفس المعاني وظرفها بيان المعاني
فلا منافاة اصلا ولكل وجهة وجيه وهو توسع شايع والمراد منظومة في بيان علم الصرف كما
يقال هذه الاية في تحريم الخمر وهذه القصيدة في مدح فلان اي في بيان ذلك وانما طلب ذلك واختار
ان تكون منظومة مع كثرة الكتب في هذا الفن حتى يسهلن عليه وعلى غيره حفظها ويعذبن
اي يحلو للرواة جمع راو كقضاة وقاض يقال رويت الشعر والحديث رواية فانا راو والجمع رواة
والذي عليه الجمهور ان وزنه فعلة بضم الفاء وفتح العين وانه من الاوزان التي انفرد بها
المعتل الذي على وزن فاعل للذكر عاقل وقال بعضهم وزنه فعلة بفتح الفاء والعين ككامل وكملة
وان هذه الضمة للفرق بين المعتل الاخر والصحيح وقال الفرا وزنه فعل بتضعيف العين
كبازل وبزل والهاء فيه عوض مما ذهب من التضعيف كالهاء في اقامة واستقامة عوضا مما حذف
انتهى والدت الفعلين بالنون مع فقد شرطها لضرورة الوزن وهو نادر كقول الشاعر
لبيت شعري واشعرن اذا ما قربوها منشورة ودعيت وقولي لفظها فاعل يعذبن وانما لم
يشتغل بحفظ شي من الكتب الموضوعة في الصرف المفيدة لان المبسوط منها منثور وقد علم
ان حفظ النثر اي المنثور ليس يحلو بالمعجمة من نوع عمر ولان النظام اي المنظوم كالكتاب
بمعنى المكتوب يحلو بالمهملة اي يعذب وتشتاق النفس الى حفظه لوروده على الوزن المالوف
للطبيعة الملايمة لمزاج النفس باعتدال مطالعه ومقاطعه ولذلك كان الشعر محل الغناء
من حيث انه مناسب البدايات والنهايات قال الخفاجي في فضل المنظوم على المنثور قل ان تجد احدا

الا وهو يحفظ شعرا وقل ان تجد من يحفظ نثرا او وجدنا عادة كثيرا من العامة تميل نفوسهم الى نظم الشعر
لا الى تلفيق النثر انتهى هذا وان كان في الفن بعض رسايل منظومة كرسالة ابن مالك لكنها الشاقة
لشاقة اختصارها مغلقة فكان عذري اي اعتذاري له باشتغال الوقت اي الزمن المعروض لنظم
هذه المنظومة بصرفه لغيرها من المهمات عن ما رامه اي طلبه وماله بالفكر اي بفكره قال نائبه
عن الضمير والفكر بكسر الفاء تردد القلب بالنظر والتدبر لطلب المعاني وقيل هو ترتيب امور
في الذهن يتوصل بها الى مطلوب يكون علما او ظنا وقيل هو حركة النفس في المعقولات اما في
المحسوسات فتخيل والمراد به هنا القلب والاطلاق عليه مجاز من اطلاق الحال على المحل وقولنا عن
هو بتشديد النون لكنه سكن للوزن اي اعترض وظهر فلم يقبل مني عذري شيئا اي لم يقبل اعتذاري
في ذلك بل لازم ولح في الطلب ثانيا ولم اجد بدا بضم الموحدة اي مندوحة عن الاجابة الى
الذي طلب من نظم منظومة على الوجه الذي اختاره فعند ذا شمرت اي رفعت وهو كناية
عن الاجتهاد والمبالغة مع السرعة والخفة ذيل العزم الذيل في الاصل مصدر يقال ذال الثوب
يذيل ذيلا من باع اي طال حتى مس الارض ثم اطلق الذيل على طرفه الذي يلي الارض وان لم يمس
تسمية بالمصدر والعزم عقد الضمير على الفعل وهذا من باب الاستعارة بالكناية لاني شبهت
العزم بالثوب الطويل المانع لصاحبه عن السرعة في العدو وطويت ذكر المشبه به وهو الثوب
وذكرت المشبه وهو العزم مضافا اليه شي من لوازم المشبه به وهو الذيل على سبيل التخييل
وايقاع التشمير عليه ترشيح موجها بصيغة اسم الفاعل حال من فاعل شمرت فكري لهذا النظم
هو في الاصل الجمع ثم غلب على جمع الكلمات التي انتظمت شعرا فهو بمعنى منظوم او مصدر
بحاله ولكني احترت انه يكون النظم مجاريا لمقدمة من مقدما بكسر الدال او فتحها جمع مقدمة
بالكسر او الفتح بمعنى انها تقدم الطالب لها على غيره او يقدمها الطالب على غيرها وسيجي الكلام فيها
واضافتها الى الفن بمعنى في على الظرفية المجازية والفن النوع فاخترت منها مختصر العزي
على اضافة المسمى الى الاسم كمدينة بغداد لان اسم المختصر العزي كما سياتي في ترجمة مولفه في باب
المتعدي واللازم سمي بذلك لنسبته الى عز الملة والدين الزنجاني لا يقال مقتضى القياس ان ينسب
هذا المختصر الى الملة لما تقرر في محله من ان النسبة في التركيب الاضافي الى الجزء الثاني لانا نقول
محل ذلك اذا كان الثاني فيه مقصودا واما اذا لم يكن كذلك فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود
في عز الملة هو الاول لجعل الشخص عزا لها وانما لم ينسب الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية
عن تكلف الحذف لانه اشتهر باللقب ولان في هذا اللقب ما يمدحه ويجعله حقيقيا بان يتلقى
كتابه بالقبول فهو اي المختصر المذكور للطالب مغن عن غيره من الكتب الصرفية لو طلبه

٧

لو جاز لفظه وسهولة حفظه ولكني لم اقتصر على ما فيه من المسايل بل ربما زدت على ما قد حوى
منها فوايدا بالصرف للضرورة جمع فايدة من الفيد لا الفود وهي لغة ما حصلت من علم او مال او جاه
وعرفا مصلحة مترتبة على فعل من حيث هي ثمرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها
من حيث انها مطلوبة للفاعل تسمى مطلوبا ومن حيث انها على طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث
انها باعثة للفاعل على الاقدام تسمى غرضا فعلى هذا لا يلزم فيها الترتيب فيكون اعم من الفايدة
والغاية من وجه وكذلك قيل قد يخالف الغرض فايدة الفعل كما اذا اخطا في اعتقادها وقد يفسر
بفايدة مترتبة على الشيء من حيث هو مطلوبه بالاقدام وعلى هذا يجب فيه الترتيب فيكون
اخص من الفايدة والغاية جدا وجملة قولي منها خلا في محل النصب صفة لفوايد والضمير في خلا
عايد الى مختصر العزي ونبهت في الشرح على هذه الزيادات كما ستراه ان شا الله تعالى واستعملت
لغة طي في ضرب هذا البيت للضرورة وايضا لم اوافقه في وضع الابواب والفصول والمسايل
على ما رتبا الالف للاطلاق والترتيب لغة جعل كل شيء في مرتبته وفي اصطلاحهم جعل الاشيا
المتعددة بحيث تطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى الاخر بالتقدم والتاخر وبهذا
القيد صار اخص من التاليف والمراد هنا المعنى اللغوي وانما خالفته لان عن ترتيبه الذي فعله
الطبع السليم وهو الجبلة التي خلق الانسان عليها نبا اي كل ولم يقبل المضي فيه وفيه استعارة
بالكناية شبهت الطبع لصعابه في الامور المالوفة بالسيف القاطع الماضي في الامر النابي من
المانع للقطع وطويت ذكر المشبه به واسند الى المشبه شيا من لوازم المشبه به وهو النبو
على سبيل الترشيح بل فيه اي في الترتيب قد خالفته وقدمت بعض الابحاث واخرت بعضا
ونبهت على نكت ذلك في الشرح كما ترى ذلك ان شا الله تعالى واقول من باب التحديث بالنعمة
كم فاق الذي تاخرا في الزمن على من تقدم فيه وهذا تلميح الى قول الشاعر كم ترك الاول للاخر
ولا اقول ذلك تجاهلا بمقام صاحب الاصل بل معترف له بالتقدم والفضل وعندما تم لها اي
للمنظومة المذكورة تصنيفي رايت قد سبقني الى نظم مع نظم الشرح ايضا الشيخ العلامه
يوسف بن احمد بن داود الشافعي الحلبي نظمه في حلب المحروسة في الف وخمسماية وعشرين بيتا
ذكر انه فرغ من نظمه في الثالث والعشرين من ربيع الاول سنة سبع وسبعين وثمانماية ذكر ذلك
في اخر منظومته نظما ولم استعن من نظمه بشيء في منظومتي هذه ومن وقف عليهما ظهر له
فرق ما بين النظمين والتصنيف في الاصل تمييز الاشيا بعضها عن بعض وصنفت الشجر
اخرجت ورقها وتصنيف الكتاب من هذا النوع ويمكن ان يراد بتصنيف الكتاب جعله
اصنافا فانه جمع صنف وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة وبعض الاعراض سميتها .

عموم

الترصيف

الترصيف بتقديم الرا على الصاد المهملة وهو في الاصل ضم بعض الاشيا الى بعض يقال رصفت
الحجارة رصفا من باب قتل ضممت بعضها الى بعض في علم التصريف وسياتي تعريفه
ومناسبة الاسم بالمسمى ظاهرة مع ما فيها من جناس القلب هذا والتحقيق ان اسما الكتب
والعلوم من قبيل العلم الجنسي لانها وضعت لانواع معينة من الاعراض تتعدد افرادها
بتعدد المحال كالقايم بزيد وبعمرو ولانه من قبيل اسم الجنس وان صح اعتباره وفي حاشية
التهذيب للجلال الدواني ان اسما الكتب ونحوها تعد في العرف اعلاما شخصية ويجعل تعدد
المحل بمنزلة تعدد الامكنة انتهى ولا شك انهم تجوزوا في العد المذكور كما يدل عليه قوله
ويجعل الاخر وسبب عدهم المذكور انهم لا يبنون اصطلاحاتهم على التحقيق كما هو شان اهل
المعقول فيكتفون بالتجوزات والتوهمات فههنا توهموا ان الواحد بالنوع واحد شخصي
فسموه علم شخص ونزلوا تعدد محله منزلة تعدد مكانه ولا ينافي القول بان اسما العلوم اعلام
تزايد بعض المسايل بحسب تلاحق الافكار لان المسايل المتزايدة بمنزلة الاركان الزايدة
فكما لا تتغير المسمى بنقصانها لا يتغير بازديادها الا ان الطفل مثلا اذا سمي باسم ثم زاد بعض
اجزايه من السن واللحية لا يتغير المسمى به ولا يخل بالعلمية فكذا هنا وهل مسماه
النقوش فقط او الالفاظ فقط او المعاني فقط او النقوش والالفاظ او النقوش والمعاني
او الالفاظ والمعاني او مجموع الثلاثة احتمالات سبعة ثلاثة احادية وثلاثة ثنائية
وواحد ثلاثي وانا اسال الرحمن تعالت ذاته وتقدست صفاته ان ينفع به طالبيه وسهله
عليهم وخالصا من شوايب النقص وهو بالنصب مفعول الجعل الثاني قدم عليه لوجهه
اي ذاته ان يجعله وان ينقذنا من دركات الشرور الى درجات السرور وان يلهم مطالعيه
الانصاف والعدول عن الاعتساف الى الاسعاف ليصلحوا اخلاله براييهم السديد ويمحوا
عللَه بنظرهم الحميد فها انا قد جعلته عرضة لاولي الاعراض ومضغة لذوي الاغراض تنبيه
اشتملت هذه الخطبة على عدة انواع من فن البديع منها براعة الاستهلال وهي افتتاح الكلام
بما يدل على المقصود وهو هنا ذكر لفظ التصريف في البيت الاول منها المشعر بكون هذا المولف
في علم التصريف وتسمى براعة المطلع ايضا ومنها التوجيه وهو على ما حرره الحلبي والمتاخرون
ان يوجه المتكلم بعض كلامه الى اسما متلايمة اصطلاحا من اسما علوم او قواعدها او غير ذلك
مما يتشعب من الفنون توجيها مطابقا لمعنى اللفظ الثاني من غير اشتراك حقيقي ويفارق
التورية من وجهين احدهما ان التورية باللفظ المشترك والتوجيه باللفظ المصطلح
وثانيهما ان التورية قد تكون بلفظ واحد والتوجيه لا يكون الا بالفاظ متلايمة وهو في البيت

علم شخصي

ثاني م

1 الثاني والثالث والسادس منها المذكور فيها الصحيح والسالم والمقرون والمزيد والمضاعف والمجرد والمضارع
والامر والماضي وكلها من اوصاف الافعال باعتبار حالات لها ياتي بيانها ومنها الجناس التام المستوفى
2 وهو اتفاق الركنين بالحروف في النقط مع اتحادهما وهيئاتها وترتيبها مع اختلافهما في النوع وذلك
بين عروض البيت الرابع منها وضربه وعروض البيت الثاني عشر منها وضربه ومنها الجناس
اللاحق وهو اتحاد الركنين فيما عدا حرفا واحدا غير مقارب للاخر في المخرج وذلك بين عروض البيت
الخامس وضربه وعروض العاشر منها وضربه ومنها جناس التصحيف وهو اختلاف الركنين بالحروف
في النقط مع اتحادهما في صورة الخط وذلك بين عروض البيت الحادي عشر منها وضربه وفيه الجناس
الجناس المضارع ايضا وهو ابدال حرف من احد ركنيه بحرف اخر من مخرج المبدل منه اذ ما يقاربه
في الركن الثاني وذلك بين الخاء والحاء ايضا لانهما من مخرج واحد وهو الحلق فمن حيث تخالفهما بالنقط
بينهما الجناس المصحف ومن حيث اتحادهما في المخرج بينهما الجناس المضارع وفي البيت السادس
عشر الجناس المضارع ايضا بين عروضه وضربه ومنها جناس الاشتقاق وهو اتفاق الركنين
في الاشتقاق الصغير وهو بين عروض البيت السابع عشر منها وضربه ومنها جناس القلب وهو تساوي
حروف الركنين في العدد والوزن وتخالفهما في الترتيب وذلك في البيت التاسع عشر منها بين الترصيف
والتصريف وقد اشتملت المنظومة ايضا على انواع بديعية ايضا ننبه عليها ان شاء الله تعالى عند
شرح كل بيت وجد فيه ذلك وقد ان ان نشرع في المقصود بعون الملك المعبود وهذه

مقدمة

مشتملة على تعريف التصريف بقسميه العلمي والعملي وهي ماخوذة من التقديم وفي دالها الفتح
بصيغة اسم المفعول وهو الاشهر لان الانسان يقدمها امام المقصود ومنه مقدمة الرحل والكسر
بصيغة اسم الفاعل بمعنى انها تقدم الانسان لمقصوده او تتقدم امام المقصود فاعلا على الا من قدم
المتعدي او من قدم اللازم بمعنى تقدم اشارة الى انها استحقت التقدم بنفسها ومنه مقدمة الجيش
لجماعة تتقدموا عليه اي الطائفة من الكلام المقدمة او المتقدمة على المقصود بالذات لتوقفه على بعض
معانيها وانتفاعها فيه ولما كان من الواجب على كل خائض في علم ان يتصور ذلك العلم بحده او رسمه
او لازم من لوازمه ليمكنه التوجه اليه ويكون على بصيرة في طلبه قدمنا امام المقصود تعريف
التصريف لذلك ومما ينبغي له ايضا ان يعرف موضوع ذلك العلم وهو ما يبحث فيه عن عوارضه
الذاتية ليتميز ذلك المطلوب عنده عما سواه من العلوم مزيد التمييز لان تمايز العلوم بحسب
تمايز موضوعاتها وان يعرف غايته بان يصدق بفائدة من فوائده معتد بها بالنظر الى مشقة
تحصيل ذلك العلم ليزداد سعيه في تحصيله اذ لو لم يعرف غايته والغرض منه لكان شروعه فيه
وطلبه له يعد عبثا ولا بد ان تكون في تلك الفائدة معتدا بها بالنظر الى المشقة في تحصيل ذلك العلم

والا ربما

والا ربما فتر جده فيه ولا بد ان تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم والا لربما زال اعتقاده
بعد الشروع فيه فيصير سعيه في تحصيله عبثا في نظره فاذا علم ان له فائدة معتدا بها مترتبة
عليه كملت رغبته في تحصيله وقوي اعتقاده بعد الشروع فيه وان يعرف استمداده لجواز
توقفه على علم اخر كتوقف علم التفسير على اللغة والنحو والمعاني والبيان وغير ذلك فلو لم يعرف
استمداده لم يحصل له مطلوب على ما ينبغي وان يعرف واضعه فان شرف العلوم بشرف واضعه
اذا تقرر هذا فرسم هذا العلم سياتي بيانه في النظم واما موضوعه فهو الكلمات العربية من حيث
التصحيح والاعتلال ونحوهما واما غايته فهي معرفة ذلك في الكلمات المذكورة واما واضعه فهو معاذ

واضع علم التصريف

ابن مسلم الهراء من الكوفيين ومسلم بفتح الميم الاولى وسكون السين المهملة وفتح اللام والهراء على وزن
الفراء قيل له ذلك لانه كان يبيع الثياب الهروية فنسب اليها وقد جعل بعضهم فيه لما احدث علم
التصريف هذه الابيات قد كان اخذهم للنحو يعجبني حتى تعاطوا كلام الزنج والروم لما سمعت كلاما لست افهمه
كانه زجل الغربان والبوم تركت نحوهم والله يعصمني من التقحم في تلك الجراثيم فاجابه معاذ
المذكور بقوله عالجتها امردا حتى اذا شبت ولم تحسن ابا جادها سميت من يعرفها جاهلا
يصدرها من بعد ايرادها سهل منها كل مستصعب طود على اقرانك جلادها قال الجلال السيوطي
في بغية الوعاة في ترجمة معاذ المذكور بعد سياق ابياته هذه ما نصه ومن هنا لمحت ان اول
من وضع التصريف معاذ هذا وقد وقع في شرح القواعد لشيخنا الكافيجي ان اول من وضعه
معاذ بن جبل وهو خطأ بلا شك وقد سالته عنه فلم يجبني بشيء انتهى ولما كان للتصريف

تعريف اللغة

اطلاقان لغوي وعرفي نبهت عليهما بادئا بالاول لانه الاصل فقلت في عرف اهل اللغة وهي
من حيث هي اعم من لغة العرب وغيرها لفظ يعبر به كل قوم عن اغراضهم ولم اقيد اللفظ
بالموضوع كما فعله التفتازاني لانه مخل بالتعريف اذ يصير بسببه غير جامع لعدم صدقه
بالمركبات اذ هي غير موضوعة على احد القولين وهي من اللغة اتفاقا فان نعم يرد على تعريفي انه
غير مانع لانه صادق بالمنقولات الشرعية والعرفية العامة والخاصة ويمكن ان يجاب عنه
بانها باعتبار المعاني المنقولة اليها موضوعة لها في اللغة بوضع ثان بالنوع فهي مجازات اللغة
المشتملة عليها وعلى الحقائق فليتامل والمراد بها هنا لغة العرب فال فيها للعهد الذهني
وهي ماخوذة من لغي بالكسر يلغى لغا اذا لهج بالكلام واصلها لغي ان كان يائيا او لغو ان كان
منقلبة عن واو كرضي وكلا الامرين جائز والهاء عوض من اللام المحذوفة وقد يذكر الاصل
مقرونا بها وتاء العوضية تكون بعد الحذف وجمعها لغات كبرة وبرا ويجمع ايضا على لغات
فيجب كسر تائها في حال النصب وحكى الكسائي سمعت لغاتهم بالفتح تشبيها لها بالتاء الاصلية

التي يوقف عليها قها وتجمع ايضا على لغون كما في القاموس ووزنها فعه لان المحذوف لامها والخلاف
في واضع اللغة مشهور في محله من كتب الاصول والاصح مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري
انه الله تعالى وعلمها بالوحي على الظاهر واستدل بقوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها اي الالفاظ
الشاملة للافعال والحروف لان كلا منها اسم في اللغة اي علامة على مسماه والتخصيص عرف طارئ
وقيل وضعها البشر واحدا او جماعة ثم حصل التعريف بالتكرار كما في الاطفال يتعلمون اللغات
بترديد الالفاظ مع قرينة الاشارة وغيرها وقيل غير ذلك والمختار عند المحققين هو الاول ان كان
النزاع في الظهور لظهور دليله والوقف ان كان في القطع لاحتمال التعليم الالهام او الوضع نحو وعلمناه
صنعة لبوس لكم او تعليمه ما سبق وضعه من خلق اخر وهذا اختلاف الظاهر التصريف اي هذا
اللفظ اي معناه واصله تصريف ضرورة وجواب اشتمال المصدر على جميع حروف فعله ابدلت
الراء الثانية يا من جنس حركة ما قبلها ووزنه تفعيل بزيادة التاء الفوقية والياء التحتية
المبدلة من العين الثانية مشتق من الصرف للمبالغة في وصف الماهية بالكمال والتكثير في
افرادها المتحققة هي فيها ولكون هذا العلم فيه تصرفات كثيرة اخترنا لفظا يدل على المبالغة
والتكثير فقلنا تصريف ولم نقل صرف وهو في التركيب مبتدأ خبره قولي تغيير تقول صرفت
الشيء اي غيرته تغييرا عظيما او كثيرا ومنه قوله تعالى وتصريف الرياح اي تغييرها من حال
الى حال ومن جهة الى جهة وسواء كان هذا التغيير في الاعيان او في المعاني والجار والمجرور المتقدم
لغو متعلق بما فهم من نسبة الخبر الى المبتدأ اي هو متحقق فيها ويصح ان يكون مستقرا حالا
من المبتدأ وهو التصريف فان قلت يلزم من ذلك محذوران احدهما مجيء الحال من المبتدأ
وهم يطلقون القول بمنعه بناء على ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها والابتداء لا يصلح
للعمل في الحال ثانيهما تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ممنوع ايضا قلت ما في البيت ارخ
على حد قوله لمية موحشا طلل فصاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء
والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف فاندفع المحذوران معا وظهر ان مقتضى ما وقع
لسيبويه هنا انه لا يلتزم صحة قولهم العامل في الحال هو العامل في صاحبها واما في عرفهم
اي عرف القوم فيتبين بدليل المقام فيطلق بازاء العلم وبازاء العمل اي التحويل وله بكل معنى حد
وسيأتي بيانه والعرف بضم المهملة وسكون الراء توافق طائفة مخصوصة على استعمال الفاظ
مخصوصة وقد يطلق على الالفاظ المتداولة بين اهل صناعة تسمى عرفا من حيث انهم تعارفوها
فيما بينهم واصطلاحا من حيث انهم اصطلحوا عليها فحينئذ يحال كونه مصدر فعل بالاضافة
مصدر الى فعل اضافة لامية واضافة فعل الى لفظ صرف بتشديد الراء المكسورة بصيغة

تعريف اللغة

تعريف التصريف اللغوي

تعريف العرف

وبازاء معلومه م

الامر

الامر من المضاعف اضافة بيانية وهذه اشارة الى الاطلاقات الثلاثة المتقدم بيانها قريبا وهو التصريف
العملي فهو تحويل الاصل اي نقله من حول المتعدي فالاضافة فيه من اضافة المصدر الى مفعوله
لا من حول القاصر اي انتقاله لعدم صحة حمله على التصريف قال الافريزي في شرح عبارة الاصل
التصريف في الاصطلاح العلم بالتحويل اذ لو لم يقيد بالعلم لزم ان لا يكون الذي لا يحول تصريفيا
لا مجرد التحويل لان المحول الذي لا يطلع على جهات التحويل وكيفيته ليس بتصريفي انتهى وفيه
انه لا حاجة الى ذلك اذ التعريف انما هو للتصريف العملي لا العلمي ولو سلم فهو تعريف للتصريف
لا للتصريفي حتى يرد ما قاله فتأمل وعبرت بالتحويل تبعا للاصل دون التغيير لما في التحويل من معنى
النقل قال في المغرب التحويل نقل الشيء من موضع الى اخر ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب مثلا
الى ضرب ويضرب وغيرهما فيكون اولى من التغيير لا يقال لا يخلو اما ان تريد بنقل حروف الضرب
الى ضرب بعينها اليه او بناء صيغة اخرى عند ارادتك الاخبار عن الضرب الحاصل في الزمان الماضي
الصادر عن المفرد المذكر الغائب مشتملة على تلك الحروف مع زيادة حتى يكون الضرب وضرب
متماثلين في جوهر الحروف فان كان الاول فهو فاسد لكون الحروف من الاعراض واستحالة الانتقال
عليها مقررة في موضعها وان كان الثاني فهو ممكن مسلم ولكن لا يفيدك فيما انت بصدده من بيان
اولوية التحويل من التغيير لانه مبني على تحقق النقل ولا نقل هنا بل يمكن ان يدعي بهذا الاعتبار
اولوية التغيير منه لكونه غير موهم لخلاف الواقع ولدلالته على ان التغييرات التصريفية
كلها ترجع الى العوارض والصفات التي هي احوال الابنية لما تقرر من ان التغيير يستعمل في
الصفات لانا نقول ما قررناه مبني على متعارف اهل هذه الصنعة من غير نظر الى حقيقة الحال
فانهم يستعملون النقل والانتقال في امثال هذه المواضع الا ترى انهم يقولون نقلت الفاء الى موضع
العين ونقلت حركة العين الى الفاء وبالعكس فالحركة ايضا من جملة الاعراض وذلك للتسهيل
على المبتدي لانه اقرب الى الضبط ولا يجوز ان يفسر التصريف لغة بالتحويل لانه اخص من التصريف
لان التحويل احداث صفة تعرض للشيء بسبب نقله من مكان الى مكان اخر والتصريف الذي
هو التغيير احداث صفة لم تكن قبل سواء كانت بسبب النقل او غيره فيكون عاما والعام لا يفسر
بالخاص لان التفسير يوجب المساواة ليفيد الامتياز عن غيره هذا اذا اعتبر الفرق بينهما بحسب
المفهوم واما اذا اعتبر الفرق بالنظر الى ما استعملا فيه كما وقع في بعض شروح الاصل من ان التحويل
يستعمل في الذوات يقال حول فلان من مكان الى مكان والتغيير في الصفات يقال غيرت هذا
اللون فالظاهر ان النسبة بينهما مباينة كما ان بين الذات والصفات كذلك لانهما يشتركان
في عام وبينهما بل كل منهما عن الاخر بخاص يمنع صدقهما على شيء واحد كالانسان والفرس لا يقال

تعريف التصريف العرفي

لا يقال مقتضى ما ذكرت ان التعبير بالتحويل واجب لا اولى لان التحويل مساو للتصريف في معنى النقل
والتغيير اعم منه والتعريف بالاعم ممنوع لانا نقول الممنوع التعريف بالاعم لا بما فيه الاعم اذا
قيد بما يصيره مساويا كما ههنا فتامل والاصل لغة ما يبتنى عليه الشيء ويقال في الاصطلاح للراجح
يقال الاصل الحقيقة اي الراجح الحقيقة ويقال للقاعدة الكلية وللمستصحب ايضا يقال تعارض الاصل
والظاهر ويقال للدليل ايضا ومنه اصول الفقه وكلها تناسب المعنى اللغوي السابق فانه المرجوح
كالمجاز مثلا له نوع ابتناء على الراجح كالحقيقة وكذا الفرع والطارئ والمدلول بالنسبة الى القاعدة
والمستصحب والدليل ولم اقيد كالاصل الاصل بالواحد لانه حشو مفسد اذ يخرج به مجموع تحويلين
لاصلين الى ما ذكر والحال ان كلا منهما داخل فيه وكانه لحظ في تقييده به ترجيح المذهب البصري
الاتي بيانه لان المصدر مفرد ولم اعرف اصلا كما فعله هو لان تنكيره اولى من تعريفه المشعر بكونه
وكونه معروفا عند المخاطب على ان التعريف فيه زائد لا حاجة اليه وعبرت تبعا له بالاصل ولم اقل
المصدر او الفعل ليشمل تحويل الاسم الى المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب ونحو ذلك وليجري على المذهبين
البصري والكوفي فان البصريين يجعلون الاصل هو المصدر وهو المعتمد والكوفيين يجعلونه الفعل
الماضي وادلة كل من الفريقين مذكورة في محلها ولما كان يلزم من التحويل محول ومحول له ومحول
اليه وكان التعميم في المحول اولى لما سياتي اسقطت ذكره للدلالة عليه كذلك وذكرت المحول له والمحول
اليه لتعلق الغرض بخصوصهما فقلت تحويل اصل لمثال وهو ظرف لغو متعلق بتحويل واللام
بمعنى الى وهذا من زيادتي على الاصل اندفع به ما اعترض به على تعريفه حيث قال الى امثلة من انه
غير جامع لعدم صدقه على تحويل من المصدر الى الفعل فقط لانه تحويل الى مثال واحد لا الى امثلة
على انه يمكن دفعه بان المراد بالامثلة في عبارته الجنس واسم الجنس المعدود صادق بمعنيين
احدهما الجنسي والاخر العددي فقد تقصد به الاشارة الى الاول فقط كما هنا وقد يقصد به الثاني فقط
كما في قوله تعالى لا تتخذوا الهين ولذا اتبع بقوله اثنين تنبيها على هذا القصد كما اشار اليه في الكشاف
لا يقال يرد على قولك تحويل اصل لمثال ان التحويل علة في تحقق المثال فلا يصح جعله غاية له
لاستلزامه تحققه قبله لانا نمنع الاستلزام المذكور لجواز تقارن الغاية والمغيا كالعلة والمعلول
فتامل او كان ذلك التحويل واقعا الى امثلة جمع قلة لمثال اي ابنية وصيغ وهي الكلم باعتبار
هيئات تعرض لها من الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه والزيادة العارضة
فقط والنقص العارض فقط والضم في فلك وجنب مثنى وجمعا غيره في الافراد تقديرا فقد تغيرت
الهيئة فرضا واو هنا للتنويع لا للشك فلا يفسد بها التعريف والابنية المذكورة هي الماضي
والمضارع والامر والنهي واسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان واسم الالة وسياتي بيان كل

في باب

في باب على هذا الترتيب فان قلت التحويل الى امثلة مشتمل على التحويل الى امثال ضرورة اشتمال الجمع على
افراده فهو داخل في الاول فما الفائدة في ذكره قلت الفائدة في ذلك دفع توهم الوحدة وعدم صدق
التعريف على التحويل الى الامثلة فتامل وقولي تخالفت صفة للامثلة والمراد وقعت مختلفة
باختلاف هيآتها التي هي جزء مدلولها اذ الحاصل للجزء حاصل للكل في الجملة وذلك كتحويل المصدر
الى التسعة الامثلة السابق ذكرها فانها جميعها مختلفة في الهيئات كما ستعرف ذلك وانما قلنا
انه حول الاصل الواحد الى الامثلة المذكورة اي اشتقها منه ولم يجعل كلا منها صيغة موضوعة
مستقلة براسها لان هذا ادخل في المناسبة واقرب الى الضبط ثم هذا التحويل الى امثال او الى امثلة
لكي يحصلا الالف للاطلاق وقولي بذاك ظرف لغو متعلق بيحصل والاشارة الى التحويل المذكور
وانما اتيت بالكاف الدال على البعد لان اللفظ يبعد بمجرد التلفظ به وفاعل يحصل هو قولي معنى
وهو في الاصل مصدر ميمي من العناية لكنه نقل الى المعنى المفعول وهو ما يريده الواضع من
اللفظ وهذا التفسير جار على ما عرفه به المنطقيون من ان الصورة الذهنية التي وضع اللفظ
بازائها اي من حيث ان المتكلم عناها به واما من حيث ان السامع فهمها منه فتسمى مفهوما
وعلى ما رجحه حذاق الاصوليين من ان اللفظ موضوع للمعنى الخارجي لا للحاصل في الذهن
وانما ادعي نقله الى المراد من اللفظ ولم يجعل اطلاقه عليه من اطلاق المصدر على المفعول لان
الاول هو المتبادر الى الذهن عند الاطلاق والتبادر علامة الحقيقة وما قيل من ان في صحة
هذا التعريف على المذهب الكوفي بحثا هو ان الفعل الذي هو الاصل عندهم دال على الحدث والزمان
فتحويله الى المصدر مثلا تحريف ولا يصدق عليه انه تحويل اصل الى امثال ليحصل به معنى
لان الحاصل بالمصدر هو الحدث وهو حاصل بالفعل ضمنا فيكون ذلك تحصيلا للحاصل مردود
لانه قد يراد بتحويل الفعل الى المصدر بيان نوعه او عدده وذلك لا يحصل الا بالتحويل المذكور
وكون الفعل المحول يدل على معنى لا يدل عليه المحول اليه لا ينافي حصول معنى اخر لا يدل عليه
الفعل ولا قائل باشتراط حصول ذلك المعنى الذي دل عليه ذلك المحول والا لما افاد التحويل
وما قيل في رد هذا البحث من ان معنى المصدر هو الحدث وحده ولا يحصل الا به مردود ايضا
بان قيد الوحدة غير مذكور في التعريف ولفظ التعريف ان لم ينفع لم ينفع او ليحصل بذلك
التحويل معان جمع معنى وهذا بالنظر الى الثاني وهو تحويل اصل الى امثلة والاول بالنظر
الى الاول وهو تحويله الى امثال ففيه لف ونشر مرتب والمراد حصولها في ذهن السامع اما
حصولها في الخارج او في ذهن المتكلم فغير متوقف على الامثلة ووصفت المعاني بقولي جمة
بالجيم وتشديد الميم اي كثيرة للكشف لا للتقييد ولم اقيد المعاني بمقصودة كما فعله الاصل

تفسير المعنى

11

لانه حشو لا فايدة فيه الا التاكيد ضرورة ان المعنى كما مر تغيير ما يراد من اللفظ اي يقصد به
ولم اقصر حصول المعاني على التحويل المذكور كما فعله هو ايضا لان الحصر ممنوع اذ الضاربية
المفادة بضارب مثلا تحصل بغيره كزيد بعيد منه ضرب وكذا كل مثال يحصل به معنى يمكن ان
ان يحصل ذلك المعنى بمثال اخر بمعناه وما تمحل به في سند دعوى صحة الحصر بان المراد لا تحصل
المعاني الا بالامثلة من حيث انها تدل عليها بالوضع واما حصول الضاربية بغير لفظ ضارب
مما ذكر فدلالة هذا اللفظ عليه عقلية لا وضعية اذ هو مركب فبعيد وقد اشتمل هذا التعريف
على العلل الاربع الثابتة للامثلة التي هي من جملة المركبات الاختيارية الثابت لكل منها ذلك فالعلة
الصورية وهي ما معه ذلك المركب بالفعل هي التحويل والفاعلية وهي المؤثرة في ذلك حقيقة
او عادة هي المحول بالمدلول عليه التزاما والمادية وهي ما معه ذلك المركب بالقوة هي الاصل
والغائية وهي الباعث على ايجاد ذلك هي حصول معنى او معان وهذه الاخيرة علة له ذهنا
معلولة له خارجا واشتمال التعريف على علل متعلق المعرف كما هنا قليل والغالب اشتماله على علل
المعرف والمعرف هنا الذي هو التصريف حقيقته الخارجية بسيطة والعقلية مركب عقلي
فاجزاؤه المادية اجزاء التعريف المذكور من التحويل والاصل والامثلة والمعاني وصورته
الهيئة الحاصلة من اجتماعها في العقل وفاعله المتصور وغايته تمييز تلك الماهية عن غيرها
عنده واشتمال التعريف على العلل او شيء منها اما بان تقع هي او شيء منها متعلق الاجزاء المحمولة
على المعرف كما هنا واما بان تنتزع منها اجزاء تحمل عليه كما يقال مثلا السرير ما يجلس عليه وهذا
الثاني هو التعريف بالعلل فاشتمال التعريف على العلل اعم من التعريف بها ثم هذا المحول المدلول
عليه التزاما المراد به كل من يصلح لذلك لما يقال في العرف صرفت الكلمة وهذا باعتبار الظاهر
وان كان في التحقيق هو الواضع لانه الذي حول الاصل الواحد الى الامثلة واشتمل هذا التعريف
ايضا على التنبيه على ان هذا التصريف محتاج اليه وذلك لان الضرب مثلا اصل فتحويله الى ضرب
ويضرب وغيرهما لتحصيل المعنى المقصود من الضرب الحادث في الزمن الماضي والحال وغيرهما
متوقف على الامثلة المتوقفة على التصريف والاحتياج الى المتوقف يلزم منه الاحتياج الى المتوقف
عليه واشرت الى الاطلاق الثاني للتصريف في العرف وهو اطلاقه على العلم بقولي ان تشا ايها
الطالب العلم اي ترد تصريف التصريف بمعنى علم التصريف فهاك رسمه اي خذ تعريفه
وهو علم اي قواعد كلية تنطبق على الجزئيات لتعرف احكامها منها كقولنا كلما اجتمعت الواو
والياء وسبقت احداهما بالسكون وجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء وهذه القاعدة عرفت
من تتبع الجزئيات واحدا بعد واحد وتوضيحه ان الناظر يعلم علما جزئيا ان طيا مثلا اصله طوي

تعريف علم التصريف

وان سيدا اصله سيود وهكذا فيحصل له من تتبع ذلك علم كلي بوجوب قلب الواو ياء عند اجتماعهما
مع الياء والسابق منهما ساكن وذا جنس يشمل كل علم وخرج بوصف العلم بقولي به اي بسبب ادراكه
يعرف اي يدرك حال البنية سوى النحو والصرف والمراد بحال البنية ما يعرض لها بحسب كل
عرض ككون الكلمة فعلا ماضيا او اسم فاعل معلا بالنقل او القلب الى غير ذلك مما سياتي من
المواد الجزئية ولذلك عبرت بالمعرفة لان من عادتهم انهم يستعملون المعرفة في الجزئيات وانما
قلت حال البنية ولم اقل تعرف به البنية لانه يخرج عنه حينئذ بعض احكام الادغام
نحو انا اضرب بعدك وبعض احكام التقاء الساكنين نحو اضرب الرجل واحكام الوقف لانها ليست
راجعة الى البنية لا يقال هذا القيد مخل بالتعريف اذ يخرج به معرفة البنية نفسها لانه
لا يلزم من اسناد المعرفة الى المضاف اليه الذي هو لفظ البنية فيلزم ان لا يكون معرفة البنية
نفسها من التصريف لانا نقول ان اريد بالبنية مادة الكلمة وجوهرها فلا باس بخروجها
اذ هي من مباحث علم اللغة وليست من مباحث علم التصريف وان اريد ما يطرا على الكلمة من الهيئات
والاحوال فهي نفس حال البنية فتامل والمراد بالبنية هو اللفظ باعتبار حروفه وحركاته
وسكناته الموضوع له باعتبار كونها مادة للكلمة وحالها ما يلحقها من العوارض باعتبار
كل عرض على التفصيل ككون الكلمة فعلا ماضيا او اسم فاعل معلا بالقلب او بالنقل الى غير
ذلك مما سياتي وخرج بتغيير الحال المذكور بقولي اي حكمها من صحة وعلة علم النحو وبه
صار الحد جامعا مانعا وذكر تعريف التصريف العلمي من زيادتي ولما فرغنا من تعريف التصريف
لغة وعرفا بقسميه العلمي والعملي ان نشرع في مادة ذلك وهو الفعل الماضي وما شاكله
واما بحثنا عن احوال المصدر في اخر الكتاب فاستطرادي وهذا فصل عقدته في
بيان ذلك والفصل في الاصل مصدر يقال فصلت بين الشيئين اذا فرقت بينهما وهو هنا
بمعنى الفاصل لفصله الكلام اللاحق عن السابق اي حجز بينهما وكان ينبغي ان يوصل ببيان الاتي
المصنفين اجروه مجرى الباب فوصلوه بني وهو معرب خبر مبتدا محذوف كما قدرناه وقيل
ان ذكر بعده ما يتعلق به فمعرب والا فمبني فيقرا ساكنا كهذا الفصل وفيه نظر لان مقتضي
البناء ليس الا عدم التركيب على ما ادعاه وهو ممنوع لان التركيب وان فقد مع ما يليه فهو ممكن
بالتقدير المذكور ومثله شائع ذائع فلا ضرورة الى العدول عن الاصل وهو الاعراب مع امكانه ولفظ
التنبيه وما اشبهه كلفظ التفصيل في الحكم المذكور فاحفظ الفعل بكسر الفاء اسم للكلمة المخصوصة
من باب تسمية الدال باسم مدلوله التضمني الذي هو المصدر فانه فعل الفاعل واما بالفتح فهو مصدر فعل
يفعل فعلا من الباب الثاني وهذا بحسب الاصطلاح واما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل وفعل يفعل

حال اسناده الى المضاف اليه الذي هو لفظ صح

بحث الفعل

بكسر ففتح وعكسه وانما بدات بالفعل لانه اول المشتقات من المصدر عند البصريين والاصل المشتق منه عند
الكوفيين ولم اتعرض لتصريف الاسما تبعًا للاصل لا لكون التصريف مختصًا بالافعال دون الاسما لانه
يوجد فيهما كما علمت ذلك بل لكون التصريف في الافعال اكثر منه في الاسما فلهذا تركته تبعًا له فتصريف
الاسما تغييرها بالتوحيد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتصغير والنسبة وتصريف
الافعال بالماضي والمضارع والامر والنهي و تعريفه هو كلمة بفتح الكاف او كسرها مع اسكان اللام
فيهما وانما عدلت عن اللغة الفصحى فيها وهي فتح الكاف وكسر اللام لاجل الوزن وهي قول مفرد والقول
هو اللفظ الموضوع لمعنى فلذلك كان وصف الكلمة بقولي دلت على معنى ليست من ذاتيات التعريف
ضرورة انه اخذ في تعريفها القول الماخوذ في تعريفه الوضع كما عرفت ومن لازم الوضع الدلالة
وانما اتيت به لاجل وصف متعلقه وهو قولي غدا اي ذلك المعنى في نفسها محصلا اي في نفس الكلمة
والمراد بكون المعنى في نفسها دلالتها عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها
بالمفهومية وهذا فصل خرج به الحرف وخرج الاسم بوصف المعنى بمقترن ويجوز نصبه على الحالية
لتخصيص النكرة بالوصف بالجملة اي حال كونه مقترنا اي ذلك المعنى بالزمان المعين الذي هو
احد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل واشرت الى ذلك باللام العهدية لانه هو المعهود عند القوم
في مثل هذا المقام وخرج بقيد التعيين المفهوم من اللام الاصطباح وهو الشرب في اول النهار والاغتباق
وهو الشرب في اخره لانهما وان اقترنا بزمان معين لكنهما لا يدلان على المعين من الازمنة الثلاثة
لان معناهما يصلح لان يقع ماضيا وحالا ومستقبلا وخرج بتقييد الاقتران بقولنا في الوضع ما دلالته
على الزمان عارضية كاسم الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان اقترنا اذ ذاك بالحال او الاستقبال
معينا لكن ذاك لم يجئ من قبل الوضع بل امر طارئ عند الاستعمال وكذا يخرج نحو القتل والضرب
فانه وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لكن ذلك الزمان لا يدل عليه
المصدر وضعا ودخل ما جرد من الافعال عن الزمان بحسب الاستعمال كعسى وفعل التعجب لوضعه
في الاصل للدلالة على الزمان وذكر تعريف الفعل من زيادتي وهذا الفعل الذي تقدم تعريفه من حيث
هو هو ينقسم الى ثلاثة اقسام ماض ومضارع وامر وسياتي بيان كل في فصل ثم ماضيه من حيث
هو هو باعتبار حروفه الاصول له قسمان ثلاثي ورباعي لا غير وهذا الحصر استقرائي لانهم
استقروا جزئيات الفعل اي ماصدقه فوجدوها لا تخلوا اما ان تكون حروفها الاصلية ثلاثة
او اربعة وانما خصصت الماضي بهذا التقسيم دون مطلق الفعل كما فعله الاصل لان المجرد لا يمكن
في المضارع ولتمثيل الرباعي بفعلل وجملة قولي ماضيه له قسمان خبر الفعل الواقع مبتدا في
صدر البيت الاول وجملة التعريف معترضة بين المبتدا والخبر اذا تقرر هذا فاقول بالحرف

اسم بمعنى سابق واصله ووول بواوين فقلبت اولاها همزة وزيدت فيه واو اخرى وادغمت الاولى في الثانية
فصار اول وقيل اصله اوءل كافعل قلبت الهمزة واوا وادغمت فيها الاولى وهو وان كان على صيغة
الثلاثي افعل لكنه ليس بصفة بل اسم بمعنى سابق من هذين القسمين هو الثلاثي بضم المثلثة الاولى نسبة
الى ثلاثة على خلاف القياس اذ قياسه ثلاثي بالفتح لكنه من التغيير في النسب هذا على ما في شرح
الرباعي الشافية لكن المفهوم من كلام الرضي في بحث العدل من شرح الكافية انه منسوب الى ثلاث بالضم
المعدول عن ثلاثة ثلاثة وحد الثلاثي هو ما كان مركبا من احرف ثلاثة اصول كنبذا والالف
للاطلاق وقسمه الثاني الرباعي بضم الراء نسبة الى الاربعة على خلاف القياس ايضا اذ قياسه اربعي
وفيه ما مر عن الرضي وهو ما صار مركبا عن احرف اربعة اصول كدحرجا الالف للاطلاق كما
ايضا وسوغ دخول الكاف ارادة اللفظ فهو اسم او اقامة المقول مقام القول المحذوف اعني ان
اصول حروف الفعل منحصرة في هذين القسمين اللذين بينهما انفصال حقيقي فلا تكون اصوله
اقل من ثلاثة ولا اكثر من اربعة بشهادة التتبع والاستقرا وحكمة ذلك المحافظة على الاعتدال
لئلا يؤدي الخارج الى الثقل والناقص الى الضعف عما يتطرق اليه من التغييرات لا يقال اصل عه
وقه عي وقي وقد حلهما التغيير بحذف الاخر للبناء وهما على حرفين لانا نقول سهل ذلك ان وضعهما
في الاصل على ثلاثة احرف تنبيه الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلاثة احرف حرف يبتدا به
وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بينهما اذ يجب ان يكون المبتدا به متحركا والموقوف عليه
ساكنا اذ الابتدا بالساكن متعذر وترادف الحروف والحركات عند الوقف على المتحرك مستثقل
فلما تنافيا في الصفة كرهوا اقترانهما ففصلوا بينهما لا يقال الحرف المتوسط لا يخلوا اما ان يكون
متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما لانا نقول لما جاز الحركة والسكون على المتوسط
من حيث هو هو متوسط لم يتحقق التنافي بخلاف المبتدا به والموقوف عليه فانه
لم يجز في المبتدا به الا الحركة وفي الموقوف عليه الا السكون فلزوم التنافي موجود ثم انهم جوزوا
في اصول الاسم ان تكون اربعة وخمسة للتوسع ولم يجوزوا ان تكون ستة لئلا يتوهم انه كلمتان
اذ الاصل كما علمت ان تكون الكلمة على ثلاثة احرف ويبلغ بالزيادة الى ستة وسبعة فقط واعلم ان الفعل
المجرد تقسيما اخر باعتبار تجرده وزيادته اشرت اليه بقولي كل نوع منهما اي من الثلاثي والرباعي قسمان لانه
لا يخلوا اما ان يكون باقيا على حروفه الاصلية او لا فالاول هو مجرد عن الزيادة في اصول حروفه
المزيد كما تقدم من نحو نبذ ودحرج وهو الاصل سمي بذلك لتجرده عن الزيادة ثم المزيد على اصول
حروفه حرفا فصاعدا من حروف الزيادة الاتي بيانها وهو القسم الثاني من هذين القسمين
وهو الفرع كاكرم وتدحرج ووجه التسمية علم مما مر في سابقه ولفظ المزيد اسم مفعول

١٣

على تقدير حرف الجر كما قدرناه ويصح ان يعتبر اسم مكان على معنى موضع الزيادة **وغاية** ما منه بنا **الفعل** الماضي
والامر **اذا تجرّدا** من احرف الزيادة احرف اربعة فقط ولم يجوز في اصول الفعل ان تكون خمسة لكثرة
تصرفه لانه يتصل به الضمير المرفوع ويصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله له ولحطه تبيته عن الاسم
لشرفه لاستيثاره بعدم الاستغناء عنه في الكلام ولكونه اصلاً للفعل ولكونه اثقل منه لدلالته
على الحدث والزمان والفاعل فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم وقد علمت انه مرفوض لا يقال الاسم ايضا
يدل على الحدث والزمان والفاعل في نحو زيد ضارب عمرا غدا الا انا نقول الفعل هو الاصل الاصيل في تلك
الدلالة ودلالة اسم الفاعل بواسطة الحمل عليه لفرعيته عنه كما حمل ايضا عليه في نصب المفعول به ونحوه
لموافقته اياه في لفظه ومعناه فمن ثم اشترط في عمله كونه بمعنى الحال او الاستقبال لانه اذا كان بمعنى احدهما
فلفظ الفعل له حينئذ مضارع فيكون اسم الفاعل موازنا له في اللفظ وموافقا له في المعنى فيتوى شبهه
وان كان لا ماضي كانت صيغة الفعل له ماضيه فلا يبقى في اسم الفاعل مشابهة لفظية لتباين الصيغتين
وهذه الغاية كالتي تليها غاية عليا لا سفلى اذ هي ثلاثة كما علمت وهذا له ثلاثة ابنية واحد للماضي
المبني للفاعل نحو دحرج وواحد للماضي المبني للمفعول نحو دُحرج وواحد للامر نحو دحرج و**غايته**
احرف ستة **فيما علا المجرّد** وهو ذو الزيادة فالثلاثي الاصول يبلغ بالزيادة اربعة كاكرم وضارب
وجهور وسلقى وخمسة كانطلق واقتدر وتعلم وتغافل وتسلقى وستة كاستخرج واقعنسس
واحمار وهكذا والرباعي الاصول يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احرنجم واقشعر ولا يتجاوز
مزيد الفعل ستة احرف الا بحرف التنفيس او تا التانيث او نون التوكيد وستأتيك بطريق العلم
بالزيادة وانما كان غاية بنا الفعل ذلك لانه اكثر تصرفا من الاسم فلم يحتمل من علة الحروف ما احتمله
الاسم وهذه المسئلة من زيادتي على الاصل **وكل واحد** من الانواع الاربعة للفعل **الذي ذكر في سالم**
وغير سالم حصر بالبناء للمفعول في الفعلين وذلك لانه ان خلت حروفه الاصول من احرف العلة
ومن الهمزة ومن التضعيف فسالم والا فغير سالم كما بينته بقولي **فالفعل السالم** عند الصرفيين
هو **الفعل الذي قد سلما** الالف للاطلاق **حروفه الاصول فيه** خرج بهذا القيد من السالم نحو ست
وظلت بحذف احد حرفي التضعيف فانه غير سالم لوجود التضعيف في اصوله وكذا نحو قل وبع
وامثالهما لوجود حرف العلة في اصوله ودخل فيه نحو اكرم واعشوشب واحمار فانها من السالم
لخلو اصولها عما ذكر وكذا ما ابدل احد حروفه الصحيحه حرف علة كقولك سديت القوم اي سدستهم
بمعنى جعلتهم ستة اخذا من السادس في السادس والتمثيل له بقولهم الثالي في الثالث والخامي
في الخامس نحو قول الشاعر قد مر يومان وهذا الثالي وانت بالهجران لا تبالي
وقول الآخر مضت ثلاث سنين منذ حل بها وعام حلت وهذا التابع الخامي ونحوها

مبني على ان المراد بالسالم ما هو اعم من الفعل والاسم فان قلت في خلو اصول اعشوشب واحمار من التضعيف
مناقشة لانه ان اريد به التضعيف الاصلي الاتي تعريفه فالخلو منه ظاهر لكن لا معنى للتقييد
بالاصول بالنسبة اليه حينئذ اذ لا يكون الا فيها وان اريد به تكرار الحروف مطلقا كما يشهد به قولك
فيما ياتي بيستثنى الزايد للتضعيف فالخلو منه ممنوع اذ عين اعشوشب ولام احمار ضعفت
اي كررت قلت نختار الشق الثاني ومعنى سلامة الاصول ان لا يكون شي منها ضعفا لاصل منها
ولا يخفى ان اعشوشب واحمار سالم بهذا المعنى فتامل وانما قيدت تعريف السالم بما ذكر باصطلاح
الصرفيين لانه عند النحاة ليس اخره حرف علة وغيره ما اخره حرف علة وتظهر ثمرة الخلاف في نحو
زيد فانه سالم عند النحويين دون الصرفيين وهو اخص من الصحيح لان الصحيح هو الذي ليس في
اصوله حرف علة وان كان فيه همزة او تضعيف فكل سالم صحيح من غير عكس فالنسبة بينهما العموم
والتساوي وطريق معرفة الاصلي من الزايد ان تزن اللفظ الذي تريد وزنه بحروف ف ع ل
وتقابل كل حرف منه بحرف منها فما وقع في مقابلة احدها فهو اصلي وان كان من احرف الزيادة الاتي
بيانها نحو سال ونام وان زاد الموزون على ثلاثة احرف فزد على الاحرف المذكورة بحسب الزايد من احرف
الزيادة فما قابل حروف الزيادة فهو الزايد والحروف الاصول للكلمة **منها ما يقابل العين وكذا تقابل**
اللام وكذا تقابل الفا في حال الوزن بها وذلك ان اهل هذا الفن وضعوا ميزانا يوزن به الكلمات وهو
في الثلاثي المجرد فعل وفي الرباعي كذلك فعلل فاذا وزنوا كلمة باحدهما فما يقع في مقابلة الفا منه
يسمى فاء الكلمة وما يقع في مقابلة العين يسمى عين الكلمة وما يقع في مقابلة اللام
يسمى لام الكلمة واذا زيد في الموزون حرف فصاعدا زيد ذلك الحرف بعينه في الميزان في ذلك
الموضع تقول اكرم على وزن افعل واذا حذف منه حرف فصاعدا حذف ما يقابل ذلك الحرف من الميزان
ايضا تقول قل على وزن فل وقس عليه ساير الامثلة للثلاثي والتعبير بالفا والعين واللام
احسن من قولهم فعل لاختصاصه بالفعل الثلاثي المجرد ولشموله هذا المفتوح العين والمضموم منها
والمكسور ها كضرب وحسن وعلم وما زاد من الاصول على ثلاثة يعبر عنه بلام ثانية فيقال
وزن دحرج فعلل وليس المراد بهذا ان معرفة الاصل موقوفة على المقابلة بالفا والعين واللام
لتوقفها على معرفة الاصول لا محالة فيلزم الدور بل المراد انه اذا علم الاصول والزوايد بطريق من الطرق
كان تقول مثلا الحرف الاصلي ما ثبت في ساير تصاريف الكلمة لفظا كبقا حروف الضرب في متصرفاته
او تقديرا كعين قلت وبعت والزايد ما سقط في بعضها كواو قعود في قعد ثم اذا اريد تعليم
المتعلمين فالطريق ان يقال اذا وزنا لفظا فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلي وما ليس
كذلك فزايد ويمكن ان يقال انه تعريف لفظي لمن يعرف المقابلة بما ذكر ويجهل معنى الاصول لكن
ينبغي ان يستثنى مما ذكر الزايد للتضعيف او للالحاق فانه يقابل بما ذكر وليس اصليا نحو فرح

وقد كان وزن الأول فَعلل والثاني فُعلل وأما قابلوا الزائد فيهما بما قابلوا به الأصلي للإشارة إلى أن اعتناءهم بالزائد الثاني
كهو بالأول الأصلي ولأن الملحق يجري مجرى الأصل في أحكامه فأجري مجراه في وزنه وأيضاً يحصل ما ذكر
إذا لم يدل دليل على عدم قصدهم التكرار فإن دل وزن بلفظه على الأصل في مطلق الزيادة فوزن جلباب
فعلال لا فعلال لعدمه وسمنان فعلان لا فعلال لندوره وأما كان الميزان ثلاثياً لأنه أكثر تصرفاً من غيره
ولأنه لو كان رباعياً مثلاً لم يمكن وزن الثلاثي به إلا بإسقاط فيجعل ثلاثياً وكررت اللام عند الاحتياج إلى
وزن غيره لأن الزيادة عندهم أسهل من الحذف ولهذا كان القول بزيادة الهاء في أمهات أولى من ادعاء
حذفها في أمات وكان الميزان المذكور من مادة الفاء والعين واللام لأنه أعم الأفعال معنى لأن معنى
كل فعل فيه لأن معناه هو الحدث وهو الإيجاد المطلق ومعناها إيجاد خاص متعلق والمطلق موجود
في ضمن المقيد وهو الباقي بعد جعل الخفة ولما فيه من أحرف الشفة وهو الفاء والوسط وهو اللام والحلق
وهو العين ومجيء جعل لمعنى آخر مثل خلق وصير لا يقال دعوى أعميته ممنوعة لعدم صدقه على
الاعتقادات الصادق عليها علم وفهم ونحوهما لأنها انفعالات لا أفعال كما حقق في موضعه لأنا نقول
لا يأبى علماء هذا الفن ونحوه عن جعلها أفعال النفس قائلين فعل كل شيء بحسبه وتوهم بعضهم
أن المراد بمعنى الفعل الإيجاد فمعنى فعل أوجد ومعنى الأفعال الخاصة الآثار الحاصلة بالإيجاد فمعنى ضرب
الأثر الخاص المعبر عنه بالضرب وباعتبار المعنى الأول تعلق بجميع المعاني الثانية إذ يصح أن يقال في ضرب
فعل الضرب وفي قتل فعل القتل وهكذا وهو مع كونه تحكماً محضاً ومخالفاً لاصطلاحهم في الأعمية من أنها
صدق الأعم على كل ما صدق عليه الأخص يخالف المنقول عن أهل العربية من أن المعاني المصدرية عندهم
هي الإيجادات لا الآثار التي هي عند المتكلمين وقوله **من أحرف العلة** ظرف لغو متعلق بسلم وما بينهما
جملة معترضة وأحرف العلة كما سيأتي بيانه في بابها هي الواو والألف والياء **أو** سلم حروفه الأصول من **ما ضعفا**
بصيغة المبني للمجهول من المضاعف وما مصدرية أي من التضعيف وهو في أصول الثلاثي كون عينه
ولامه من جنس واحد كرد وفي أصول الرباعي كون فائه ولامه الأولى من جنس واحد وعينه ولامه
الثانية من جنس واحد كزلزل على ما يجيء بيانه وبيان علة جعله من غير السالم في بابه إن شاء الله تعالى
ومعنى سلامة الأصول من التضعيف أن لا يكون شيء منها ضعفاً لأصل منها **أو** سلم حروفه الأصول
من **همزة** وأو في جميع ما ذكر للتنويع لا للشك كما مر والعطف بها كما فعلنا أحسن منه بالواو كما فعله
صاحب الأصل إذ مفادها الجمع والمراد السلب الكلي لا رفع الإيجاب الكلي الصادق بالسلب الجزئي أيضاً
كما تفهمه عبارته وإنما سمي سالماً لسلامته من التغيرات الكثيرة الجارية في غيره إذا تقرر ذلك **فقد**
صارت **هذه** الأقسام المذكورة للفعل **ثمانية** حاصلة من ضرب اثنين هما الثلاثي والرباعي في أربعة
هي المجرد والمزيد فيه والسالم وغيره وترتيبها أن القسم الأول مؤلف من الأوصاف الأولية

في التقسيمات الثلاثة مبتدئاً من التقسيم الأول فهو الثلاثي المجرد السالم كنصر ثم تغير كل وصف بقسيمه مبتدئاً
من الأخير مراعياً ترتيب التقسيمات فالثاني الثلاثي المجرد غير السالم كوعد والثالث الثلاثي المزيد فيه
السالم كأكرم والرابع الثلاثي المزيد فيه غير السالم كأوعد والخامس الرباعي المجرد السالم كدحرج
والسادس الرباعي المجرد غير السالم كزلزل والسابع الرباعي المزيد فيه السالم كتدحرج والثامن
الرباعي المزيد فيه غير السالم كتزلزل **ومثلها** هو بضمتين في الأصل لكن سكنت الثلثة في البيت
تخفيفاً للوزن وهو جمع مثال وهي جزئيات يذكر أيضاً كالقاعدة **لست عليك** أيها الفطن **خافية**
بل واضحة ومن سردها وقد علم من التقسيم الأول انقسام الفعل المعروف إلى أربعة أقسام ثلاثي
مجرد ورباعي كذلك وثلاثي مزيد ورباعي كذلك وقد عقدت لكل نوع باباً فالباب الأول هو **باب**
الثلاثي المجرد وقدم على المزيد لأنه الأصل لتجرده عن الزوائد وعلى الرباعي المجرد لكونه على ثلاثة أحرف
ليوافق الترتيب الوضعي الترتيب الطبعي المقتضي للترقي وفي نسخ الأصل الثلاثي المجرد السالم قال
التفتازاني وينافيه التمثيل بسال انتهى وقد يقال لا ينافيه لأن قوله ويجيء أي مضارع
فعل المفتوح العين يريد به ما هو أعم من السالم وغيره والباب في الأصل هو مدخل كل شيء وهو
من ذوات الواو وأصله بوب تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً والدليل على ذلك جمعه
على أبواب وتصغيره على بويب إذ الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها ويجمع أيضاً على أبوبة
للازدواج كقوله ه هتاك أخبية ولاج أبوبة ه يخلط بالبر منه الجد واللينا ه والمراد بالباب هنا
النوع كما في قولهم من فتح باباً من العلم أي نوعاً منه وإنما لم نقل كتاب بدل باب لأن الكتاب إنما يذكر
إذا كان تحته أبواب وفصول والذي تضمنه هذا الباب فصل واحد ليس إلا فلهذا قلنا باب ولم نقل
كتاب ضابط مهم ما يذكر بعد لفظ الباب من الترجمة إن كان مركباً تاماً فيجوز في باب أوجه
ثلاثة أحدها رفعه منوناً مقطوعاً عن الإضافة وما بعده مفسر لما عقد الباب له وثانيها رفعه
بلا تنوين على الإضافة إلى محل ما بعده وعلى التقديرين فهو خبر مبتدأ محذوف أي هذا باب وكذا
فإن قلت لا يضاف إلى الجملة إلا أحد أشياء مخصوصة ذكرها النحاة وليس لفظ الباب واحداً منها قلت
الجملة التي اختصت بإضافة أشياء مخصوصة إليها هي الجملة الباقية على جمليتها وأما ما أريد به لفظه
من الجمل فحكمه حكم المفرد يضاف إليه أي اسم كان وهنا كذلك فما قيل وثالثها تسكينه سكون وقف على
سبيل التعداد للأبواب فلا إعراب له لعدم تركيبه وفيه ما تقدم عند ذكر الفصل قبله فعلى الأول
والثالث فالجملة الواقعة بعده لا محل لها من الإعراب لأنها مستأنفة أتي بها لبيان ما عقد الباب له
وعلى الثاني فهي في محل جر بإضافة باب إليها وإن كان ما بعده مفرداً أو مركباً غير تام فيتعين إضافة
باب إليه كما هنا ولا يجوز الوجهان الآخران لأنه يصير ما بعد الباب منقطعاً عنه ولا يصح استقلاله

بنفسه كلانا ما لعدم اشتماله على النسبة الحكمية فعليك بحفظ هذا الضابط فانه من المهمات ولنرجع الى ما نحن بصدده
فنقول مجرد الفعل هو من اضافة الشيء الى نفسه الثلاثي انحصر ابوابه في ستة كما اشتهر ذلك
ووجه الانحصار ان الفعل لا يخلو اما ان يكون ماضيه على وزن فعل مفتوح العين او فعل بكسرها
او فعل مضمومها لان الفاء لا تكون الا مفتوحة لرفضهم الابتدا بالساكن وكون الفتحة اخف واللام كذلك
الا فيما يستثنى لما سنذكره في امثلة تصريف الافعال والعين لا تكون الا متحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين
اذا اتصل به ضمير رفع متحرك كضربت وضربنا والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم واما ما جاء
من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فذلك عن الاصل لضرب من الخفة والاصل فعل
بكسرها فالاول وهو الذي جاء على فعل بفتح العين جاء مضارعه على يفعل بضمها وهو الباب الاول ويفعل
بكسرها وهو الباب الثاني ويفعل بفتحها وهو الباب الثالث وهو باب الشرط والثاني وهو الذي جاء على فعل بكسر العين
جاء مضارعه على يفعل بفتحها وهو الباب الرابع ويفعل بكسرها وهو الباب الخامس وهو الشاذ والثالث
وهو الذي جاء على فعل بضم العين جاء مضارعه على يفعل بضمها ايضا وهو الباب السادس وكان القياس
ان تكون الابواب تسعة لكن سقط من القسم الثاني باب واحد ومن القسم الثالث بابان كما رايت والمراد
بالباب مجموع الماضي والمضارع وما علا هذه الستة فابوابها نقصا دركها وان اردت تفصيل ذلك فخذ
بيانه وذلك لانه اي الباب اذا ماضيه كان في الوزن مثل وزن نبذ يصح ان يراد بوزن ظاهره من
المماثلة فهو مصدر مضاف الى مفعوله او المفعول اي مثل موزون نبذ على الاضافة البيانية اعني بعد
مفتوح عين كوزن فعل بفتح العين ففي مضارعه جا العمل بوزن يفعل اي بالضم لعينه كنصر ينصر
وبناؤه للتعدية غالبا كما مثلنا وقد يكون لازما كخرج يخرج كذلك جا مضارعه ايضا على وزن يفعل
اي بالكسر للعين كضرب يضربه وبناؤه ايضا للتعدية غالبا كما مثلنا وقد يكون لازما كجلس يجلس والمختار
عند ابن مالك وابي حيان وغيرهما جواز الضم والكسر فيما عدم النقل فيه من مضارع هذا الباب
وعليه ائمة اللغة وعين الفرا وابو الفتح الكسر لانه اخف من الضم واكثر وخير ابن عصفور مطلقا
فجوز في يضرب ضم العين وفي ينصر كسرها وهو قياس في مورد النص فلا يلتفت اليه وجاء
مضارعه ايضا على وزن يفعل اي بالفتح للعين كفتح يفتح وبناؤه ايضا للتعدية غالبا كما مثلنا
وقد يكون لازما كذهب يذهب لكن هذا الباب الاخير يشترط في عينه او لامه على سبيل منع الخلو
لا الجمع لحرف الحلق فقط اي ان يكون عينه او لامه حرفا من حروف الحلق الاتي بيانها وانما اشترط
فيه ذلك لتقاوم فتحة العين حرف الحلق فان حرف الحلق اثقل الحروف لتباعده بالقياس الى
سايرها ولا يشكل ما ذكرنا بمثل دخل يدخل ونحت ينحت وجاء يجئ بالضم في الاول والكسر
في الاخيرين وما اشبه ذلك مما عينه او لامه حرف من حروف الحلق ولم يجئ على يفعل بالفتح

الاول

الباب الثاني

الباب الثالث

والثاني صح

لان حرف الحلق شرط لمجيئه على يفعل بالفتح ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فالفتح وجوده شرط
جايز لا واجب فان قلت فلم لم يعد واحد هذا الاشتراط الى فا الفعل فيفتحوا في مضارع نحو امر قلت
انما لم يعد واذلك الفا لعدم تحقق المقاومة لانتفاء ثقل حرف الحلق بسكونه هنا والمراد ان افراد
الضم وهو مضارع فعل مخرج في هذه الاقسام لا تخرج عنها الى غيرها وهو جواز الضم والكسر
والفتح على البدل في ذات مضارع مخصوص لا التخيير المقتضي لجواز كل من الاوجه الثلاثة في كل مضارع
كما توهمه بعضهم فاحتاج الى تقييده بقوله هذا التنويع هو الاصل في غير واوي العين او اللام ويايي احدهما
وواوي الفا والمضاعف على انه في قولنا التنويع نظرا اذ التنويع جعل الشيء انواعا وهو اصل في مطلق المضارع
لا في المقيد بغير الاربعة المذكورة وانما قدمنا ابواب فعل بالفتح على غيره لخفتها بفتح عين ماضيها
والفتح لخفته لكونه غير محتاج الى تحريك عضو احق بالتقديم ثم لما انجر الكلام الى حرف الحلق اشرنا
اليها بقولنا وحروف الحلق اي الحروف التي مخرجها الحلق هي انها بالقصر للوزن والهمزة ومخرجهما
اقصى الحلق قيل هما من مرتبة واحدة وقيل مخرج الهاء اعلا من مخرج الهمزة والعين والحا المهملتان
ومخرجهما وسط الحلق وقد نص مكي على ان العين قبل الحا وهو ظاهر كلام سيبويه ونص شريح
على العكس وهو ظاهر كلام المهدوي والغين والخا المعجمتان ومخرجهما اخر الحلق مما يلي اللسان
والاصح اتحادهما في المخرج ونص شريح على ان الغين قبل الخا وهو ظاهر كلام سيبويه ايضا
ونص مكي على العكس وقال بعضهم ان سيبويه لم يقصد ترتيبا فيما هو من مخرج واحد اذا تقرر
ذلك فذي الاحرف التي يفتح لاجلها عين المضارع ستة فقط باسقاط الالف اذ هي لا تكون الا
الا منقلبة فلا يمكن ان يكون الفتح لاجلها كما سنبينه فليس في الحصر في الستة دليل على اختيار
مذهب الخليل والجمهور من ان حروف الحلق مطلقا ستة كما قد يتوهم وقد جمع حروف
الحلق الشاطبي في اوايل هذه الكلمات اخي هاك علما حازه غير خاسر فاول بالتصرف لما تقدم
اي فما بقي من الابواب الستة وهو ما كان ماضيه على فعل مفتوح العين ومضارعه على يفعل
بضمها مثاله مثل الدجا قولنا طلبا الالف للاطلاق يطلب بالضم وهو الباب الاول وقد مر بيانه
وهذا المثال ونحوه مما سيأتي من سرد الالفاظ الغير المركبة كفعلك واحد اثنان ثلاثة وانما لم
يسكن اخر الفعل فيهما كما هو مقتضى ذلك لضرورة الوزن وليس في اختيار الفتح في الاول والضم
في الثاني ترجيح بلا مرجح لانه من تعيين فنفس التوجه اليه كاف في اختياره او الفعل الثاني
معطوف حذف منه حرف العطف للوزن والثاني منها وهو ما كان ماضيه على فعل بفتح
العين ومضارعه على يفعل بكسرها اي مثاله في قولنا ضربا يضرب بالكسر وهو الباب الثاني
وقد مر بيانه ايضا والثالث منها وهو ما كان ماضيه على فعل بفتح العين ومضارعه على يفعل

بفتحها ايضاً جاء مثاله في قولنا شحذ السكين بالمهملة بين المعجمتين اي حدها يشحذ بالفتح فيهما
وهو الباب الثالث وهو كباب الشرط كما قد علمت وسر بيانه ومثال المتن لما كان عينه حرف حلق واما
ما كان لامه حرف حلق فمثاله منع يمنع ونحوه ثم لما كان في المقام سوال وارد هو ان ابى يابى جاء
على فعل يفعل بالفتح مع انتفاء الشرط اجيب عنه بقوله اما نحو ابى مما جاء مضارعه على يفعل بالفتح
ولم تكن عينه او لامه من احرف الحلق فنحو شذ فلا يرد نقضاً ولايناً في شذوذه ووروده في افصح
الكلام وهو القرآن قال الله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره لان الشذوذ على ثلاثة اقسام قسم
مخالف للقياس والاستعمال كفك المدغم كالحمد لله العلي الاجلل فان القياس والاستعمال الاجل بالادغام
وقسم مخالف للقياس دون الاستعمال كالقود فان القياس ان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله
يقلب الفاً وقسم مخالف للاستعمال دون القياس كجر الكاف للضمير نحو قوله وام اوعال كها او اقربا
فان الاستعمال انه لا تدخل كاف التشبيه على الضمير فالاول من هذه الاقسام هو المردود والاخران
مقبولان وما نحن فيه من القسم الثاني لا يقال قد تقرر في علم المعاني ان فصاحة الكلمات جزء من فصاحة
الكلام وان خلوص الكلمة من مخالفة القياس جزء من مفهوم فصاحتها وقضيته ذلك ان المخالف
للقياس غير فصيح فينافي وقوعه في الكلام الفصيح لانا نقول مخالفة القياس هو ان تكون الكلمة على
خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة وما هو في حكمها
كوجوب الادغام في نحو مد والاعلال في نحو قام وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو
ابى ويابى وما شاكله من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت
عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصورة بل المخالفة ما لا يكون
على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام وقضيته ما ذكرنا ان ما وافق الاستعمال
لا مخالفة فيه للقياس وكما خالف الاستعمال كيابى بالكسر مثلا غير فصيح فتامل وقد حكي فيما يحكم
ان قوماً قالوا ابى بكسر العين في الماضي فيابى على لغتهم جار على القياس ايضاً وعلى هذا فيكون ابى
يابى بالفتح فيهما من الاستغناء بمضارع فعل عن مضارع اخر كما استغنوا بيكاد مضارع كدت بكسر الكاف
عن مضارع كدت بضمها في لغة حكاها سيبويه فان قلت شذوذه فرع من وجود قياس صحيح
اي قاعدة تخالفه ووجود القياس فرع عن اندراج جميع افراد موضوعة تحت حكمه وهو منتف
اذ يابى من افراده وهو مخالف له في حكمه فلا قياس صحيح قلت اجيب عن ذلك بان وجود القياس
غير متوقف على اندراج جميع الافراد وانما هو متوقف على اندراج الغالب وقد وجد لا ينافي
الشرط في ابى يابى موجود وذلك لان لامها حرف حلق اذ الالف من احرف الحلق فلذلك فتحت عينه
لانا نمنع كون الالف من احرف الحلق اذ هي حرف هوائي لا مخرج له كما هو مقرر سلمنا كونها من احرف الحلق

لكن لو كان الفتح لاجلها لزم الدور وذلك لان وجود الالف موقوف على الفتح لانها في الاصل يا
قلبت الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو كان الفتح بسببها لزم الدور لتوقف الفتح عليها وتوقفها
عليه وهو محال اذ الموقوف عليه متقدم على الموقوف فيتقدم فيؤدي الى تقديم الشيء على نفسه
وهو محال فالملزوم وهو كون الفتح لاجلها كذلك ويمكن ان يجاب عنه بانه دور معي لان توقف
وجود كل منهما انما هو على وجود الاخر معه لا قبله وهو جائز لانه لا يؤدي الى ما ذكر وربما
يجاب ايضاً بان الشرط وجود حرف الحلق في الماضي وهو غير متوقف على الفتح في المضارع
فتامل واما نحو قلى يقلى بالفتح فلغة عامرية والفصيح الكسر وبقي يبقى بالفتح ايضاً فلغة طائية
والاصل كسر العين فقلبوه فتحة واللام الفاً تخفيفاً وهذا قياس عندهم واما ركن يركن
بفتحهما فمن تداخل اللغتين اعني انه جاء من باب نصر ينصر وعلم يعلم فاخذ الماضي من الاول
والمضارع من الثاني وان يكن الباب ماضيه جاء على وزن فعل حال كونه مكسور العين
وذلك نحو قولنا جهل فهذا المذكور على وزن يفعل بالفتح للعين اي مضارعه نحو جهل يجهل
وعلم يعلم الغني وهو الباب الرابع وبناؤه للتعدية غالباً كما مثلنا وقد يجيء لازماً كوجل يوجل
وقل منه اي من فعل بالكسر ما جاء مضارعه على يفعل بالكسر ايضاً نحو قولنا حسب يحسب وهو
الباب الخامس وبناؤه ايضاً للتعدية غالباً كما مثلنا وقد يكون لازماً نحو نعم ينعم بالكسر
فيهما وجه شذوذه حيث الكسر فيه قد جلب في عين ماضيه ومضارعه فتوافقا والمطلوب
تخالفهما في الحركة وقل مجيء هذا الباب من الصحيح كما مثلنا وكثر في المعتل نحو ورث يرث وورع
يرع وبئس يبئس والحق انه ما جاء من هذا الباب قسمان قسم واجب الكسر في العين وهو ثمانية
افعال ومق اي احب ووثق اي قوي اعتماده وورق اي صار مورقاً وولي وورث وورم
وودع بمهملتين وورى المخ اي اكتنز من السمن وليس منه وري الزند يري اذا اخرج ناره
وان عده في شرح المفصل للزجاج من باب ضرب ومن باب علم مستغنياً فيه عن مضارع
الثاني بمضارع الاول فهو من التداخل فلذلك مثلنا بوري المخ وقسم جائز وهو تسعة افعال
حسب ونعم وبئس بالموحدة اي صار ذا بؤس ويئس بالمثناة التحتية اي قنط ويبس بالموحدة
ايضاً من اليبس ووغر الصدر بالمعجمة والراء ووحر بالمهملة والزاي اي التهب غيظاً او حزناً
وولِه اي كاد يعدم العقل ووهل اذا اشتد فزعه فكل هذه يجوز في مضارعها الفتح والكسر
قاله ابن مالك وزاد في شرح الكافية وزع بالشيء بالزاي اي اولع وزاد ابو حيان ومن
تبعه في القسم الاول ونعم بناء على تصرفه فوق نعم صباحاً وهو مما نقل عن يونس
والاعلم خلافاً لابن مالك حيث عده فيما لا يتصرف واما نحو فضل يفضل بكسر العين في الماضي

١٧

وضمها في المضارع من المفضلة لا من فوق لذلك فضلت فلانا اذا غلبته في الفضل وان ذلك ليس فيه
الا الفتح في الماضي والضم في المستقبل كما هو قياس باب المغالبة فمن المتداخل لانه من باب علم يعلم
ونصر ينصر فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني ومثل مت تموت بكسر العين في الماضي
وضمها في المضارع **وان يكن الباب ماضيه اي** على وزن **فعل اي بالضم في العين** كحسن **فعند**
ذاك قلنا انت يفعل في مضارع له **ايضا** هو مصدر آض اذا رجع ويجوز ان يكون مفعولا مطلقا
حذف عامله وان يكون حالا حذف صاحبها وعاملها فعلى الاول فالتقدير ارجع ايضا الى
الاخبار بان مضارع فعل بالضم يفعل بضمها فيكون مفعولا مطلقا وعلى الثاني فالتقدير
اخبر ايضا او اذكر ايضا فهو مصدر بمعنى فاعل اي ايضا فيكون حالا من ضمير المتكلم اي
واقول حال كوني راجعا الى الاخبار بان مضارعه ورد **بضم** ضم العين **كقولنا تحسن**
وهو الباب السادس ويكون لافعال الطبايع كالحسن والقبح ونحوهما ولا يكون الا لازما كما
مثلنا وسبب ذلك انه موضوع لافعال الطبايع كما علمت فلا يقتضي معناه التجاوز عن الفاعل
والتعلق بالمفعول بل يختص بالفاعل لان ثبوت المفعول فرع عن ثبوت التجاوز والتعلق واما
نحو رحبتك الدار فشاذ والاصل رحبت بك الدار فحذفت الباء لكثرة الاستعمال كذا قاله التفتازاني
وهو مقتض لبقائه على لزومه وانما حذفت بالتقدير للاختصار فشذوذه حينئذ من جهة استعماله
على صورة المتعدي اذ هو ملتبس وهو مخالف لقول المرادي لا يتعدى الا بتضمين نحو رحبتكم الدار
اي وسعتكم انتهى وما ذكرناه من كونه لازما جار في الصحيح منه ولا يدخل ولا يرد حبت متعد
الا بتضمين ونحوه اما المعتل منه فقد ياتي متعديا بالتحويل وسياتي بيان ذلك مبسوطا في آخر
من اقسام المعتل ولما كان هذا الباب موضوعا للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع
حركة لا تحصل الا بانضمام الشفتين رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها وذلك لانه
لما كان موضوعا ليدل على اتصاف الموضوع بصيغة لازمة والملزوم في الحقيقة هو الضم
الغير المفارق اختير ايضا الضم للتناسب لا يقال كون الصفة لازمة ينافيها الدلالة
عليها بالفعل الدال على تجدد معناه اي حصوله شيئا فشيئا وحدوثا اي وجوده بعد العدم
لانا نقول التجدد لا ينافي اللزوم اي الدوام اذ الدوام صادق بتعاقب الامثال واما
الحدوث اي حدوث اللازم للملزوم فانما ينافي اللزوم المطلق اي وجود اللازم في جميع اوقات
وجود الملزوم لا مطلق اللزوم الصادق باللزوم بعد الوجود وهو المراد هنا **ثم هذا الباب** وهو
باب الثلاثي المجرد قد **تم** بعون الله الجواد **وهنا تنبيه** على فائدة لا باس بها والتنبيه في اللغة
الايقاظ يقال نبهت فلانا من نومه اي ايقظته وفي الصناعة الاعلام بتفصيل ما علم اجمالا
مما

ما قبله وهو هنا معرب خبر مبتدأ محذوف كما قدرناه وفيه ما مر في الفصل السابق **و** الفائدة التي عقد
لها هذا الباب التنبيه هي ان **هذه الافعال** المذكورة **اعني غيرها** ماضيه ومضارعه **توافقا في حركة العين**
وذلك ثلثة ابواب الثالث والخامس والسادس اما الاول والثاني والرابع وهي التي خالفت
في حركة العين **فسمّ** باسكان الميم **دعاما** جمع دعامة وهي العماد **كذاك ايضا سمها اصولا**
جمع اصل وانما سميت دعايم واصولا **من خالف الفعل الثاني** وهو المضارع **فيها** اي في حركة العين
الكلمة **الاولى** وهي الفعل الماضي وانما كان ما اختلف حركة عينه في الماضي والمضارع اصلا بالنسبة
الى ما اتحدت فيهما لان الاصل في الدال ان يكون على وفق المدلول ولما كانت المدلولات هنا مختلفا
باختلاف الحركات اصل فيها او كثر فيها في الاستعمال فهي اليق بالاصالة وعلى التعليل الاول
انما اختصت المخالفة بحركة العين دون اللام لان اللام محل الاعراب والتغيير وانما لم يكن في
حركة الفاء لانها ساكنة في المضارع وفي جميع المواضع الثلاثة فتعين ذلك في حركة العين
ولان حركة العين هي الفارقة بين معاني الابواب في الماضي فتعين ايضا في المضارع اولان
انقسام المضارع بانقسام الماضي والماضي ينقسم باعتبار حركة العين فلذلك اختير ان تكون
المخالفة بينهما في حركة العين ومما اشتمل عليه هذا التنبيه من زيادتي على الاصل وقد انقضى
الكلام على باب الثلاثي المجرد فالشروع في التكلم على ما يليه وهو **باب الرباعي المجرد**
وقدمه على الثلاثي المزيد لتجرده فنقول **اما الفعل المجرد الرباعي** فقد علم تعريفه مما سبق
فلذلك استغنت عنه هنا بالمثال فان اردت بيانه **فزوجا** متعديا ولازما فالاول منهما
جاء **مثلا بقولنا قد دحرجا** والالف للاطلاق والثاني بقولنا دربج اي ذل وطاطا راسه
وعدلت عن عبارة الاصل وهي قوله واما الرباعي المجرد فهو فعلل لما اورد عليها من اقتضائها
انحصاره في فعلل المبني للفاعل والحصر ممنوع لانه منتقض بفعلل المبني للمفعول وبفعلل الامر فعل
لان كلا منهما مجرد اذ يصدق عليه حد المجرد المتقدم مع ان الاول اصل بنفسه عند سيبويه
والثاني اصل ايضا بنفسه ماخوذ من المصدر كالماضي عند البصريين واجيب عن ذلك بان
المراد بالمجرد المنحصر هو الاصل فقط والاول فرع عن المبني للفاعل عند اكثر البصريين والثاني
مقتطع من المضارع عند الكوفيين ولا يخفى ما في هذا الجواب من المصادرة وانما كان
مجرد الرباعي على فعلل لان الفعل الماضي المجرد لا يكون اوله واخره الا مفتوحين لما تقدم
ولا يمكن تسكين اللام الاولى لالتقاء الساكنين اذا اتصل به ضمير رفع متحرك كنحو دحرجت
ودحرجن فحركوها بالفتحة لخفتها وسكنوا العين لانها ليس في كلامهم اربع حركات متوالية
في كلمة واحدة فان قلت هذه العلة انما تحققت بعد سكون العين اذ لو حركت لانتفت ومطلق

انما هو العلة الحاملة للواضع على السكون قلت هي علة غائية وهي معلولة خارجًا علة ذهنًا كما مرّ فتامّله وانما لم يتصرّفوا فيه كتصرّفهم في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرها وضمّها بل التزموا فيها السكون لثقله وخفة السكون وهذا الباب **تضريبه لديهم** فعلل **يفعلل فعللاً** بكسر الفاء وسكون العين في غير المضاعف وبفتح الفاء ايضا في المضاعف لتعادل خفة الفتحة ثقل التضعيف **او فعللة** بفتحها وسكون العين وفتح اللامين **و** المصدر **الاول** وهو فعلال **غير مقيس** بل هو مقصور على السماع **و اما المقيس** المصدر **الثاني** وهو الفعللة وهو عام مطرد في جميع صور فعلل واما فعلال فغير مطرد الا في المكرر كما قاله البدر ابن مالك نعم هم انما قيسان وهو ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل لكنه خالف ذلك في الغنية وفصّل ابن هشام فقال هو مقيس في المضاعف كزلزال سماعي في غيره كسرها وقال ويجوز فتح اوله والاكثر حينئذ ان نعني به اسم فاعل نحو من شر الوسواس اي الموسوس وحكي الصغاني في المضاعف ضمّ الفاء وقد **الحقت** بالبناء للمفعول والالحاق هو جعل مثال على وزن مثال ازيد منه ليعامل معاملته في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فنحو قردد ملحق بجعفر فلذلك قالوا في تصغيره قريدد وفي تكسيره قرادد كما قالوا جعيفر وجعافر ونحو شملل ملحق بدحرج ولذا جاء مصدره الفعللة اي والحقوا من الثلاثي المزيد حرفا **بالباب ذا** وهو باب الرباعي المجرد **مباني** على ما عدّها ابن الحاجب وغيره من المحققين فالاول منها فوعل كجورب بزيادة الواو اي البسه الجورب وهو معرب لايقال الالحاق فرع عن زيادة الواو والعجم لا يعرفها فرع عن الاشتقاق الذي هو خاص بالعربية لانا نقول لما استعملته العرب على سنن لغتهم اعطته حكم نظيره من جوهر وكوثر ونحوهما مما زيدت فيه الواو فكانه من الجرب والثاني فيعل كبيطر بزيادة الياء من البطر بالسكون وهو الشق والثالث فعول كجهور بزيادة الواو ايضا والرابع فعلى كسلقى بزيادة الالف والخامس فعنل كقلنس بزيادة النون والسادس فعلل كشملل بزيادة احدى اللامين وانما لم يدغموا اللام الاولى في الثانية بعد نقل حركتها الى ما قبلها في فعلل لئلا يبطل الالحاق فافعلول مثال فعيل كشريف وفاقا لسيبويه وزادوا قلنس وسلقى وكذا فعل السكاكي وابن مالك وغيرهما لكنهم زادوا شريف بدل قلنس واما التفتازاني فذكر خمسة فقط جورب وجلبب وبيطر ورهوك وشريف فاسقط من الستة السابقة قلنس وسلقى وزاد رهوك قال ابن مالك والحق ما سواها بها نادر كبيرا اي قطرن البعير وترمس اي رمس بمعنى دفن الميت في الرمس وهو القبر وهندل بمعنى نذل وترفل بمعنى رفل وهلقم اذا اكثر اللقم وهبل اللقمة اذا عظمها وسنبس بمعنى نبس اي تكلم وخلبس بمعنى خلب اي فتن ودهدم بمعنى هدم وغيرها وللالحاق دليلان

احدهما

احدهما وهو الاحسن كما قال في شرح المفصل الجرياني في الاسماء والافعال هو ان حرف الالحاق هو الحرف الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى كواو حوقل ولام شملل وليس المراد من زيادة حرف الالحاق انها ليست زيادة معنى اصلا كما قيل لان معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى حقل وشمل بل ان لا يكون للافادة معنى كزيادة الهمزة في اكرم والواو في فرح والالف في ضارب فلا يقال انها للالحاق وان صار اللفظ بواسطتها على وزن الرباعي وذلك لظهورها في مكان اخر فلا يحمل على الغرض اللفظي مع امكان المعنوي وثانيهما موافقة المصدر وعليه اقتصر التفتازاني وعليه فالمعتبر توافق المصادر جميعها فيخرج نحو اخرج لعدم الفعللة كما خرج نحو قاتل وفرح وقيل ايضا ان الاعتبار انما هو بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به لعدم اطراده الا في المكرر كما قاله البدر بن مالك فان قيل الالحاق جعل المصدرين على زنة واحدة فكيف يكون موافقتهما دليلا عليه الذي هو عينه والدليل يغاير المدلول اجيب بان الالحاق كما مرّ جعل مثال على وزن مثال ازيد منه والاتحاد للمصدرين مغاير له لانه لازم واللازم يصح ان يكون دليلا على الملزوم **وسم هذا الباب** المتقدم ذكره فاللام فيه للعهد الذكري **باب الفعللة** بالضبط السابق وانما اضيف الى الفعللة دون الفعلال لاطراده فيه كما قد علمت **كذا مجرد الرباعي ضمنه له** اي الى الباب فهما ايضا باب مجرد الرباعي وانما نسبوه الى المصدر دون ماضيه ومضارعه كما فعلوا في الثلاثي المجرد فقالوا باب فعل يفعل مثلا ولم يقولوا هنا باب فعلل يفعلل لاتحاد مصادر هذا الباب وورودها على زنة واحدة وهي الفعللة بخلاف مصادر الثلاثي المجرد فانها ليست على زنة واحدة وما تضمنته هذه الثلاثة الابيات الاخيرة من زيادتي وبعدما انقضى الكلام على بابي مجرد الثلاثي والرباعي نشرع الآن في الكلام على مزيديهما فقلنا **باب الثلاثي المزيد** وهو مبني من زاد الواضع في الشيء اي اوقع الزيادة فيه ترك منزلة القاصر اذ الغرض مقابلة المجرد من الزيادة بالمشتمل عليها وهو يحصل باثبات الزيادة المطلقة دون بيان كمية المزيد ولو بني من زاد الباقي على اصله من التعدية بنفسها الى اثنين كقوله تعالى وزادهم ايمانا لقيل المزيد حرفا او اكثر مثلا ولما كانت معرفة المزيد مترتبة على معرفة المجرد اذ هو الاصل اتيت بما يدل على الترتيب وهو ثم العاطفة فقلت **ثم** اي بعد ان عرفت المجرد من القسمين ينبغي معرفة المزيد منهما وقدمت القسم الاول من قسمي المزيد وهو **الثلاثي المزيد** لاقتضاء الترتيب الطبيعي ذلك كما قدمت الاشارة اليه **وهو ما** اي فعل **زيد** بصيغة المبني للمفعول من زاد القاصر كما مر **على اصوله** الثلاثة التي تقابل بالفاء والعين واللام وللنكتة السابقة بيانها لم ابين كمية المزيد هنا وهذا المزيد ابوابه اربعة عشر وهي على ثلاثة انواع اشرت اليها بقولي **قد قسما** بصيغة المبني للمفعول من الماضي والالف للاطلاق وهذا هو خبر المبتدا الذي هو الثلاثي وما بينهما جملة معترضة استئنافا بيانيا **الى ثلاثة من الاقسام** رباعي وخماسي وسداسي **لا غير** لان الزايد فيه اما حرف واحد او اثنان او ثلاثة

ولا يزيد ذلك لما تقدم ولئلا يلزم مزية الفرع وهو الحروف المزيدة على الاصل وهو الحروف الاصلية وهذا التقسيم
من تقسيم الكلي الى جزئياته لا الكل الى اجزائه ووجه انحصار الاقسام فيما ذكر علم آنفا فان قلت
صرح ابن هشام في المغني بان قولهم لا غير لحن فكيف ارتكبته قلت ما ذكره ابن هشام مردود فقد صرح
الزمخشري والاندلسي وابن مالك بجوازه وانشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل شاهدا على
ذلك وهو قوله • جوابا به تنجو اعتمد فوربنا • لعن عمل اسلفت لا غير تسأل • ومحله رحمه الله من الثقة
والامانة معروف فيكون هذا شاهدا عربيا يقتضي بجواز استعمال هذا اللفظ وقد استعمله ابن هشام نفسه
في مواضع من كتابه المذكور فيكون قوله هنا اي في باب غير شاهدا عليه بان ذلك اللحن قال الدماميني
وكان مستنده في ذلك فيما اظن قول السيرافي الحذف يعني حذف المستثنى انما يستعمل اذا كانت الا وغير بعد
ليس ولو كان في مكانهما غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع وقد
عرفت انه مسموع فيعمل به من غير توقف وغير مبنية على الضم تشبيها لها بالظروف المقطوعة
عن الاضافة وهي اسم لا وخبرها محذوف او بالعكس انتهى اذا تقرر ما ذكرناه من انقسام الثلاثي
المزيد الى الاقسام الثلاثة و اردت معرفة التقسيم فخذ بيانه اي بيان التقسيم المذكور مفصلا
احسن تفصيل فاول الاقسام الثلاثة من ذلك المقسم ما كان ماضيه على اربعة احرف وهو ما قد
زيد فيه على اصوله واحد وهو ثلاثة ابواب افعل وفعل مضاعف العين وفاعل فالاول
وهو باب الافعال بكسر الهمزة وقاعدته في نقل الثلاثي المجرد اليه ان تزيد في اوله همزة مفتوحة
وذلك كاكرما الالف للاطلاق والزايد فيه الهمزة وانما سمي باب الافعال لكون مصدره على وزن
افعال وكسرة الهمزة فيه فرقا بينها وبين همزة الجمع كادبار والادبار ولم يعكس لان الجمع اثقل
فالخفة فيه اولى وهذه الهمزة للتعدية غالبا ومعنى التعدية سياتي تقريره في باب المتعدي
واللازم ويرد افعال لصيرورة الشيء منسوبا الى ما اخذ منه الفعل وهذا على اقسام احدها
ان تنسب الفعل الى الفاعل وليس فعله كاغد البعير اذا صار ذا غدة ومنه اصبحنا وامسينا
اي دخلنا في الصباح والمساء منزلة صرنا ذوي صباح ومساء وثانيها ان تنسبه اليه وهو فعله
نحو الام الرجل اذا صار ليما وثالثها ان تنسب اليه والمراد غيره نحو اجرب الرجل اذا صار ذا
ابل فيها جرب ويرد ايضا لوجود الشيء على صفة بمعنى ان الفاعل يجد المفعول موصوفا
بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة بمعنى المفعول ان كان اصل الفعل متعديا كاحمدته
اي وجدته محمودا او بمعنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما كابخلته اي وجدته بخيلا
ويقاس عليه جانب النفي ومنه قول عمرو بن معدي كرب والله يا بني سليم لقد قاتلناكم فما
اجبناكم وسالناكم فما ابخلناكم وهاجيناكم فما افحمناكم اي لم نجدكم جبناء ولا بخلاء ولا مفحمين

ويرد

ويرد ايضا للسلب اي سلب الفاعل اصل الفعل عن المفعول نحو اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته او لسلب اصل
الفعل عن الفاعل يقال قسط اذا جار واقسط اذا سلب عن نفسه القسط اي الجور فعدل ويجوز ان يجعل تا
الام وذكر اللغويون انه يرد ايضا لضد السلب وهو الاحواج الى الشيء وحكوا انه يقال اشكيته اذا
احوجته الى الشكوى نقله ابو حيان وغيره ويرد ايضا للزيادة في المعنى المدلول عليه باصل الفعل
بناء على ان الزيادة في اللفظ تنبئ عن زيادة المعنى غالبا نحو شغلته واشغلته ويرد ايضا للتعريض
وهو ان يجعل المفعول معرضا لاصل الفعل كاباع الجارية اي عرضها للبيع ويرد ايضا للكثرة كاظبي
الوادي واظبب اذا كثرت ظباؤه وضبابه ولجعل المفعول صاحب شيء بوجه ما كاقبرته واشفيته
واعتبته اذا جعلت له قبرا واعطيته دواء يستشفي به وعتبا ذكرها ابن مالك وللهجوم كاطلعت
عليهم اي هجمت وللدعاء كاسقيته اي دعوت له بالسقيا وللتسمية كاخطأته اي سميته كافرا ذكرها ابن عصفور
ولمطاوعة فعل مضاعف العين كفطرته فافطر وبشرته فابشر ذكره ابن ابي الربيع ولجعل المفعول ممكنا
من مصدره كاحفرته البئر اي امكنته من حفرها وللحمل على الاصل كاكذبته اي حملته على الكذب
ولاتيان الفاعل بالموصوف بالاصل كاكرم الرجل وانجب اذا اتى باولاد كرام نجباء ثم هذه المعاني
المذكورة لهذه الابنية تسمع وتحفظ وليس شيء منها مطردا فيها وهو نظر لغوي والباب الثاني
من المزيد حرفا هو باب التفعيل وهو المشار اليه بقولنا ومنه اي من المزيد حرفا ايضا قد اتانا
ما وزنه فعلا حال كونه مضعف العين كفرح تفريحا وقاعدته في النقل اليه ان تكرر عين فعله
وتدغم فتقول في نحو فعل بتخفيف العين فعل بتكريرها مع الادغام وسياتي بيان الزايد منهما ووجه
تسمية هذا الباب بباب التفعيل علم مما سبق وبناؤه للتكثير في الفعل اي صدوره من فاعله كثيرا
مع قطع النظر عن كثرة الفاعل وقلته فيتحقق مع اتحاد الفاعل نحو جولت وطوفت او في الفاعل
وهو افادة ان الفاعل من حيث تعلق الفعل به كثير في نفسه وتلزمه كثرة الفعل المتعلق به
نحو موتت الابل او في المفعول وهو افادة ان المفعول كثير في نفسه وتلزمه ايضا كثرة الفعل الواقع
عليه لا كثرة الفاعل نحو غلقت الابواب ففي كثرة غلق الباب الواحد وقطع الثوب الواحد يجمع
غلقت الابواب وقطعت الثوب بالتشديد باعتبار الاول كما يدل عليه ما في شرح المفصل فان
فقد التكثير في احد هذه الثلاثة المذكورة لم يسغ استعماله فلذلك كان نحو موتت الشاة لشاة واحدة
خطاء لان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى نفسه لاستحالة تكرره بالنظر الى شاة واحدة
ولا بالنظر الى الشاة اذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة وليس ثم مفعول ليكون التكثير له
وهذا بخلاف نحو قطعت الثوب مما لا يستحيل تكرر الفعل فيه فان ذلك سائغ وان كان الفاعل
واحدا وكذلك المفعول تنبيه قال في شرح الشافية المنسوب للمصنف ان الفعل ان كان للازمان التكثير

في فاعله وان كان متعديا فالتكثير في متعلقه يعني مفعوله كغلقت الابواب قال الجاربردي الاول على اطلاقه
غير صحيح لانه قد يكون للتكثير في الفعل دون الفاعل نحو جولت وطوفت وقد يكون في الفاعل انتهى اقول
الاول ظاهر واما الثاني ففيه نظر اذ التكثير في الفاعل ملتزم للتكثير في الفعل كما علمت وسياق كلامه
يدل على ان التكثير انما هو في الفاعل فقط ومقتضى الثاني انه لا يستعمل فعّلت بالتضعيف لازما كان او
متعديا الا اذا كان المفعول جمعا حتى لو كان واحدا وفعل به ذلك الفعل مرارا لم يستعمل الا فعلت
بدون تضعيف الا على سبيل المجاز وهو مخالف لما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ومن معاني هذا
البناء ايضا نسبة المفعول الى اصل الفعل نحو فسّقته اي نسبته الى الفسق والتعدية نحو فرّحته والسلب
نحو جلّدت البعير وقرّدته اي ازلت جلده وقراده والصيرورة نحو عجّزت المراة وثيّبت والتوجه نحو
شرّق وغرّب وكوّف واختصار الحكاية نحو امّن وكانه وسوّف وسبّح اي قال امين وقال سوف
سبحان الله ومن معانيه ايضا موافقة تفعّل وفعل نحو ولّى ويمّم وفكّر بمعنى تولّى وتيمّم وتفكّر
نحو قدّر الله اي قدر ذكره في التنزيل والتسمية نحو ظلّمته اي سميته ظالما والدعاء للشيء او عليه
نحو بركته اي دعوت له بالبركة وجدّعته اي دعوت عليه بالجدع والقيام على الشيء نحو مرّضته
اي قمت عليه والرمي بالشيء نحو شجّعته اي رميته بالشجاعة وللعمل المتكرر بمدة نحو جرّحته
قال ابو حيان وقد ياتي لضد فعل يقال قذّى الحديث بالتشديد نقله على جهة الفساد
ونمّاه نقله على جهة الصلاح تنبيه حافظ بعضهم على بقاء حروف الفعل على هيئتها في المصدر
فقال في مصدر فعّل بالتضعيف فعّالا بالتضعيف ايضا لا فيعالا بابدال اخر العينين ياء من جنس
حركة ما قبلها ككذّب كذّابا بالكاف مكسورة ثم ذال مدغمة اولاهما في الاخرى لا تكذيبا والباب الثالث
من المزيد حرفا هو باب المفاعلة وهو المشار اليه بقولنا كذاك اي مثل السابق في كونه مزيدا
حرفا واحدا باب المفاعلة نحو قولنا فاعلا بفتح العين والالف للاطلاق ايضا وذلك كقاتل
قتالا ومقاتلة فالاول سماعي والثاني قياسي فلذلك نسب الباب اليه ووجه تسميته
بباب المفاعلة علم من سابقه وقاعدته في النقل اليه ان تزيد الفا بين فاء فعله وعينه فزيد فاعل
هو الالف وضابط هذا الباب ان يكون بين اثنين فعل احدهما بصاحبه ما فعل الصاحب به غير ان تعلقه
من جهة الفاعلية بالاول صريحا وبالثاني ضمنا كما اذا قلت ضارب زيد عمرا فانه يدل صريحا على
نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو متعلقا بزيد ولاجل تعلقه بالآخر
صار غير المتعدي اذا نقل الى فاعل متعديا نحو كارمته فان اصله لازم وقد تعدى هاهنا
والمتعدي الى واحد ان لم يصلح مفعوله لان يكون مشاركا للفاعل في الفاعلية كان مغايرا للمفاعل
وهو المشارك متعديا الى مفعولين نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب مثلا لما لم يصلح

يكون

لان يكون مشاركا للفاعل في المجاذبة احتيج الى مفعول اخر يصلح منه للمشاركة فتعدى الى اثنين وانما
ان صلح مفعوله للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفى بمفعوله كما في شاتمت زيدا تنبيه من حافظ
على حروف الفعل على هيئتها في المصدر فقال في مصدر فعّل بالتضعيف فعّالا بتضعيف العين
ايضا قال في مصدر فاعل فيعالا بقلب الالف ياء ضرورة امتناع النطق بها بعد الكسر لا فعالا
لكن قال الجاربردي وجاء على فيعال قالوا قاتلته قيتالا ومن ثمة قالوا ان قتالا اصله قيتالا
من حيث كان جاريا على الفعل قلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها وظاهر كلام التفتازاني ان فعالا
صيغة اصلية ويروى ماريته مرّاء وقاتلته قتّالا بتشديد الراء والتاء المدغمتان وهما بدلا من الياء
المنقلبة عن الف فاعل عكس دينار في دنّار ويكون فاعل بمعنى افعل نحو عافاك الله اي اعفاك
وبمعنى فعّل اي للتكثير نحو ضاعفته وضعّفته وبمعنى فعل اي لنسبة الفعل الى الفاعل لا غير نحو
سافر بمعنى نسبت السفر الى المسافر وتمثيل التفتازاني لما كان بمعنى فعل بدافع للسعد الى الله تعالى
فيه نظر اذ الدفع من الله تعالى يكون على يد بعض الناس وعادته جارية بمقابلته بدفع من المدفوع
وان كان دون الدفع الاول فلم يخرج عن معناه الاصلي فتامل وان قلت هل مزيد فعّل بالتضعيف
الحرف الاول من المدغمين ام ثانيهما قلت فيه قولان لاهل علم الصرف ثمّ بفتح المثلثة اي فيه
قولان فذهب الخليل واختاره ابن عصفور وابن مالك الى ان الزايد هو الاول وعللوه
بان زيادة الساكن اولى من المتحرك لما فيه من تكثير الزايد بكونه حرفا وحركة وهذه الاولوية
بالنسبة الى العلة المستلزمة للاولوية فهو ادرج من مقابله والمصير الى الارجح متعين
فلا يرد ما قيل ان القائل بزيادة الاول قائل بحكم ذلك بالاولوية وذهب يونس كما نقله
عنه الفارسي واختاره هو وابن الحاجب وغيرهما ونقل عن الاكثرين الى ان الزايد هو
الثاني وعللوه بان الزيادة بالاخر اولى والوجهان جايزان عند سيبويه اي محتملان
لتكافؤ الدليلين والكلام في ادلة الفريقين والاعتراض عليها طويل الذيل قليل النيل فلذلك
اضربنا عنه صفحا وطوينا عن التعرض له كشحا ومما تضمنه هذا البيت من زيادتي على الاصل
وثاني الاقسام الثلاثة المذكورة هو الخماسي وهو ما كان على خمسة احرف وهو الذي زيد بالبنا
للمفعول على اصوله الثلاثة حرفان وهو خمسة ابواب تفعّل بتشديد العين وتفاعل وافتعل وانفعل
وافعلّ بتشديد اللام وهي نوعان وذلك لانها لا تخلو اما ان تكون مبدوة بالتاء الفوقية
او بالهمزة فالاول له بابان اولهما باب التفعّل وقاعدته في نقل الثلاثي المجرد اليه ان تزيد
في اوله التاء المفتوحة وتكرر عين فعله وتدغم فتقول في مثل فعل تفعّلا بزيادة التاء في اوله
وتكرير العين مع الادغام المشار اليه بقولنا مضعّفا والالف في المثال للاطلاق ووجه تسميته

ببباب التفعل علم مما سبق وهو ليطا وعند فعل بالتشديد نحو كسرته فتكسر والمطاوعة حصول الاثر عن تعلق
الفعل المتعدي بمفعوله فانك اذا قلت كسرته فالحاصل له التكسر ويرد للتكلف ومعناه ان الفاعل يتعاطى ذلك
الفعل ليحصل بمعاناته نحو تشجع اذ معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه اياها لتحصل ولما كان هذا ملتبسا
بتفاعل من حيث ان كل واحد منهما غير ثابت لمن نسب اليه فرق بينهما بان معنى التفعل ممارسة الفعل
ليحصل ومعنى التفاعل اظهار الفعل على ما لا اصل له لا لتحصيله بل ليظهر انه عليه فان الفاعل في نحو تحلم
يطلب ان يكون حليما وفي نحو تجاهل لا يطلب ان يكون جاهلا وتامل ويرد ايضا لاتخاذ الفاعل
المفعول اصل الفعل نحو توسدته اي اتخذته وسادة ومنه تبوأ الدار اي اتخذها دارا ومنه انه ويرد للتجنب
اي ليدل على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تاثم وتحرج اي جانب الاثم والحرج والحوب قال
الخطابي وليس في الكلام تفعل بمعنى بمعنى القى الشيء عن نفسه غير هذه الثلاثة والباقي بمعنى تكسب
وزاد غيره تنجس اذا فعل فعلا يخرج به عن النجاسة كذا رايته نقلته في شرح البخاري ومثل
التفتازاني لهذا النوع بتهجد اي جانب الهجود اي النوم فتكون خمسة وللدلالة على ان اصل الفعل
حصل مرة بعد مرة نحو تجرعه اي شربه جرعة بعد جرعة وللطلب نحو تكبر اي طلب ان يكون كبيرا والفرق
بين الطلب والتكلف هو ان في التكلف تحصل صورة الفعل بخلاف الطلب وللتلبس بمسمى ما اشتق
منه نحو تعمم وتقمص وللعمل فيه نحو تعدى وتعشى ولموافقة المجرد نحو تبين وتبسم اي بان وبسم
وللاغناء عنه نحو تكلم وتصدى وللاغناء عن فعل المشدد نحو تويل اي قال ويلاه اذ المعروف في
اختصار الحكاية فعل بالتشديد وللصيرورة نحو تايمت المراة وتحجر الطين ومنه تقيس وتنزر لان
انتمى الي قيس ونزار كذا قاله ابن مالك وادرج الزمخشري باب تقيس في التكلف وليس ال اصله
نحو تعطر وترحم اذا سال العطا والرحمة والباب الثاني من المبدو بالتا الفوقية هو باب التفاعل
وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله التاو تزيد الالف بين فائه وعينه فتقول في مثل فعل
تفاعل بزيادة التا والالف نحو تباعد ووجه تسميته بباب التفاعل علم مما سبق وهو للمشاركة
امرين او اكثر في اصله اي مصدر فعله الثلاثي صريحا وانما قلنا صريحا احترازا عن فاعل نحو
تضارب وتضاربوا ولاجل انه يتشارك فيه امران صريحا نقص عن فاعل بمفعول واحد فان كان
فاعل المتعدي الي مفعولين يصير متعديا الى واحد نحو نازعته الحديث وتنازعناه وان كان من
فاعل المتعدي الي الواحد يصير لازما كتضاربا وتكارها وذلك لان وضع فاعل لنسبة الفعل
الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان الغير ايضا فعل ذلك كما مر بيانه ووضع تفاعل لنسبته الي الغير م
المشتركين فيه من غير قصد الى تعلقه بمفعول فاذا قلت تشارك زيد وعمرو كان مدلوله الاخبار
بصدور الشركة المستفادة من جوهر اللفظ من كل منهما مع قطع النظر عن تعلقها بالاخر عن

اشتراكهما في الاتصاف بها وان كان كل من الامرين لازما هنا وحيث تاملت ما فرق به بين فاعل
وتفاعل استبان لك سر فرق اخر هو ان البادي في فاعل معلوم دون تفاعل ولذا يقال ضارب
زيد عمرا [illegible] ويأتي تفاعل المذكور للدلالة على ان الفاعل اظهر ان المعنى الذي اشتق
منه تفاعل حاصل له مع انه ليس في الحقيقة كذلك كتجاهل اذ معناه اظهر الجهل من نفسه
وليس عليه في الحقيقة وعبر التفتازاني عن هذا المعنى بالتكلف وفرق بينه في هذا الباب
وفي باب تفعل بان التفعل في باب تفعل يطلب وجود الفعل في نفسه بخلافه في باب تفاعل
نحو تحلم وتجاهل فان المتحلم يطلب وجود الحلم في نفسه بخلاف المتجاهل وفيه ما فيه على ان
التكلف هو معاناة الفاعل لذلك الفعل بمشقة ويرد تفاعل بمعنى فعل نحو توانيت اي
ونيت من الوني وهو الضعف وللمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد ثم النوع الاول من الخماسي
المحض في هذين البابين وهما باب التفعل وباب التفاعل لا غير وذا النوع هو الذي بالتاء
الفوقية في ابتدائه كما علمت ذلك من الامثلة واما النوع الثاني وهو الذي بالهمزة في ابتدائه
هو في ثلثة ابواب الخماسي اولها باب الافتعال وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله الهمزة
وتزيد بين فائه وعينه التا الفوقية فتقول في مثل فعل افتعل بزيادة الهمزة والتا نحو
اجتمع ووجه تسميته بباب الافتعال علم مما سبق وهو للمطاوعة ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه
دالا على معنى حصل عن تعلق فعل اخر متعديه كقولك جمعته فاجتمع فقولك اجتمع عبارة عن
معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو جمع بهذا الذي قام به اجتمع وقد يتكلم بالمطاوع وان لم
يكن معه مطاوع كقولك اجتمع السحاب قال الشيخ عبد القاهر معنى المطاوع انه قبل اثر الفعل
عينه فالثاني مطاوع بصيغة اسم الفاعل لانه طاوع الاول والاول مطاوع بصيغة اسم المفعول
لانه طاوعه الثاني تنبيه انما يجيء افتعل للمطاوعة في الاغلب فيما فاؤه لام او راء او واو او ميم او
نون نحو لويته ورددته ووصلته ومددته ونقلته وقد ياتي لها فيما فاؤه غيرها نحو جمعت
الماء وسويت اللحم وحجبت الشيء وفصلته وغيرها وقد ياتي للمطاوعة افعل نحو اشعلت النار
فاشتعلت ويرد افتعل لاتخاذ نحو اختبز اي اتخذ الخبز وللمبالغة في المعاني نحو اكتسب اي بالغ
في الكسب ويكون بمعنى تفاعل نحو اختصم اي تخاصم وبمعنى فعل نحو جذب واجتذب وانما
لم يجعلوا اجتذب مثل اكتسب للمبالغة لجواز وقوعه في جميع مواقع جذب وبالعكس يدل
عليه قول الصحاح الجذب المد جذبه وجبذه على القلب واجتذبه ايضا وقد ذكر بعضهم
لافتعل بعضهم معاني اخر لكنها راجعة عند التامل الي ما ذكرناه انفا من ذلك موافقة
تفعل نحو ابتسم اي تبسم وموافقة استفعل نحو اعتصم اي استعصم وياتي ايضا للتخيير بالمعجم

منهم
وتضارب زيد

والمثناة التحتية نحو انتجب ولنعل الفاعل بنفسه نحو اضطرب واكتعل والباب الثاني من النوع الثاني
هو باب الافعلال بتخفيف اللامين وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله الهمزة وتكرر لام
فعله وتدغم فتقول في مثل فعل افعلّ بزيادة الهمزة في اوله وتكرير اللام مع الادغام
كاحمرّ ووجه تسميته بباب الافعلال علم مما سبق والخلاف السابق في فعل المضعف
من ان الزايد هو العين الاولى او الثانية وجواز الوجهين يجري هنا في اللامين فان قلت
القول بان الزايد اولى العينين في فعّل معلل بكونها ساكنة كما مر وذا التعليل لا يجري هنا
في اللام الاولى من افعلّ لكونها محركة في الاصل بدليل ما سبق في فعلل من انه لو سكن لزم
التقاء الساكنين عند اتصال الضمير بالفعل وكذا القول الثالث وهو جواز الوجهين فانه معلل بحجة
دليل القول الاول ومكافاته لدليل مقابله وقد بطل الدليل الاول كما علمت فيبطل هذا ايضا قلت
اجيب عن ذلك بانه لما عرض سكونه وصار متحرك اللام الاولى عملا بالدليل السابق يفضي الى وجوب
الادغام في مماثله نزل هذا السكون العارض لوجوبه منزلة السكون الاصلي فجرى فيه القولان
المذكوران انتهى وبناؤه للمبالغة ولا يكون الا لازما مختصا بالالوان والعيوب الظاهرة كاصفرّ
واعورّ ولا ينافي هذا الاختصاص مجيئه شذوذا في غيرهما كارقدّ الليل اي انتصف وابهارّ القمر
اي قوي ضوءه لان الازورار لما كان لازما لشدة الظلمة او النور الحق بالالوان وكذا الصوء
ملحق بهما وهذا النوع الثاني وهو المبدوء بالهمزة جاء مختصرا فيما سبق بيانه وفي باب الانفعال
وهو الباب الثالث من النوع الثاني وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله همزة مكسورة ونونا
ساكنة بعدها فتقول في مثل فعل انفعل كانقطع بزيادة الهمزة والنون وهو لمطاوعة فعل نحو
قطعته فانقطع ولهذا لا يكون الا لازما قال التفتازاني اذ المطاوعة كما قال الجاربردي تقتضي
اللزوم وفي كلامهما نظر لاطباقهم على ان هذا انما هو في مطاوع المتعدي لواحد اما مطاوع المتعدي
لاثنين فيتعدى لواحد كاعلمته الحساب فتعلم كما مر بيانه ذلك قريبا فعليه فنحو كسوت زيدا جبة
فاكتسى هو تلك الجبة واما انفعل المطاوع فلا يكاد يكون الا متعديا لتمكن المطاوعة والانفعال
واما ما جاء من منهو ومنغو من هوى بالفتح اذا سقط وغوى اذا ضل فقال ابن عصفور يجوز ان
يكونا مطاوعين لاهويته واغويته كادخلته فاندخل ولا يكون ذلك فيهما شاذا واما استعماله
في نحو انطلق وانقض وانسلخ الشهر وانكدرت النجوم اي سقطت فهو فيها مطاوع لطلقته وقضضته كما استعماله
في فض اللؤلؤة مثلا فقبها وسلخ لا استعماله الا في سلخ الشاة وكدرت الشيء المقدر الوضع واستظهره بعضهم انه
فيما ذكره فعل المفاعل على الحقيقة وتناسخ عنه معنى المطاوعة وليس على فعلته فانفعل وفي اطلاقه نظر
لما رايت وقد جاء شاذا مطاوعا لافعل نحو اغلقت الباب فانغلق واسقفته فانسقف بمعناه لكن يروى الباب

مالك

ثانيها ثاني الاقسام ما تزيد على اصوله حرفان وهما بابان فالاول منهما باب الافعلال وقاعدته في النقل
اليه ان تزيد في اوله الهمزة وتكرر لامه الثانية وتدغم فتقول في فعلل افعللّ بزيادة الهمزة في اوله واحدى
اللامين وهو بسكون الفاء وفتح العين واللام الاولى مخففة والاخيرة مشددة كاقشعرّ ووجه تسميته
بباب الافعلال علم مما سبق والثاني اي من المزيد بحرفين باب الافعنلال وقاعدته في النقل اليه ان
تزيد في اوله الهمزة وتزيد بين عين فعله ولامه الاولى نونا فتقول في فعلل افعنللا بزيادة
الهمزة والنون كاحرنجم والالف في المثال للاطلاق ووجه تسميته بباب الافعنلال علم مما سبق
ويلحق بهذا المثال نحو اقعنسس واسلنقى كما علمت ولا يجوز الادغام في نحو اقعنسس وان اجتمع فيه مثلان
لان الملحق يجب ان يكون مثل الملحق به لفظا والا زال الغرض الذي جعل الالحاق لاجله تنبيه
الفرق بين بابي اقعنسس واحرنجم ان الاول ثلاثي الاصول والثاني رباعيها وانه يجب في الاول
تكرير اللام ليصح مقابلة الحرف الزايد بها اذ لو لم تكرر فعبر عن الزايد بلفظه لخرج عن باب
افعنلل كما تقول في احبنطى مثلا افعنلى لا افعنلل لعدم تكرير اللام مع انه يلحق باحرنجم ايضا
كاقعنسس واما الثاني فلا يجب فيه تكرير اللام لان الحرف الذي بعد الفاء والعين فيه اصل فيعبر عنه باللام كما
كان اولا اذا تقرر ذلك فنقول المذكورة لمزيد الرباعي هي اصوله الثلاثة والحقت به من مزيد الثلاثي
فروع خمسة الحقت بتفعلل وهي تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وهذا على ما تقدم من عدة
اقعنسس واسلنقى من الاصول واما على التحقيق السابق من انهما ملحقات باحرنجم ففروع الرباعي
المزيد سبعة اذا علمت ذلك فجملة الابواب كلها ثلاثيها ورباعيها مجردها ومزيدها اصليها وملحقها
ان عددتها مختصرة في خمسة لها ثلاثون تلت وذلك لان ابواب المجرد الثلاثي ستة والمجرد الرباعي
واحد والملحق به ستة ومزيد الثلاثي اربعة عشر على عد اقعنسس واسلنقى منه واثنا عشر على عدها
من ملحقات احرنجم ومزيد الرباعي ثلاثة والملحق به خمسة او سبعة على الخلاف السابق وقد حررها
الجميع في ابوابها فلا حاجة الى اعادتها وما اشتمل عليه هذان البيتان من زيادتي ولما ذكرنا
حروف الزيادة اخر الكلام الى بيانها وهذا فصل عقدته لذلك فاقول الاحرف التي تزاد
في الكلمة يشترط فيهن ان تكون من احرف يجمعها قولك سألتمونيها وهي السين المهملة والهمزة واللام
والتاء الفوقية والميم والواو والنون والياء التحتية والهاء والالف فقط واختيرت هذه الاحرف
للزيادة دون غيرها لكونها اسهل الحروف في النطق وقد جمعها الشيخ جمال الدين ابن مالك في بيت واحد اربع
امثلة من غير حشو وهو هناء وتسليم تلا يوم انسه نهاية مسؤول امان وتسهيل ورايت في بعض
المجاميع نقلا عن تذكرة الصلاح الصفدي جمعها في سبعة وعشرين مثالا فكلما زيد في كلمة يشترط ان تكون
من هذه الاحرف الا الزيادة التي للالحاق الذي يعم التضعيف وهو كما مر جعل كلمة من باب موزون ما تكلـ

الكلمة اصل فيه ليعامل معاملته في التكسير والتصغير سواء كان ذلك الزايد المحقق مكرر كجلبب او لا كجورب او
الزيادة التي لاجل التضعيف الذي لغير الالحاق وهو التكرير لحرف اصلي قبله سواء كان المكرر وهو الثاني
من احرف الزيادة السابق بيانها كقتّل بالتشديد ام من غيرها كبشّر كذلك وانما قيدت الالحاق بكونه
لغير التضعيف والتضعيف بكونه لغير الالحاق لان الزيادة للالحاق الذي بالتضعيف قد تكون منها
وقد تكون من غيرها نحو شملل وجلبب واما الزيادة الذي لا بالتضعيف فلا يكون الا من هذه الحروف نحو
جدول وزرقم وكذا الكلام في التضعيف لغير الالحاق فان الزيادة هنالك ايضا قد تكون من هذه الحروف
وقد لا تكون نحو علّم وجرّب والحاصل ان الزيادة التي لغير التضعيف لا تكون الا من هذه الحروف واما
التي بالتضعيف سوا كانت للالحاق او لغيره فقد تكون منها وقد تكون من غيرها وفي التعبير بالالحاق
والتضعيف دون الملحق والمضعف نكتة هي الاشارة الي الاستغنا عن زيادة ابن الحاجب بعد استثنا
المكرر حيث قال الا بثبت اي دليل دال علي تقدم قصد التكرار كعدم فعلال فانه دليل علي ان يطنان فعلان
اذ الدليل المستفاد من اللام مستلزم للقصد وان كان بين العبارتين فرق من جهة ان الاصل في
التكرار قصده عند ابن الحاجب وعدم قصده عند غيره فتامل فذا الزايد للالحاق او التضعيف لا يختص
حرفا دون حرف بل يعم سايرا اي جميع الحروف قال في الكشاف العزمي استعمال السائر بمعني الباقي في
استعماله في كلام المصنفين بمعني الجميع غير ثبت انتهي وتبعه الحريري علي ذلك وزعم ان استعماله بمعني
الجميع من اوهام الخواص واستدل علي ذلك بقول النبي صلي الله عليه وسلم لغيلان لما اسلم عن عشر
نسوة امسك اربعا وفارق سايرهن ويغير ذلك ومنع ابن بري ذلك وقال ان ابن دريد ذكر في بعض
اماليه جاء سائر الحاج اي كلهم وكذلك سائر المال اي كله وانشد قول مضرس ٭ فما حسن ان يعذر المرء نفسه
وليس له في سائر الناس عاذر ٭ وغير ذلك من ابيات ورد فيها سائر بمعني الجميع انتهي وقد استعمله الزمخشري
في مقام الدعا بمعني الجميع فحق القول بانه من عاب عيب قال العصام السائر بمعني الجميع انفع لمدعاه
لا لتنكير الدعاء في حقه انتهي وهذا المعني اولي لا سيما وقد ثبت استعماله عن العرب ولما انقضي
هذا الفصل والذي بعده من زيادتي علي الاصل وبعد الفراغ من تعريف الفعل وتقسيمه باعتبار جوهره
الي ما ذكر شرع في تقسيمه باعتبار هيئته وهذا فصل عقدته في بيان امثلة حاصلة من تصريف
هذه الافعال المذكورة من الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه فالفعل السابق بيانه اي انواعه قد
حصرت بالبنا للمفعول في العرف اي في عرف جمهور البصريين في انواع ثلاثة لا غير واشتهرت فيما بينهم
وانما قيدت العرف بجمهور البصريين لان مذهب الاخفش منهم والكوفيين قاطبة ان الفعل
نوعان باسقاط الامر بناء علي انه مقتطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام مقدرة وانتصر لهم
ابن هشام في المغني وقواه وانما ادعوا اقتطاعه من المضارع دون الماضي لان الماضي لا يعرب بحاله

بخلاف

بخلاف المضارع فانه عند اقترانه بلام الامر مضارع بوجوبه كما ستعرف ذلك ونحو اشتقاقه عند المقتضي لنقل
حروف الاصل ومعناه الي الفرع فاول اقسامه المتفق عليها هو فعل ماض سمي به لدلالته علي مضي زمانه واصله بالياء و
التنوين فحذفت الضمة للاستثقال ثم الياء لالتقاء الساكنين كذا من المتفق عليه المضارع سمي به لمشابهته
الاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعني اما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات
وعدد الحروف مطلقا او في تعيين الحروف الاصول والزايد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولي واما
من جهة المعني فلان كل واحد منهما ياتي بمعني الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن
ما سمعته انتهي و القسم الثالث هو المختلف فيه وهو الامر سمي به لكونه دالا علي الامر بمعني طلب
الفعل والنهي ايضا قد حواه هذا الحصر لانه داخل في القسم الثاني وهو المضارع اعني اذا صرفت هذه
الافعال حصلت امثلة هي الماضي والمضارع والامر فان قلت اذا كان الماضي والمضارع والامر هي الامثلة
الحاصلة من تصريف هذه الافعال فما هي الافعال المشار اليها بهذه التي تتصرف فتحصل الامثلة
المذكورة منها قلت هي الثلاثي وما بعده اعم من الماضي وغيره فالمراد ان الافعال التي هي الماضي
وغيره يتصرف بعضها الي بعض فيكون كل منها اصالة لان يكون اصل الباقي والمراد بتصريفها ايراد
هذه الماهيات الكليات في انواعها المندرجة تحتها كما يقال مثلا اذا صرفت الثلاثي المزيد فيه
حرف الي ماض قلت اكرم والي مضارع قلت يكرم والي امر قلت اكرم تنبيه انما كانت الافعال
ثلثة لانحصار الزمان في ذلك لان الفعل الذي هو الحدث اما متقدم علي زمن الاخبار او مقارن
له او متاخر عنه فالاول هو الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال قال ابن الخباز الدليل علي
ان الازمنة ثلاثة قوله تعالي له ما بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك وقول زهير ٭
واعلم علم اليوم والامس قبله ٭ ولكنني عن علم ما في غد عمي ٭ وقدم الماضي في الذكر لتقدم زمانه
علي زماني قسيميه بحسب الوجود الخارجي لان ذات الزمن الذي تحقق وانقضي متقدمة في الوجود
علي ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو موجود ولان كل حادث مسبوق بارادة ثم بان يقول له كن
قال الله تعالي انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فوقع الماضي ثم المضارع ثم الامر
فاستحق الماضي لشبهه بالارادة التقدم والمضارع لشبهه بان يقول التوسط والامر لشبهه بكن
التاخر كذا ذكره الاصفهاني وايضا فالماضي اصل بالنسبة الي المضارع لانه يحصل بالزيادة علي
الماضي ولا شك في فرعية ما يحصل بالزيادة واصالة ما يحصل بالزيادة عليه ويلزم من ذلك
اصالته بالنسبة الي الامر ايضا اما علي القول باقتطاعه من المضارع فظاهر واما علي القول
بعدم اقتطاعه فبقياس المساواة بينه وبين المضارع في علة اصالته المذكورة وقدم المضارع
علي الامر لشرفه بمشابهة الاسم ولزم من ذلك تاخير الامر ولا يحتاج الي علة وقد عقدت لكل قسم

بابا مشتملا على مباحثه واعلم ان كل واحد من الماضي والمضارع باعتبار بنائه للفاعل والمفعول ينقسم الى
قسمين وقد عرفت ايضا ان كل قسم بابا فالباب الاول هو باب الماضي المبني للفاعل ويسمى المبني
للمعلوم وقدم على ما يليه لاصالته فماضي الافعال بنقل حركة الهمزة التي ما قبلها والاضافة فيه لامية
من قبيل بعض القوم لا بيانية اذ شرطها صحة اطلاق المضاف اليه على المضاف وغيره وظاهر ان المراد با
الافعال جميعها وان الجميع لا يطلق على الماضي كما ان المراد بالقوم كله وهو لا يطلق على بعضه وهو ما دل
منها مجردا عن القرينة على معنى اى فى الزمن الذى خلا اي مضى خرج بهذا الفصل الحال والمستقبل
وانما زدت فى الحد قولي مجردا عن القرينة ليدخل فيه نحو قام من قولك ان قام زيد قمت وليخرج عنه
المضارع المنفي بلم نحو لم يقم والمضارع فى سياق لو نحو قوله تعالى لو يطيعكم لان دلالة الاول على الاستقبال
والاخيرين على المضي ليست بالوضع وانما هي بالقرينة والكلام انما هو في الماضي المجرد عن القرينة
فيكون قام فى ذلك المثال اذا اخذ مجردا عن القرينة يدل على معنى الى فى الزمن الماضي فلا يكون
خارجا ويقوم اذا اخذ مجردا عنها لا يدل على معنى واقع فى الماضي فيكون خارجا فلا اشكال
ولا ينتقض بخروج نحو نعم وبئس وعسى اذ ليس لعدم دلالتها على الزمان لانها من الجوامد والمراد بها
الماضي الذى هو احد الامثلة الحاصلة من تصريف الافعال ولو اريد المطلق فتجردها عن الزمان
الماضي عارض لا اعتداد به وكذا الكلام فى صيغ العقود كبعت واشتريت وامثاله ولا يخفى حسن
هذا التعريف بالنسبة الى تعريف الاصل المستلزم لتعريف الشيء بنفسه لكن يرد على التعريف سواء
اريد المطلق او المقيد نحو خلق الله الزمان فان خلق الزمان لا يكون فى زمان والا كان الزمان
الثاني اما عين الاول او غيره والكل محال اما الاول فلانه يلزم منه كون ايجاد الزمان واقعا فى
ذلك الزمان بعينه فيلزم ايجاد الموجود وهو محال واما الثاني فلانا ننقل الكلام الى ذلك
الزمان الثاني الذي هو غير الاول نعين ما ذكرنا فاما ان ينقطع الزمان فيلزم الايراد واما
ان يتسلسل الى غير نهاية وهو محال واجيب عن ذلك بان افعال البارى تعالى لا تحتاج الى زمان لكن
لما كانوا لا يعقلون فعلا الا فى زمان قالوا ذلك فاجروه مجرى ما يعقلون وعليه فيمكن ان يجاب ايضا
بان الزمان ان كان عدميا كما عرف بذلك من قال هو مقارنة متجدد مجهول بمتجدد معلوم فهو امر
اعتباري فخلقه بمعنى تقديره ولا استحالة فى كون تقدير كل زمان واقعا فى زمن اخر غيره الى غير
النهاية اذ الامور الاعتبارية لا استحالة فى عدم تناهيها وان كان وجوديا كما عرف به من قال هو مقدار
حركة الفلك فخلقه بمعنى ايجاده ونختار القسم الاول ولا استحالة فى كون ايجاد كون الشيء مقارنا
لذلك الشيء واقعا فيه اذ الاستحالة فى ايجاد موجود بوجود حاصل من ذلك الايجاد مقارن له
انما الاستحالة المحال ايجاده بوجود سابق عليه كما حقق عند اهله فتامله وعلامة الماضي

قوله

قوله لتا دالة على تانيث الفاعل حال كونها التا ساكنة احترز بها عن المتحركة فانها تلحق الاسم كقائمة والحرف
كربت وثمت على انهما قد خرجا بتقييدنا فى الشرح التا المذكورة بدلالتها على تانيث الفاعل اذ لا دلالة لهما على ذلك
واما قولهم ربت وثمت بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف فلا يرد على اطلاق العدم دلالتهما على تانيث الفاعل
بل هي فى مثل ذلك لتانيث اللفظ وان اطلق التانيث فى النظم فالمراد به تانيث المعنى كما اشرنا اليه للنص لتبادره
عند الاطلاق والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كان يلاقيها ساكن فتكسر نحو قالت امرأة العزيز
او تضم نحو قالت اخرج عليهن ولهذا قال المرادي لا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما
فلحوق التا المذكورة للماضي بالقوة او بالفعل علامة له عندهم ولما اختصت به وكانت علامة له لانها
تدل على تانيث الفاعل كما علمت فلا تلحق الا ما له فاعل والصفات استغنت عنها بالتا المتحركة الدالة
على تانيثها وتانيث فاعلها والمضارع والامر لا يجتمعهما تاء فان قلت المصدر له فاعل وليس فيه ما يغني
عنها قلت فاعل المصدر حقيقة هو فاعل الفعل الذي المصدر بمعناه فالمصدر بالذات ليس له فاعل
لان النسبة الى فاعلها غير ماخوذة فى مفهومه ولا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل و
الصفات وتلحق هذه التا الماضي متصرفا كان او جامدا كقامت ونعمت الا افعل التعجب وحبذا
فى المدح وافعال الاستثناء وكفى فى قولهم كفى بزيد ولا يقدح ذلك فى كونها افعالا ماضية لان
العرب التزمت تذكير فاعلها وانما اختصت الساكنة بالفعل للفرق بين الواقعة فى الاسم كقائمة والحرف
كربت وثمت وبين الواقعة فى الفعل كما مثلنا ولم يعكس الامر لان الفعل ثقيل فلم يحتمل المتحركة لثقلها
وما تضمنه هذا البيت من زيادتي وهو اي الفعل الماضي من حيث هو لفاعل حقيقة او تاويلا ومفعول
كذلك بني والواو بمعنى او اي الفعل الماضي اما مبني للفاعل كقولنا اثنى بفتح اوله وثانيه واما
مبني للمفعول نحو قولنا اثني بضم اوله وكسر ثانيه وانما عممت الفاعل والمفعول بقولي حقيقة او تاويلا
لدفع ما عسى ان يقال هذا التقسيم غير حاصر لانه يخرج منه نحو جرى النهر وصام نهاره وافعم
السيل بضم الهمزة اي ملي وضرب امام الامير اذ المرفوع فى كل منها ليس فاعلا ولا مفعولا اذ النهر
مكان الجري والنهار زمان الصوم والسيل فاعل اي مالي لا مملو والامام ظرف لا مفعول فهما فى
فى الامثلة المذكورة بتاويل فتامل والفعلان الواقعان عرضا وضربا لهذا البيت مبنيان للمفعول فما بني لفاعل
من ذلك هو ما اي الفعل الماضي الذي اوله الحقيقي بالفتح جاء متمما اي متصفا وهو في كل باب لم يكن في اول
ماضيه همزة مكسورة وهو ثلاثة عشر بابا نحو نصر ودحرج واكرم وتكسر وتدحرج او جاء متمما بالحرف المفتتح
حرف اول بالصرف لما سبق محرك بالرفع صفة لاول فيه وجد اي كان اول متحرك منه مفتوحا
وهو فى كل باب يكون في اول ماضيه همزة مكسورة وهي عشرة ابواب نحو اجتمع فان اول متحرك من اجتمع
وهو التا مفتوح وفائه ساكنة والهمزة لا اعتداد بها لما سياتي وذا التعريف الاخير يعم تعريفا

سابقا لان اول متحرك من نصر هو النون كالتاء من اجتمع و**لهذا** العموم **انتقد** على الاصل الجمع بينهما مع اغناء الاخير
عن الاول وعلى من اقتصر على الاول فقط لعدم شموله ما ذكرنا من نحو اجتمع وسيأتي الجواب عن هذه الانتقاد في
التنبيه الاتي ان شاء الله تعالى والفعلان الواقعان عروضا وضربا لهذا البيت مبنيان للمفعول وليست او في الحد
مما يفسده لان المراد بها هنا التقسيم اي ما كان على احد هذين الوجهين وانما تفسده اذا كانت للشك او التشكيك
او الابهام للايقاع او موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء سواء كانت للشك او للتقسيم فيهذا اندفع ان التخيير التقسيم
عن الشك بل لا بد من زيادة لان تقول قولنا الوجهين ظاهر في كون المراد بها التقسيم فلا تكون للشك لكن يرد
على كونها للتقسيم ان التقسيم يقتضي كون المقسم اعم من كل من الاقسام وتباين الاقسام والالزم قسمة
الشيء مساويا له وقسيمه قسما منه وكلاهما باطل ولازم كونها للتقسيم لان المبني للفاعل ما كان اوله
متحرك منه مفتوحا وما كان اوله مفتوحا قسم مما كان اول متحرك منه مفتوحا فتامل وانما فتح اول متحرك
منه لرفضهم الابتداء بالساكن في نحو نصر ولئلا يلزم معه التقاء الساكنين في نحو استفعل ولكون الفتح اخف
الحركات كما بني اخره على الفتح سواء كان مبنيا للفاعل او للمفعول اما اصل البنا فلانه الاصل في الافعال واما
الحركة فلمشابهته للمعرب بوقوعه موقعه نحو زيد ضرب اي ضارب فجعل له حظ من الحركات التي هي اثر الاعراب
واما الفتح فلخفته وثقل الفعل لفظا اذ لا يخلو فعل ثلاثي ساكن الوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على
الحدث والزمان تطلبه المرفوع دايما والمنصوب كثيرا فكان جديرا بالتخفيف فبني على الفتح لفظا نحو ضرب
وقال او تقديرا نحو غزا ورمي وصنيع التفتازاني يقتضي ان الفعل الماضي المعتل مبني على غير الفتح حيث
استثناه من الحكم المذكور فان كان ذلك بالنسبة الى ظهور الفتح فظاهر ولكن الحكم عام وان كان بالنظر
الى ما هو اعم من الظاهر والمقدر فممنوع اذ لم يقل احد ان الماضي المعتل المجرد من اتصال شيء به مبني على
غير الفتح فتامل نعم يستثنى من ذلك المتصل به ضمير رفع متحرك نحو ضربت فانه مبني على السكون للفرق بين
الفاعل والمفعول مع نا وحمل نحو تر عليه للتساوي في الاضمار والرفع والمتصل به واو الجماعة فانه
مبني على الضم للمناسبة واما نحو دعوا واشتروا ففيه اعلال كما سياتي في بابه وذهب بعضهم الى انه مبني على
الفتح مطلقا واما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان اوجبهما ما مر ومشى على هذا الرضي هنا
في التوضيح واعلم انك اذا صرفت الماضي يحصل لك اربعة عشر مثالا ستة للغايب ثلثة منها للمذكر
مفردا ومثنى ومجموعا وثلثة للمؤنث كذلك وستة للمخاطب كذلك وواحد للمتكلم وحده وواحد له مع
غيره والى هذا الاشارة بقولنا **مثاله** اي مثال المبني للفاعل من الماضي والمثال هنا هو المتخصص ومنه
تمثل بين يدي الامير اي قام مثاله بين يديه ولا شك ان الجزئي يتخصص فيه الكلي لانه هو مع زيادة
المشخصات وهذا بناء على ما هو شايع من ان الكلي في ضمن جزئياته والتحقيق ان الكلي لا يقبل
الوجود الخارجي اذ الموجود فيه لا يقبل الشركة فلا يكون كليا بل جزئيا وانما الموجود فيه شيء مطابق للكلي
نظلف

يطلق عليه انه جزئي له ولا ايضاح محل غيرهذا وجملة قولنا **انصرت نصرتما** الى معترضة بين المبتداء الثاني
وخبره وهو **نصر** اي هذا اللفظ الذي هو فعل ماض مسند للمفرد المذكر الغايب ويقرا بسكون النون للوزن وقس على
تمثيل الباقي **لاخر الوجوه** الاربعة عشر واللام بمعنى الى كما **جا** بيان ذلك **في المختصر** الذي نظمناه وانما تركت نظم الامثلة
رومًا للاختصار ولانها غير خافية على ذوي الاستبصار فللمثنى الغايب نصرا وللجمع نصروا وللمفردة الغايبة نصرت
وللمثنى منها نصرتا وللجمع منها نصرن وللمفرد المخاطب نصرت وللمثنى منه نصرتما وللجمع نصرتم وللمفردة المخاطبة نصرت وللمثنى
نصرتما وللجمع نصرتن وللمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا نصرت وله مع غيره مثنى كان او جمعا مذكرا كان او مؤنثا
نصرنا وزادوا تاء في نصرت للغايبة للدلالة على تانيثه كما في الاسم نحو ناصرة وخصوا المتحركة بالاسم والساكنة
بالفعل معادلة بينهما لثقل الفعل كما تقدم وحركوها في التثنية لالتقاء الساكنين وزادوا الالف والواو اعلاما
لفاعل الاثنين والجماعة وقد تحذف الواو في الندرة كقوله ٭ ولو ان الاطبا كان حولي ٭ وكان مع الاطبا الاساة ٭
وما ذكرناه من جواز الحذف مطلقا هو ظاهر كلام بعضهم وخصه البعض بالضرورة وزادوا تاء للمخاطب
والمخاطبة والمتكلم وحركوها في الجمع خوف اللبس بتاء التانيث ولم يعكسوا لانتقاض الغرض السابق ولان
التانيث حرف وهو اولى بالسكون ولان تا الضمير مشتركة بين معان ثلثة فلو لزم طريقة واحدة وقع اللبس وضموها
للمتكلم لان الضم اقوى فاختص المتكلم لتقدمه لانه مصدر الافادة ولا يخفى ان جهتها اشرف من جهة الاستفادة
وعلله بعضهم بان المتكلم في رتبة الفاعل والمخاطب في رتبة المفعول وهو اولى من تعليل غيره بان محلها
الرفع لانها فاعل فحركت بحركته لان هذه العلة بعينها موجودة في ضمير المخاطب والمخاطبة وقد فتحوا الاول
وكسروا الثاني وانما فتحوها للمخاطب حيث تعذر الضم لاستيثار المتكلم به والفتح ارجح لخفته وللمذكر مقدم
خفه وانما قدم المذكر لانه الاصل لامرين احدهما ان تثنيث اسم مذكر يندرج تحته كل موجود مذكرا كان
او مونثا فهو اعم من المؤنث مطلقا والعام اصل الخاص لانه اعرق منه في الوجود والثاني ان المذكر لا يفتقر
الى علامة يدرك بها معناه لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المؤنث فلما استبد المذكر المخاطب بالفتحة لما ذكرنا
بقيت الكسرة للمخاطبة فاعطيتها وايضا الياء تفتح ضميرها في نحو اضربي والكسرة بنتها فناسب اعطاها
للمخاطبة ولم يفرقوا بينهما في المثنى لان الاصل في الضماير المرفوع وهو ظاهر والاصل فيه المنفصل الغايب
لانه اكثر وقوعا وقد اتحد لفظ تثنيته اذ لا لبس لوجود التاء نحو ضربا وضربتا فحمل الباقي عليه ليجري
الباب على سنن واحد وقال ابن الحاجب لما كان الاختصار مطلوبا اغتفر اللبس فيما هو قليل الوقوع
وهو التثنية لا فيما اكثر وجوده وهو المفرد والمجموع انتهى ومع هذا فقد زادوا ميما فرقا بين المخاطبين
والغايبين وضموا ما قبلها لان الميم شفوية كالواو فناسبها الضم ووضعوا للمتكلم مع غيره ضميرا
اخرا كما في المنفصلات نحو نحن فقالوا فعلنا وفرقوا بين جمع المذكر الغايب وجمع المؤنث الغايب باختصاص
المذكر بالواو والمؤنث بالنون دون العكس لان الواو اقوى من النون لانها من حروف المد واللين والمذكر

مقدم وكذا فرقوا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص المذكر بالميم لمناسبتها الواو التي هي
علامة له في الغيبة واختصاص المؤنث بالنون كما في جمع الغايبة وانما لم يزيدوا الواو بعد الميم
كما في الغيبة لان الواو حينئذ قد تسقط لالتقاء الساكنين فيلتبس بالمفرد المتكلم وشددوا النون لان
اصله نصرتمن فادغمت الميم في النون ادغاما واجبا وكذا ضموا ما قبل النون اعني التا لمناسبة
ضم الميم وهذه كلها مناسبات ذكرت بعد الوقوع والا فالحاكم بذلك هو الواضع لا غير وقس على
تصريف هذا المثال الثابت وهو نصر تصريف ما وازن فعلل نحو دحرج دحرجا دحرجوا الى اخره و
كذلك قس عليه ايضا تصريف ما وازن افعلّ بتشديد اللام نحو احمرّ و كذلك تصريف ما وازن
افعوعل نحو اعشوشب ثم قس عليها ايضا تصريف ما وازن افعوّل بتشديد الواو نحو اجلوذ و كذا تصريف ما وازن
افعلّل بتشديد اللام الثانية نحو اقشعر قسه ايضا على ما سبق و كذلك تصريف ما وازن افتعل نحو اجتمع
ومثله اي مثل ما سبق في القياس المذكور تصريف ما وازن استفعل ايضا نحو استخرج و كذلك ايضا
تصريف ما وازن انفعل نحو انقطع ومثل ذا التصريف يجيء العمل في تصريف ما وازن تفعلل نحو تدحرج
فتصريف المزيد مما ذكر كتصريف المجرد منهما من غير فرق حاصل بينهما فيما في ذلك على الوتيرة و كذلك
ايضا تصريف ما وازن افعنلل نحو اقعنسس والالف في هذه الامثلة للاطلاق وهذا تنبيه على جواب
الانتقاد الذي اشرنا اليه سابقا في كلام من جعل علامة الماضي المبني للفاعل فتح اوله فقط وهو
ان اوايل الافعال المبدوءة بالهمزة الوصل ليست مفتوحة بل مكسورة لان حكم همزة الوصل الكسر لانها
ادخلت وصلة الى النطق بالساكن والساكن اذا حرك حرك بالكسر فكذا ما كان وصلة الى النطق به فحاصل
النطق انها غير مفتوحة الاوايل فلا تكون مبنية للفاعل فاجبنا عنه بقولنا وان يكن في اول الفعل
الماضي وجد بالبنا للمفعول همز للوصل محرك ليس هذا التقييد للاحتراز وانما هو لبيان الواقع ضرورة ان
همزة الوصل لا تكون الا متحركة لانها اجتلبت لاجل التخلص من النطق بالساكن فلو كانت ساكنة
لزم تحصيل الحاصل وقيدت الهمزة بكونها للوصل للاحتراز عن المبدو بهمزة القطع نحو اكرم فانه
داخل في العموم السابق والمحذور يلزم منه اذ هي مفتوحة ابدا فذا الهمز لا تعتمد تحريكه اي حركته
لانه اي الهمز المذكور لا يثبت الا اذا ابتدي بالبنا للمفعول ونايب الفاعل قولنا به وذلك كاستثقل
للاحتياج اليه حينئذ والحق الهمز المذكور في الدرج اي حشو الكلام فهو يسقط لعدم الاحتياج اليه
نحو قولنا افتعل واستفعل وانفعل بحذف الهمزة واتصال الواو بالكلمة وهذا الحكم هو رسم همزة
الوصل فلاجل ذا السقوط اعتبار اي اعتبار تحريكه لم يشترطوا فلا يرد الماضي المبدو بالهمزة وصل نقضا على ما
ذكرنا من ان علامة الماضي فتح اوله لما علمت ومع هذا فالتعريف الثاني اولى لعدم ايهامه ما
ذكروا انما الحقوا بهذه الابنية همزة وصل لانها ابنية طويلة وكانت اوايلها متحركات فاستثقلوا

طول البنا وكثرة الحركات فاسكنوا الاول تخفيفا وجاووا بالهمزة توصلا الى النطق بالساكن فظهر بما ذكرنا وجه تسميتها
بهمزة الوصل تنبيه لهمزة الوصل مواضع يسيرة مضبوطة بالعد وجملتها ستة عشر موضعا عشرة منها في الاسماء
والستة الباقية في الماضي المجاوز اربعة والامر والمصدر منه وامر الحاضر من الثلاثي وحرف التعريف
وقد جمعتها في قولي ٥ مواضع همز الوصل يا صاح ستة ٥ تلي عشرة فاحفظ مقالي واتقن ٥ وذلك في ابن وابنم اثنين وامرء ٥
و ثانيها واسم مع است وايمن ٥ وال التعريف وماض مجاوز ٥ لاربعة والامر منه كذا افعلن ٥ ومصدره والامر من ذي ثلاثة ٥
فكن لثمار العلم بالفكر مجتني ٥ وسياتي الكلام على تمام احكامها في باب الامر ان شاء الله تعالى وبعد انقضا الكلام
على الماضي المبني للفاعل شرع في الكلام على ما يليه وهو باب الماضي المبني للمفعول ويسمى ايضا المبني
للمجهول فنقول اما الفعل الذي منه اي من الماضي للمفعول بني بالبناء للمفعول وهو اي المبني للمفعول مطلقا
سوا كان من الماضي ام المضارع الفعل الذي لم يسم بالتخفيف والبنا للمفعول اي لم يذكر فاعله بتسكين الهمزة
كني بالتخفيف وبالبنا للمفعول ايضا اي سمي كما تقول ضرب زيد فان فاعل ضرب لم يذكر واقيم مفعوله اعني
زيدا مقامه في الرفع والاسناد اليه فاعطي حكمه من العمدية وغيرها وهذه الجملة معترضة بين اما و
جوابها وحذف الفاعل يكون لاغراض جمعها البوحيان في قوله ٥ وحذفه للخوف والابهام ٥ والوزن والتحقير والاعظام ٥
والعلم والجهل والاختصار ٥ والسجع والوقار والايثار ٥ كما تقول ضرب زيد فترفع زيد لقيامه مقام
الفاعل ولا تذكر الفاعل لتعظيمه فتصونه عن لسانك او لتحقيره فتصون لسانك عنه او لعدم العلم به او
لقصد صدور الفعل عن اي فاعل كان اذ لا غرض في ذكر الفاعل نحو قتل الخارجي فان الغرض المهم قتله
لا قاتله او لغير ذلك مما تقرر في علم المعاني وجواب اما هو قولي فهو الفعل الذي ضمت انت منه الحرف
الاولا فقط ان لم يكن مبدوا بتا زايدة او بهمزة وصل كضرب ودحرج واقتدر او ضم مع اوله ثانيه وذلك
في الماضي المبدو بالتا كتضرب وتعلم او ضم مع اوله ثالثه وذلك في السداسي المبدو بالهمزة كانطلق واقتدر
واستخرج ثم بعد ضم اوله فقط او مع ثانيه او مع ثالثه كسرت انت لفظا ان سلم من اعلال وادغام كضرب
او تقديرا ان لم يسلم منها كقيل ورد ما اي حرفا اخيره بالرفع مبتدا اخره جملة قولنا تلى والعايد الموصوف
ضمير المفعول المحذوف وهذا الحكم له مطلقا ثلاثيا كان او غيره مزيدا فيه او غيره ولا يستثنى من ذلك شيء ونحو
افعل وافعول بتقدير الاصل فيهما افعلل وافعولل وفي افعلل كاقشعر الاصل افعلل فنقلت كسرة اللام الثانية
الى الاولى وانما ضموا اوله وكسروا ما قبل اخره للفرق لانه لا بد من تغيير ليتميز به عن المبني للفاعل فغيروه
الى فعل بضم اوله وكسر ما قبل اخره دون ساير الاوزان لبعده عن اوزان الاسم ولو كسروا الاول وضموا الثاني
لحصل هذا الفرق ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة بعد ثقل
ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع
المحذوف فليس بشيء لان المرفوع المفعول المرفوع عوض عنه وهو كاف واما ما حكي من ضرب بنقل كسرة الرا

الي الضاد وعصر بكون الصاد ونحوهما قرئ من قوله تعالى ردت الينا بكسر الراء فكل ذلك لا يرد نقضا عليها ذكرنا
لقلته تنبيه جا نحو جن وسل بالمهملة وزكم ووعك وحم وهزل وفلج وفيد وعني ووكس ونكب ونحي المناقرق
عقمت المراة وعم الهلال ولقي من اللقوة وعني بالحاجة واولع بها وثبت يده بمثلثة ووضع في البيع اذا
خسر ورهي اذا تكبر وثلج فواده اذا كان بليدا وانتقع لونه واغمي على المريض وبهت الرجل وبر حجه وطر
ورهصت الدابة بمهملتين اذا اصابها داء في حوافرها مبنية للمفعول ابدا على خلاف في بعضها للعلم
بفاعلها في غالب العادة انه هو الله تعالى ومثال المبني للمفعول من الثلاثي المجرد كقولنا **فعلا** نحو نصر
بضم اوله وكسر ما قبل اخره **و**من الرباعي المجرد **فعللا** نحو دحرج بالضبط المذكور **و**من الثلاثي المزيد حرفا من
باب الافعال **افعلا** كاكرم بالضبط المذكور **و**من باب المفاعلة **فوعلا** كضورب بالضبط المذكور واصله
فاعل فلما انضم اوله قلبت الالف واوا **و**من باب التفعيل **فعّلا** بالتضعيف ككرّب بالضبط المذكور مضعفا
ومثال ما ضم مع اوله ثانيه وذلك في الثلاثي المزيد حرفين من باب التفعل نحو **تفعّلا** بالتضعيف في
زيادة التا واحدى العينين كتكسر بضم اوله وثانيه وكسر ما قبل اخره وانما ضموا الفاء ايضا الذي لو قيل
٧ تُفعل بضم التا فقط لالتبس بمضارع فعل اذا كان المضارع منصوبا او موقوفا عليه ولذلك قالوا تفعل ج
في تفاعل تفوعل كما سياتي **ومثلا** اي ومثل الثلاثي المزيد حرفين في ضم اوله وثانيه وكسر ما قبل اخره
الرباعي المزيد حرفا من باب التفعلل نحو **تفعللا** كتدحرج بضم اوله وثانيه وكسر ما قبل اخره وكذلك
الثلاثي المزيد حرفين من باب التفاعل نحو **تفوعلا** كتضورب بالضبط السابق وانما ذكر تفعللا مع
تفعل في تمثيل الثلاثي المزيد حرفين للتنبيه على ما فيه من قلب الالف واوا لانضمام ما قبلها وانما
ضمت الفا ايضا لدفع الالتباس بمضارع فاعل لو اقتصر على ضم التا وقولنا **اي كالذي مر لنا** من ضم
الاول وكسر ما قبل الاخر **مفعللا** تفسير لوجه المماثلة بين الرباعي المزيد حرفا والثلاثي المزيد حرفين وبين
الثلاثي المزيد حرفا والرباعي المجرد **وضم** بالبنا للمفعول **منه** حرف **اول محرك** سواء كان اوله الحقيقي او ثانيه
كالتقدم او ثالثه كما سياتي **وذا التعريف يعم ما** اي التعريف الذي **مضى** فلذا العموم انتقاد **استدركوا**
على من عرف بالتعريف الاول فقط بانه غير جامع وعلى من جمع بينهما كالاصل بانه مستغني عنه بهذا وانما
ذكرتهما اتباعا له واما نحو قيل وبيع فاصلهما قول وبيع بضم اولهما وكسر ما قبل اخرهما فاستثقلت
الكسرة على حرف العلة بعد ضمة فحذفت الضمة ونقلت الكسرة الى محلها فسلمت اليا في نحو بيع لسكونها
بعد حركة تجانسها وانقلبت الواو يا في نحو قيل لسكونها بعد كسرة فصار اللفظ على اصله الواو كاللفظ على اصله
اليا ويجوز في نحو قيل وبيع وجهان اخران احدهما الاشمام وهو الاشارة الى الضم مع التلفظ بالكسر و
ثانيهما الاتيان بالواو ساكنة بعد الضمة والكسر فيهما افصح ويليه الاشمام ويليه الواو وهي لغة رديئة **مثلا احذا**
الاخير وهو المضموم اوله وثالثه من الثلاثي المزيد حرفين **افتعلا** كافتتل بضم اوله وثالثه وكسر ما قبل اخره **و**من المزيد ثلاثة

احرف

احرف **استفعلا** كاستخرج بالضبط السابق وكذا قياس كل ما كان اوله همزة وصل وانما ذكرنا مثال فعل ونحوه ولم نذكر تبعا للاصل انفعل
انفعل وافعول وافعوعل وانفعلل ونحو ذلك لان فعل ونحوه يقع متعديا فيكثر بناء المفعول منه لتوفر الدواعي من الاغراض السابقة ه
منه وصار الذهن سريع الانطلاق اليه الى تصوره فمثلنا به استغناء وبما لم يكن انفعل ونحوه نحوه للتابعة لزم الذهن ايا بزيد هم
اللزوم واستبعاده بناء المفعول منه اصلا لم يكن في ذكره غرض فاستغنيناه لا لانه من اللازم وبناء المفعول منها لا يكاد
يوجد كما علل به التفتازاني لان المبني للمفعول هو ما حذف فاعله واسند الى المفعول سواء كان مفعولا به او غيره او مطلقا
فكيف يقال ان اللازم لا يوجد منه بناء المفعول ويمكن ان يعتذر عنه بان انما عبر بيكاد المنفية وهي وان افادت عدم
الوجود لاستلزام نفي المقاربة اياه بناء على الصحيح من ان نفيها كنفي غيرها لكنها كما في التسهيل وغيره قد تستعمل
للدلالة على وقوع الفعل عسير كقوله تعالى لا يكادون يفقهون حديثا وهو المراد هنا فتامل **و**اما **الهمز** الذي
للوصل في اول الفعل المبني فهو **ضم الضم** بحرف **ذي الضم** اي المضموم **تلى** اي يكون مضموما عند الابتدا كقولك مبتديا
استخرج المال مثلا بضم الهمزة لمتابعة التا **و**كقولك **ذاك استحوسرا** بضم الهمزة ايضا لمتابعة التا وهلت بمثالين للاشارة
الى انه لا فرق بين التام وغيره **و**قد **تم** بعون الله **بحث** مبني **الفعل الماضي** باسقاط اليا للوزن **فيما ذكرا** بالبنا
للمفعول والالف في عروض هذا البيت وضربه للاطلاق وبعد انقضاء الكلام على بحث الماضي شرع فيما يليه وهو باب

باب الفعل المضارع

وقدم على الامر لشرفه بمضارعته الاسم والاعراب ولانه فرع عنه على مذهب الكوفيين
والاصل مقدم على الفرع وكذا على اسم الفاعل والمفعول لاخذهما منه فان قلت هذه العلة غير تامة لعدم
جريانها فيما كان بمعنى الماضي منهما كانا ضارب زيدا امس وهو مضروب امس اذ لا يجوز دعوى اشتقاقهما من المضارع
لوجوب موافقة المشتق للمشتق منه في المعنى قلت لا اعتبار للزمان في مفهوم اسمي الفاعل والمفعول وضعا وانما عرض لهما
ذلك في الاستعمال بقرينة خارجية ودعوى اشتقاقهما منه باعتبار اصل الوضع فتامل وقد اشرنا الى تعريفه على وجه
يشعر بتسميته بالمضارع وذلك ان المضارعة في اللغة المشابهة اخذا من الضرع بالفتح كان كلا المتشابهين ارتضعا
من ثدي واحد فهما اخوان رضاعا وقيل من الضرع بالكسر وهو المثل حيث قلنا **اما الفعل المضارع الذي**
قد اشبها الاسم لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فلجريانه على حركات الاسم الفاعل وسكناته فان يضارب وافقها
كيضرب وكذا المزيد والتخصيص بالحرف في موضعين اما [illegible]سم فنحو الرجل بلام التعريف التي تخصصه بمعين بعد
صلوحه لكل واحد واما في المضارع فكسوف اقوم بحرف التنفيس الذي يخصصه بالاستقبال بعد صلوحه له وللحال
واما معنى فللابهام الموجود في المحلين كما رايت من حال الرجل وسوف اقوم قبل التخصيص بالحرف فان كلا واحد منهما
صالح على البدل لعن افراد حقيقة واحدة وصلوح اقوم مثلا لواحد من مدلولين مختلفين وضع اللفظ لكل منهما
حقيقة على المختار في كون المضارع مشتركا واما استعمالا فلدخول لام الابتدا على كل منهما نحو ان زيدا ليسميع الدعا
ونحو ان ربك ليحكم بينهم كذا ذكره الجمهور ورده ابن مالك قائلا ان وجه الشبه بينهما هو انه يعرض له بعد التركيب
معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك للاسم ولا يميز بينهما الا الاعراب كما في قولك لا تاكل السمك

وتقرب اللتين فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب فالجمع
بينهما بهذا اولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتدا ومجاراة اسم الفاعل لان المشابهة
بهذه الامور بمعزل عما يجيئ بالاعراب الاعراب لاجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها اسبق واذا الرت
بيانه **فحذا احكامه وفرغنا لحذه** هو **الفعل الذي دل على معنى** اي حدث **غير زمانه مستقبلة**
نحو سيقوم **او حاضرا** اي معا لاكثر يقوم الان كما سياتي وقيدت دلالته على ما ذكر **بالوضع** ليخرج به ما دل على
ذلك بغيره كالماضي المقترن باداة شرط كما مر واعلم ان المراد بالزمن الحاضر هو القدر المشترك بين الزمانين
والحاضر نحو زيد يصلي الان مع مضي بعض صلوته واستقبال بعضها ويكون المضارع الحال هو المقترن في
جود لفظه بوجود جزء معناه لا بوجود جميعه وبيان وجه التسمية والتعريف من زيادتي **ثم**
بعد بيان تعريفه بالرسم اشرنا الى تعريفه بالعلامة تتميما للفائدة وقد جا بالمد **له علامة** بالنصب
حال مقدمة من فاعل جا وهو قولنا **حرف يكون** هو **اوله** حال لكونه **من الزوايد** جمع زايدة في
زايدة لان الحرف يذكر ويؤنث لتاويله باللفظ او الكلمة **الحروف** بالجر بدل من الزوايد والالف واللام
فيها للعهد الذهني وانما تركت التامي لفظ **الاربع** صفة للحروف رعاية للوزن فان قياسه الاربعة
بالتانيث لان المعدود مذكر او لتاويلها بالكلمات والحروف الاربعة المذكورة **هي** النون والهمزة و
التا الفوقية واليا التحتية **التي يجمعها** قولنا **نأتي** بالنون فالهمزة فالتا الفوقية فاليا التحتية
في انت قولي واليا للاشباع **كذاك ايضا في** قولنا **انيت** بالهمزة والنون فالتحتية فالفوقية بمعنى
ادركت **تجمع** هي بصيغة المبني للمجهول **و** يجمع ايضا **في** قولنا **نايت** بالنون فالهمزة فاليا التحتية فالتا
الفوقية بمعنى بعدت **و** ايضا تجمع في قولنا **اتين** بالهمزة فالتا الفوقية فالتحتية فالنون **فاسمعوا**
ذلك وانما خصوا هذه الاحرف بالزيادة لخفتها لانها احرف العلة في الاصل وذلك في اليا ظاهر
وفي الهمزة والتا لعدها قلب سياتي بيانه وانما كانت احرف العلة قليلة خفيفة لكثرة دورانها في
الكلام اما بانفسها او بابعاضها التي هي الحركات الثلاث **قيل واولى هذه** الالفاظ **الاربعة** التي جمعت
الحروف الزوايد في اول المضارع ثانيها وهو **انيت** بالهمزة والنون فالتحتية فالفوقية وتلك
الاولوية **لاجل التضعيف في الرتبة** اي مرتبة مدلولات هذه الاحرف الاربعة في العدد وذلك لان
الهمزة تدل على واحد وهو المتكلم وحده والنون على اثنين وهو المتكلم ومعه غيره والمعظم نفسه
واليا التحتية على اربعة المفرد الغايب ومثناه وجمعه وجمع الاناث الغايبات والتا الفوقية
على ثمانية المفرد المخاطب ومثناه وجمعه والمفردة المخاطبة ومثناها وجمعها والمفردة الغايبة
ومثناها فكل حرف منها ضعف ما قبله ونصف ما بعده والاولوية وبيان وجهها من زيادتي على
الاصل وانما زادوا هذه الاحرف باول المضارع فرقا بينه وبين الماضي وخصوه بالزيادة لانه موخر
بالزمان

ما لك يجوز ان يكون انفلق ونحوه على لغة من قال علقت وسقفت فانهما منفعلان ومفعولان وما ذكرناه من
ان مطاوعة لافعل شاذ لا ينافي ما تقدم عن ابن عصفور من ان منهي ومنغوى من اهويته واغويته
فلا شذوذ فيهما لان الشذوذ المنفي عنه مخالفة الاستعمال والشذوذ المثبت هنا مخالفة القياس فلا
منافاة ولا يبنى انفعل الا مما فيه علاج وتاثير ووجه انهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا ان يكون اوله
مما يكون اصله ظاهرا وهو علاج تقوية للمعنى الذي ذكر من ان المطاوعة حصول الاثر فلا يقال انكرم
وانعدم وانعلم وانفهم من اكرم واعدم وعلم وفهم اذ لا علاج في الكل لان الاكرام اعطاء شي للاخر والاعدام
افناء الشي ولا تاثير فيهما ايضا اما الكرم فلا اثر فيه بالمكرم واما العدم فلان المعدوم ليس بموجود
حتى يقوم به اثر واما العلم والفهم فلان كلا منهما انفعال اي تاثر لا فعل اي تاثير ولو سلم فاثرهما
غير ظاهر للحس فتامل فان قلت انكرم وانعدم كما انتفيا لما ذكرته من العلة كذلك انتفيا لان
انفعل لا يطاوع افعل كما مر فما وجه تخصيصك الوجه الاول بالعلية قلت لان مطاوعة انفعل قد
ثبت في الجملة كما مر فنفي ما ذكرت انما هو بما ذكرنا واعلم ان قولنا انفعل لجبر كالمكسر لان القايل يعمل
في تحريك لسانه ويعالج في ترتيب اجزاء العبارة لموافقة المعنى بعض علاج **وثالث الاقسام** الثلاثية
السابقة هو السداسي وهو **ما** كان على ستة احرف وهو الذي **قد زيد** بالبناء للمفعول **في اصوله**
الثلاث وفي هنا بمعنى على كقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل اي ما زيد على اصوله احرف **ثلاثة** وهو
ستة ابواب استفعل وافعال وافعوعل وافعول وافعنلى وافعنلل ويأتي بيانها واحدا واحدا
فالاول منها باب الاستفعال وقاعدته في نقل الثلاثي المجرد اليه ان تزيد في اوله الهمزة والسين
والتا بهذا الترتيب فتقول في مثل فعل استفعل **كاستلطف** بصيغة الامر ووجه تسميته بباب الاستفعال
علم مما سبق وهو للطلب ومعنى كونه للطلب نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو منه
وذلك قد يكون صريحا كاستكتبته اي طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديرا كاستخرجت الوتد من
الحايط فليس هنا طلب صريحا بل المعنى لم ازل اتلطف به واحتال حتى خرج فنزل ذلك منزلة
الطلب وانما حذفت المفعول للعموم ليصح التمثيل به لكلا النوعين فان قلت يتعلقه عن يصح ان يطلب
منه فهو مثال للصريح والا فللمقدر ويرد لاصابة الشي على صفة نحو استعظمته اي وجدته
عظيما وللتحول الفاعل الى اصل الفعل نحو استحجر الطين اي تحول الى الحجرية ومنه قول الشاعر
ان البغاث بارضنا تستنسر اي تتحول الى صفة النسر ويكون بمعنى فعل نحو قر واستقر وقيل انه للطلب
كانه يطلب القرار من نفسه وعليه فهو من الطلب المقدر لا الصريح فلذلك قلنا كانه يطلب القرار
وانما عبر عن هذا القول بصيغة التمريض لضعف وجهه وذلك لان صيغة استقر لا يصح اسناده الى ما
يمتنع منه الطلب كاستقر الحجر وهذا القول هو مقتضى ما قررناه في استخرجت الوتد من الحايط اذ لا

مرة في استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب منه ولهذا استمطر الجار بردي من معاني استفعل ومن مجيئه بمعنى فعل
نحو بان واستبان وعلا واستعلا وبمعنى افعل نحو استيقن وايقن واستبان وابان واستهلد واستحصد الزرع
واحصد وهو في هذا المحل بمعنى انه أي حان وقت الحصاد ويجيء بمعنى تفعل نحو استكبر وتكبر واستقيم وتقيم
وهنه استبدله وتبدله وبمعنى افتعل نحو استعصم واعتصم وقد يغني عن فعل بالتشديد نحو استرجع اذا قال
انا لله وانا اليه راجعون والاصل رجع كما قيل اذا قال امين وعن المجرد نحو استنكف واستحيى وقد يطاوع افعل
نحو اكانه فاستكان ويجيء للاتخاذ نحو استعبدا أي اتخذه عبدا ذكره مستكنا **و** الثاني من ابواب المزيد ثلثة احرف
هو باب الافعيلال وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله همزة والفا بين عين فعله ولامه وتكرر اللام فتقول
في مثل فعل **افعالّ** بزيادة الهمزة والالف وتكرير اللام مع الادغام نحو احمادّ وفي الزايد من لاميه الخلاف السابق
ولامه الاولى محركة في الاصل ثم سكنت للدليل السابق ومن ثم تقول احماررت مثلا ووجه تسميته بباب
الافعيلال علم سابقا وحكمه حكم افعل المشدد اللام الا انه ابلغ منه بزيادة لان الزيادة في المبنى تدل
على الزيادة في المعنى تنبيه قال ابن عصفور افعلّ مقصور من افعالّ لطول الكلمة ومعناهما معناه بدليل
ان ما من شيء يقال بالالف الا يقال بدونها لكن قد يكثر احدهما في لفظ ويقل الاخر فكثرة افعلّ نحو احمرّ
واخضرّ وكثرة افعالّ كادهامّ واشهابّ وما ذكره من القصر هو مذهب الخليل وقد يفرق بين افعلّ وافعالّ
بان الاكثر قصد عروض المعنى اذا جيء بالالف ولزومه اذا لم يجاء بها فمن اللزوم مع الالف قوله تعالى
مدهامتان ومن العروض مع عدمها قولك اصفرّ وجهه وجلا وقراة ابن عامر تزورّ عن كهفهم **ف**
الثالث من ابواب المزيد ثلثة احرف هو باب الافعيعال وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله همزة و
تكرر عين فعله وتزيد بينهما الواو فتقول في مثل فعل **افعوعل** بزيادة الهمزة واحدى العينين والواو بينهما
نحو اعشوشب ووجه تسميته بباب الافعيعال علم من سابقه وهو للمبالغة ويأتي ايضا للصيرورة نحو احلولى
أي صار حلوا وبمعنى استفعل فيتعدى الى مفعول به كقوله ه لو كنت تعطي حين تسأل سامحت ه لك النفس واحلولاك
كل خليل ه أي استحلاك وبمعنى المجرد كقولهم خلق ان يفعل كذا واخلولق ولمطاوعته كقولهم ثنيته
فاثنونى ومنه قراة بعضهم الا انهم تثنونى صدورهم وهو لازم وقد جاء منه لفظان متعديان
وهما احلوليته أي استطبته واعروريته أي ركبته عريانا **انتهى** اعلم انه يوجد في بعض نسخ الاصل هاهنا
نصه الباب الرابع من ابواب المزيد ثلثة احرف باب الافعوّال وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله
همزة وبين عينه ولامه واوين مدغمة اولاهما في الاخرى فتقول في فعل مثلا **افعوّلا** بزيادة الهمزة
والواوين والالف في المثال للاطلاق ووجه تسميته بباب الافعوّال علم من سابقه قال في التسهيل
وهو بناء مقتضب أي موضوع على مثال لم يسبق باخر اصلا او كالاصل مع الخلو من حروف زيد
لمعنى او الحاق يعني انه ليس منقولا من فعل ثلاثي وهو للمبالغة ولا يكون الا لازما نحو اجلوّذ البعير
أي

اي دام مع الرعة ولكن في الصحاح اعلوطني زيد اي لزمني وهو صريح في انه متعد وصرح بذلك الرضي
في شرح الشافية لكن لم الى قلته وهذه الابواب الاربعة اصول غير ملحقة بغيرها واما البابان الباقيان
من الابواب الستة وهما باب الافعنلى والافعنلال فهما من الملحقات باحرنجم وليست من الاصول كما يأتي
التنبيه على ذلك في التنبيه الاتي وانما عدهما في هذا المقام مع الاصول تبعا للاصل ومشاة معه
وللاشارة الى ذلك غيرت الاسلوب في العطف واتيت بصيغة التشبيه حيث قلت **ومثله** اي مثل
المذكور سابقا في كون المزيد فيه ثلثة احرف باب الافعنلى وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله همزة
وبين عينه ولامه النون وفي اخره ياء فتقول في مثل فعل **افعنلى** بزيادة الهمزة والنون والياء لكنها تقلب
في اللفظ الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع بقائها في صورة الخط ياء تنبيها على الاصل وهو لطاق عند
فعلى نحو سلقاه فاسلنقى ومذهب سيبويه ان هذا البنا لا يتعدى وخالفه ابو عبيدة وابو الفتح
وانشد على ذلك قول الشاعر ه قد جعل النعاس يغرنديني ه ادفعه عني ويسرنديني ه وليس مصنوعا
كما زعم الزبيدي فقد ذكره غير واحد من ائمة اللغة غيرهما كابن دريد والاعرندي والاسرندي
بمعنى واحد وهو الاعتلاء **كذاك** اي ومثل باب الافعنلى في كونه من المزيد ثلثة احرف ومن الملحقات
باحرنجم من الاصول باب الافعنلال وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله الهمزة وتزيد النون
بين عين فعله ولامه وتكرر اللام ولا تدغم فتقول في مثل فعل **افعنللا** بزيادة الهمزة والنون
واحدى اللامين نحو اقعنسس والالف في المثال للاطلاق وفي الزايد من لاميه الخلاف السابق فان قلت
لا يجري التعليل السابق للقول الاول في هذه اللام لتحركها فما وجه القول به هنا قلت وجهه وقوعها
موقع ملحكم بزيادته لسكونه فتامل ووجه تسميته بباب الافعنلال علم مما سبق وههنا تنبيه
على مواخذة في كلامنا السابق اعتذر باعتبارها فيه وهي الشارة اليه بقولنا **وجعلي** بصيغة المصدر
المضاف الى فاعله وهو ضمير المتكلم واما مفعوله فهو **افعنلل** كاقعنسس **ثم افعنلى** كاسلنقى
من الابواب الاصول لمزيد الثلاثي **قد تبعت الاصل** اي مختصر الزنجاني **فيه** اي في الجعل المذكور
والائمة كما في غير هذا الكتاب **قد الحقا** بصيغة المبني للمفعول المسند الى ضمير المثنى لاتحادهما **في
المصدر باحرنجم فيما حققنا** من القول بالبنا للمفعول ايضا والالف للاطلاق وحينئذ فالوجه
نظمهما في سلك ما الحقا به وقد اعتذر بعضهم عنه بان الالحاق يستدعي مغايرة الملحق للملحق به
في حقيقته فلا بد من معرفة حقيقة الملحق من اي نوع وباب هي ليمكن الحكم بكونها ملحقة بحقيقة
من نوع وباب اخر وانما الحقا باحرنجم دون دحرج لاتحاد مصادرهما ومصدر احرنجم كما علمت
بخلاف مصدر دحرج لان الفعللة ومصدرهما ليس كذلك تنبيه ثاني المثلين في باب اقعنسس اولى
بالزيادة لوقوعه موقع الف احرنبى قال ابو حيان جهة الاولوية انه لما الحق احرنبى باحرنجم

فعنلال

واخرجني من باب الثلاثي لم يأتوا بالزايد الذي هو للالحاق الأخير وهي الالف وكذلك ماجيء به للالحاق
في هذا النوع هو مقابل لهذه الالف والمقابل لها في اقعنسس انما هي السين الثانية فلذلك حكم عليها
بانها الزايدة ليجري باب الثلاثي في الالحاق مجرى واحد الاترى انهما مشتقان من الحرب والقعس
فلذلك كان الاولى ان تكون السين الثانية هي الزايدة اسنى ومن يقل كالتفتازاني تبعا للكافي
الشافية والمفصل ان تفاعلا وتفعلا بتضعيف العين والالف فيهما للاطلاق ليسا من الاصول اي
من الثلاثي المزيد حرفان انما هما من ملحقات قولنا تفعللا اي الرباعي المزيد حرفا زيف بالبناء
للمفعول اي ضعف قوله اما في الاول فلان الالف كما في المفصل وغيره لم تات قط للالحاق حال كونها
حشوا اي في وسط الكلمة ووجهه انها عند المحققين انما الحقت بالحركة والفتح ما قبلها فقلبت الفا
فلو الحقت في غير الاخر فلا يخلو اما ان تلحق متحركة بعد فتحة او غير ذلك فان الحقت على الاول انقلبت
الفا فيزول وجه الالحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذي من اجله الحقت وان الحقت على الثاني
وجب ان تبقى فلا تكون الفا بخلاف الاخر فان حركته عارضية غير معتد بها في الزنة فاعرفه
النون الخفيفة الفا واما الثاني فلانه لا يجيء التضعيف للالحاق في عين للكلمة كما صرح بذلك الزجاجي
في شرح الهادي ونقل السعد التفتازاني في هذا المذكور اخيرا حيث قال وكذا تفاعل وتفعل من الملحقات
بتدحرج زيف بصيغة الامر لما ذكرنا ولانه سمع من العرب تقاسم القوم ونحوه بالادغام ولو كان ملحقا
لم يجز ادغامه مثل جلبب وقيل لان الالف لها معنى وهو ان لو نقلت الالتان فتتوالى الحركات فلم
يجز جعلها في مقابلة العين من تفعلل اشتى وايضا عدم اتحاد المصدر مانع من الحاقهما بتفعلل
لان مصدر التفعلل وليس هو مصدرهما واتحاد الملحق والملحق به في المصدر شرط في الالحاق لحاقهما
بالاخر كما علمت وما اشتمل عليه هذا التنبيه من زيادتي على الاصل وبعد انقضاء الكلام على باب
الثلاثي المزيد شرع في الكلام على ما يليه وهو باب الرباعي المزيد وله ثلاثة ابواب بحكم الاستقراء
وهي نوعان لان الزايد فيه اما حرف او حرفان فالاول منهما باب واحد وهو تفعلل كتدحرج
والثاني منهما بابان وهما افعنلل كاحرنجم وافعلل بتشديد اللام الاخيرة كاقشعر وليس منه افعلل
بتشديد اللام الاولى كاجرمز فقد استظهر ابو حيان انه من مزيد الثلاثي غير الملحق ولما اني وقد
اشرت الى التقسيم المذكور بقولي ثم الفعل الرباعي المزيد قد قسم بصيغة المبني للمفعول من الثلاثي
المجرد الى اقسام ثلاثة وذلك كتقسيم علم بصيغة المبني للمفعول ايضا في باب سابق وذلك لانه
لا يخلو اما ان يكون مزيدا حرفا واحدا او اكثر فاولها اي اول هذه الاقسام وهو ما زيد على اصوله
حرف واحد هو باب واحد وهو باب التفعلل وقاعدته في نقل الرباعي المجرد اليه ان تزيد في اوله التاء
فتقول في فعلل تفعللا بزيادة التاء واما الالف فللاطلاق كتدحرج ووجه تسميته بباب التفعلل علم

سابقه

بالزمان عن الماضي والاصل عدم الزيادة فاخذه المعتبر ثم ما كان في المقام سؤال وارد هو ان علامة
الشيء لا توجد بدونه ولا توجد في غيره وقد وجدت هذه الاحرف في اول الماضي كاكرم وتكسر ويرنا وترجس
اشرنا الى دفعه بقولنا واما الهمز الذي هو علامة للمضارع فالمراد به الموضوع للافراد في التكلم اذا كان
المتكلم غير معظم نفسه فخرج بذلك همزة اكرم لعدم دلالتها على ما ذكر وعدلت عن عبارة الاصل وهي
قوله للمتكلم وحده لان هذه العبارة توجب صدق حد الضمير بما وضع للمتكلم او مخاطب او غايب على حرف
المضارعة فالصواب التعبير بما عبرنا به وهذه الهمزة وضعت للدلالة على المتكلم المسند اليه الفعل الواحد سواء
كان مذكرا كاقوم انا او مؤنثة اي مؤنثا والمتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب او نضرب
وانما وضعت في اضرب بالمفرد يعني انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه في نضرب بكونه مع الغير
فلا يجمع الافراد مع كونه مع الغير فليعلم بتحريك الساكن بالكسر للجوازنة واصل هذه الهمزة الف لكنها
لما وقعت في ابتداء الكلام وهي ساكنة لا يمكن افتتاح النطق بها ابدلوها همزة واما النون فالمراد بها
حال ايضا اي للمتكلم بشرط ان يكون مع موصوفه وهو المتكلم الغير اقترن اي شاركه في مدلول الفعل
المبدوّ بالنون او وقد رانه مشاركا له في التكلم كما قيل وهذا المقارن اعم من ان يكون واحدا نحو انا
وزيد نقوم او اكثر نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث فخرج بقيد دلالة النون المذكورة على التكلم
نون نحو نرجس لعدم دلالتها على ما ذكر واعلم انه قد يجيء النون في موضع التفخيم للمفرد المتكلم المعظم
لنفسه نحو نحن نقص عليك ولكن هو في المعنى من قبيل ما استعمل للمتكلم ومعه غيره وذلك لان المعظم
لنفسه انما يستعمل بحيث ينزل نفسه منزلة الجماعة تفخيما لشأنه وذلك لان العظيم يتكلم عن نفسه
وغيره غالبا لان اتباعه يشاركونه في غالب اموره وهذا الاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعدهم المعظم
نفسه كالجماعة والعلاقة ما ذكرنا فافهم بتحريك الساكن بالكسر ايضا لما ذكرنا تنبيه لم يجيء مثل هذا الاستعمال
في الغايب والمخاطب المعظمين في الكلام القديم المعتد به وانما هو من استعمال المولدين هنا وقد تستعمل
النون للدلالة على ان الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به كما قاله كثير من المحققين في
قول العبد اياك نعبد واياك نستعين ونحمدك اللهم وما اشبه ذلك لان المقام مقام التذلل
والخضوع وما تضمنه هذا البيت من زيادتي واما التاء الفوقية التي هي علامة المضارع فالمراد
بها ما اتى للخطاب وهو توجيه الكلام نحو الغير ويراد به كون اللفظ المخاطب به وهو المراد
هنا المطلق اي سواء كان المخاطب مذكرا او غيره مفردا او غيره نحو انت تقوم وانتما تقومان وانتم
تقومون وانت تقومين وانتما تقومان وانتن تقمن فخرج بقيد دلالتها على الخطاب تاء نحو تكسر
لعدم دلالتها على ما ذكر واصلها الواو لكنها قلبت تاء لما يلزم على ابقائها من توالي واوين في نحو
ووجل مضارع وجل وهو تفعيل والتاء كثيرا ما تبدل من الواو كما في نحو تخمة وتراث واما الياء التحتية

التي هي علامة المضارع فالمراد بها ما دلت على الغيبة فخرج بذلك نحو يا ابن العدم دلالتها على الغيبة
وذكر في المذكر مطلقا او في جمع الاناث فقط نحو هو يقوم وهما يقومان وهم يقومون وهن يقمن في
المراد بقولي لما عدا اي ما عدا التكلم والخطاب وهو اولى من قول الاصل للغايب لصحة نحو قوله الله يفعل
ما يشاء وليس بغايب تعالى عن ذلك وهذه العبارة تشمله دون عبارته وقد اعتذر عن عمر عمش
هذه العبارة بان المراد اللفظ فان قلت اليه يحكم فانه لفظ مذكر غايب لان الاسماء الظاهرة كلها
من قبيل الغايب اذ ليس واحد منها بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغايب وما اجيب به عن ذلك ايضا
بان عدم جواز اطلاق الغايب عليه انما هو على مذهب التوقيف اما على راي المعتزلة والقاضي ابي بكر الباقلاني
وهو انه اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه مردود
لاتفاق الكل على اشتراط ان لا يكون موهما لما لا يليق بكبريائه تعالى ومن ثم امتنع اطلاق لفظ
العارف والفقيه والفطن والذكي وما اشبهها عليه تعالى لاشعار المعرفة بسبق الجهل والعقل
بحسب العاقل ومنعه والفقه بفهم كلام الغير بعد جهله والفطنة والذكي بسرعة ادراك ما غاب
انتهى فان قلت لم لم يفرقوا بين جمع المذكور الغايبين وجمع الاناث الغايبات كما فرقوا بين مفردهما
ومثنيهما فيجعلوا الثاني بالتا الفوقية قلت قد فرقوا بينهما بالواو والنون نحو يضربون فما
يضربن فلا حاجة الى فرق ثان وكون اليا للغايبات ايضا بناء على المشهور وقيل قد تجي التاء
الفوقية للغايبات وقري تكاد السموات تتفطرن وهو غريب ودلالة اليا على الغيبة المذكورة
جار على ذا النسق السابق في الخطاب الا المونث المثنى الغايب نحو الهندان تقومان والا التي حال
كونها مفردة انت لنا في الغيبة نحو هند تقوم فذان اللذان بالتا الفوقية الحق فعلهما كامثلنا ليس غير
ذلك وارد التلا يلتبسا بالغايب والغايبين فان قلت الالتباس باق بحاله لانها حينئذ يلتبسان
بالمخاطب والمخاطبين قلت هذا اسهل من الاول لان الخطاب قرينة معنوية تميز المخاطب من
غيره غالبا وفيه نظر اذ الالتباس قد يقع كما اذا قال الشخص في جواب من يسأله عن موت امه مثلا
تعيش بالتا الفوقية لانه يحتمل الاخبار بان امه تعيش ولم تمت ولم يحتمل انه دعاه للسايل بالحياة
وان امه ماتت فتامل والمشهور ان هذا الحكم للمثنى بلفظ الظاهر او الضمير المتصل وفصل بعضهم
بين ان يكون ذكر بلفظ الظاهر كالمثال المتقدم فالحكم ما ذكرنا وبين ان يكون بلفظ الضمير فيكون
فعلهما بالياء التحتية ايضا رعاية للفظهما الصالح للمذكر والارجح الاول ويشهد له قول عمر
ابن ابي ربيعة ٥ اقص على اختي بدا حديثنا ٥ وما لهما ان تعلما متاخر ٥ لعلهما ان تبغيا الحيلة ٥
وان ترحبا سربا بما كنت احصر ٥ الرواية فيه تعلما وتبغيا وترحبا بالتا الفوقية فاعلا بابدال
النون الخفيفة الفا وانما خصوا اليا بالغايب لكونها اي اليا والغايب وسطين فان اليا من
وسط

وسط المخارج والغايب داير بين المتكلم والمخاطب فيكون وسطا فناسب الوسطى للوسطى وانما زادوا
هذه الاحرف باول المضارع لاحتياجهم الى الفرق بينه وبين الماضي واختصوا هذه الحروف دون غيرها
لان الزيادة مستلزمة للثقل فاختاروا الحروف خفيفة تعادل الثقل الناشي من الزيادة وتلك
حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم اما بانفسها او بابعاضها اعني الحركات الثلاث فزادوا
وقلبوا الالف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ومخرج الالف قريب من مخرجها وقلبوا الواو تاء لانه
يودي زيادتها الى الثقل لاسيما في مثل ووجل بالعطف وقلبها تا كثير في كلامهم نحو تراث وتجاه
والاصل وراث ووجاه فقلبوها هنا ايضا تا ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده ومع غيره
ارادوا ان يفرقوا بينهما في المضارع ايضا فزادوا النون لمشابهتها حروف المد واللين من جهة الخفا
والغنة واما وجه تخصيص كل حرف بالمعنى الذي وضع له فهو ان المتكلم مبدا الكلام والمخاطب منتهاه
والغايب داير بينهما والهمزة اول الحروف مخرجا والتاء لانها بدل من الواو منتهاها واليا بينهما و
لانها مخرجها من وسط الفم فوقعت القسمة على هذه النسبة واما النون فلانها اخر الحروف مرتبة
لانها منها بحكم المشابهة وما وراء الاخر الواحد موخر عنه فروعيت بينهما هذه المناسبة ثم
جعلت الغايبة والغايبتان تبعا للمخاطب لاشتراكهما فيهما في الماضي نحو نصرت ونصرت و
نصرتا ولم يجعل جمع المونث تبعا له في ذلك وان كانت العلة مشتركة لئلا تجتمع علامتا تانيث
لو قيل تضربن بالتا وهما التا والنون ثم هذا الفعل المضارع الذي بيانه قد تقدما الا انه لا اطلاق في
يصلح باعتبار دلالته على الزمان لـ زمن الحال والمراد به اجزاء من طرف الماضي والمستقبل
يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ هكذا عرفه التفتازاني وغيره وفيه مناقشة اذ لا
بد من اعتبار الجزء الحاضر في مدلول الحال بل هو الاصل وغيره بطريق الانضمام اليه و يصلح
ايضا للزمن الاستقبال اي للزمن المستقبل والمراد به ما يترقب وجوده بعد الحال فيكون المضارع
موضوعا لكل واحد منهما على سبيل الانفراد فهو حقيقة في كل منهما لان دلالته على كل منهما
لا يحتاج الى قرينة وانما المحتاج اليها ارادة احدهما واين الارادة من الدلالة وهذا على القول الاصح
فيه من خمسة اقوال للنحاة حكاها ابو حيان وغيره احدها ما ذكرنا وهو مذهب سيبويه والجمهور
واختاره ابن مالك لان اطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسموع بخلاف اطلاقه على الماضي فانه
مجاز لتوقفه على مسموع ولانه يطلق عليهما كاطلاق كل مشترك على افراده فوجب القول بكونه
من المشتركات وثانيها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال بدليل حمله على الحال عند الاطلاق من
غير قرينة اذ لو كان مجملا لم يتبادر اليه شيء منهما بدون قرينة ولو كان اصلا في الاستقبال
كان هو المتبادر اليه الفهم عند ذلك وايضا فالمناسبة تقتضي ان يكون للحال صيغة خاصة

ال وكلاهما في الاستقبال لا حقيقة ولا مجاز صح
٣٣
بيان في الحال لا يستعمل في استقباله اصلا لا حقيقة ولا مجازا

كالماضي والمستقبل وهذا هو مذهب الفارسي وقواه الرضي واختاره ابن فلاح في مغنيه وعلله
بانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى وثالثها انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال
ورابعها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وخامسها انه عكسه تنبيه لم يشتهر الخلاف الا في اشتراك المضارع بين الزمانين
واختصاصه باحدهما فقط وقد ذكر صاحب البدايع اشتراكه بين الثلاثة الازمنة وتخصيصه
باحدها بالقرينة نحو يضرب الآن ولن يضرب غدا ولم يضرب امس ومما تضمنه هذا المصراع من زيادتي
اذا تقرر ذلك وعلمت ان اصح الاقوال الخمسة هو الاول وهو وضعه لهما بالاشتراك فلا بد للمشترك عند
استعماله في احد معانيه من قرينة تخصص ذلك المعنى المراد **فان اتت قرينة** من قراين احد زمانيه
مخصصه بصيغة اسم الفاعل **زمانه** المقصود **يحت** بضم المهملة وكسرها اي يجب ان **يخلص** حينئذ
من الاشتراك وتستعمله **لما اقتضته هذه القرينه** فان كانت من قراين الحال **كيرحل الآن الي**
المدينه فان الآن وما في معناه كالحين والساعة من قراين الحال فيصير حينئذ دالا على الحال فقط
فذا المضارع المقترن بقرينة الحال **لحاضر حال قد وسم** بصيغة المبني للمفعول اي يسمى بهما لاختصاصه
بالزمن الحال الحاضر **وان** كانت من قراين الاستقبال يصير دالا على الاستقبال فقط نحو قولنا **في غد**
يقوم زيد المتكلم وذا المقترن بقرينة الاستقبال **في عرفهم مستقبلا** بفتح الباء على المشهور اسم
مفعول والقياس يقتضي كسرها اسم فاعل لانه يستقبل كما يقال الماضي ولعل وجه الاول ان
المخاطب عند سماعه يترقب حصوله ويطلب اقباله للمرء فسمي به لان المطلوب اقبال المستقبل
او لان الزمان يستقبله فهو مستقبل اسم مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الفصيح وتوجيه
الاول لا يخلو عن حزازة وهو منصوب على انه مفعول ثان لقولنا **يسمي** بصيغة المبني للمفعول
ونايب الفاعل ضمير عايد الى المضارع المقترن بقرينة الاستقبال وسمي بذلك لاختصاصه
بالزمن المستقبل **وهو** اي المضارع المشترك بين الحال والاستقبال **ب**زمن **الاستقبال خص**
بصيغة الماضي المبني للمفعول **لما** تقترن به احدى قراين الاستقبال وهي كثيرة منها اقترانه
بظرف واسناده الى متوقع واقتضائه طلبا او وعدا ومصاحبة اداة توكيد او ترج او مجازاة
او ناصب او لو المصدرية ودخول **سوف** الموضوعة للاستقبال مع التنفيس وهو تاخير الفعل في الزمان
المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفسته اي وسعته وهي اكثر تنفيسا من السين لما تقرر ان
الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى وقد تخفف بحذف فائها فيقال سو وقد تقلب الواو
يا فيقال سي وقد تحذف الواو منهما فتسكن الفا التي كانت محركة لالتقاء الساكنين لعدم
مقتضى تحريكها فيقال سف **او** دخول **السين** اي مسماها على الانفصال الحقيقي لانها لا تجتمع
فلاجل ذلك اتيت باو الدالة على احد الشيئين وهي دالة على التنفيس ايضا وهل هي متفرعة من سوف

كما تفرعت الكلمات السابق عنها ام صيغة مرتجلة الاصح الثاني والاول باطل لوجهين احدهما انها
اكثر استعمالا من سوف وسو ولو كانت فرعا لكانت اقل لانها ابعد عن الاصل والاصل وما قرب اليه احق
بكثرة الاستعمال من الفرع الابعد ثانيهما ان مدة التسويف بسوف اطول فلو كانت فرعها لتساوت مدة
التسويف بهما واورد ابن مالك على ان نعم بسكون العين فرع نعم بكسرها مع ان الساكنة العين اكثر
استعمالا ومنع الثاني مستدلا بقوله تعالى وسوف يوتي الله المؤمنين اجرا عظيما مع قوله تعالى اولئك
سنوتيهم اجرا عظيما وفيه نظر لان نعم لم تبق بمعنى نعم واغاير لفظه ليدل على تغيير معناه وكلامنا
في فرع بمعنى اصله كشهد وشهد ولان الايتين ليستا للقوم مخصوصين ولان لم يكن احد الحرفين مجازا
فانه اقرب من تخطيته المحققين من النحويين كالزمخشري وغيره القايلين بان مدة التسويف بسوف
اطول اذا تقرر ذلك فمثالهما **عليه يدخل** سوف ويسمى مستقبلا لوجود قرينة الاستقبال فيه **كسوف**
يفعلون او السين نحو **سيفعلون وان بـ**قرينة الحال **كلام الابتدا قد اقترن** المضارع الصالح للحال
والاستقبال فحينئذ **بـ**زمن **الحال خصصه** بصيغة الامر لان لام الابتدا من قراين الحال على مذهب
اليه الكوفيون والزمخشري وابن مالك وغيرهم متمسكين بان الاصل فيها الدخول على الاسم وانما تدخل
على الفعل لمشابهته اياه ومن ثم امتنع ان زيدا لقام والاسم لا يكون مستقبلا ولا ماضيا **فقل** في مثل
ذلك **ليحزن** بفتح اللام ومن قراين الحال ايضا اقترانه بليس وما وان النافيتين ووقوعه في موضع
نصب على الحال وفي التمثيل بيحزن تلميح الى الاية الشريفة وهو قوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه
السلام انني ليحزنني ان تذهبوا به فان قلت لا يصح التمثيل بهذه الاية لان اللام المذكورة لم تخلص
المضارع المذكور فيها للحال بل هو مستقبل لان فاعل يحزن وهو الذهاب لم يوجد عند نطق يعقوب
بيحزن ولا يسبق الفعل فاعله في الوجود لان الاثر لا يسبق المؤثر قلت قد اجيب عن ذلك بان التقدير
قصد ان تذهبوا به والقصد حال انتهى وهذا التقدير غير ضروري لان الشيء له وجود في الذهن كما له
وجود في العين والمتوهم انه يصح اسناده الى الذهني كالعيني فتامل تنبيه اللام في نحو قوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك فترضى وقوله ولسوف اخرج حيا متمحضة للتوكيد فلا اصحمل عنها معنى الحالية
لانها انما تقتضي ذلك اذا دخلت على المضارع المحتمل لها لا المستقبل الصرف وقوله تعالى ان ربك
ليحكم بينهم يوم القيمة نزل منزلة الحال اذ لا شك في وقوعه وامثال ذلك في كلامه تعالى كثيرة
نحو قوله تعالى اتى امر الله واوردهم النار فصعق من في السموات ومن في الارض ومما تضمنه هذا
البيت من زيادتي وبعد انقضاء الكلام على تعريف المضارع وبيان علاماته ونمانه شرع
في تقسيمه باعتبار بنائه للفاعل والمفعول واحكامه باعتبار الحالين وقدمنا القسم الاول منهما
وهو **باب المضارع المبني للفاعل** ويسمى المبني للمعلوم لاصالته بالنسبة الى المبني للمجهول فقول

اما القسم الاول وهو الذي منه اي من المضارع من حيث هو هو لفاعل بني بصيغة المبني للمفعول وقوله بفتح
ظرف لغو معمول لاعني مقدم عليه للاعتناء به والتقدير اعني بفتح حرف اول بالصرف بر زيد بصيغة
المبني للمجهول صفة للحرف اعني انت وهذا هو جواب اما وحذفت الفاء منه للوزن والحاصل ان الفعل
المضارع المبني للفاعل هو ما كان حرف المضارعة منه مفتوحا كيضرب وانما فتح طلبا للخفة وهذا
الحكم ثابت لكل مضارع مبني للفاعل الا المضارع الذي ماضيه جا على احرف اربعة سوا كانت كلها
اصولا كيدحرج اذ ماضيه دحرج ام بعضها زايدا كيجيب ويكرم اذ ماضيهما اجاب واكرم والهمزة فيهما
زايدة للنقل وربما افعل وما عدى الرباعي فهو مفتوح الاول ابدا سوا كان ثلاثيا ولا يكون الا
اصلي الحروف كيضرب او خماسيا او سداسيا ولا يكونان الا مزيدا فيهما كينطلق ويستخرج ضمه اي
في المضارع الذي ماضيه جا على اربعة احرف ضم انت الحرف الاتي للمضارعة وانما ضم في هذا لانه
لو فتح في مضارع افعل مع حذف همزته من المضارع لم يبق غير حرف المضارعة مع ثلثة اصول لم يدر
اهو مضارع فعل استعمل اولا ام مضارع افعل محذوف منه الهمزة بخلاف ساير ابواب الرباعي وهي
فعلل وفاعل وفعل بالتضعيف فانه مع فتح حرف المضارعة لا يلتبس مضارعه بمضارع المجرد لانما
مضارعه على الحرف المزيد لكنه حمل عليه طردا للباب وانما لم يعكس الحكم فيفتح حرف المضارعة في يدحرج
ويقاتل ويفرح ولا لبس ثم يحمل يكرم عليه وحمل الاقل على الاكثر اولى لانه لو حمل الاقل على الاكثر لم يلتبس
ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا لبس فيه اصلا وانما خص الضم بذي الاربعة والفتح بما عداه دون
العكس لانه اقل مما عداه والضم اثقل من الفتح فلتختص الضم بالاقل والفتح بالاكثر فيهما تتميم تنبيه
مما ذكر نحو اخال فان همزته مكسورة على الافصح ونحو يهريق ويسطيع فان الياء فيهما مضمومة مع ان ماضيهما
وهو اهراق واسطاع ليس برباعي وقد يقال انهما من الشواذ فعلى استثنا او ان الها والسين زايدتان
على خلاف القياس فكانهما على اربعة احرف تقديرا واما كسر غير الياء فيما كان ماضيه مكسور العين وكسر
الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى على لغة الحجازيين فلا يضرنا خروجه لانه شاذ خارج عن
القياس واما نحو خصم يخصم وقتل يقتل بالتشديد وفتح حرف المضارعة فاصلهما اختصم واقتتل
ادغمت التاء فيما بعدها وحذفت الهمزة فهو على خمسة احرف تقديرا فلذلك فتح حرف المضارعة منهما
مثاله هذا المثنى مما سبق وهو مما كان ماضيه على اربعة احرف قولنا يدحرجوا بضم اوله وانما
مثلت به مسندا الى ضمير الجماعة لاجل الوزن ويصح اعتبار الواو حرف وصل لا ضمير جماعة وحرف الوصل
هو حرف لين ينشاء عن اشباع حركة الروي كالالف بعد الفتحة والياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة
كما هنا وهذا انما يصح اعتباره في الفعلين الواقعين عروضا لهذا البيت وضربا وهما يدحرجوا
ويفرحوا واما في الفعلين الاخرين الذين هما حشو المصراع الثاني وهما قولنا يكرموا ويقاتلوا
فلا

فلا يتاتى فيهما هذا الاعتبار بل الواو فيهما ضمير جماعة لا غير واما قولنا يزججوا بالجيم مضعفا فقد سبق
الاعتباران جاريان فيه ومثلت باربعة امثلة تنبيها للاصل لان ما جا ماضيه على اربعة احرف لا يخلو اما
ان يكون سالما او لا فالاول الاول مثال الاول والثاني لا يخلو اما ان يكون مهموزا او معتلا او مضاعفا
فالثاني للاول والثالث للثاني والرابع للثالث ثم لما كان ضم حرف المضارعة في هذه الافعال حالة
كونها مبنية للفاعل ملتبسا بالمبني للمفعول منها لاشتراكهما في ضم الاول اشرنا الى دفع الالتباس بقولنا
وعلامة البنا للفاعل في هذه الكلمات الاربع هو كون الحرف النازل بمنزلة الاخر بكسر الخاء المعجمة وزيادة اللام
في قولي لها اي اخر كل واحد من هذه الاربعة حال كونه مبنيا للفاعل مكسورا وذلك كما مثلته مكسورا
فان ما قبل اخر يدحرجوا ويكرموا ويقاتلوا ويزججوا مكسور وهذا بخلاف المبني للمفعول منها وغيرها
فان اخره مفتوح كما سنذكره في بابه ولما كان المضارع اربعة عشر مثالا كما للماضي على التفصيل الذي
هناك اشرت اليها بقولي فان ترد ايها الطالب ان تصرف مثاله اي مثال المضارع المبني للفاعل الملحق ذا
من ما وازن يفعل بضم العين في تصريف ذلك نحو ينصر مثلا للمذكر الغايب مفردا ومثنى وجمعا ينصر قل
ينصران ينصرون وللمونثة الغايبة كذلك تنصر تنصران ينصرن وللمونث المخاطب كذلك تنصرين
تنصران تنصرن وللمتكلم وحده او ومعه غيره انصر ننصر وقد يستعمل ما للمثنى في بعض المواضع للواحد كقوله
فان تزجراني يا ابن عفان انزجر وان تدعاني احم عرضا ممنعا وقوله وقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع
اصوله واجتز شيحا وهذه الامثلة هي المراد بقولي الى اخره مثلوا ولا تظن هذا التصريف مقصورا على
مثال بعينه بل هو جار في كل فعل ثلاثيا كان او غيره مجردا او غيره سالما او غيره اذا علمت ذلك فقس على
تصريف هذا المثال وهو ينصر الى اربعة عشر مثالا تصريف غيره اليها وذلك نحو يفعلوا ويضربوا ويقاتلوا
ويكرموا كذلك القياس فقس ايضا يفرحوا ويدحرجوا بقلب تائه دالا وادغامها في الدال للوزن وقس
ايضا عليه نحو تكرروا باسكان التاء للضرورة ويعشوشبوا ويستخرجوا وفي عروضي هذين البيتين وفي
ضربيهما ما اسلفناه من الاعتبارين وقس عليه ايضا تصريف نحو يحاد ويحمر بتشديد الراء فيهما
كذلك القياس ايضا فقس تصريف نحو يجتمع وتصريف نحو يقعنسسوا اسنده الى ضمير الجمع للضرورة وكذلك
قولي يتباعدوا واسكنت التاء للضرورة ايضا وقس عليه ايضا تصريف نحو يستطع كذلك فقس تصريف نحو
يسلنقي ويقشعر بتشديد الراء وقل ايضا مثل ذلك في كل تصريف نحو تحرجموا ويدحرجوا بادغام التاء في
الدال كما سبق تصرف كل واحد من هذه الافعال المذكورة نحوها الى اربعة عشر مثالا كما اوضحناه
ذلك ولما لم نسرد امثلة تصريف هذه الافعال لانه غير خاف عليك وان عرض فيها التصريف نحو اقشعر
واسلنقى فسياتي بيانهما في المضاعف والناقص وقد قدم ههنا بحث المضارع المبني للفاعل
وكمل بتثليث الميم لكن الضم هنا اولى لمناسبة عروض البيت المذكور حصل اسناد التوجيه لو لم تضم

ولنشرع في بيان القسم الثاني منه وهو باب المضارع المبني للمفعول فنقول وان بنيت ايها الطالب منه
فتحة
اي من المضارع من حيث هو هو للمفعول وذلك ان تحذف فاعله لنكتة مما تقدم وتسنده الى مفعوله وتعطيه
احكام الفاعل المبني للمجهول والمبني للمفعول والمبني لما لم يسم فاعله كما تقدم بيانه في الماضي وهذا
المصراع من زيادتي فالضم في اوله حتما اي حملا على الماضي وحتم ايضا فتح ما قبل الحرف الاخير اثباتا
بصيغة المبني للمفعول وانما فتح لتعادل خفة الفتحة ثقل الضمة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي
فان كان مفتوحا قبل بنائه للمفعول ابقي على فتحه وهذا الحكم ثابت له سواء كان ثلاثيا او غيره مجردا
او غيره كنصروا ويكرموا ويدحرجوا ويقاتلوا ويدحرجوا ويستخرجوا بضم اوايلها وفتح ما قبل اخرها
وضابطه ان اذا بني للمفعول تضم حرف المضارعة ويبقى الساكن على سكونه ويفتح ما عداه ذلك غير
لام الفعل فانها بحسب ما تقتضيه العامل وفي عروض هذا البيت وضربه ما اسلفناه من الحذف
ولتصريف هذه الافعال كتصريف المبني للفاعل منها وقس على هذه الامثلة غيرها وانما لم نذكر تبعا
للاصل غير المتعدي لانه قل ما يوجد المبني للمفعول منه وبعد انقضاء الكلام على تعريفها المضارع
وتقسيمه ذكرنا بعض اشياء مما يطرا عليه وهذا فصل عقدناه لذلك فنقول تدخل ما حال كونها
نافية لنفي ما دخلت عليه وانما قيدتها بذلك لكثرة معانيها كما هو مقرر في محله وقد جمعها
بعضهم في قوله ° محامل ما عشر فان شئت حصرها ° فحافظ على بيت سيظهر لك ذكره ° ستفهم شرط الوصل فاعجب لنكره
° بكف ونفي زيد هيئ مصدرا وكذلك الدخول تدخل ايضا لا النافيه على فعل مضارع بيانه حلا بالمعجمة
اي سلف فتخلصه للحال على مذهب الجمهور قال ابن مالك وقد يكون الفعل معها مستقبلا على قلة كقوله
تعالى قل ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي واجيب على ذلك بانهم جعلوها للحال اذا لم توجد قرينة
خلافه وتخلصه لا للاستقبال كما هو مذهب الاكثرين وخالفهم ابن مالك ايضا لصحة قولك جا
زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال فاذا دخلا عليه فلا
يغيران اصلا اي ابدا وهو منصوب على الظرفية صيغته اي مجموع مادته وهيئته لان الصيغة تطلق
تارة على هيئة الكلمة وتارة على الهيئة والمادة والاطلاق الثاني هو المراد هنا ولا يكون ذلك مع
قولنا ولا يبدلان ايضا هيئته تكرارا لان النفي هناك انصب على المجموع من حيث المجموع وهنا على
الهيئة فقط والمراد بمادته حروفه التي تركب منها وهيئته الحالة الحاصلة له باعتبار الحركات
وتقديم بعض الحروف على بعض اعنى انهما لا يعملان فيه لفظا بحذف الحركات والنونات وان عملا
فيه معنى اي نفيا معناه فتقول ما ينصر ما ينصران ما ينصرون الى اخره وقد سمع من العرب الجزم
بلا النافيه اذا صلح قبلها كي نحو جيت لا يكن له علي حجة وهذا المصراع من زيادتي وان عليه اي على
الفعل المضارع عامل جازم من الجوازم الخمسة عشر المقررة في كتب النحو وسمي جازما لانه يقطع ويحذف
من

من اواخر المضارع الحركات والحروف والجزم هو القطع فقد خلا الالف للاطلاق فذا الجازم يحذف الحركات كفعلا
اي الترم حذفها من فعل معرب بها اي بالحركات وهو الفعل الذي لم تتصل باخره علامة التثنية والجمع والمفردة المخاطبة
من الالف والواو والياء فيشتمل من الاربعة عشر مثالا خمسة امثلة للمفرد المذكر الغايب نحو لم ينصر والمفردة المؤنثة
الغايبة نحو لم تنصر والمفرد المذكر المخاطب نحو لم تنصر والمتكلم وحده نحو لم انصر والمتكلم ومعه غيره نحو لم
ننصر وكفعل ايضا يحذف نون التثنية سواء كانت في فعل مسند الى غايبين مذكرين او مؤنثين او مخاطبين كذلك وكفعل
ايضا يحذف نون جمع لكن لا مطلقا بل نون جمع لمذكر غايبا كان او مخاطبا هيه بهاء الوقف نحو لم ينصروا ولم تنصروا
كذلك ايضا كفعل يحذف نون فعل المؤنثة الواحدة لا مطلقا بل ان خوطبت نحو لم تنصري فاصغ سمعك لهذي القواعد
وهذه الافعال هي المسماة عند النحاة بالامثلة الخمسة وسياتي بيانها في بحث نوني التوكيد وانما كفعل الجازم
يحذف هذه النون لانها جعلت في هذه الامثلة علامة الرفع كالضمة في الواحد فكما يحذف الحركة كذا يحذف
النون ايضا وانما جعلت النون علامة للاعراب كالحركة لانه لما وجب ان تكون هذه الافعال معربة والاعراب
انما يكون في اخر الكلمة وكان اواخر هذه الافعال ساكنة وهي الضماير لانها اتصلت بالافعال وصارت كجزء
منها ولم يمكن اجراء الاعراب عليها لثقل الضمة على الواو والياء وتعذرها على الالف وجب زيادة حرف
الاعراب ولم تكن زيادة حرف المد واللين لسبق نظيرها فيلزم اقتران حرفي لين وهو مستقر فزادوا النون
لمناسبتها اياها من جهة الخفا والغنة كما سبق بيانه واما نون جمع لمفردات الاناث مطلقا فانها كالذكر
بصيغة المبني للمفعول ولا يحذفها الجازم لانها اي النون المذكورة ليست علامة اعراب وانما هي كالواو في الفعل
المسند الى جماعة الذكور فهي اسم مضمر اي ضمير فاعل فلا تحذف بل تحرك بل تثبت على كل حال بخلاف النونات
الاخر فانها علامة الاعراب كما تقدم تنبيه اذا اتصلت هذه النون بالفعل المضارع صار مبنيا لانه
لما اعرب لمشابهته الاسم ولما اتصلت به النون التي لا تتصل الا بالفعل رجح جانب الفعلية فعاد الى الاصل
وصارت النون من الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الاعراب بالحركة والحرف لان الفعل
صار هو الجزء الاول من الكلمة والجزء الاول لا يعرب لا بحركة ولا بنون والنون غير قابلة للاعراب
لانها حرف فلم يجر عليها الاعراب ايضا فرد الفعل المتصلة به الى ما هو اصل فيه وهو البنا اذا تقرر هذا
تقول ايها الطالب في تمثيل اي تمثيل المضارع الذي دخل عليه الجازم وكان مسندا الى ضمير المفرد المذكر المخاطب
لم تنصر بالمثناة الفوقيه وسكون الراء لكنه حرك في البيت للوزن وان كان مسندا للمثناة لم تنصرا بحذف نون
التثنية وللجمع لم تنصروا بحذف نون الجمع وهكذا قل الاخر اللام بمعنى الى اي الى اخر الامثلة فتقول للمفرد المذكر الغايب
لم ينصر وللمثناة لم ينصرا وللجمع لم ينصروا وللمفردة المخاطبة لم تنصري ولمثناها لم تنصرا ولجمعها لم تنصرن
بثبوت النون لما علمت وللمفردة الغايبة لم تنصر ولمثناها لم تنصرا وللجمع لم ينصرن وللمتكلم وحده لم انصر
وله مع غيره لم ننصر تنبيه قد تجاب لم في الضرورة غير جازمة حملا لها على ما كقوله ° لولا فوارس من نعم واسرتهم

٣٥

يوم الصيف لم يوقد بالحبارى ه وظاهر كلام ابن مالك انها لغة وجاء ايضا في الضرورة الفصل بينهما وبين مجزومها كقول ذي الرمة
ه فاضحت مغانيها قفارًا رسومها ه كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل ه يريد كان لم تؤهل اي تسكن سوى اهل من الوحش
قال ابن عصفور وهو من اقبح الضرائر فلا يقاس عليه في شعر ولا في غيره انتهى وجاء ايضا حذف مجزومها في الضرورة
كقوله ه احفظ وديعتك التي استودعتها ه يوم الاعازب ان وصلت وان لم ه اي وان لم تصل و عامل ناصب من نواصب
الفعل المذكورة في النحو اذا عليه اي على المضارع يدخل فان كان معربا بالحركات فتحة ضمته بالنصب فيهما
على انهما معمولان مقدمان لقولنا تبدل بصيغة المبني للمعلوم من المضاعف اي تبدل ضمة المضارع الموجودة
فيه قبل دخول الناصب فتحة فالضمير في ضمته عايد الى المضارع وفي تبدل الى الناصب ولما تبدل ضمته فتحة لانها
مقتضاه ان النصب يكون بالفتحة في الفعل المضارع المعرب بالحركات الظاهرة كما ان رفعه بالضمة وجزمه
بالسكون لا يقال حق العبارة ان تقول فيبدل رفعه نصبا لانه معرب والضم والفتح انما يستعملان في المبنيات
لانا نقول الغرض هنا بيان الحركة دون التعرض للاعراب والبنا والحركة من حيث هي حركة هي الضم والفتح و
الكسر لا الرفع والنصب والجر فان هذا امر زايد فتامل و ان كان معربا بالحروف كالافعال الخمسة المعربة رفعها
الرفع بثبوت النون في حالتي النصب والجزم بحذفها فحكم الناصب اذا دخل عليه كحكم الجازم فيسقط كلا
منهما منه النونات التي كانت علامة للرفع فيه ما عدا النون التي على جماعة النساء دلت فانه لا يسقطها لما في
ثابت من علة وهو ما تقرر من كونها ضميرا لا علامة للاعراب وهذا الاستثناء ان اعتبر من النونات بلا قيد
كونها للرفع فهو متصل والا فمنقطع اذ نون الاناث ليست من نونات الاعراب ضرورة ان الفعل معها مبني
على السكون كما علمته وانما اسقط الناصب هذه النونات حملا له على الجازم لان الجزم في الافعال كالجر في الاسما
فكما حمل النصب على الجر في الاسما في التثنية والجمع فكذا هنا حمل النصب على الجزم فتحذف النونات المحذوفة
حال الجزم وهذا المصراع من زيادتي وان تشا البيان لما دخل عليه ناصب فيبدل ضمته فتحة او اسقط
النون منه فامثله شخصية لتتضح ذلك فقل في ينصر بضم الراء لن ينصر بفتحها وفي ينصران بثبوت النون لن ينصرا
بحذفها وفي تنصرين كذلك لن تنصري بحذفها وفي تنصرون كذلك لن تنصروا بحذفها واما جمع المؤنث فقل فيه لن ينصرن
باثباتها لما علمت وهذه الامثلة تجمع ضبطها بالتا الفوقية وبالتحتية ما عدا امثال المفردة المخاطبة فانه
بالفوقية لا غير وباقي التمثيل بنقل حركة همزة ال الى ما قبلها للوزن ليس يعسر عليك فاذا عرفت ذلك فقس
عليه غيره ثم لما كان اقتران المضارع باللام ولا الطلبيتين غير مخرج له عن مضارعيته وان افاد بسبب
اقترانه بهما الطلب ذكرناه في هذا الباب وذكرنا حكم اللام ولا بطريق الاستطراد وقد تقرر في كتب النحو
ان الجوازم على قسمين قسم يجزم فعلا واحدا فقط وقسم يجزم فعلين يسمى اولهما فعل الشرط والاخر
جوابه وجزاه ومن القسم الاول وهو الذي لفعل واحد يجزم لام افادت طلبا سوا كان امرا نحو لينفق
ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا كليفعلوا صادرا من المساوي وانما عملت اللام المذكورة

الجزم

نمكن

الجزم لان المضارع لما دخلته شابه الامر بالصيغة وهو مبني ولم يمكن بناء المضارع لوجود حرف المضارعة فيه
مع عدم تعذر الاعراب فاعرب باعراب يشبه البنا وهو السكون لانه الاصل في البنا فاللام لكون المشابهة مستفادة
منها عملت الجزم وتعبيرنا بلام الطلب اشمل من تعبير الاصل بلام الامر لعدم شموله ما ذكرنا فان الامر هو الطلب
الصادر من الاعلى الى الادنى والدعاء بالعكس والالتماس من المساوي والمراد انها تفيد الطلب بالاصالة فلا يضر
خروجها عن ظاهرها كاللام التي يراد بها وعيد نحو لها الخبر نحو فليمدد له الرحمن مدا ولنحمل خطاياكم اي فيمد ونحمل
او التهديد نحو ومن شا فليؤمن ومن شاء فليكفر واما قوله ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللام فيهما التعليل
فيكون ما بعدها منصوبا والتهديد فيكون ما بعدها مجزوما و اعلم ان اللام المذكورة جزمها الفعل غايبا بالفاعل
اي فعلا مسندا الى ضمير غايب سوا كان الفعل المذكور امرا او دعاء او التماسا مبنيا للفاعل او المفعول وسوا كان الفاعل
المذكور مذكرا او مؤنثا مفردا او غيره وقد كثر بضم المثلثة و اما جزمها الفعل مسندا الى ضمير ذي تكلم اي متكلم سوا كان
الفعل مذكرا مفردا او بالهمزة نحو قوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلاصل لكم اي لاجلكم والفا زايدة او بالنون نحو
قوله تعالى ولنحمل خطاياكم فهو قليل كما ذكره ابن مالك في الكافية لان المتكلم لا يامر نفسه وسوى ابن هشام بين دخولها
على الغايب والمتكلم في الكثرة واقل منه دخولها على فعل مسند الى ضمير مخاطب بصيغة اسم المفعول نحو قوله تعالى فبذلك
فليفرحوا بالمثناة الفوقية في قراءة عثمان وابي وانس وزيد ونحو قوله صلى الله عليه وسلم لتاخذوا مصافكم وقول الشاعر
لتقم انت يا ابن خير قريش ه ولتقضي حوايج المسلمينا ه وهو المشار اليه بقولنا نزر بضم الزاي اي قل لان المخاطب
له صيغة خاصة وهو الامر بالصيغة وزعم الزجاجي انها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها الفعل المخاطب اقل من
جزمها الفعل المسند للمتكلم وانما اختص المخاطب بالامر بالصيغة وما عداه بالامر باللام لان المخاطب اكثر استعمالا
فكان التخفيف به اولى وحذفت العاطفة من المعطوفين وهما ذي تكلم ومخاطب للوزن وهو جائز حتى في السعة
وانما يقل جزمها الفعل المتكلم والمخاطب اذا لهما الفاعل قد بنيا كما مثلنا و اما ان بنيا للمفعول نحو لاكرم ولتكرم
بصيغة المبني للمجهول فيهما فقل المذكور وهو جزمها اليهما بقليل بل قد رويا بصيغة المبني للمفعول ايضا
والالف للاطلاق كقوله ه وانما جاز ذلك لان المامور بهما غيرهما
حقيقة غير المتكلم والمخاطب وانما هو الفاعل المحذوف النايب عنه ضمير المتكلم و لا تظن ان الجزم بحرف الطلب خاص بفعل
دون فعل بل هو عام يستوي فيه الفعل الثلاثي وما زاد عليه في البنا وهو الرباعي والخماسي والسداسي
سوا كان مسندا الى ضمير مفرد مذكر ويكون جزمه بالسكون نحو ليضرب زيد او الى ضمير مفردة مؤنثة او مثنى
مطلقا او جمع مذكر ويكون جزمه بحذف النون نحو لتضربي وليضربا وليضربوا وكذلك الرباعي الداخلة عليه
اللام المذكورة كقولنا ليكرما الالف في المثال مبدلة من النون الخفيفة ان اعتبرناه مسندا الى ضمير المفرد المذكر والف
التثنية ان اعتبرناه مسندا الى ضمير مثنى وقس عليه الخماسي والسداسي وما اشتملت عليه هذه الثلاثة
الابيات من زيادتي على الاصل تنبيهات الاول الاصل في هذه اللام ان تكون ساكنة وهو مذهب ابن مالك تبعه

قال لان السكون مقدم على الحركة لانها زيادة والاصل عدمها وليتا كل لفظها عملها كاللام الجارة ولذلك دخل عليها الواو والفا
وثم العاطفات رجعت الى سكونها الاصلي غالبا حملا على كتف نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقوله تعالى
ثم ليقضوا تفثهم قرئ بسكون اللام وكسرها لكن منع منه ان تكون في الابتدا والابتدا بالساكن متعذر وكسرت تشبيها لها باللام
الجارة لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسما وذهب ابن الحاجب ومن تابعه الى ان اصل وضعها الكسر ورد ولهذا ذهب
ابن مالك بانها لو كانت ساكنة الاصل لما اقراها القراء متحركة اصلا اذ لا وجه له لمزوم السكون في الوصل مطلقا
زيادة همزة الوصل كلام التعريف وبانه لم يوجد عامل بني على حرف ساكن والمشاكلة المذكورة غير مطردة فان الكاف والجار
مفتوحة وكذا اللام اذا جرت الضمير وفتحها لغة حكاها الفرا عن بني سليم وقيد بعضهم الفتح عنده بما اذا كان ما بعدها
مفتوحا فعلى هذا الا الفتح في نحو ليكرم زيد الثاني اذا كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس
تغليب الحاضر لكون الخطاب معه نحو افعلا وافعلوا ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب للتقييد
بتاء الخطاب واللام الغيبية مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام لتاخذوا
مصافكم الثالث قد جاء في الشذوذ حذف اللام وجزم الفعل كقوله • محمد تفد نفسك كل نفس • اذا ما خفت من شيء تبالا
وقوله • ولا تستطل مني بقائي ومدتي • ولكن يكن للخير منك نصيب • اي ليكن فحذفت اللام وبقي عملها واجاز الفرا
حذفها في النثر ايضا كقولك قل له يفعل ومنه قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وفصل ابن مالك
في شرح الكافية فقال حذف لام الامر وابقاء عملها مطرد بعد امر بقول ومثله بالاية المتلوة وجائز في الاختيار
بعد قول غير امر نحو قوله قلت لبواب لديه دارها تيذن فاني حموها وجارها اي لتيذن ومختص بالضرورة
فيما سواهما انتهى والصحيح الاطلاق السابق وهو مقتضى كلامه في التسهيل وبه جزم ابن الحاجب وقال الافصح
رفع الفعل حينئذ فيقال لتضرب زيد ليقم اذ اراد ليضرب فقد صح في الماضي نحو غفر الله له والمضارع اولى بالتزامه
بما فيه لام الامر قال والمراد من قوله تعالى تؤمنون بالله لتؤمنوا بدليل قوله تعالى يغفر لكم مجزوما هذا وفي
الحق انه في الاية التي استدل بها الفرا جواب الامر كما ذهب اليه الاكثرون فان قلت جعله جوابا للامر يستلزم
لان لا يتخلف احد من المقول لهم عن الطاعة لان التقدير قل لهم اقيموا فان تقل لهم يقيموا والواقع
خلافه قلت اشار التفتازاني الى جواب ذلك حيث قال والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة للجزاء
يعني يجوز ان يتوقف الجزاء على امر اخر كالتوفيق ههنا واجاب البدر بن مالك عن الاية بجواب اخر وهو
ان الفعل مسند الى المكلفين على سبيل الاجمال لا الى كل واحد ويجوز ان يكون التقدير قل لعبادي اقيموا
الصلوة يقيموها اكثرهم ثم حذف المضاف فانفصل الضمير ويجوز ان يكون المراد بالعباد خلص المومنين
واولئك لا يتخلف احد منهم عن الطاعة اصلا ومثلها اي مثل لام الامر في الجزم لفعل واحد فقط كلمة لا اي
ذات الطلب اي الدالة على احد اقسام الطلب السابق بيانها واحترزنا بهذا القيد عن لا النافية اذ لا طلب
فيها وهي غير عاملة للجزم تنبيه اذا وقع المضارع بعد لا الطلبية مرفوعا مثل قوله تعالى لا تضار في قراءة
الرفع

الرفع وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع احدكم على بيع اخيه وقوله لا يوذي جاره في رواية اثبات اليا وقوله فاياكم
واياهم لا يضلونكم ولا يفتنونكم باثبات نون الرفع فيحتمل ذلك كله على انها نافية وان خبرا بمعنى النهي وهي مع
والتعبير بها ذكرناه امثل من قول الاصل لا الناهية لما علمت على ان في اسناد النهي اليها تجوزا لان الناهي هو المتكلم
بواسطتها وانما عملت الجزم لكونها نظيرة لام الامر من جهة انها للطلب او نقيضتها من حيث ان اللام لطلب الفعل
وهي لطلب تركه وليس اصلها لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست هي ايضا لا النافية
والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي وجزمها الفعل مسندا الى
ضمير غير متكلم بصيغة اسم الفاعل من المضاعف اي متكلم وهو المخاطب والغائب غلب اي كثر وعمومها على السواء كما قال
الرضي والمختص بالغائب كاللام خلافا لما في الارتشاف واما جزمها الفعل المسند الى ضمير المتكلم سواء بني للفاعل
او بالنون فقليل جدا سواء بني للفاعل او للمفعول لان المتكلم لا ينهى نفسه الا مجازا تنزيلا له منزلة الاجنبي
وما في الاوضح من التفصيل بين ان يكون فعل المتكلم مبنيا للفاعل فيندر كقول النابغة الذبياني • لا اعرفن ربربا حورا مدامعها
مردفات على اعقاب اكوار • وقول الوليد بن عقبة • اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد • لها ابدا ما دام فيها الجراضم •
وبين ان يكون مبنيا للمفعول فيكثر كقولك لا اخرج ولا نخرج بيانهما للمفعول فهو طريقة لبعضهم ومما اشتمل عليه
هذا المصراع من زيادتي اذا تقرر هذا فان نهيا اي بلا الطلبية نهيت شخصا مذكرا غائبا تقول لا يفعل
بالمثناة التحتية وان شخصا مذكرا مخاطبا او مؤنثا غائبا ايها نهيت فقل لا تمتثل انت او هند بالمثناة الفوقية
وهكذا القياس سائر اي باقي المثل بضمتين جمع مثال وقد تقدم تفسيره وانت غني عن رده هنا وبقي على
من تتمة الكلام على بحث المضارع مبحثا اذا اجتمع في اوله تاآن فوقيتان والاصل رحمه الله اخر هذا البحث
وذكره بعد مبحث فعل الامر ولا وجه لتاخيره بل اثباته هنا اولى كما هو غير خاف وهذا مما خالفته فيه ترتيبا
ووضعا على ما نبهت عليه في الخطبة وهذا فصل عقدته لذلك فنقول اذا اتى باول الفعل المضارع تاآن
فوقيتان احداهما حرف المضارعة والثانية التي كانت في الماضي وذلك حال كونه فعل مخاطب او مخاطبة مطلقا
او غائبة مفردة او مثناة واحترزنا بالمضارع عن الماضي نحو تتبع وتتابع فانه لا يجوز فيه ذلك بل يجب
التخفيف بادغام اولهما وصلا وابتدا وجلب همزة الوصل وبالتاءين عن النونين فان التخفيف فيهما بحذف
احدهما قليل كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا بضم اوله واخره وفتح الملائكة وكقراءة نجي المومنين
بنون واحدة جاز فيها اي في المضارع المذكور وجهان فقي كلا اي فاق كلا الوجهين واولاهما ابقاء كليهما اي كلا
التاءين وهو الاصل نحو تتجنب وتتفاعل وتتدحرج والوجه الثاني هو حذف التاء الواحدة منهما تخفيفا لاثر ثقلها
لجمع مثلين ولم يمكن ادغام اولاهما في الاخرى لزومهم الابتداء بالساكن حذفوا احدى التاءين لتحصل
التخفيف فتقول انت تجنب وتفاعل وتدحرج بفتح التاء وفي التنزيل فانت له تصدى والاصل تتصدى اي
تتعرض ولو كان فعلا ماضيا لوجب ان يقال تصديت لانه خطاب ومنه ايضا نارا تلظى اي تلتهب والاصل تتلظى

ولو كان ماضيا لوجب ان يقال تلظت لانه مسند لضمير المونث الغائب وفيه ايضا تنزل الملائكة والاصل تتنزل فان
قلت يمكن التخلص مما يرد على الادغام من لزوم الابتدا بالساكن وذلك بان تجلب في اوله همزة وصل كما في الماضي
قلت قال ابن هشام لم تجلب الهمزة وصل في اول المضارع وان كان ظاهر كلام ابن مالك وابنه يقتضي ذلك
تنبيه تعذر الادغام محله ما اذا ابتدئ به لئلا يلزم احد المحذورين الابتداء بالساكن واجتلاب همزة الوصل
في اول المضارع واما اذا وصل الفعل المبدو بتاءين بما قبله جاز الادغام فيه بعد متحرك او لين نحو كاد
تميز ولا تيمموا لعدم الاحتياج في ذلك الى همزة الوصل وبما تقرر علم ان من ادغم المتماثلين في المضارع انما ادغم
في الوصل ومن منع انما في الابتدا فالخلاف لفظي و على الوجه الثاني وهو حذف احدهما وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين
في الحذف المذكور هل هو التا الاصلية الموجودة في الماضي التي هي ثانية في اللفظ ام التا الزائدة التي هي
تاء المضارعة الاولى في اللفظ في المثال قولان قال بالاول سيبويه والبصريون لان الاولى حرف المضارعة اتي
بها لافادة معنى فحذفها مخل بذلك وقال بالثاني هشام والكوفيون لان الثانية للمطاوعة وحذفها مخل
بذلك و القول الاول منهما وهو ان المحذوف الثانية رجح لان رعاية كونه مضارعا اولى ولان الثقل انما يحصل عند
الثانية ولا يفضي التي تكن ويدغم في نحو فادارأتم وان شئت وتذكرون وكذا علله سيبويه ومراده ان التخفيف
يكون باحد امرين اما بالادغام واما بالحذف وقد سبق ان التا التي ادغمت فيما ذكر فلتكن هي المحذوفة
وقد صرح بذلك ابن مالك في التسهيل فقال في نسخة معزوة عليه والمحذوف هي الثانية لا الاولى خلافا لهشام
انتهى ومما اشتمل عليه هذان المصراعان من زيادتي و اعلم انه ليس ذا المذكور من جواز حذف التا مختصا في كل فعل
مضارع مصطلح عليه وانما يجري في مضارع تفعلا مضعف العين نحو تكرم ومثل مضارع تفاعلا نحو تباعد ومضارع تفعللا
نحو تجلبب والالف في الاوزان الثلاثة للاطلاق وايضا ليس هو عاما فيها بل هو خاص اعني بالفعل الذي جي
بصيغة المبني للمفعول لفاعل فقط منها لان الحذف خلاف الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المبني للفاعل
ولانه من هذه الابواب اكثر استعمالا من المبني للمفعول فالتخفيف به اولى وايضا انما اختص جواز الحذف به
تجنبا في غيره وهو المبني للمفعول عن الغلط والالتباس الحاصل من الحذف لانه لو حذفت الاولى المضمومة
التبس بالمبني للفاعل المحذوف عنه التا لان الفارق انما هو التا المضمومة وقد حذفت ولو حذفت الثانية
المفتوحة التبس بالمبني للمفعول من مضارع فعل المضاعف وفاعل وفعلل ومما تضمنه هذا البيت من زيادتي
ولما انقضى الكلام على هذا الفصل شرع في الكلام على ما يليه وهو باب الامر بالصيغة وسمي بذلك
لانحصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام فقوله الامر اي فعل الامر وحده كلمة بكون اللام افادة الطلب
خرج بهذا القيد ما لا دلالة له عليه اصلا كالمضارع وفعل التعجب وخرج بتقييد كون الافادة للطلب
بذاتها اي بنفسها لا بانضمام شيء آخر اليها ما افاد بواسطة نحو لا تضرب ولتضرب فان دلالتهما عليه بواسطة
حرف النهي والامر ولا بد مع ذلك ان تكون قابلة للياء المجوعة في هذا المقام وهي ياء المخاطبة الفاعلة التي هي

هي عند

عند سيبويه والجمهور كهب فانه دال على الطلب بذاته وقابل للياء تقول هبي فخرج بهذا القيد حرفا النهي والاستفهام
ولام الامر واسم الفعل كنزال والمصدر الدال عليه كضربا زيدا وحرف الردع نحو كلا بمعنى انته ومن علاماته ايضا
قبوله لنون التوكيد وهو شايع بين النحاة لكن قال ابو حيان كونها علامة للامر مستلزم لان لا توجد في غيره
مردود ان علامة الشيء لا توجد في غيره فيه ولا توجد في غيره وهذا فاسد فقد وجدت في المضارع بشرطه
فظهر بهذا انها لا تكون علامة لفعل الامر اذا شاركه فيها غيره وخص ذا المذكور وهو الامر بالصيغة بامر
من فتح حضرا اي بامر المخاطب مذكرا كان او غيره مفردا او غيره وليس ذلك المخاطب مطلقا بل اذا الفاعل اي
فعله كاصطبرا بابدال النون الخفيفة الفا وعلم من هذا ان الغائب ونائب الفاعل لا يؤمران بالامر بالصيغة
بل بالامر باللام المتقدم بيانه وانما خصوهما بذلك لقلة استعمال الامر فيهما وكثرته في غيرهما فخصوا
ما قل بالزيادة وما كثر بالاختصار ومما اشتمل عليه هذان البيتان من زيادتي على الاصل و اعلم ان ذا
الامر بالصيغة على لفظ مضارع جزم بالبنا للمفعول اي مجزوم جاد في حذف الحركات والنونات واحرف العلة
التي تحذف في المضارع المجزوم وكون حركاته وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته اي لا تخالف صيغة الامر
صيغة المضارع الا بما ياتي بيانه و لما كان قولنا على لفظ مضارع جزم جاد يوهم منه اختيار انه مجزوم
معرب كما هو مذهب الكوفيين والاخفش استدركنا ذلك بقولنا لكن بالتاسيس بناؤه حتم بالبناء للمفعول
وهو مذهب البصريين الا الاخفش وهو الصحيح لان الاصل في الافعال البناء وهذا لم يشبه الاسم فيعرب
ومذهب الكوفيين فيه تعسف وذلك انهم يقولون ان الامر المذكور ليس بمبني بل هو مجزوم بلام الطلب مقدرة
واصل افعل لتفعل فحذفت اللام تخفيفا لكثرة الاستعمال ثم حرف المضارعة خوف التباسه بالمضارع
ثم جلبت همزة الوصل توصلا للنطق بالساكن وليس بالوجه لان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار وهذا كذلك
خلاف الاصل فلا يرتكب وبيان حكمه من زيادتي وانما اجروه مجرى المجزوم لان الحركة والنونات علامة
علامة الاعراب فتنافي البنا ولذلك لم تحذف منه نون جماعة النسا هذا وقد تقرر ان الامر مقتطع من
المضارع على الاصح وليس بصيغة مستقلة فاذا اردت اقتطاعه منه فانظر في المضارع الذي تقتطعه
منه فهو لا يخلو اما ان يكون ما بعد حرف المضارعة منه متحركا او ساكنا فان يكن ما بعد حرف زايد فيه
وهو حرف المضارعة اي محركا نحو تدحرج فزايدا لا تثبتا بقلب النون الخفيفة الفا بل احذفا الحرف الزايد
وهو حرف المضارعة لئلا يلتبس بالمضارع ثم بعد الحذف المذكور جي بما بقي من المضارع كما في فعل مضارع
قد جزما بصيغة المبني للمفعول والالف للاطلاق وما زايدة بين الكاف ومجرورها اي ائت بفعل الامر
بعد حذف زايد المضارعة كالمضارع المجزوم بحسب الصورة لموافقته معنى ما فيه لام الامر فان كان
المضارع يجزم بالسكون فائت به ساكنا او بحذف حرف العلة فائت به كذلك او بحذف النون فكذلك وفي
الاتيان بكاف التشبيه تخلص مما اعترض به التفتازاني على الاصل حيث قال وتاتي بصورة الباقي مجزوما

فانه قال في هذا اللفظ حزازة لان صورة الباقي ليست مجزومة بل مثل المجزوم وقد تكلف هو في الجواب عنه اذا
علمت هذا فقل اذن في بناء الامر المسند الى ضمير المفرد المذكر المخاطب من تدحرج دحرج بحذف التاء وسكون الجيم
لانه مجزوم بالسكون كذاك فقل في المسند الى ضمير مثناه دحرجا والى ضمير جمعه دحرجوا بحذف التاء منهما وبنائهما
على حذف النون لانهما مجزومان بحذفها وهكذا الى الاخير اي قل كذلك الى اخر ما يتصور من امثلته فقل
في امر المفردة المخاطبة دحرجي وفي مثناها دحرجا بحذف النون منهما لما سبق وفي جمعها ادحرجن باثبات النون
لما علمت وقد يستعمل لفظ الجمع للواحد في مواضع التعظيم نحو قوله تعالى ارجعون وقول الشاعر • الا فارحموني يا اله محمد •
فان لم اكن اهلا فانت له اهل ثم هكذا افعل بتحريك اللام بالكسر للوزن في كل فعل يكون ما بعد حرف المضارعة منه متحركا
مثل فعل سابقه تلي بالبنا للمفعول له صفة ثانية لفعل فقل في الامر من تفرح فرح الى اخره ومن تقاتل قاتل الى اخره
ومن تتكسر تكسر الى اخره ومن تتباعد تباعد الى اخره ومن تتدحرج تدحرج الى اخره ولا يخفى عليك تفريعها كما سبق
فان قلت فقضية ما ذكرته ان يقال في الامر من تقيم وتعيد قم وعد لان ما بعد حرف المضارعة منهما وهو
القاف والعين متحرك وليس كذلك وانما يقال فيهما اقم واعد بهمزة مفتوحة قلت ليس القاف والعين بعد حرف
المضارعة فيهما وانما الذي بعده في التحقيق هو الهمزة اذ اصله قبل اعلال العين تاقيم وتاعيد بزيادة
حرف المضارعة على الماضي وهو اقام واعاد الا ان الهمزة حذفت من مضارع المتكلم وهو اقيم واعيد
استثقالا لاجتماع الهمزتين وفي بقية صيغ المضارع طردا للباب فانما يقال في الامر منهما على هذا التقدير
اقم واعد بهمزة مفتوحة كما ذكرت لانها بعد زايد المضارعة نظرا الى الاصل فان قلت فهلا نظروا الى الاصل في
يعد ويهب بل اعرضوا عنه واقبلوا على الظاهر فجعلوه من قبيل ما وقع فيه بعد حرف المضارعة متحرك فابتدأوا
به في الامر فقالوا عد وهب قلت الجواب عند الرضي بانه لو لحظ الاصل وهو يوعد ويوهب لاجتلبوا بعد حذف
زايد المضارعة همزة وصل قبل الواو الساكنة ليمكن النطق بها فكانوا يقولون اوعد واوهب ثم يلزم اعلال
المضارع الذي هو اصله بحذف الواو فيؤدي ذلك الى ان يكون السعي في رد الساكن ضايعا انتهى وفيه
ما فيه وان يكن للمضارع الذي تريد ان تقتطع منه الامر ما اي الحرف الذي بعد زايد فيه وهو حرف المضارعة قد سكن
لفظا او تقديرا ليجزم نحو يقوم ويبيع ويرد بشرط ان يكون تاليا له تحقيقا او تقديرا ليخرج نحو يعد كما
سبقت الاشارة اليه فحرف المضارعة الزايد احذفه حينئذ وجوبا لئلا يلتبس بالمضارع وبعد الحذف
ائتين بصورة الذي بقي بعد الحذف المذكور كصورة مضارع منجزم فان كان مسندا الى مفرد مذكر وكان
صحيح الاخر فيكون ساكنا او معتلا فيكون محذوفا منه حرف العلة او مسندا الى ضمير غير المفرد المذكر فيكون
محذوف النون وبعد الحذف انظر في شان هذا المضارع فان يكن غير رباعي بان كان ثلاثيا غير مبدوء بهمزة
كاخذ او خماسيا او سداسيا لزم ان تاتين في اول ما لا حرف المضارعة المحذوف بهمز وصل للتوصل بها
الى الابتداء بالساكن ولذلك سميت بهمزة الوصل لانها تحذف اذا اتصلها بعدها عما قبلها ويسميها الخليل

سلم اللسان وخصصت بالزيادة دون غيرها من الحروف لانها اقوى الحروف والابتدا بالاقوى اولى فان قلت
هلا حركوا ما بعد حرف المضارعة فانه ايسر من اجتلاب الهمزة قلت نعم هو ايسر لكن في الاتيان بها فائدة
اخرى هي المحافظة على صيغة المضارع ولهذا ردوا الهمزة في اول الرباعي نحو اكرم مع ان تغيير الاول
قليل فان قلت ينتقض هذا بنحو خذ وكل ومر من ياخذ وياكل ويامر فان ما بعد حرف المضارعة ساكن
ولم يؤت فيه بهمزة بعد حذف الزوايد منه قلت دعوى عدم الاتيان فيه بهمزة ممنوع بل اتي بها
ولكن استثقل اجتماعها مع همزة الفعل فحذفت الثانية تخفيفا والاولى استغناء عنها فتامل اولا يكون
غير رباعي بان كان رباعيا سواء كان ماضيه على افعل كاكرم او على فاعل مفتتحا بهمزة كاخذ ماضي تواخذ وسوكان
ذلك بحسب اللفظ كما مثلنا او بحسب التقدير نحو تري مضارع اري فان الاول رباعي بحسب اللفظ والثاني كذلك
بحسب التقدير اذ اصله ترءي بسكون الراء وكسر الهمزة فات في اوله محل حرف المضارعة المحذوف بهمز قطع
وهي همزة اصلية كانت في الماضي سميت بذلك لانها تقطع ما قبلها عما بعدها ثم حكم الهمزة الاولى وهي همزة
الوصل الكسر وهذا حكمها في جميع مواضعها الا في ايمن وال ولام المعرفتين فحكمها فيهما مفتوحة وهل زيدت
ساكنة ثم لما احتيج الى تحريكها حركوها بالكسر او زيدت محركة فيه قولان قال بالاول منهما الجمهور لما فيه من
تقليل الزيادة والثاني هو ظاهر مذهب سيبويه وعليه ابن مالك في شرح التسهيل لانها لما كان بسبب الاتيان
بهمزة الوصل التوصل الى الابتدا بالساكن وجب كونها متحركة واخف الحركات بها الكسر لرجحانها على الضمة
لثقله الثقل وعلى الفتحة بانها لا توهم استفهاما ولا يلتبس معها الامر بالمضارع المسند الى المتكلم بخلاف
الفتحة فانها توهمه في نحو اصطفى ويقع معها ذلك اللبس في نحو انطلق ولا يكفي الفرق بسكون الاخر
فان المضارع قد يسكن اخره في موضع الرفع تخفيفا كتسكين ابي عمرو نحو وينصركم واخواته ولما اختصت
الكسر في الافعال كرهت في الاسماء ايضا ليجري الكل على سنن واحد انتهى وقال الاستاذ ابو علي عمر قال
انها اجتلبت متحركة فانما هو للفرار من نقض الغرض ومن قال انها اجتلبت ساكنة فعلى اصل الحروف ولا نقض لانه يعلم
بانها لا تبقى كذلك واحتج هؤلاء بانها مكسورة ابدا على اصل التقاء الساكنين ما لم يمنع مانع وكلام سيبويه
لا ياباه فانه قال تقدمت متحركة فهل اجتلبت متحركة او ساكنة لم يتعرض له ثم قال لان حروف هذه ذهب لانه اريد ان يجتلب
ساكن الساكن وهو القياس لكن ينبغي ان يعلم ان ذا الحكم لهمزة الوصل وهو الكسر ليس ثابتا لها دائما وانما هو
ثابت لها ما لم يضم بالبنا للمفعول ونايب الفاعل قولنا عين مضارع وما مصدرية ظرفية اي حكمها الكسر مدة عدم
ضم العين مضارع اقتطع منه هذا الامر فتمثل ذلك ما اذا كانت العين مكسورة كاضرب او مفتوحة كاعلم وانما
كسروها في ذلك لانهم لو ضموا في نحو اضرب التبس بالماضي الرباعي المبني للمفعول ومضارعه المبني للفاعل
المسند الى المتكلم نحو اكرم ولو فتحوا التبس بالامر منه ولو ضموا في مثل اعلم التبس بالمضارع المبني للمفعول
ولو فتحوا التبس بالماضي فتعين الكسر في الصورتين مع ما انضم الى ذلك من العلة السابقة والا

تكن عين مضارعه غير مضموم بان فتح منها اصليا سواء كان موجودا كانصر او مقدرا كاغزي لا عارضا كامشي
اذ لا اعتداد به والحكم الرابع هو ضم الهمزة المذكورة لمناسبة حركة العين ولدفع التباس الامر بالمضارع على تقدير الفتح ولاستثقال
الخروج من الكسر الى الضم على تقدير كسر الهمزة لان الحاجز غير حصين لسكونه نحو اقتل واخرج وحكى ابن جني ان من العرب
من يكسر الهمزة في نحو اقتل واخرج ونحوهما على الاصل ولا يتبع وهي لغة شاذة مثاله اي مثال الامر بالصيغة مما
حذف من مضارع الثلاثي مكسور العين المجزوم بالسكون نحو اضرب بكسر الهمزة والعين وسكون الراء ومن المجزوم بحذف
حرف العلة نحو ارم ومن المجزوم بحذف النون نحو اضربا واضربوا واضربي و من المضارع الثلاثي المفتوح العين المجزوم
بالسكون نحو اعلم ومن المجزوم بحذف حرف العلة نحو اخش ومن المجزوم بحذف النون نحو اركبا واركبوا واركبي و
من مضارع الثلاثي المضموم العين المجزوم بالسكون نحو انصر ومن المجزوم بحذف حرف العلة نحو اغز ومن
المجزوم بحذف النون نحو انصرا وانصروا وانصري وفي اعادة الامثلة الى الممثل لف ونشر مرتب وكذا التمثيل المذكور
قس تمثيل ما فاق مضارعه احرفا ثلاثة غير الرباعي وهو الخماسي والسداسي و خذ بقلب النون الخفيفة الفاء
امثل بما امثل به الاصل المقصود كما لا يخفى ولما كان في هذا المقام سؤال وارد وهو ان نحو اكرم بفتح الهمزة امر من تكرم
عين مضارعه مكسورة فلم لم تكسر همزته اجيب عنه بقولنا واما الهمز من نحو وزنك اكرم فهي همزة قطع من بنية
الفعل غير مجتلبة كهمزة الوصل فلذلك فتحوها رعاية لاصله الذي بسكون الذال لغة في الذي اي الذي طرحوه
فهو من قبيل القسم الاول وهو ما كان ما بعد حرف المضارعة منه متحركا وذلك لان اصل قولنا امر تكرموا لم
تاكرموا بهمزة مفتوحة بعد حرف المضارعة بدليل قوله فانه اهل لان يؤكرما وقد تقرر انك اذا اردت ان تقطع
من ذلك الامر تحذف حرف المضارعة و تاتي بالباقي على ما هو عليه فتحذف حرف المضارعة من نحو تاكرم وتجد
ما بعدها متحركا فتبقيه على حاله وانما حذفت هذه الهمزة في المضارع لاستثقال اجتماعها مع همزة المتكلم وحمل الباقي
عليه طرد للباب ولذلك اذا ابدلت هذه الهمزة هاء في قولهم في ارقت هرقت او عينا كقولهم في ابهل الابل عبهل
لا تحذف لعدم مقتضي الحذف فيقال اهرق يهريق فهو مهريق ومهراق وعبهل الابل يعبهلها فهو معبهل بفتح
بكسر الهاء وفتحها وانما اثبت في الامر لانتفاء العلة المذكورة اذا تقرر هذا فالفتح اصل له اي للهمز المذكور فيلزم
الاتيان به عند انعدام المانع فلا يرد نقضا على ما قررناه من الحكم الثالث للهمزة التي في اول الامر لان ذلك
الحكم انما هو للهمزة المجتلبة لا الاصلية وقد نظم العلامة يحيى بن القسم الثعلبي الحكريني ضابط حركة همزة الاول
الامر المذكورة في قوله • لالف الامر ضروب تنحصر • في الفتح والضم واخرى تنكسر • فالفتح فيما كان من رباعي • نحو
اجب يا زيد صوت الداعي • والضم فيما ضم بعد الثاني • من فعل المستقبل الزمان • والكسر فيما منهما تخلاه
ان زاد عن اربعة او قلاه • فاحفظ فانه ضابط حسن تنبيه حكم اسم الفاعل والمفعول في حذف الهمزة منهما اذا بنيا
من افعل حكم المضارع المذكور فلا يجوز اثبات الهمزة فيه على الاصل الا في ضرورة كالمصراع الطاحنة السلف اذ كرة
او كلمة مستندرة كقولهم ارض مؤرنبة بكسر النون اي كثيرة الارانب وكساء مؤرنب بفتحها اذا خلط صوفه بوبر الارانب

علي

على الفعل لزيادة همزة ارنب وهو الاظهر وبما تضمنه هذا المصراع من زيادتي وبعد انقضاء الكلام على الفعل
باقسامه نشرع في التكلم على بعض احكام تتعلق به ولا تختص بقسم من اقسامه وهذا فصل عقدته لذكر تلك الاحكام
المذكورة انه متى تكن فا فعل باب الافتعال صادا او طا مهملتين او ظاء اثنت او ضادا معجمتين وهذه هي الاحرف
المسماة عندهم باحرف الاطباق وقد يقال لها الحروف المطبقة كون اللسان ينطبق في الحقيقة انما هو اللسان والحنك الاعلى
والحرف مطبق عليه لكنه اختصر فقيل مطبق كما قيل في المشترك فيه مشترك ومثله سابغ شائع فتاؤه المزيدة فيه بعد
فاء الفعل اذ ذاك كون طاء مهملة بالنصب معمول مقدم لقولنا تقلب وهذا القلب واجب لاستثقال اجتماع التاء
مع الحرف المطبق وتعسر النطق بها بعده لتباين صفتيهما اذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل فابدل
من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء واختيرت الطاء لقرب مخرجها من التاء والحاصل انه عندنا يرجع الى اجتماع
وعند العرب الى التخفيف ثم هذا التنافر ناهض بمنع البيان واما لخصوص القلب فلامتناع الحذف لاصالة
احد الحرفين وزيادة الاخر معنى ولامتناع الادغام هنا لفوات الاطباق مع كون الحرفين في كلمة واحدة
ومع ان التاء زائدة فكرهوا ان يغلب الزائد الاصلي على ان ادغام الضاد والصاد فيهما ممتنع مطلقا فانك اذا
من مادة الضرب تصغ الافتعال قلت اضطرب على صيغة الامر واصله اضترب فقلبت تاؤه طاء وهي لغة
مشهورة وقد جاء فيه اضرب بقلب الطاء ثانيا ضادا وادغام الضاد الاولى فيها واطرب بقلب الصاد طاء مهملة
وادغامها في الطاء المبدلة من التاء وان ترد من مادة الطرد تصغ الافتعال او من مادة ظلم بصيغة الماضي
المبني للفاعل وسكن اخره للوزن فحينئذ قل اطرد في الاول من الاول واصله اطترد فقلبت تاؤه طاء وادغمت
الطاء في الطاء وجوبا لاجتماع المثلين وقل في الماضي من الثاني اظطلم واصله اظتلم قلبت تاؤه طاء فصار اظطلم
وسكن اخره في البيت للتقدير ويجوز فيه اظلم بقلب الطاء المهملة ثانيا ظاء معجمة وادغام الظاء الاولى فيها
واطلم بقلب الظاء المعجمة طاء مهملة وادغامها في الطاء وهذا الوجه الثالث قال ابن هشام الخضراوي انه
نادر شاذ وقد روي بالاوجه الثلاثة قول زهير • هو الجواد الذي يعطيك نائله • عفوا ويظلم احيانا فيظطلم
تنبيه استثقل بعضهم اجتماع الضاد المعجمة والطاء المهملة لما بينهما من التفاوت فقلب الضاد لاما فقال
في نحو اضطجع الطجع فتقرر ان في نحوه اربعة اوجه وعليه انشد قوله • مال الى ارطاة حقف فالطجع • وتقول في
افتعل اذا بنيته من الصلح اصطلح واصله اصتلح قلبت تاؤه طاء فصار اصطلح وهي لغة مشهورة وقد يقال فيه
اصلح بقلب الطاء صادا وادغامها في الصاد والحاصل ان التاء المذكورة اذا ابدلت طاء بعد الطاء المهملة وجب
الادغام لاجتماع المثلين وبعد الظاء المعجمة جاز فيه ثلاثة اوجه البيان والادغام اما بقلب الاول الى
الثاني او العكس وبعد الصاد المهملة وجهان البيان والادغام بقلب الثاني الى الاول فقط ولا يجوز
العكس وبعد الضاد المعجمة ثلاثة اوجه ايضا البيان والادغام بوجهيه لكن الوجه في نحو اصطلح واضطرب
عدم الادغام لان حروف الصفير وهي الزاي المعجمة والسين والصاد المهملتان لا تدغم في غيرها وانما يدغم غيرها فيها

في بعض وحروف ضوي مشفر بالضاد والشين المعجمتين والراء المهملة لا تدغم فيما يقاربها لزيادة صفتها لان الضاد فيها استطالة وفي الواو والياء لين وفي الميم غنة وفي الشين والفاء تفشي وانتشار لزيادة رخاوة وفي الراء تكرير فلو ادغموا فيه زالت صفتها بخلاف ما اذا ادغمت في مثلها واما اطجع من كلام من قال اطجع واضطجع بقلب الثاني الى الاول وادغامه فهو قليل فعلوه رعاية لصفير الصاد المهملة واستطالة الضاد المعجمة مع انه على عكس قياس الادغام وقرئ لبعض شأنهم وتخسف بهم الارض ويغفر لكم وذي العرش سبيلا بالادغام

وهكذا القياس قياس جميع **ما تصرفا** من مادة الافتعال التي فاؤها احد حروف الاطباق والالف للاطلاق **فكل مشتق** من ماض ومضارع وامر ونهي واسم فاعل واسم مفعول واسم زمان واسم مكان واسم آلة **الاصل** المأخوذ منه وهو المصدر **قفا** اي تبع في هذا الحكم تقول اصطلح يصطلح اصطلاحا فهو مصطلح وذاك مصطلح عليه اصطلح لا تصطلح وهذا مكان او زمان مصطلح فيه ونحو ذلك وهكذا قياس يضطرب ويطرد ويضطلم ونحوها مما تقدم هذا المصراع من زيادة نحو **ان لم يكن فا** افتعل باب **الافتعال** من حروف الاطباق بل كانت **ذالا** معجمة **او دالا** مهملة **او زايا فتلك** التاء المذكورة **دالا** مهملة **تقلبها** وجوبا طلبا للخفة لان التاء يعسر النطق بها بعد هذه الثلاثة لمخالفتها اياها في الصفات لان التاء حرف مهموس كما علمت وهي مجهورة وفي التاء شدة وفي المعجمتين رخاوة فتقلب دالا لموافقتها اياها في المخرج والشدة وللمعجمتين في الجهر اذا علمت هذا **فقل** في موضع الافتعال **من الذكر** بضم المعجمة ضد النسيان ومتعلقه القلب او بكسرها ضد الانصات ومتعلقه اللسان اذا اردت ان تشتق منه الامر **اذكر** واصله اذتكر وفيه ثلاثة اوجه اذدكر بقلب التاء دالا مهملة بدون ادغام واذّكر بقلب التاء دالا مهملة وقلبها ذالا معجمة وادغام الاولى فيها قول **الشاعر** تنحى على الشوك جزارا بمقضبة * والهم تذريه اذّكار عجب * واذّكر بقلب التاء دالا مهملة وقلب المعجمة اليها وادغامها فيها وفي التنزيل وادّكر بعد امة وما في النظم يحتمل ضبطه بكل من الاوجه الثلاثة **و**قل في الافتعال من **الدرء** وهو الدفع **و**من **الزجر** وهو المنع والنهي اذا اردت الاشتقاق من الاول **ادّرء** والاصل ادترأ فعل فيه ما مر ولا يجوز فيه الا وجه واحد وهو الادغام لاجتماع المثلين **ثم** من الثاني **ازدجر** بكسر الجيم والاصل ازتجر وفيه وجهان البيان كما مثلنا وبه ورد القرآن قال تعالى وقالوا مجنون وازدجر والادغام بقلب الدال زايا وادغام الزاي الاولى فيها فتقول ازّجر ولا يجوز العكس لفوات صفير الزاي وكذا الحكم في جميع متصرفات كل واحد من الثلاثة كما تقدم فلا حاجة الى الاطالة بسرد امثلتها واقتصرنا على ابدال تاء الافتعال طاء بعد حروف الاطباق ودالا بعد الاحرف الثلاثة المذكورة تبعا للاصل وظاهره انها لا تقلب بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل انها تبدل ثاء مثلثة بعد الثاء المثلثة يقال اثّرد وهو افتعل من الثرد او تقلب المثلثة المذكورة مثناة وتدغم في تاء الافتعال فيقال اتّرد بمثناة فوقية وقال سيبويه والبيان يعني الاظهار عربي جيد فيقال اثترد وذكر فيه ايضا انها قد تبدل دالا بعد الجيم كقوله في اجتمعوا اجدمعوا وفي اجتز اجدز قال

الشاعر

الشاعر فقلت لصاحبي لا تحبسانا * بنزع اصوله واجدز شيحا * والاصل اجتز اي اقتطع قال التفتازاني وهذا شاذ لا يقاس عليه انتهى لكن ظاهر كلام ابن مالك في بعض كتبه انها لغة لبعض العرب فان صح ذلك جاز القياس عليه والله اعلم ثم من الاحكام المتعلقة بالفعل ما تضمنه هذا الباب وهو **باب نوني التوكيد** الثقيلة والخفيفة واخرت هذا عن الفصل الذي قبله لشمول الحكم الثالث جميع انواع الفعل واختصاص هذا بالمستقبل كما ستعرف **و**اعلم انه **تلحق الفعل اي المستقبلا** بفتح الموحدة سواء كان امرا بالصيغة نحو قومن او باللام نحو ليخرجن **نونان** مفيدتان **للتاكيد** والمبالغة في الطلب وعبرت في الترجمة بالتوكيد بالواو وفي النظم بالتاكيد بالهمزة للاشارة الى انهما لغتان صحيحتان قال الازهري في شرح التوضيح لم ينفرد احدهما بالتصرف فيجعل اصلا يقال وكد توكيدا واكد تاكيدا والواو اكثر ولذلك شاع استعماله فيها عند النحاة انتهى وقال غيره الاولى افصح وبها جاء التنزيل انتهى والمراد بلحوقهما اتصال احدهما به لا اتصالهما معا في حالة واحدة ولا يلحقان الماضي ولا المضارع الحالي لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي المضي والحالية واما قوله عليه السلام فاما ادركن احد منكم الدجال وقول **الشاعر** دامن سعدك لو رحمت متيما * فهذان الفعلان مستقبلان معنى وانما اختصتا بالمستقبل لاستدعائهما الطلب والغرض انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود لان الطلب انما يطلب في العادة ما هو مراد له فكان ذلك مقتضيا للتاكيد لان غرضه تحصيله بخلاف الخبر فان هذا المعنى مفقود فيه وتعليل التفتازاني عدم لحوقهما الماضي بان الحاصل في الزمن الماضي لا يحتمل التاكيد معلول اذ يمكن الاخبار عنه بانه كان حاصلا في الماضي متصفا بالمبالغة والتاكيد على ان القائل ان يقول ليس معنى التاكيد وصف المؤكد بالمبالغة والقوة بل معناه تقرير الحكم وتثبيته في ذهن المخاطب ولا فرق بين الماضي وغيره واما الحاصل في زمن الحال ولكان محتملا للتاكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن المخاطب في الاغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختصت نون التوكيد بغير الموجود بالاولى التاكيد وهو المستقبل ولا يتوهم من اختصاصها به جواز لحوقهما بالمستقبل الصرف نحو سيقوم وسوف يقوم لانهما لا يلحقان في السعة الا ما فيه معنى الطلب او شبهه كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم لكونه غالبا على ما هو مطلوب او لكونه مقصودا للتشريف لحصوله في نفسه فاجري مجراها المقصود منه الحصول وشبه بالقسم في نحو لما يفعلن في ان ما للتاكيد كلام القسم ولانه لما كان حرف الشرط كان تاكيد الشرط اولى وقد تلحق النفي تشبيها له بالنهي لان النفي هو المقصود من النهي وقد يضم الى ذلك شبه حرف النفي بحرف النهي صورة نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على القول بان لا فيه نافية او شبهه بها حكما كقوله * يحسبه الجاهل ما لم يعلما * شيخا على كرسيه معمما * تشبيها للم بلا الناهية من جهة الجزم بها قال التفتازاني وقد تلحقت ايضا المشبه بالنفي في نحو قوله

ربّ اوفيت في علم • ترفعن ثوبي شمالات • لأنّ ربما للقلة وهي تناسب النفي والعدم والنهي مشبه بالنهي لكنه
الجاري مجراه نحو قلّما يقولن احد هذا لان قلّ تستعمل بمعنى النفي ويجرى مجراه لكن هذا خلاف القياس وفي
استشهاده على المعنى الاول بالبيت المذكور نظر لان دعوى الاستقبال في ترفعن والقلة في ربّ غير مسلمة
فيهما امّا الاول فلان ترفعن حال من فاعل اوفيت وهو ماض لفظا ومعنى قاله ابن هشام في فصل
ربما في المغني والحال قيد في عاملها اي مبيّنة لوقت حصوله واما الثانية فلنص ابن هشام ايضا في
ذلك بان ربما للتكثير بقرينة الافتخار فدخول النون فيه من باب حمل النقيض على النقيض لان التكثير
يناقض التقليل انتهى وجوّز سيبويه كونها تفعلن في الضرورة وقد تلحق النون المذكورة اسم الفاعل
ندرة كقوله • اقائلن احضروا الشهودا • ثم هذان النونان قسّما بالتضعيف والبنا للمفعول الى خفيفة فتمين
ساكنة لشبهها بالتنوين وتلك مثل نون اضربن بسكون النون وكذا الى ثقيلة متحركة كليسجننّ بفتح النون
الاخيرة مشددة لكنها سكنت في البيت للوزن وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة
الفا في نحو وليكونا وحذفها في نحو قوله • لا تهين الفقير علّك ان • تركع يوما والدهر قد رفعه • وكلاهما ممتنع
في الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص احيانا بما ليس للاصل ومذهب الكوفيين ان
الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد بالخفيفة ويدل له ليسجننّ
وليكونًا فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا انتهى واستدل به سيبويه على
ان الخفيفة ليست مخففة منها كما ادعاه الكوفيون وفيه ما تقدم قال التفتازاني والمناسبة المعنوية
من قال بينهم تقتضي اصالة الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة اكثر فالمناسبة ان يعدل من الخفيفة اليها
وكان لشارحه الى ما اشتهر بينهم من ان ما كان اكثر حروفا ومعنى فهو فرع عن الاقل لان الفرع فيه
ما في الاصل وزيادة وحكم هذه الاخيرة وهي الثقيلة انها مفتوحة في كل فعل غيرهما اي الفعل
الذي خصصت به بالبنا للمفعول ومعنى اختصاصه به انفراده بالحكم كما يقال خصصتك بالعبادة اي لا اعبد
غيرك فاندفع ما عسى ان يقال حق العبارة خصّ بهما لان الثقيلة لا تختص بفعل الاثنين وجماعة النسا
بل يعم الجميع والفعلان المذكوران يختصان بها فلا تلحقهما الخفيفة على ان هذا السؤال انما يرد بناء على
استعمال الاصطلاح الاصلي من دخول الباء على المقصور عليه وقد جرى العرف على دخولها على المقصور
فلا ورود فتامل ويصح ان يقرا لفظ النظم خصّصتَ به فلا يرد السؤال ايضا واما الذي خصصت به
فكسرها تشبيها لها بنون التثنية الواقعة بعد الالف فيه الزمها بدلا لان النون الخفيفة لها وذلك
الذي اختصت به فعلان الاول منهما هو فعل مسند الى ضمير اثنين مطلقا والثاني هو فعل مسند الى
ضمير الجمع النسوان فالاول كلتقين لنا اذهبان يا زيدان او يا هندان والثاني نحو اذهبنان يا هندات نون الجمع
بالتشديد فيهما ولكنها خففت في البيت للوزن وفي اعادة الفعل الى المثل لف ونشر مرتب وبعد

الكاين

الكاين للاناث بالف ظرف لغو متعلق بقوله جي بصيغة الامر اي جي بالف لا حال يكون فاصل بين النونات
الثلاث نون جماعة الاناث والمدغم فيها كراهة توالي الامثال واختصت الالف بالزيادة لخفتها فان قلت قد
اجتمعت ثلاث نونات في نحو السابحنن في الماضي ويحنن في المستقبل ولم يفصل بينها قلت اجيب عن ذلك بانه
لما كان منهما نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف نحو اضربنان فان الاولى ضمير والاخريان
للتوكيد فيهما زائدتان فالثلاث زوائد على اصل الكلمة والثقل انما يحصل بالزوائد ثم اعلم ان النون الخفيفة
التي تقدم حكايتها بالقرب من هذا المبحث لم تلحقهما اي فعل الاثنين وجماعة النسا فلا يقال اضربان في لا
اضربنان بسكون النون لانها ان لحقت بدون الفعلين يلزمه اي اللحوق المدلول عليه بلحقت لتضمنه التقاء
ساكنين وهما الالف والنون لو حركت خرجت عن وضعها لانها لا تقبل الحركة بدليل حذفها في نحو لم تضرب القوم
بفتح اخره والاصل تضربن بدون تحريكها فلذلك حذفت في نحو لا تهين الفقير والاصل لا تهينن والاوجب ان
يقال لا تهين الفقير بحذفت النون لالتقا الساكنين ولم تحرك فان قلت ما وجه عدم قبولها الحركة وهلا كسروها
كما كسروا التنوين في نحو زيد العالم مع ان وضعه ايضا على السكون قلت انما كسروا التنوين ليحصل المزية للنون
اللاحقة للاسم على النون اللاحقة للفعل ولان التنوين لازم للاسم الامكن اذ لا يخلو عن اللام والاضافة
واللازم كجزء الكلمة فلا يحذف والخفيفة لم تلزم الفعل فان قلت يمكن التخلص من التقاء الساكنين
بحذف احدهما كما هو شانهم في ذلك قلت لا سبيل الى حذف النون لنقض الغرض التي اتى بها لاجله
مع عدم دليل يدل عليها ولا الى حذف الالف لوقوع الالتباس بفعل الواحد فتعين ابقاهما فيلزم المحذور
فلا محيص عنه الا الالتزام عدم لحوقها لهما فان قلت ما ذكرته من لزوم التقاء الساكنين لو لحقت فعل
الاثنين وفعل جماعة النسا النون الخفيفة مسلم بالنسبة الى الاولى وممنوع بالنسبة الى الثاني لانه
مبني على زيادة الالف وهو مستغنى عنها لعدم مقتضيها لانها انما اتى بها في المؤكد بالثقيلة للفصل بين
النونات ولا نونات هنا قلت اشار ابن الحاجب الى جواب ذلك فقال لما كانت الثقيلة اصلا والخفيفة فرعا
عنها التزم ادخال الالف مع الخفيفة ايضا وان لم تجتمع النونات لئلا تخص الفرع مزية تخلو عنها الاصل واعترض
التفتازاني بان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام
انتهى ولك ان تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الالف هم يونس والكوفيون وهم
القائلون باصالة الثقيلة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والحجة لهم فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة
مخففة من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل بعدها الالف فكذلك الخفيفة انتهى
وفيه انه جار على اصلهم الا ان هذه مصادرة ظاهرة لان كون الخفيفة مخففة من الثقيلة هو اصل
المدعى فكيف يجعل سندا للدعوى والجواب الثاني عن السؤال المذكور هو ما اشار اليه بعض المحققين
من ان هذا المقتضي وهو الفصل موجود عند دخولها في بعض الصور نحو اضربنان امر الجماعة المؤنث

فاحتيج الى زيادة الالف ثم اجري الباب على سنن واحد تشبيه اجاز يونس والكوفيون لحوق النون الخفيفة
لفعل الاثنين وجماعة النساء باقية على السكون عند يونس قال الخضراوي وحجتهم انه قد يلتقي ساكنان
في الوصل نحو محياي ونحو اللذين هم ونحو ها الله انكم صادقين ونعم هم بحركهما بالكسر وحمل عليه قوله
تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون لكن قال التفتازاني لا يصلح هذا للتعويل عليه لمخالفته القياس واستعمال
الفصحاء وهي في تتبعان ليست للتاكيد وانما هي للتثنية انتهى ولا شك في حملها على التثنية تكلفا
اشد لانه يلزم منه الغاء عمل الجازم وهو لا الناهية اذ مقتضاه حذف النون قال الفخر الجاربردي في
نحو هذا واني لاعجب كثيرا من تكلفات علماء العربية وذلك انهم لو وجدوا شعرا مجهولا يشهد لما ارادوه
لفرحوا به واتخذوه حجة وورود مثل هذا اللفظ في كلام الله تعالى المشهود له من الموافق والمخالف بالفصاحة
اولى بان يستدل على صحة هذا اللفظ واستقامته انتهى فان قلت غاية ما يلزم من لحوقها الفعل الاثنين التقا
الساكنين وهو جائز في بعض الصور قلت نعم هو هكذا لكن ليست هذه الصورة من صور الجواز وانما يجوز التقا الساكنين
اذا كان على حده والالتقا الحاصل هنا كما اي في فعل الاثنين وفعل جماعة النساء لم يات على حده فيبقى بحاله على
غير حده ومثل امنع واحضلا بالضاد المعجمة عطف تفسير على انه مع والالف فيه بدل من النون الخفيفة فيما ذكرنا
انه يلزم التقاء الساكنين على غير حده انجر الكلام الى بيان حده تتميما للفائدة فاشرنا الى ذلك بقولنا والتقا
الساكنين انما يجوز اي يقبل في حرفين سوا كانا في كلمة واحدة او كلمتين خلافا لمن اشترط كونهما في كلمة حال
كون الحرفين المذكورين جاء مدغما ثانيهما في حرف اخر واول منهما جا حرف لينا لان ما فيه من اللين يقوم
مقام الحركة والاحرف اللينة هي الواو والياء الساكنات وذلك كدابة بتخفيف الموحدة للوزن اجراء للوصل مجرى — الانقوم
الوقف وقد استعمله العرب كثيرا كقوله الا ليت اللحى كانت حشيشا ه فنعلفها دواب المسلمينا ه وقوله جزى الله الدواب
جزاء سوء ه والبسهن من جرب قميصا ه بتخفيف الموحدة ولا يمكن تحريكه لكونه مشددا الموحدة فالالف والياء
ساكنان والالف حرف لين والياء الاولى مدغمة في الثانية فافطنا وانما جاز التقاء الساكنين على هذا الوجه لان
اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يكون
التقاء الساكنين الخالص للسكون وعبرت عبارة الاصل فعبرت بحرف اللين بدل حرف المد ليشمل نحو خويصة لان
حرف اللين اعم من حرف المد كما سنذكر ذلك فان قلت ما ادعيته ممنوع اذ التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقا
لانه محل التخفيف نحو زيد وعمرو وبكر ولئن سلم ان المراد غير الوقف لكنه يجوز ايضا في غيره وذلك في لام المعرف
باللام الداخلة عليه همزة الاستفهام نحو الحسن عندك بسكون الالف واللام وهذا قياس مطرد لئلا يلتبس الاستفهام
بالخبر وفي التنزيل آلان بسكون الالف واللام وفي بعض القراة ومن بعد ذلك ولبعض شانهم وذي العرش
سبيلا بادغام الدال المهملة والضاد والشين المعجمتين في الذال والشين المعجمتين والسين المهملة مع سكون
العين والراء وفيه ايضا واللائي ومحياي ونحو ذلك فلا وجه للحصر قلت اجاب التفتازاني عن ذلك بان كلا مما ذكره

من

من الشواذ ومرادنا غير الشاذ انتهى وهذا الجواب بالنسبة الى ما ذكر في بعض القراءات صحيح ولما ذكره ثانيا فقد صرح هو فيه
بانه قياس مطرد فالجواب حينئذ جزئي لا كلي والتوجيه الوجيه هو ان يقال ان التقاء الساكنين في هذه المذكورات اغتفر لكونه عارضا
كالوقف نحو عم نصف المخففة ومن ثم جرى في المدغم مجراه في الاشارة وبقا اثر الحركة المنوية ولان التقاءهما فيه تقديري اذ الثاني
ملفوظ به محققا والمدغم انما قررنا كون الاول من الساكنين حرف لين والثاني مدغما شرطا لجواز التقائهما ولا يلزم من وجود الشرط
وجود المشروط فلا يرد علينا عدم جواز قولنا في الدار باثبات الياء في ولا نحو قوله تعالى وقالوا ادارنا باثبات الواو من قالوا
مع وجود الشرط فان قلت اذا وجد الشرط فما المقتضي لتخلف المشروط وهو الجواز قلت المقتضي لذلك هو ثقل الكلمة باجتماع كسرة
الياء مع الكسرتين في نحو قولك في الدار واجتماع الضمة والواو مع الكسرتين ايضا في نحو قالوا ادارنا كذا قيل والاصل ان يكون الجواز
مشروطا بذلك ايضا فيقتضي انتفا الجواز عند انتفائه لا وجوده عند وجوده لما تقرر من ان تاثير الشرط انما هو في العدم ومعهما
اي مع النونين المذكورتين احذف من الفعل التي اكد باحدهما نون رفع وهي النون التي توصل بالخمسة الامثلة اي الذي
متلوها وتلك الامثلة هي كل فعل اتصل به الف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة نحو يفعلان بالمثناة التحتية للغايبين و
يفعلون بالتحتية ايضا للغايبين وتفعلان بالفوقية للغايبتين والمخاطبين مطلقا وتفعلين بالفوقية للمخاطبة وتفعلون
بالفوقية ايضا للمخاطبين والتعبير بالامثلة اولى من التعبير بالخمسة لان الافعال الخمسة ليست افعالا باعيانها وانما هي امثلة
يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان ويستخرجان ونحوهما وكذلك الباقي وتسميتها خمسة على
ادراج المخاطبين والغايبتين تحت المخاطبين لاشتراكهما في تفعلان والاحسن ان تعد ستة وانما حذفت نون الرفع من
الامثلة المذكورة عند اتصال نون التوكيد بها لان النون في هذه الامثلة قد تقرر انها علامة الاعراب وتقرر ايضا
ان الفعل يصير مع نون التوكيد مبنيا لما ذكرنا في نون جماعة النساء فالجمع بينهما مستلزم للجمع بين مقتضيين متنافيين فاقتضى
وكانت نون الرفع اولى بالحذف لان هذه النون اي نون التوكيد اتي بها لغرض يفوت مع حذفها فان قلت ظاهر كلامك هنا مقتض لجواز لحوق
كل من النونين للامثلة الخمسة وانت منهما يفعلان وتفعلان وقد قررت سابقا ان الخفيفة لا تدخلهما فمن هذا الا تناقض
قلت الجواب عن ذلك مبني على قولنا ومعهما احذف احذف مع النون الخفيفة والثقيلة وهذا انما يكون عند ثبوت المعية
واما الاثنين معا المعية كيفعلان وتفعلان فلا يكون فيه ذلك فان قلت لم لا تبقيه على عمومه ويكون ذلك اشارة الى مذهب
يونس والكوفيين القايلين بجواز لحوقها ليفعلان وتفعلان قلت هذا الاحتمال صحيح ايضا لكن ليس في النظم ذكر لمذهبهم
حتى يشار اليه وكذلك واو فعل جماعة الذكور الغايبين نحو يفعلون بالمثناة التحتية والمخاطبين نحو تفعلونا بالمثناة
الفوقية والالف للاطلاق تحذف كل واحد منهما مع نون الرفع وكذلك تحذف ايضا يا فعل المفردة المخاطبة نحو تفعلينا
بالف الاطلاق تقول الزيدون يضربن وانتم تضربن وانت تضربن بضم الباء في الاولين وكسرها في الاخير والاصل يضربونن
وتضربونن وتضربينن بتشديد النون فيهما او تخفيفها على الاول فحصل التقا الساكنين وهما الواو والنون في المثالين الاولين والياء
والنون في الاخير فيلزم حذف الواو والياء لالتقا الساكنين فان قلت التقاء الساكنين هنا على حده كما هو ظاهر فلم حذفت
الواو قلت اما على الاول فعلى قول من شرط حد التقا الساكنين كون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة فالوجه ظاهر لانه

هنا في كلمتين فليس على حده واما من لم يشترط ذلك فوجهه ان الكلمة ثقلت واستطالت فخفف الحذف للواو والياء لتخفيفها مع وجود
ما يدل عليهما وهو الضمة والكسرة هذا اذا اكدت بالنون الثقيلة واما اذا اكدت بالنون الخفيفة فالتقاء الساكنين على
على غير حده اتفاقا ولذلك حذفت وانما لم تحذف الالف من يفعلان وتفعلان لدفع اللبس بفعل الواحد فان التفتازاني
والقياس يقتضي ان لا تحذف الواو والياء ايضا كما هو مذهب بعضهم اذ كل واحد منهما في هذه الامثلة ضمير الفاعل والتقاء
الساكنين على حده انتهى لا يقال التقاء الساكنين انما يجب ان يجوز عند وجود شرط لان وجود الشرط لا يلزمه وجود المشروط
لانا نقول اللازم من هذه التراكيب عدم التقاء الساكنين لا عدم جوازه الذي هو المشروط كما قاله والاولى اعم من الثاني
اذ جواز الشيء يجامع عدمه فتامل وهذا الحكم وهو حذف الواو والياء ثابت لهما في جميع الاحوال الا اذا انفتحت ما قبلها
اي ما قبل الواو والياء لانهما لا يحذفان حينئذ لعدم ما يدل عليهما اعني الضم والكسر بل تحرك الواو بالضمة والياء بالكسر
لدفع التقاء الساكنين كمزنا الاخشون ولتخشين بضم الواو في الاول وكسر الياء في الثاني واصلهما تخشيون وتخشيين بياء مفتوحة بعد الشين
الاول مكسورة في الثاني مثل واو النصر والياء فحذفت الضمة والكسرة منهما للاستثقال لما على حرف العلة ثم حذفت الياء المذكورة لالتقاء
الساكنين وهما الياء والواو في الاول والياءان في الثاني ثم اكد بالنون بعد حذف نون الرفع للجازم فالتقى ساكنان الواو والياء
ونون التوكيد المدغمة او الخفيفة ولما لم يمكن حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما حركا بحركة تجانسهما وهي الضمة في الاول
والكسرة في الثاني وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وهما الالف والواو في الاول والياء
وبقي التقاء الساكنين بين الواو والياء والنون المدغمة او الخفيفة فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركا بما يجانسهما
تخلصا من التقاء الساكنين وهذا اولى التعليلين فافهما بابدال النون الخفيفة الفا واياك ان تظن ان المحذوف واو
الضمير ويائه كما ظنه الكولخي في تفسيره بل المحذوف لام الفعل فانها اولى بالحذف من ضمير الفاعل كما هو الظاهر وقد
اخطا من زعم ان حذف نون الرفع في مثل هذا المثال انما هو لاجل نون التاكيد لانها لا تلحقه قبل دخول ما يقتضي حذف
نون الرفع منه لما تقدم في اول البحث من ان نون التوكيد لا تلحق الا ما فيه طلب او شبهه كما عرفت ولا يحصل فيه الطلب الا
بعد دخول ما يقتضيه وهو ما هو مقتض لحذفها ايضا كما في هذا المثال ومثل اي مثل ما ذكر في الحكم والاعلال كلمة قوله تعالى لتبلون
لتبلون فاعل اعلال تخشون فقيل لتبلوون ثم اكد بالنون المشددة فحذفت نون الرفع لتوالي النونات او للتخفيف الفعل
حين دخلته نون التوكيد كما بنيا فحذفت نون الاعراب لانتفاء الاعراب التي هي علامته فيه فلا يجتمع فيه علامتا الرفع والتوكيد
فحركت الواو بالضمة فقيل لتبلون فاعلاله قد علمت كاعلال تخشون غير ان حذف نون الرفع كان في الاول للجازم وفي هذا لتوالي
الامثال او لانتفاء الاعراب والجزم بانه ثابتة في باقي الاعلال فان قلت قد خطات من زعم ان نون الرفع حذفت لاجل نون
التوكيد مستدلا بانها لا تلحقه قبل دخول ما يقتضي حذف نون الرفع وهنا هي قد دخلته مع وجود نون الرفع لعدم ما يقتضي حذفها
في هذا المثال قلت قد قررت لك سابقا ان جملة مقتضيات التوكيد القسم والفعل هنا جواب قسم فلذلك اكد وليس
كلها يقتضي التاكيد مقتضيا لحذف نون الرفع فلذلك قيدت التخطئة بخصوص المثال المشتمل على الطلب فتامل كمد
الاعلال المذكور اعلال تخشى قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا ضبط بصيغة الماضي المبني للمفعول فالفه لا للاطلاق

الماضي فالالف منقلبة عن نون التاكيد الخفيفة واصل ترين ترايين على وزن تفعلين فحذفت همزته لما سيجيء فقيل ترييين بيائين
اولاهما مكسورة وثانيهما ساكنة ثم حذفت كسرة الياء الاولى ثم الياء نفسها لالتقائها ساكنة مع الاخرى الساكنة فان قلت مقتضى قواعد
هذا الفن ان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب الفا وقد تخلف حكم هذه القاعدة في هذه الامثلة فان حرف العلة
فيها متحرك ما قبله مفتوح وباق على صورته من غير قلب قلت هذه القاعدة مختصة بما حركته اصلية لا عارضة وهذه حركة
عارضة فلا اعتداد بها كما قاله التفتازاني قال وهذا هو السر في عدم اعادة اللام المحذوف حيث لم يقل لتخشاون
وما اي الحرف من الفعل المؤكد تليه النون ذي المؤكدة خفيفة كانت او ثقيلة افتح انت لان الاصل الخفة فالمعدول عنه
انما يكون لغرض ولانه لو ضم لاشتبه بفعل جماعة الذكور ولو كسر لاشتبه بفعل المخاطبة لكن هذا الحكم وهو الفتح ليس على اطلاقه في كل
فعل بل محله ان يك اي فاعل الفعل المؤكد بها مذكرا او موحدا بصيغة اسم المفعول من المضاعف وهذا الحكم ثابت له على
كل حال سواء كان متكلما او مخاطبا او غايبا او كان فاعل الفعل المذكور ضده اي ضد المذكر وهو المؤنث فهذا الحكم ثابت له ايضا
للعلة المذكورة لكنه اي الاخير ليس مطلقا بل مقيد بشرط ان تكون هذه المؤنثة ذات غيبة اي غايبة واحترزت بذلك عن
المخاطبة فسياتي بيان حكمها والخلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي هي فتحة بناء للتركيب وقال سيبويه
والسيرافي هي عارضة للساكنين وهما اخر الفعل والنون ثم من العرب من يحرف يلي الضمير بعد الفتحة وهم بنو طي فيقولون
ارضين في ارضن وكذا الاخشين في لا تخشن نقل ذلك ابن مالك وذا الحرف الذي تليه النون اضممن اي اتقد على الضم ليدل
الضمة المذكورة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان كان الفعل المؤكد بها فعلا مسندا الى ضمير زمرة بضم الزاي وسكون الميم
اي جماعة المذكور غايبين كانوا او مخاطبين نحو ليسجننه ولتركبن طبقا عن طبق واكسر الحرف الذي تليه النون المؤكدة اذا جا
فاعل الفعل المذكور المؤكد بها مؤنث الموحد بصيغة اسم المفعول من المضاعف اي المفرد المخاطب لتدل الكسرة على الياء المحذوفة
ولم اعبر كالاصل باخر الفعل بل عبرت عنه الى قولي وما يلي المؤكد فرارا مما اورد عليه من ان عبارته غير شاملة لنحو لتخشون
ولتخشين فان الواو والياء ليستا اخر الفعل بل كل منهما اسم براسه لان الفعل تخشى وهما ضمير الفاعل وعبارتي شاملة
لذلك وقد اجيب عما في عبارته من التجوز بان الضمير المذكور صار كجزء الفعل وكانه لجزء مع ان الغرض بيان الفعل غير الناقص
لان الناقص قد علم حكمه في نحو لتخشون ولتخشين واعلم انه لم يذكر حكم اخر الفعل المسند الى ضمير المثنى اذا اكد بالنون المذكورة
لانه مفتوح ابدا ضرورة وجود الالف المستدعية لفتح ما قبلها وكذلك المسند الى ضمير جماعة النسا لانه قد سبق انه مبني
على السكون اذا عرفت ذلك تقول في الامر باللام المسند لشخص مذكر غايب حال كون الامر المذكور موكدا بنونه اي بنون
التوكيد الثقيلة ليضربن زيد بفتح الراء لكونه فعل المفرد المذكر وهذا هو معمول القول ثم هكذا القياس قس
انت تمثيله الباقي فقل اذا اسند الى ضمير الواحدة الغايبة لتضربن بالفتح ايضا او الى ضمير الجمع المذكر الغايب ليضربن
والمخاطب منه لتضربن بالضم فيهما لما علمت واذا اسند الى الواحدة المخاطبة لتضربن بالكسر وان اكدت بها اي النون حال كونها
خفيفة الفعل المسند الى ضمير المفرد المذكر مخاطبا او غايبا فقل لتضربن انت وليضربن زيد بفتح الراء وسكون النون
واذا اسند الى ضمير الجمع المذكر فكذلك ليضربن الزيدون ولتضربن انتم بضمها وسكون النون وكذلك الباقي الى المسند

الى المفرد المذكر قياسا للمثنى المؤنث الغايبة ففيه قل اضربن هند بفتحها ايضا ولا تدخل الخفيفة عليه لما ذكرنا وعرفت سابقا واما
امر مخاطب حاضر سوى كان مذكرا او مؤنثا بالنون ذات الثقل بكسر المثلثة وفتح القاف لان هذا اللفظ اذا وقع في المقابل يفهم منه الضبط
المذكور واذا وقع في الاعراض فهو بسكون القاف ويلحق بضمن القسم الاول لكن الضرورة اباحت تسكينه ان اكدته فقل فيه
اذا اسندته الى ضمير الواحد اضربن بفتح الراء وتشديد النون واذا اسندته الى ضمير الاثنين اضربان بكسرها وتشديد النون
ايضا ولكنها سكنت في البيت للوزن وقس على هذين المثالين ما انتزعا بالف الاطلاق علما وذلك ان شئت ان جمعا بصيغتي المبني
للمفعول في الفعلين اي اسنده الى ضمير مثنى او جمع لان الفعل لا يثنى ولا يجمع ففي العبارة تجوز فقل في امر المثنى مطلقا مؤكدا
بالثقيلة اضربان وفي امر جمع المذكر اضربن بضم الراء وفي امر جمع المؤنث اضربنان واما ان شئت ذات الخف بكسر الخاء اي
الخفيفة تاكيد فقل بالبنا للمفعول فهي لم تعرف والمذكر المخاطب قل اضربن بفتح الراء وكذا في امر جمعه قل اضربن بضمها
ثم في امر المفردة المخاطبة اضربن بكسرها والنون ساكنة في الامثلة وكل ذلك علم مما تقدم لكن كما ذكر تقرر وقس على المثال انا
المذكور نظايره اي نظاير كل من ليضربن واضربن من نحو ليضربن وليعلمن واضربن واعلمن تنبيه لحوق هاتين النونين
للفعل على قسمين واجب وجايز اما الاول فهو جواب القسم اذا كان مضارعا مستقبلا مثبتا خاليا من حرف تنفيس
عن مقدم المعمول وذلك للفرق بين لام القسم الواجبة الاقتران حينئذ ايضا المختصة بالمستقبل وبين لام الابتدا الصالحة
للحال وذلك نحو والله ليقومن زيد بخلاف والله سوف يعطيك ربك ونحو لالى الله تحشرون هذا مذهب البصريين واجاز
الكوفيون وابو علي وابن مالك اغناء اللام كقوله صلى الله عليه وسلم ليردن على قوم اعرفهم ويعرفوني وقال الشاعر فلا تك
فرصات عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي لواسع واجاب الاولون بان البيت ضرورة والحديث محذوف المبتدأ اي
لانا يردن واما الثاني فمنه ما هو قريب من الواجب وهو الشرط المؤكد بما عند المحققين وعليه نص سيبويه وبدليل
تركه فاما ترين ولدلة وذهب المبرد والزجاج وجماعة الى وجوب تاكيده كالقسم لان اللام وما فيهما
للتاكيد ولذلك لم يأت في التنزيل الا مؤكدا ومنه ما هو كثير ومنه ما هو قليل ومنه اقل واقل ولا يخفى عليه مما تقدم والله
اعلم وبهذا البحث قد تم بعون الله بحث الفعل بانواع التصريف واحكامها وهو المراد بقولي اعني سايره اي جميعه
لكن بقي الكلام عليه من حيث التعدي واللزوم فعقدت له هذا الباب وهو باب بيان الفعل المتعدي و
الفعل اللازم تتميما للفائدة وخالفت الاصل في وضع هذا الباب في هذا المقام وذلك لان معرفة نوع الفعل وما يتعلق
بجوهره من الاحكام اهم من معرفة تعديته ولزومه فلذلك اخرته والاهم عند المتعدي واللازم فصلا بعد تقسيمه
اياه الى ثلاثي ورباعي وهذا كما عرفت اولى الفعل بكسر الفاء من حيث هو والمراد به ما دل عليه لفظ الفعل من كلمات دلت
على معنى في نفسها مقترنة باحد الازمنة وضعا باعتبار تجاوزه من الفاعل الى غيره وقصوره عليه اما متعد
اي متجاوز وذلك بسبب تعدي مدلوله وهو الحدث ومعنى التعدي في الاصطلاح كون فهمه متوقفا على متعلق بعده
و هذا القسم هو المحدود بقولنا ما تجاوز الفاعل ولم يقتصر عليه تجاوزا علما من باب التفعيل والالف للاطلاق
فان الفعل اللغوي هو التفعيل يجاوز الفاعل لغيره اي الى غيره فاللام بمعنى الى نحو كل يجري لاجل مسمى وذا

الغير

الغير الذي يجاوز اليه هو المفعول به وهو مفعول تعلق به فعل الفاعل على وجه الوقوع عليه لو ولد وينبغي ان تكون الباء فيه
للالصاق اي الذي لصق الفعل به او المقابلة كما قال الرضي وذلك كقولك علمت زيدا فان الفعل اللغوي الذي هو العلم قد
جاوز الفاعل الى زيد لا لغير ذلك من المفاعيل الا باعتبار الباقية وباقي المنصوبات فهي اي المتعدي لا يختص به
اي بذلك الغير بل هو واللازم متساويان في نصب ما عدا المفعول به من المنصوبات نحو اجتمع الامير والقوم يوم الجمعة
اجتماعا تاديب زيد فالقوم مفعول معه ويوم مفعول فيه واجتماعا مفعول مطلق وتاديب زيد مفعول لاجله
ونحو ذلك الحال والتمييز والمراد بالمفعول هنا الجنس فتناول المفعولين والثلاثة في نحو ظننت زيدا قائما واعلمت زيدا عمرا
قائما وعدلت عن عبارة الاصل وهي قوله وهو الذي يتعدى اليه لما اورد عليها من لزوم تعريف الشيء بنفسه اذ عرف الفعل
المتعدي بالفعل الذي يتعدى على انه يمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتعريف شرح مفهوم اللفظ لا شرح الماهية
اعني ان هذا التعريف لما عرف ان الفعل منه ما يتعدى من الفاعل الى المفعول فيعمل فيه ومنه ما لا يكون كذلك ولم يعرف
ان لفظ لايهما وضع وهذا الجواب كثيرا ما يذكره السعد والسيد وغيرهما في كتبهم وفي كون هذا التوهم دورا علميا قاله
التفتازاني نظر اذ الدور تعريف الشيء بما يتوقف عليه والتوقف يقتضي التغاير بين المتوقف والمتوقف عليه
وانما هو تعريف الشيء بنفسه كما ذكرنا فان قلت قد استعملت الايطا في قافيتي مصراعي هذا البيت وهو معيب قلت
ليس بايطاء اذ ليس مطلق تكرير اللفظ يسمى ايطاء بدون اتحاد المعنى وهو هنا ليس متحد المعنى لان الجار والمجرور
في عروض البيت جزء كلمة اذ المفعول به صار بجملته علما على المنصوب الذي تعلق به الفعل او وقع عليه وهو
في ضرب البيت ليس بهذا المعنى ولو سلم فالايطاء كما عرفه العروضيون تكرير قافية البيت فتكرير اللفظ الواقع
في العروض في الضرب ليس منه كما علمت لان الكلام مفروض في تكرير القافية وهي الجزء الاخير من البيت على الخلاف
المشهور فيها عندهم وآخر النصف الاول من البيت ليس بقافية اتفاقا وقد صرحوا بذلك في قافية المصرع وقالوا
ان اعادتها في الضرب ليس بعيب نعم ان اعتبر الارجوزة من مشطور الرجز وان كل مصراع منها بيت كما سيأتي
بيان هذا الاحتمال في آخر النظم فيستقيم ذلك لكنه بعيد والله اعلم فان قلت يرد على عكس التعريف نحو زيد من
في نحو ما ضربت زيدا مما اقترن بحرف النفي فانه متعد ولا يصدق عليه انه يجاوز من الفاعل الى المفعول به فيكون
غير جامع فيفسد قلت اجيب عن ذلك بان الفعل الواقع في التعريف لا يخلو اما ان يراد به لفظه الذي هو
صادق على ضربت ونحوه ولم يرد مع ذلك بالفاعل والمفعول لفظهما بل معناهما فهو قد يتعدى في الايجاب نحو
ضربت زيدا وان لم يتعد في السلب فقد صدق عليه انه تعدى فيصدق الحد عليه فلا يكون خارجا عنه او ان
اريد لفظ الفاعل والمفعول مع ارادة لفظ الفعل ايضا فلا خفاء في تعلق الفعل اللفظي بكل من فاعله ومفعوله
اللفظيين لرفع الاول ونصب الثاني سوى كان مثبتا او منفيا كذا قيل لكن يرد على الاول ان سلب الافعال عنه في
التركيب السلبي حقيقة فلا يكون اثباتا له في ذلك حقيقة بل مجازا والمعتبر في التعاريف التناول الحقيقي وان الحيثيات
مراعات في الحدود وان لم تذكر فهو لم يقل هو الفعل الذي يتعدى اليه اي من حيث انه يتعدى اليه فلا يتناوله

المعنى من حيث السلب وما اتصف به هذا المصراع من زيادة في او لازم هذا هو القسم الثاني للفعل من تلك الحيثية ويسمى لازمًا
للزومه اي قصوره على الفاعل وعدم مجاوزته اياه ثم المشهور انحصار الفعل في هذين القسمين ولا ثالث لهما وقد قسمه
بعضهم الى اربعة اقسام الثالث ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو الافعال الناقصة والرابع ما يوصف بهما والوجه الاسم الى
فيه كثيرًا نحو شكر ونصح و تعريف ذا القسم الثاني بضد اي بخلاف تعريف ما سبق تعريفه وهو المتعدي اي ما يجاوز
الفاعل وذلك صادق على ما له فاعل كقام وعلى ما لا فاعل له مثل كان الناقصة واخواتها التي الثالثة لا تقتضي وجود
موصوفهما ولما ضرب زيد بالبناء للمفعول متعد لان بناءه لم يعتبر مجاوزته اليه مثال اللازم كقولك المال ينفق
فان الفعل اللغوي الذي هو النفاق لم يتجاوز المال بل ثبت ولزم واعلم ان مدخول الكاف في مثل هذه العبارة جزئي
لما قبلها يقصد بذكره نوع تحقيقه وهو هنا لفظ قولك فلا يصح ان يراد به حقيقته وهو التلفظ اذ ليست من جزئيات الفعل اللازم
فيجب حمله على المقول ولفظ المال ينفق بدل عطف بيان كذا قال معناه السيد في بعض حواشيه في قول الشارحين عند
ذكر المتن قوله كذا قلت تعريف كلا هذين القسمين منقوض بنحو مررت من قولك مررت بزيد فان التعدي
ثابت لمعناه وللفظه في محل المفعول اذ لم تقيد التعدي بالنفس قلت اجيب عن ذلك بان المجرور فيه لا يسمى في الاصطلاح
بالمفعول به وهو مراد في الحد لانه في حد مقابلة وانما قدمت المتعدي على اللازم الذي عرفته بامر ايجابي وعرفت اللازم
بامر سلبي والايجاب مقدم على السلب وواقعًا ايضًا يسمى بالبناء للمفعول القسم الاول كما يسمى متعديًا يسمى واقعًا
لوقوعه على المفعول به كذا يسمى مجاوزًا بصيغة اسم الفاعل لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم على ما نقلوا ذلك وغير واقع
وغير مجاوز وقاصر او مطاوعًا يسمى بالبناء للمفعول القسم الثاني وهو اللازم ايضًا اي كما يسمى لازمًا يسمى بما ذكر
كما بينه صاحب اصل هذا المنظوم وهو الشيخ ابو المعالي عبد الوهاب بن ابراهيم بن علي الخزرجي الشافعي الزنجاني بكسر الزاء
المعجمة وسكون النون والجيم والنون في آخره منسوب الى زنجان بفتح الزاء البلد باذربيجان ترجمه السبكي في الطبقات الكبرى
وقال من اصحابنا له شرح على الوجيز مختصر من شرح الرافعي الفه في حياته ذكر انه فرغ منه في شعبان سنة خمس وعشرين
وستمائة كذا في دستور الاعلام وله الهادي في النحو وشرحه قال السيوطي في بغية الوعاة قد اكثر الجاربردي من النقل
عنه في شرح الشافية ووقفت عليه بخطه وذكر في آخره انه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة سنة اربع وخمسين
وستمائة وله التصريف المشهور بتصريف العزي ومؤلفات في العروض والقوافي وخطه في غاية الجودة انتهى ثم علامة القسم
الاول من هذين القسمين وهو المتعدي احد شيئين اولهما ان يصح ان توصل به بصيغة المبني للمفعول ونائب الفاعل قولنا هاء
ضمير عائد لغير مصدر على وجه لا يكون خبرًا نحو ضرب الا ترى انك تقول زيد ضربه عمرو فتوصل به هاء ضمير غير المصدر
وهو زيد واحترزت بقولي على وجه لا يكون خبرًا عن كان من قولك الصديق كنته فانه يصدق عليه انه اتصل به ضمير غير المصدر
ومع ذلك لا يكون متعديًا كما مر فكن ايها الطالب بهذا القيد منتبه اي ذا انتباه واستيقاظ وانما احترزت عن هاء المصدر لانها
تتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما فان قلت كان ينبغي ان تحترز ايضًا عن ضمير ظرف الزمان والمكان فانه
يتصل بالفعل اللازم كضمير المصدر نحو ويوم كذا صمته والميل سرته قلت انما لم احترز عن ذلك لانه لا يتصل باللازم

حتى

حتى يتوسع فيه وينصب ذلك الضمير بنصب المفعول به و ثانيهما ان يصح صوغ اسم مفعول تم اي تام منه اي من ذلك الفعل ومعنى
التمام استغناؤه عن حروف الجر وذلك نحو ضرب ايضًا الا ترى انه يصح ان تصوغ منه اسم مفعول تام فتقول هو مضروب
وهو تام غير مفتقر الى حرف جر ولا بد ان يكون تامًا مطردًا احترازًا من نحو مررت بالديار فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول
تام فتقول الديار ممرورة لكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديًا وفقد ذين العلامتين اللتين للمتعدي رسم بفتح الواو وسكون
المهملة اي علامة ما لزم اي الفعل اللازم وذلك نحو خرج الا ترى انه لا يقال الخروج خرجه عمرو فيتصل بخرج ضمير غير المصدر ولا يصح مخروج
فيبنى منه اسم مفعول تام وانما يقال الخروج خرجه عمرو فيتصل به ضمير المصدر وهو الخروج ويقال هو مخروج به او اليه بمعنى
فيكون اسم مفعول ناقصًا لاحتياجه الى حرف الجر وهاتان العلامتان للازم عدميتان ولم يعرف علامة وجودية مطردة
ذكرها في المطولات ومما اشتمل عليه هذان البيتان من زيادة في تنبيه الفعل الواحد تارة يتعدى بنفسه ويسمى متعديًا وتارة
بحرف الجر ويسمى لازمًا وذلك عند تساوي الاستعمالين في الكثرة وان كان احدهما اكثر اما اذا كان احدهما قليلًا فالحكم
للاغلب نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له فان قلت التعدي واللزوم نقيضان وهما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان
فكيف اجتمعا في الفعل الواحد قلت المستحيل اجتماعهما في وقت واحد واجتماعهما في الفعل الواحد انما هو في وقتين باستعمالين
فلا محذور قال الرضي والحق ان مثل نصحت وشكرت مطلقًا متعد واللام زائدة مطردة لان معناه مع اللام هو المعنى
بدونها والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجماعًا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها
مطردة الزيادة دون ردف انتهى واورد عليه ان لنا كثيرًا فعلين متحدين معنى واحدهما متعد والاخر لازم كنسيته وذهلت عنه وخفته واشفقت منه ورجوته وطمعت فيه واجيب عن ذلك بان المراد بقولنا التعدي واللزوم بحسب المعنى
ان المتعدي هو الذي يتجاوز معناه الفاعل الى المفعول به واللازم هو الذي يكون قاصرًا على الفاعل كما علمت لا المتحدين
في معنى اللفظ فلا يلزم جريان ذلك في اللفظين المختلفين المادة المتحدين في المعنى كهذه الامثلة فتدبر ولقائل
ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي واللزوم فليس كونه متعديًا
واللام زائدة باولى من كونه لازمًا واللام محذوفة توسعًا بل قد يترجح هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة
فتأمل واعلم ان الفعل اذا كان تعديه بنفسه قليلًا نحو اقمت الله او مختصًا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي
الى المكنة دون غيرها نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بالحرف قليلًا فهو متعد والحرف زائد كما
في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقوله تعالى ردف لكم انتهى وقال السيد ركن الدين الحق ان اللام انما دخلت المتعدي
الى المفعول الحر اذ معنى شكرت له ونصحت له صنعت ونصحته واخلصت فهو توسع انتهى وبعد انقضاء الكلام على تعريف المتعدي
واللازم شرع في الكلام على ما يصير به المتعدي لازمًا وبالعكس وهذا فصل عقدته لبيان ذلك فنقول وعد بصيغة الامر
ذا فعلًا لازمًا اذا كان ذا احرف ثلاثة ولا يكون الا مجردًا بل حرف شيئين يختصان به لازمًا بالهمز اي بنقله الى باب الافعال بكسر الهمزة فقط
وانما قيدته بلا نخ ورود نحو انفعل وافعال المثنى لظاهر العبارة لما قال التفتازاني وقد ينقل فعل المتعدي الى ابواب
الافعال فيصير لازمًا وذلك نحو اكب واعرض يقال كبه اي القاه على وجهه فاكب وعرضه اي اظهره فاعرض وهذا من

المراد ان يرد نفل متعديا او افعل لازما وقد نص الرضي على هذين الفعلين فقال ولا ثالث لهما فيما اسمعناه انتهى فان كان
هذا الحصر باعتبار ما سمعه فمسلم وان كان باعتبار ما سمعه الغير فممنوع فقد سمع غيره غيرهما نحو ذلك انسل ريش الطائر ونسلته
وانزف البئر نزفتها وامرت الناقة درّ لبنها واقشع الغيم وقشعته الريح وطلقت الناقة على حوار غيرها اذا ظارت اي عطفتها
فانعطفت وشنقت البعير اي استوقفته بجذب زمامه فاشنق اي وقف واجفل الطائر وجفلته وانقع العطش سكن ونقعه
المسكنة واخاض الهم وخضته واحجم زيد عن الامر وحجمته واصرم النخل والزرع وصرمته اي قطعته واخض اللبن وخضته
والملتوي اذا صار ولد الثور ثلثتهم صرت ثالثهم وكذا الى العشرة واشر الرجل بمولود بشرته وبشرته لكن ينبغي ان يعلم انا اشي
بله افعل مطاوع فعل خلافا لما اشتهر من كتاب سيبويه وانما اكب من باب انفعل واللام ومعناه دخل في الكب وصار ذا كب
وكذلك اقشع السحاب دخل في القشع وانما مطاوع كب وقشع انكب وانقشع وفيما مشى عليه التفتازاني في هذا البحث نظر لا
يخفى و اما بالتضعيف للعين اي بنقله الى باب التفعيل وكما فيداه بذكر فرح وسرور وجدي كما علمت فان قلت كان
حق هذه الزيادة ان تكون في الاول لكا لجعلها زيدت في الحشو قلت لان هذه الزيادة انما تكون من جنس احرف الكلمة فلو زيدت
في الاول لزم البداءة بالساكن لانه يلزم الادغام حينئذ لاجتماع المثلين فيؤدي الى ما ذكر فيما امتنع زيادتها في الصدر
زيدت فيما هو اقرب وهو الحشو دون الاخر والواو هنا بمعنى او اذ التعدية تحصل باحدهما كما قررناه فمثال الاول نحو قولنا
ارشد والالف للاطلاق فان رشد لازم فلما قلت ارشد صار متعديا ومثال الثاني فرّح بتشديد الراء فان فرح بتخفيفها
لازم فلما قلت فرّح صار متعديا تنبيه معنى التعدية ان يجعل الفعل بحيث يتوقف فهمه على متعلق بعد ان لم يكن كذلك
فان فهم رشد مثلا لا يتوقف على المفعول بخلاف ارشد واللزوم بضده وقال بعضهم معنى التعدية ايضا تعقل الفعل
المفعول به معنى وان كان ذلك المفعول به مفعولا لغير اوله او معه كما صرح به الرضي في باب المفعول فيه لان المراد بايصالها
معناه اليهما ايقاع معناه عليهما وبيان ذلك ان المراد في نحو مررت بزيد في داره في هذه اليوم ايقاع المرور على زيد على انه
مفعول به وعلى داره واليوم على انهما مفعول فيه انتهى ولا يتعدى كل فعل بالهمزة والتضعيف فان النقل من المجرد الى بعض
الابواب المتشعبة موكول الى السماع لا تقول انضرت زيدا عمرا ولا اذهبت خالدا ونحو ذلك وهذا هو مذهب المبرد وظاهر
مذهب سيبويه كما نقله ابن ابي الربيع ان التعدية بهما سماع في المتعدي قياس في اللازم وقيل انه قياس في كل فعل الا
باب علمت وهو مذهب ابي عمرو وجماعة وقيل في اللازم والمتعدي لواحد وهو مذهب ابي الحسن وظاهر كلام الفارسي
وتنفرد التعدية بالهمزة اذا كانت عين المجرد همزة نحو نأى زيد فتقول انأيته ولا يجي التضعيف وكذا سائر حروف الحلق
غالبا نحو اذهبته واذعبته وبعيدا التضعيف نحو ذهّبته وبعّدته والجبتين تعدية لذكر من باب اللازم بل يجري
في المتعدي ايضا الا في باب علم والمتعدي الى اثنين نحو كسا وظن ووهب فانه لا تضعف عينه المتعدي به ولا تدخله همزة
النقل الا اعلم واري وما الحقته بهما على رأي كذا عده ايضا بحرف من حروف الجر المعروفة في علم النحو ثم ان التعدية بذا الاخير
وهو حرف الجر لا يختص بفعل دون فعل بل يعم الثلاثي المجرد والمزيد و غير الثلاثي كذلك لان حروف الجر وضعت لجر معاني
الافعال الى الاسماء فلا يختص بفعل دون فعل فمثال الثلاثي المزيد اللازم المعدى بحرف الجر كقولنا انطلق به بصيغة الامر

فان

فان انطلق لازم فلما اردنا تعديته عديناه بحرف الجر كما رأيته و مثال الثلاثي المجرد اللازم المعدى بحرف الجر نحو قولنا
قم به فان قام لازم فلما اردنا تعديته عديناه بحرف الجر وقس عليها الرباعي مجردا ومزيدا فان قلت كيف يتصور في
هذين المثالين جواز الانطلاق والقيام وايقاعهما على المجرور بواسطة الباء كما ان اصلهما كما في مررت انطلق وقام فكل من
المعنيين ثابت لمدخول الباء ومعقلت اجيب عن ذلك بان المعنى الموقع بالباء على مجرورها في هذين المثالين هو التصيير ولا
يمكن ايضا المعنى عنه بالقيام والانطلاق الا بالباء ان الاول ذهب بعضهم الى انه لا يغير شيئا من حروف الجر معنى الفعل الذي
تعدى بها عن معناه الافرادي لانه كما تقدم انما وضعت حروف المعاني لا لتغييرها كما في قولك جلست في الدار فان جلوس الحكم
وهو معنى جلست حيز به في الدار الا الباء في بعض المواضع وهو الموضع الذي لا يراد فيه لصوق معنى الفعل الوضعي بالمجرور بل التصيير
المجرور فاعلا فانها تغير معنى الفعل عن الوضعي الى التصيير نحو ذهبت به فان المراد منه ليس ان ذهابك لصق به وان
كان ذلك ممكن الارادة بل تصييرك اياه فاعلا للذهاب فقد غيرت الباء معنى ذهب الى التصيير كذا ونحوه مررت به
ونظر التفتازاني في حصر التغيير في الباء ولعل وجهه ان الفعل قد يتغير معناه بتغير صلاته كرغب عنه ورغبت فيه
فلا يستقيم الحصر المذكور والجواب عنه ان ذلك القائل انما اراد التغيير الخاص اعني التصيير وهو جعل المجرد عنه الفعل اليه
بقرينة ان الكلام في الفعل المتعدي فتأمل ومثل الذي تغير معناه بالباء عجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل المتعلق
لان الباء التي للتعدية عنده بمعنى مع وفيه نظر لان جعلها بمعنى مع يخرج الفعل عن موضوع المسألة وهو ما غيرت
الباء معناه لان الفعل مع الفاعل يفيد ان صدور الفعل والباء تفيد صدوره عن المجرور فلا تغير في معنى الفعل
كما لا يخفى وايضا لا يتضح في نحو قوله تعالى ذهب الله بنورهم فلذلك تكلف ان جعلها في المثال المذكور للتأكيد
كما نقله عنه الرضي ومذهب سيبويه ان الباء فيما غيرت معناه كالهمزة والتضعيف بمعنى ذهبت بزيد اذهبته وتجوز
المصاحبة وعدمها والحق انه لابد في المتعدي الذي نحن عنه ويجعل مقابلا للازم من تغيير الحرف ومعناه الى الوضع
الى معنى التغيير لما مر من انه بحسب المعنى والحرف اذا لم يغير معنى الفعل اللازم كان معناه به وبدونه هو معناه معه
فيكون لازما ايضا فلابد من تغيير المعنى كما ذهبت به بخلاف مررت به نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور ان
الفعل متعد اليه كما يقال يتعدى الى الظرف وغيره لكن لا باعتبار هذا التعدي الذي نحن فيه واما الهمزة و التضعيف
فلابد فيهما من التغيير اذا كانتا للتعدية وذلك لان فعل لحصول الاثر وافعل وفعّل للتأثير وهو ايجاد الاثر
في الغير والايجاد هو التصيير المذكور انتهى فظاهر كلام ابن مالك ان المعنى مع الهمزة والتضعيف واحد وذهب الزمخشري
والسهيلي ومن تبعهما الى ان التعدية بالهمزة لا تدل على تكرار بخلاف التضعيف ولهذا جاء انا انزلناه في ليلة القدر
لانه انزل فيها الى سماء الدنيا دفعة واحدة وجاء فانه نزله على قلبك ونزلناه تنزيلا اي شيئا فشيئا والاول هو الصحيح
لقوله تعالى لولا نزل عليه القران جملة واحدة وقوله وقد نزل عليكم في الكتاب اجمع المفسرون على ان المراد واذا رأيت
الذين يخوضون في اياتنا الاية وهي انما نزلت مرة واحدة وقد يجاب عنه من جانب الزمخشري بان التشريك في الاثنين
علق بعلى فالمراد الابلاغ والتحصيل عادة مع كثرة المبلغ والمبلغ اليه الا انه يكون شيئا فشيئا وقوله في الاية الاولى

حملة واحدة هو باعتبار نزوله الى الارض فتأمل واعلم انه لا حصر لتعدية الفعل بحرف جر واحد فقط بل يجوز ان يجمع على فعل
واحد حروف كثيرة مختلفة المعنى كمررت بزيد في البادية بخلاف نحو مررت بزيد بعمرو فانه لا يجوز الا اذا كان مدخولهما
ظرفا كجلست في البلد في السوق واعتكفت في رمضان في العشر الاخير منه كما نص عليه الرضي و عدا غيره اي غير الثلاثي
المجرد وهو شامل للاقسام الاتي ذكرها في السؤال بحذف تا افعلا حال كونه مضعف العين كقولك تنصر زيد فاذا اردت
تعديته حذفت التاء اوله وقلت نصر زيد عمرا فصار متعديا كذا ايضا عده بحذف تا تفعللا المكرر اللام نحو تدحرج
فاذا اردت تعديته حذفت هذه التاء فقلت دحرج زيد الحجر لان زيادة التاء فيهما علامة اللزوم والمطاوعة فاذا حذفت
بقي الاول فعل والثاني فعلل متعديين على اصلهما والباء في قولي بحذف تا تفعلا داخلة على المقصور فلا ينافي
قولي في البيت السابق التعدية بحرف الجر يعم غير الثلاثي فافهم فان قلت قولك غير الثلاثي المجرد شامل للثلاثي المزيد
حرفا وحرفين وثلاثة وللرباعي المجرد وللمزيد حرفا وحرفين ولم تذكر الا حكم تعدية الثلاثي المزيد حرفين فقط
وهو تفعل وتفعلل فما حكم الباقي قلت انما لم اذكر ذلك لان ابواب الرباعي كلها متعدية بنفسها نحو دحرج وفرح الا ما
ندر ونزر من نحو [illegible] فانه لازم ولكن لقلته لم انبه عليه وكذلك الثلاثي المزيد فيه حكم حكم الرباعي المجرد واما
ابواب الخماسي سواء كانت ثلاثية مزيدة حرفين او رباعية مزيدة حرفا واحدا فكلها لوازم لا تتعدى الا ثلاثة ابواب
من الثلاثي المزيد حرفين فانها مشتركة بين التعدي بنفسها واللزوم وهي افتعل وتفاعل وتفعل فاللازم من
افتعل نحو اجتمع والمتعدي منه نحو اقتطع الثوب واللازم من تفاعل نحو تصالح والمتعدي منه نحو تنازع الحديث
واللازم من تفعل نحو تكبر والمتعدي منه نحو تعلم العلم واما ابواب السداسي سواء كانت ثلاثية مزيدة ثلاثة احرف
او رباعية مزيدة حرفين فلوازم الا باب استفعل فانه مشترك بين التعدي واللزوم فالمتعدي منه نحو استخرج المال
واللازم نحو استوحش اي صار ذا وحشة وهذا ما اشتمل عليه هذا البيت من زيادتي وقد انقضى الكلام على مبحث الفعل
السالم وبيان اقسامه واحكامه ولنشرع في الكلام على ما يليه وهو باب كيفية صوغ اسم الفاعل وهو من
حيث هو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث سواء كان على وزن فاعل كضارب او مفعل بكسر العين كمكرم
او غيرهما كضراب ومضراب وضروب وحذر وكريم فكل ذلك داخل في اسم الفاعل عند اهل هذه الصنعة واما النحاة فيخصون
ذلك بما جاء على وزن فاعل او مفعل ويعبرون بامثلة المبالغة وفعيل بمعنى فاعل كيفية صوغ اسم المفعول وهو من حيث
هو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه سواء كان بوزن مفعول كمضروب او مفعل بفتح العين كمكرم او بغيرهما كفعيل
بمعنى مفعول فكل هذه ايضا يطلق عليها اسم مفعول عند اهل هذه الصنعة بخلاف النحاة فانهم يخصونه بما كان
على وزن مفعول او مفعل ويخصون غيرهما كفعيل بمعنى المفعول ولا يجعلون من امثلة المبالغة اسم المفعول ان رمت ايها
الطالب صوغا لاسم فاعل اي ما يدل على ذات قام بها الحدث على معنى الحدوث وقدمت اسم الفاعل على اسم
المفعول تبعا للاصل لانه الاصل حال كون هذا الصوغ ابدا كائنا من الفعل الثلاثي الذي جردا من احرف الزيادة
سواء كان سالما او غيره قاصرا او غيره فلا يخلو اما ان يكون مفتوح العين او مضمومها او مكسورها فان كان الاول

فجيء به

فجيء به اي باسم الفاعل منه في الكثير الغالب على وجه واحد وهو كوزن لفظ فاعل وذلك هو المراد بقولي اذا فتحت عين الفعل
الذي صغت منه كغذا فاسم الفاعل منه غاذ وهذا مثال المتعدي واما اللازم فكصبر فهو صابر وورد فهو وارد على
فاعل هو اكثر الانواع ورودا فلهذا سمي الوصف باسم الفاعل ولم يسم باسم المفعل مثلا وهو مشتق من المضارع
بواسطة اشتقاقه من المصدر والقاعدة في بنائه منه ان يحذف حرف المضارعة ويحرك ما بعده بالفتح للابتدا
به ويوتى بالف فاصلة بين فاء الفعل وعينه وتكسر ما قبل اخره ان لم يكن مكسورا لدفع الالتباس بماضي المفاعلة
لو فتح ولدفع الثقل لو ضم فان قلت لا يندفع الالتباس بالكسر لانه يلتبس بالامر من المفاعلة قلت اجيب عن ذلك
بانه مغتفر للضرورة ولانه من التباس الشيء بما يشابهه لان الامر مشتق من المضارع واسم الفاعل مشابه له كما مر
بخلاف الالتباس على تقدير الفتح بماضي المفاعلة فانه من التباس الشيء بما يباينه لعدم مشابهة اسم الفاعل للماضي
وهذا الجواب فيه نظر لانه التزام الثقل لو ضم اولى من التزام الالتباس وانما قيدته بالاكثر لانه قد يجيء اسم فاعل
على غير فاعل نحو طاب فانه طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو اشيب وعف فهو عفيف ولم ياتوا فيه بفاعل ويطلق
على جميع هذه الاوزان اسم فاعل وان لم تكن على وزن فاعل لما علمت وان كان الثاني اي بان ضممتها اي عين
عين الفعل كعظم وضخم ولا يكون الا لازما فجيء به اي باسم الفاعل منه على وجهين اما على وزن فعيل وهو اكثر مقيس
كعظيم وضخيم وربما شاركه فاعل كماجد ومجيد ومريد ومارد او على وزن فعل بسكون العين كضخم وهو نادر والا
اي وان لم يكن الاول ولا الثاني وذلك بان كانت عينه مكسورة اذ لا يخلو من الاتصاف باحدى هذه الثلاث
كما علمت فجئ به فصلا بصيغة الامر من المضاعف والالف بدل عن النون الخفيفة اي فان كان مكسور العين ففصل
فلا يخلو اما ان يكون لازما او متعديا فجيء به اي باسم الفاعل ان كان مصوغا من فعل لازم على احد ثلاثة
اوزان فالاول مكسور فعل بفتح الفاء وكسر العين وهو للاعراض كفرح ونحو كذا ايضا على وزن فعيل كعليم ومريض وجيء به
منه وهو للسجايا والاعراض و جيء به ايضا منه على وزن افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وهذا للالوان والعيوب كاحمر
وحمراء واعرج وعرجاء وقد يجيء اسم فاعل على فاعل لكنه قليل و اما ان يكون مصوغا من فعل المكسور العين حال كونه معدى بصيغة
اسم المفعول فجيء انت به اي باسم الفاعل منه كوزن فاعل كشارب وعالم وربما شاركه فعيل كحفظ وحفيظ كذا جيء به
ايضا منه كوزن فعلان بفتح الفاء وسكون العين للمذكر وفعلى كذلك للمؤنث وهو للامتلاء وحرارة الباطن كعطشان وعطشى
وريان وريا وثن على اسم الفاعل المفرد المذكر المتقدم بيانه للفاضل اي للباقي من مثناه وجمعه وكذا مؤنثه ومثناه و
جمعه فيقاس عليه واللام للتقوية ومما تضمنته هذه الاربعة من زيادتي اما اسم مفعول له اي للثلاثي
المجرد سواء كان سالما او غيره فهو قد اتى لنا بوزن لفظ مفعول في الاكثر ولهذا سمي باسم المفعول وهو مشتق من المضارع
المبني للمفعول المناسب بينهما من حيث انهما مسندان الى المفعول كما مر في فاعل فلا يبنى من اللازم الا اذا عدي بحرف الجر
كما مر والقاعدة في بنائه منه ان تحذف حرف المضارعة وتضع موضعه ميما مفتوحة وتضم عين الفعل ثم تشبع
الضمة فتحدث منها واو وانما ادخلت الميم مكان حرف المضارعة لتعذر زيادة حرف العلة لما سيأتي وكانت

مفتوحة لالتباس الضم باسم المفعول من باب الافعال والكسر باسم الآلة مع خفة الفتحة وثقل الضمة والكسرة ثم ضمت العين
لدا الكسر والفتح الى الالتباس باسم المكان من الثلاثي المجرد التام وزيدت الواو بعد العين عوضا عن ضمة الميم التي كانت
تستحقها ولئلا يلزم وقوع ما ليس من كلامهم وهو مفعل بضم العين بلا يا اذا علمت ذلك ففي مثالنا الذي نحن بصدده
تقول اذا بنيته هذا اسم المفعول منبوذ للمفرد المذكر ومنبوذان للمثنى ومنبوذون للجمع وقس عليه المؤنث كمنبوذة
ومنبوذتان ومنبوذات كذا اذا بنيت من مادة نصر تقول منصور منصوران منصورون منصورة وقس عليه
اي على هذا المثال ما بقي من صرفه فقل للمثنى المؤنث منصورتان وللجمع منصورات ولا يخفى لطف ما اشتمل عليه من
هذا البيت وضربه من جناس التركيب المحرف ومن اسم المفعول الثلاثي الآتي على وزن مفعول نحو مبيع ومقول
ومرمي ومدعو الا انها تغيرت عن صيغة مفعول في اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها
ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم اليا ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف
واصل مقول مقوول بواوين فنقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت
بالحذف للعلة السابقة هذا هو مذهب سيبويه في مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف فيهما عين الفعل وان
الضمة في مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي وسياتي بيان مذهبيهما في النظم في بحث الحذف
واصل مرمي مرموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة وادغمت الياء في اليا
واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين هذا قاعدة صوغه من الفعل المتعدي وان تصغ من
فعل لازم بعد ان تعديه بحرف الجر اي اسم المفعول المذكور كما اذا اردت ان تصوغه من فعل قولنا مر بصيغة الماضي المبني
للفاعل وسكنت الراء للوزن والمراد من مر هنا من نفسه على سبيل الكناية نحو مثلك لا يبخل الزم بصيغة الامر اي الزم اسم المفعول
المصوغ من الفعل اللازم صيغة لاسم مفعول ذكر في سائر الاحوال الثابتة له من افراد وتذكير وضدهما ثم الفرق بين
احواله المذكورة الزم فهو ضمير هذا المجرور بالحرف الذي عداه اليه فقد زكن بصيغة المبني للمجهول اي علم تقول في المفرد المذكر
زيد ممرور به فعلم كونه لمفرد مذكر من ضميره وفي المفردة المؤنثة هند ممرور بها فعلم كونها لها من ضميرها وهكذا الباقي نحو
الزيدون ممرور بهم والزيدان او الهندان ممرور بهما بسكون الهاء للضرورة والهندات ممرور بهن بسكون النون للوزن
فلم تتغير صيغة اسم المفعول عن صيغة المفرد المذكر في جميع هذه الاحوال فلا فرق بينها في الصورة وانما الفرق بين الاحوال
المذكورة قد تم بالبناء للمفعول من جعلك الضمير الاول مفردا كذا مذكرا او من جعلك اياه في غير الاول الضدين وهما
المفرد والمذكر وكذا جنس صور مر بيانها اذا عرفت ذلك فلتحذ اي اتبع ذا للمذكور وقس عليه الباقي ولا تؤنث الوصف ولا
تثنيه ولا تجمعه لان القائم مقام الفاعل هو الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتانيث العامل
وتثنيته وجمعه تنبيه ظاهر كلام الزمخشري مقتض لجواز تقدم مثل هذا الفاعل فيقال ازيد به ممرور لانه ذكر في تفسير قوله تعالى
كل اولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا قدم عليه والمختار ان مثل هذا الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله لان الفاعل حقيقة
لا يجوز تقديمه فنائبه اولى بالامتناع لانه اضعف فعلى هذا فالجار والمجرور في الاية مرفوع المحل باسم مفعول مقدر يفسره الظاهر
كما في قوله تعالى

تعالى وان احد من المشركين استجارك وليس في الظاهر ضمير كما في استجارك المرفوع بالفعل فلا يحافظ على فاعل كما افظهم على
فاعل الفعل ولو اسند في الشروط قال الرضي فعلى هذا فيمكن ان يجاب بحمل هذا المرفوع الا اي اسم مفعول يستوفي
الشروط العمل لا يطلب فاعلا فاحفظ واعلم انه قد يجي من فعل المفتوح العين كفاعل فعيل وهذه القلة انما هي
بالنسبة للمجيء من غير مفتوح العين كما بينا والا فمجيئه من فعل مضموم العين مطلقا او مكسورها اللازم كثير
مقيس كما مر التنبيه عليه كذا ايضا كمفعول يجي فعيل وهو كثير ايضا ومع كثرته لم يقس باجماع وفي التسهيل وليس مقيسا
خلافا لبعضهم فنص على الخلاف وفي شرحه وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل فقيد في الشرح واطلق
في المتن قتيل قد جاء من فعيل بمعنى فاعل قولنا رحيم بالحاء المهملة بمعنى راحم ومثلنا فيه فعيل كمفعول اتى قولنا رجيم بالجيم
بمعنى مرجوم وفي تعريض هذا البيت وضربه الجناس المصحف تنبيه فعيل بمعنى مفعول اذا جرى على موصوفه يستوي فيه المذكر
والمؤنث كرجل جريح وامراة جريح واذا كان بمعنى فاعل فيا تي على الاصل فتلحقه التا اذا كان موصوفه مؤنثا كامراة
ظريفة وانما فعل ذلك ليحصل الفرق بين ما بمعنى فاعل وما هو بمعنى مفعول واختص ما كان بمعنى فاعل بجريانه على
الاصل لان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث اصل بالنسبة الى التسوية بينهما اذ الاصل جريان
الصفة على الموصوف ومطابقتها اياه فاعطي الاصل الاصل والفرع الفرع هذا والحكمان المذكوران غالبان فيهما وقد
يحمل احد البنائين على الاخر في الحكم للتشابه اللفظي بينهما نحو رايت امراة قتيلة وهذه خصلة حميدة وصفة ذميمة وان
رحمة الله قريب من المحسنين وان الساعة قريب واما اذا لم يجر فعيل بمعنى مفعول على موصوفه بان حذف فتلحقه التا
نحو مررت بقتيلة بني فلان لدفع اللبس وحيث كانت العلة امن اللبس فلو حصل مع حذف الموصوف يجوز ايضا تجريده
من التا نحو رايت اكرمت بقتيل من النساء ونحوه وان تصغ هذين اي اسم الفاعل والمفعول مما اي فعل زاد في بنائه على
ثلاث احرف سواء كان ثلاثيا مزيدا او رباعيا مجردا او مزيدا وحذفت التا من العدد مع كون المعدود مذكرا للوزن او
التاويل الحروف بالكلمات فجي انت بما اي بكل واحد من اسمي الفاعل والمفعول كصورة الفعل المضارع منه وكذا المزيد على
ثلاثة احرف وفي محل حرف زائد للمضارعة بعد حذفه ميما ضم واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة احرف العلة
وقرب مخرجها من مخرج الواو وانهما من الشفتين وانما قلنا لتعذر زيادة احرف العلة لان الواو لا تزاد في اول الكلمة لثقلها الا
عند دخول واو العطف وندرته واليا والالف لتشبهها بسورة بالهمزة يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع على ان الابتدا
بالالف متعذر لسكونها وحكم هذه الميم ان تكون مضمومة منهما لان فتحها يؤدي الى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض
الصور نحو مكرم وكسرها يؤدي الى التباسه باسم الآلة منه وشذ كسرها في معين من اعان ومغير من اغار ومبين من ابان وكسر الميم
فيهما للاتباع الكسرة ما بعدها ليما اي والحرف الذي يليه الحرف الاخر بكسر الجيم اذا صوغ اسم فاعل اردت بكسر بالبنا للمفعول كما
نعل في اكثر فعله وهو المبني للفاعل لتشبهه باسم الفاعل من الثلاثي فيكون على وزن المفعل والمفتعل والمستفعل والمفعلل
والمتفعلل ونحو ذلك ولا يسمى شيء من هذه الاوزان بل يسمى باسم الفاعل قال ابن الحاجب لكثرة الثلاثي المجرد واعترض بان تسميته باسم الفاعل
ليس لكونه على هذه الصيغة بل المراد اسم ما فعل الشيء وان ترد صوغ اسم مفعول من الفعل الذي زاد على ثلاثة

احرف فعّل فيه نحو حذف حرف المضارعة وزيادة الميم المضمومة موضعه مفعّل بفتح ما قبل الحرف الاخير كما فتحته في فعله اعني
المبني للمفعول في المثل الثالث بفتحتين جمع مثال كما تقدم فمثال اسم الفاعل من الثلاثي المزيد بحرف كقولنا مكرِم بضم الميم وكسر الراء
اسم فاعل من يكرم فعل به ما مر ومثال اسم المفعول منه مكرَم بضم الميم وفتح الراء ومثال اسم الفاعل من الرباعي المجرد نحو مدحرِج بضم الميم
وكسر الراء اسم فاعل من يدحرج ومثال اسم المفعول منه مدحرَج بضم الميم وفتح الراء ومثال اسم الفاعل من الثلاثي المزيد بحرفين نحو مجتمِع
بفتح الميم الاولى وكسر الثانية اسم فاعل من يجتمع ومثال اسم المفعول منه نحو مجتمَع فيه بضم الميم الاولى وفتح الثانية ومثال اسم
الفاعل من الثلاثي المزيد بثلاثة احرف نحو مستخرِج بضم الميم وكسر الراء اسم فاعل من يستخرج ومثال اسم المفعول منه مستخرَج بضم الميم
وفتح الراء ومثال اسم الفاعل من الرباعي المزيد بحرف واحد نحو متدحرِج بضم الميم وكسر الراء اسم فاعل من يتدحرج ومثال اسم المفعول منه
نحو متدحرَج بضم الميم وفتح الراء ومثال اسم الفاعل من الرباعي المزيد بحرفين مقعنسِس بضم الميم وكسر السين الاولى اسم فاعل من
اقعنسس ومثال اسم المفعول منه مقعنسَس بضم الميم وفتح السين الاولى وهكذا حكم سائر الامثلة وشذّ اي ندر في اسم الفاعل
من الثلاثي المزيد فيه لما جاء مفتوحًا ما قبل آخره كاسم المفعول منه نحو ملفَج بضم الميم وفتح الفاء واللام والجيم في آخره اسم فاعل
من الفج اي يفلس قال في الصحاح الفج الرجل افلس فهو ملفج بفتح الفاء انتهى وجمع الفج بالبنا للمفعول فعلى هذا فيفعل اسم
مفعول مفلس ومن ذلك محصَن بفتح الصاد المهملة من احصن ومسهَب بفتح الهاء من اسهب اي يكثر ويطنب في الكلام في
اسهب اذا كان فتحها فاسم الفاعل منه مسهب بكسرها على الاصل ووجه الشذوذ في هذه الثلاثة حيث انها بالفتح جئ
بصيغة الماضي المبني للمفعول ويسكن آخره للوزن والاصل جيء بما اي بالحرف الذي قبل آخرها اي لهذه الثلاثة في اسم
الفاعل مفتوحًا من نوادر الكلمات وقد يقال ان مفعل بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل لم ينطق به
ومن احصنت المرأة فرجها في محصن وقد جمع الكسر في محصن على الاصل وشذ ايضا نحو عاشب من قولهم اعشب الارض اذا انبتت
العشب قال في الصحاح يقال بلد عاشب ولا يقال في ماضيه الا اعشب انتهى ونحو اورس من قولهم اورس المكان اذا انبت الورس
فهو وارس اي ذو ورس وهو كما قال في الصحاح نبت اصفر يكون باليمن تتخذ منه الغمرة للوجه ونحو يافع من قولهم ايفع الغلام
اي ارتفع فهو يافع وشذوذ هذه الثلاثة من حيث ورودها كضارب في الوزن وكان القياس ان يكون معشب ومورس وموفع لان
فعلها زائد على الثلاثة احرف كما عرفت وهذا الباب اما على حذف الزوائد واما على النسب كلابن وتامر اذ القياس ان يكون فاعل
الذي للنسب مما لا فعل له بل يجوز ان يكون ايضا مما له فعل نحو ماء دافق وعيشة راضية على ان الرضى
ذهب الخليل في راضية وجزم به في الشافية فيحمل التامل على البنا للفعل وما اشتمل عليه هذان البيتان من زيادتي واعلم انه قد
يستوي لفظ اسم الفاعل واسم المفعول في بعض المواضع بالصرف للضرورة بلفظ الباطل فيه فاعرف ذا كما اذا اسكن ما قبل
الاخر منهما اما لاعلال او لادغام نحو مختار اصله مختير بكسر اليا ان كان اسم فاعل وبفتحها ان كان اسم مفعول وعلى التقديرين
قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مختار فيحتمل ان يكون اسم فاعل وان يكون اسم مفعول والقراين تخصص
ومنه نحو منصبّ بتشديد آخره اصله منصبب بموحدتين سكنت اولاهما وادغمت في الاخرى كذا قد جاء مضطر
مما التبس فيه لفظ اسم الفاعل واسم المفعول فان اصله مضطرر براءين مهملتين ففعل به ما مر في نا بعده ومنه ايضا معتد

بتشديد

بتشديد آخره اصله معتدد بدالين مهملتين ففعل به ما عرفت وكذلك محاب اصله محابب بموحدتين ففعل به ما سبق فكل واحد
من هذه الخمسة اذا بنيته لفاعل اي اعتبرته اسم فاعل فقدرا بقلب النون الخفيفة الفا ما قبل حرف آخر بكسر الخا المعجمة في مختار
وهو الدال في معتد منكرا وافتحه اي اعتبره مفتوحا ان تكن للمفعول وصف بالبنا للمفعول اي بمعنى انك اعتبرته اسم مفعول ونحو منجاب
بالنون والجيم اي منكشف واصله منجوب بكسر الواو ان اعتبرته اسم فاعل وبفتحها ان اعتبرته اسم مفعول وعلى التقديرين قلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار منجاب هذا اللفظ المتحد لفظ اسمي الفاعل والمفعول حينئذ بتقدير عرف بالبنا للمفعول فان اعتبرته اسم
فاعل قدرت ما قبل آخره مكسورا او اسم مفعول قدرته مفتوحا وهذا في المتعدي ولما اللازم نحو منجاب قلت ومنصب
مرون صلة او اسم مفعول له قلت منجاب عنه ومنصب فيه لانه من اللوازم وقد تقدم ان بنا اسم المفعول انما يكون بعد تعديته بحرف الجر
فقوله هنا الموضع المذكورة اعني لفظ اسمي الفاعل والمفعول والجار والمجرور في منجاب عنه ومنصب فيه شرط الشطر وهذا قدم في
من السالم ان شرع في الكلام على غيره وهو غير السالم وقدم بينين من تعريف السالم ان غيره ثلاثة انواع المضاعف والمعتل والمهموز
ولكن نذكرها على هذا الترتيب وقدم المضاعف وان كان الحاضر بالمعتلات مقتضيا الان يذكر بعضها لشبهه بالسالم
في قلة التغيير وكون حروفه حروف الصحيح فالنوع الاول منها هو المذكور في هذا الباب وهو باب المضاعف بفتح
العين المهملة اسم مفعول من ضاعف والتجوز في لفظ باب من الاوجه المتقدم بيانها الا انها قد لمحت في اول فصل من
هذا الكتاب والتضعيف لغة ان يزاد على الشيء فيجعل اثنين او اكثر قال الازهري التضعيف في كلام العرب المثل الى ما زاد
وليس بمقصور على المثلين بل جائز في كلامهم ان تقول هذا ضعفه اي مثلاه وثلاثة امثاله فاكثر في افعاله يحصر وهو المثل في
اكثره غير محصور لان التضعيف في الاصل زيادة غير محصورة ومثله الاضعاف بكسر الهمزة والمضاعف وقد يطلق الضعف
ويراد به الشيء ومثله وتعريف المضاعف اصطلاحا سيجيء التنبيه عليه وغير سالم من الفعل الثلاثي قد ينقسم الى ثلاثة اقسام
لتمامه ان يكون احد اصوله مكررا وهو المراد بالمضاعف هنا ويسمى ايضا الاصم لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام
والاصم لغة هو الشديد يقال حجر اصم اي شديد ويمكن ان يقال سمي اصما لاشتداد الجهر به فيه من الشدة كما ان الرجل الاصم
يستدعي الجهر له بد من الوقف او لانه لا يتحقق الا بتكرير الحرف الواحد كما ان الاصم لا يسمع الصوت الا بتكريره وقيل الادغام
حين يدغم اول المثلين يصير ذلك المدغم كالمتهالك فكان الاذان صمت عن استماعه او يكون احدهما همزا وهو المراد
بقوله كذا الى المهموز او ان يكون احد اصوله حرف علة وهو المسمى بالمعتل وسيأتي بيانهما معقودا لكل منهما باب اما النوع الاول
وهو الذي قد جاء مذكورا في هذا الفصل وهو المضاعف فهو في عرف الصرفيين كما لكونه من الفعل الثلاثي مطلقا
سوا كان مجردا او مزيدا فالجار والمجرور حال من المبتدا وهو جائز عند سيبويه والمفردة حال من المجرور وهو جائز ايضا
ما اي الفعل الذي عينه ولامه تواخيا اي اتحدا في الجنس بمعنى انه اي حرف يكون عين فعله كان ذلك الحرف بعينه لامه فان
كانت العين دالا كانت اللام دالا او لاما فلاما وهكذا فمثاله من الثلاثي المجرد نحو قولنا ردّ بتشديد الدال المهملة
ومن الثلاثي المزيد نحو قولنا اعدّ بتشديدها ايضا اي هيأ وكون عين هذين الفعلين ولامهما من جنس واحد ظاهر
اذ اصل اول المثلين وهو ردّ ردد فاجتمع فيه مثلان فسكن اولهما وادغم في الثاني واصل ثانيهما اي المثالين

وهو اعم من ان يكون فعل به مع اخر لكن نقلت الفتحة في هذا الى الساكن وذا المضاعف كالكونه من الفعل الرباعي مجردا كان او
مزيدا فيه وهو ما اي فعل اتحد في الجنس فاؤه ولامه السابقة وهي اولى لامي فعلل وكان عينه ولامه اللاحقة وهي ثاني لامي
فعلل كذا كذلك اي في الجنس قد اتحد بالمعنى الاول او لم يتفقا وهذا الجنس غير الجنس الاول ولم يجمع المضاعف من الثلاثي والرباعي في تعريف
لتغاير ماهيتهما كما رايت والجمع بين متغايري الماهية في حد متعذر كما هو ظاهر و هذا القسم الاخير وهو المضاعف من الرباعي
سمي ايضا الاصم كالثلاثي لانه وان لم يكن فيه ادغام يحقق شدته لكنه حمل على الثلاثي ولان علة الادغام اجتماع المثلين
فاذا كان ذلك مرتين كان داعيا الى الادغام لكن لم يدغم لمانع وهو وقوع الفاصل بين المثلين فكان مثلهما امتنع فيه
الادغام من الثلاثي فانه يسمى بذلك حملا على الاصل كذا قاله التفتازاني وفيه بحث حصول اصل اجتماعهما في مضاعف
الرباعي فضلا عن كونه مرتين اذ الاجتماع ليس هو وجودهما في الكلمة على اي وجه كان بل على وجه توالي بينهما من غير فصل
وهو في الرباعي ليس كذلك فتامل و كما يسمى الاصم يسمى ايضا المطابق بفتح الموحدة اسم مفعول من المطابقة وهي الموافقة
يقال طابقت بين الشيئين اذا جعلتهما على مقدار واحد وقد طوبق فيه بين الفا واللام واللام الاولى والعين واللام
الثانية وقد يقال الطابق بصيغة الاول بصفة الثاني والاصل مطابق فيه ثم حذف الجار توسعا واوصل الوصف الى الضمير
المجرور بنفسه فارتفع الضمير واستتر فيه فصار مثل نظائره كالمشترك وهذا الاسم يختص به دون الثلاثي لفقد وجه التسمية
فيه مثالهما اي مثال هذا الاخير وهو المضاعف من الرباعي قولنا زلزله والا لغة للاطلاق يقال زلزل الشيء اي حركه وزلزله
وزلزالا ويجوز فيه مصدره الثاني فتح فائه وكسرها بخلاف السالم فانه بالكسر لا غير نحو دحرج دحراجا وانما جاز فيه الفتح
جبرا لما اشتمل عليه من الثقل الحاصل بواسطة تقارب الامثال والكسر هو الافصح لانه الاصل وبه جاء التنزيل و لما كان
ههنا مظنة سوال وهو انه لم الحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مثلها مع ان حروفه من حروف الصحيح اشار
الى جوابه بقولنا انما الحق المضاعف بالمعتل اي بالفعل المعتل والحقناه وجعلناه من غير السالم لمناسبته للمعتل من حيث ان المعتل
اذا اجتمع فيه حرفان من حروف العلة حذف احدهما او قلب وعوض عنه غيره فكذلك المضاعف فانه اذا اجتمع فيه
حرفان من جنس واحد ادغم احدهما في الاخر فلهذه المناسبة الحق بالمعتلات و لانه اي المضاعف المذكور يلحقه الابدال
كما يلحق حروف العلة على ما سيجيء في باب المعتل والابدال كما في الثانية هو جعل حرف مكان حرف وغيره ما قولي دساها
حده طويل موضع حرف اخر منها جعلا ثانيها الغير ادغام فنحو اظلم بتشديد المعجمة في نحو اضطلم لوضع الظاء المعجمة
مكان تاء الافتعال لارادة الادغام ليس من الابدال في شيء اذ الظاء المعجمة ليست من حروفه كما علمت والمراد بقولنا
موضع حرف اخر ان يكون العوض فان كان الاصل فيما في اجوه وعينا اذ كان عينا كما في قال وللثاني اذ كان لاما
كما في دعا ونحو ابدالا لا على المعنى المقصود ان كان الاصل كذلك كما في عالم بالهمز في عالم بالالف فنحو احت وستلب مما
نحن فيه وان قلنا ان الثاني فيهما عوض عن المحذوف اذ ليس هو في الحقيقة في مكانه على التقدير الذي ذكرناه وقد
جمع بعضهم كما نقله السعد الحروف التي تبدل من غيرها في قوله انصت يوم جد طال زل ولا يخفى فرق ما بين هذه
الجمعين وتكريرنا اياها في المصراع الذي جمعناها فيه لا يضر و فيه اختلاف كبير ليس هذا محل بسطه وكل واحد من هذه

الحروف

الحروف المذكورة تبدل من غيره حروف الا الصاد فانها لا تبدل الا من حرف واحد وهو السين المهملة وقد اشبع الكلام على بيان
ذلك بعض شراح الشافية فعليك به ان اردت تفصيلا وحروف الابدال هذا والمضاعف هو في الحرف ذي التضعيف اي الذي
هو احد المتجانسين وذلك اذ يقال املت في امللت بابدال اللام الاخيرة ياء لثقل اجتماع المثلين مع تعذر الادغام لسكون
الثاني وامثال ذلك كثيرة في الكلام نحو تقضي البازي اي تقضض وحسيت بالخبر اي حسست به وتكلفت اي تكلفت وكذا تسريت
نحو دهديت اي دهدهت بمعنى دحرجت وصهصيت اي صهصهت بمعنى قلت لهم صه وامثال ذلك وعبارة النظم صالحة للحمل على القولين
اي املت من اصله امللت كما هو راي ابن عصفور او هو لغة فيه كما هو راي بعضهم ووجهه بان نقل فيهما واحد فليس جعل احدهما
اصلا والاخر فرعا باولى من العكس انتهى و من موجبات الحاق المضاعف بالمعتل انه يلحقه الحذف لاحد المثلين جوازا كما يلحق حرف
العلة على ما يجيء في بابه وذلك حيث يقال فيه مست بكسر الميم او فتحها مع سكون السين المهملة و فيمسست بفتح الميم و
كسر السين الاولى انشد الاخفش مسنا السماء فنلناها وطالهم حتى يروا احدا يهوي وثهلانا قال في الصحاح مسست الشيء
بالكسر امسسه مسا وهذه هي اللغة الفصيحة وحكى ابو عبيدة مست الشيء بالفتح امسه بالكسر والضم وانما حذفت احد المثلين من
ذلك لتعذر الادغام مع اجتماعهما والتخفيف مطلوب واختلف في المحذوف فقيل الاولى لانها الزائدة التي تدغم وهو
ظاهر كلام سيبويه وصرح به في التسهيل وقيل الثانية لان الثقل انما يحصل عندها وهذا النوع من الحذف لغة سليم في
كل فعل ماض مضعف اتصلت به تاء الضمير او نونه اذا لم تنقع تلك العين عنه متحركة كما صرح به في التسهيل وحكى ابن الانباري
الحذف في المفتوح في العين ايضا فيقال همت في هممت ووجه الحذف التشبيه بحرف العلة فكما حذف في نحو خفت وطلت
وانفقت حذفه هنا لان الادغام اعلال للكلمة لتغييره ونقصها بالذهاب بحركة العين كما ذهب بحركة العين في حرف
العلة في اطلال ولخفاء فيه وهذا عين الكلمة في المضاعف بعينها في المعتل فاعلما ذلك بابدال النون الخفيفة الفا و اعلم
ايضا ان المحذوف فيما حذف احد المثلين كما مثلنا يجوز فيه فتح فائه وكسرها وهو اسناد الى المتكلم نحو ظلت بفتح اوله وهي لغة
عامر بن ظلت بكسره وهي لغة الحجازيين و ظلت بفتح اوله وكسر ثانيه استعلا بصيغة المبني للمجهول في التنزيل فظلتم
تفكهون فوجهه انه اعتبر فيه حذف احد المثلين مع حركته فبقي الفاء على حركتها الاصلية واما الكسر فوجهه انه اعتبر فيه
نقل حركة المحذوف من المثلين الى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذف فسكنا كما في ظلت افعل بالفتح او الكسر ظهورا اذا كان
الفعل بالنهار دون الليل وهذا المصراع من الفية ابن مالك استعملتها على طريق التضمين وهو معنى بديع كذلك
اي كما يحذف احد المتماثلين من الثلاثي المجرد يحذف ايضا من الثلاثي المزيد نحو احست بسكون الحاء المهملة وفتح
اولى المثلين السينين المهملتين وسكون الثانية فانه يحذف احدى سينيه بعد نقل حركة المتحرك منهما الى الحاء فيقال فيه
احست قال ابو زبيد خلا ان العتاق من المطايا احسن به فهن اليه شوس وهو من شواذ التخفيف وربما ابدلا
من السين الثانية ياء فقيل احسيت به تنبيه قال الفخر الرازي الحذف في ظلت قبيح لكثرة استعماله خلافا هنا و احست
ولا يا فيه قول التفتازاني وكذلك ظلت سيلا فرق فتامله ثم هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف ثلاثي فعل
مكسور العين او مفتوحها على ما نقله ابن الانباري اي على فعل كما مشى عليه في التسهيل وهو مذهب الشلوبين وقيل

وصرح سيبويه بانه شاذ ولذا لم يرد الا في لفظين من الثلاثي المجرد وهما ظلت ومست وفي لفظ واحد من المزيد وهو احست وممن
ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور ولكن ما حكاه في التسهيل من انه لغة سليم يرد على المانعين فلما لحق الابدال والحذف حرف
التضعيف كما يلحقان حروف العلة كما يذكر في بابه الحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم فان قلت الابدال والحذف
كما يلحقان المعتل يلحقان الصحيح ايضا اما الحذف ففي نحو يكتب وتقاتل ويدحرج كما مر واما الابدال فاكثر من ان يحصر فليس
الالحاق المضاعف بالمعتل للعلة المذكورة باولى من الحاقه بالصحيح لاشتراكهما فيها قلت اجاب التفتازاني عن ذلك بانهما
يلحقان المضاعف في الحروف الاصلية كالمعتل بخلاف الصحيح فانهما لا يلحقان حروف العلة الاصلية بل الابدال يلحق
دون الحذف ولان حرف التضعيف يصير حرف علة كما في امليت واحسيت على ما تقدم ثم لما كان من لوازم التضعيف في
الثلاثي اجتماع المثلين وهو ثقيل لما فيه من العود الى الحرف الاول بعد النطق به فيصير كوضع القدم ورفعها في موضع
واحد وكاعادة الحديث مرتين وذلك مستهجن في كلامهم اذ هو مبني على الخفة والرشاقة والتخلص من ذلك انما يكون
بادغام احد المتماثلين في الآخر فعلوا ذلك فزاد امره مع حسن ذوقه يشهد به الوجدان وهذا **فصل** عقدته
لبيان الادغام **و**اعلم انه **يلحق الادغام** وهو بتخفيف الدال المهملة ايضا من عبارات الكوفيين وبتشديدها افتعال
من عبارات البصريين وظن بعضهم ان الادغام بالتشديد كما يقوله البصريون غير متعد لانه افتعال وهو مردود لما في
الصحاح يقال ادغمت الحرف وادغمته على افتعلته وقوله الفعل الثلاثي **المضاعف** المتقدم بيانه ظرف لغو متعلق بيلحق
وهو اي الادغام لغة الاخفاء والادخال يقال ادغمت اللجام في فم الفرس اي ادخلته فيه وادغمت الثوب في الوعاء كذلك
واما اصطلاحا فهو المعرف بقولنا **ان يدرج** بالبناء للمفعول اي يدخل **ذا الحرف الاول** من الحرفين المتجانسين المجتمعين
بعد تسكينه ليتصل بالثاني اذ لو تحرك لم يتصل به لحصول الفاصل وهو الحركة بناء على ان الحركة عقب الحرف لا معه
وهو الصحيح فان كان ساكنا من الاصل فيها والا سكن ليصح ادراجه **في ثانيهما** اي ثاني الحرفين ولا يكون الا متحركا لان
الساكن كالميت لا ينطق بنفسه فكيف ينطق بغيره نحو مد فان اصله مدد فاجتمع مثلان وهما الدالان فسكنت الاولى
وادرجت في الثانية فان قلت لم عدلت عن عبارة الاصل في تعريف الادغام وهي قوله ان تسكن الاول وتدرج في الثاني
تحركتهما واقتصرت على شطرها الثاني قلت لان الشطر الاول منها لا دخل له في مفهوم الادغام وانما هو شرط
له والتعريف يحصل بالشطر الاخير منها وانضمامه بشطريه لا يحترز به عن ادغام ما اصله ساكن فالاول ساكن
فكيف يسكن ويمكن ان يجاب عنه بانه لما ذكر ان المتحرك يسكن عند ادغامه علم ابقاء الساكن بحاله بالطريق
الاولى **وسمه** اي الحرف الاول من المتجانسين **بالمدغم** بصيغة اسم المفعول لادغامك اياه في الثاني **و**اما الحرف **الثاني**
من المتجانسين فهو **بالمدغم فيه قد سمي** بصيغة المبني للمفعول من المضاعف وخفف للوزن وانما سمي بذلك
لادغامك الاول فيه والمدغم والمدغم فيه حرفان في التلفظ وحرف واحد في الكتابة فلذلك سماهم كثير من اهل الصرف
الحرف المشدد بحرفين والغرض من الادغام التخفيف فان التلفظ بالمثلين في غاية الثقل كما مر **و**اعلم انه **ذكر**
الادغام المتقدم بيانه ينقسم باعتبار وجوبه وامتناعه وجوازه الى ثلاثة اقسام وسنأتي على هذا الترتيب فا
القسم

القسم الاول منها الادغام **حتم** اي **واجب** ويجب ذلك **في** ما اجتمع فيه حرفان من جنس واحد في كلمة واحدة وكان الثاني منهما
متحركا ولم يقع بينهما فاصل وذلك في الماضي والمضارع من الثلاثي المجرد مطلقا ومن المزيد فيه من الابواب التي سنذكرها
ما لم يتصل بالماضي والمضارع ضمائر الرفع البارزة المتحركة فان اتصلت به ففيه تفصيل يذكر واما نحو قولهم تطاطا شعره
اذا اشتدت جعودته وضبب البلاد اذا كثر ضبابه بدون ادغام فشاذ جيء به لبيان الاصل وضننوا في قول الشاعر
مهلا اعاذل قد جربت من خلقي انى اجود لاقوام وان ضننوا ضرورة والشايع ضنوا اي بخلوا فالماضي المجرد **نحو** قولنا
مد اصله مدد فاسكنت الاولى وادرجت في الثانية فصار مد والمضارع منه **يمد** بفتح الياء وضم الميم واصله يمدد فنقلت
حركة الدال الاولى الى الميم ثم ادغمت في الثانية فصار يمد ومثال الماضي من المزيد حرفين من باب الافتعال نحو قولنا
اعتد اصله اعتدد ومثال المضارع منه **يعتد** اصله يعتدد ففعل به ما سبق ومثال الماضي من المزيد حرفا من باب
الافعال **اعد** اصله اعدد ومثال المضارع منه **يعد** اصله يعدد ففعل به ما مر ومثال الماضي من المزيد حرفين ايضا
من باب الانفعال نحو قولنا **انقد** اصله انقدد ومثال الماضي من المزيد ثلاثة احرف من باب الاستفعال نحو قولنا **استعد**
اصله استعدد ومثال المضارع منه يستعد اصله يستعدد ففعل بهما ما مر ومثال الماضي من باب التفاعل نحو قولنا
تعاد بالتشديد لكنه خفف للوزن اصله تعادد ومثال المضارع منه يتعاد اصله يتعادد ففعل بهما ما مر **والادغام**
ايضا متورد في افعال من غير المضاعف وذلك في قولهم **اسود** يسود بتشديد الدال المهملة فيهما من باب الافعلال
بالتخفيف اصلهما اسودد يسودد ففعل بهما ما مر كقولهم **اسواد** يسواد بتشديد الدال ايضا من باب الافعيلال **اسوادد**
واصلهما اسوادد يسوادد ففعل بهما ما مر كقولهم **اطمان** بالالف للاطلاق واصلهما اطمانن يطمانن من باب
الافعلال بالتشديد ففعل بهما ما مر وكذا قولهم ماد يماد واصلهما مادد يمادد من باب المفاعلة ففعل بهما
ما عرفت فيجب في هذه الافعال الادغام وان لم تكن من المضاعف لوجود المقتضي فيها وهو اجتماع المثلين مع
عدم المانع من الادغام وانما لم تكن من المضاعف لان عينها ولامها ليسا من جنس واحد فان الاوليين عينهما
الواو ولامهما الدال وعين الثالث منها ميم ولامه نون وهو بينها عن المضاعف بتاخيرها عنه وتم ادخلها
بعد افعله الاصل الثلاثي مع ذلك في المناسبة فهذه الابواب التي يدخل فيها الادغام وما بقي فبعضه
لم يجي من المضاعف كباب افعوعل وافعنلل وافعنلى وبعضها جاء وليس للادغام اليه سبيل كباب التفعيل
نحو مدد تمديدا والتفعل نحو تمدد يتمدد وذلك لان العين وهو الذي يدغم متحرك ابدا الادغام حرف اخر فيه
وهو لا يدغم في حرف اخر لامتناع امتناعه حكم **تلك** الافعال المضاعفة الواجب ادغامها والافعال الملحقة بها
للمفعول حيثما تبنى ماضية كانت او مضارعة كحكم **ما بني للفاعل منها** بلا فرق اذا عرفت ذلك **فقل** بتحريك
اللام بالكسر للوزن **مد يمد فيه** اي المبني للمفعول واصل اولهما مدد بضم اوله وكسر ثانيه واصل ثانيهما يمدد بضم
اوله وفتح ثالثه ففعل بهما ما سبق وهكذا قياس ما بني للمفعول من الافعال الباقية تنبيه لا فرق في وجوب
الادغام في هذه الافعال بين ان تكون مجردة من تاء التانيث او متصلة بها نحو مدت واعدت وانقدت

وكذلك المصدر من هذه الافعال المذكورة وغيرها من المضاعف مما يقع بين حرفي التضعيف فيه حرف فاصل ويكون الثاني
منهما متحركا الى اي اتبع امرين ولي يلي والياء اشباع لفعله في الحكم المذكور وهو وجوب الادغام بل ينبغي ان تعلم انه
لا يختلف ذا الحكم اذا توفرت شروطه ان باشر الفعل المضاعف وما شاكله مما مر او وصلت اثنا الف بالوقف على السكون على
لغة ربيعة واضافتها الى ضمير بيانية او اوصلت به واو له اي واو الضمير كذلك او اوصلت به يا ضمير بالتصريفات
المحققين على ان هذه الياء ضمير كالف يفعلان وواو يفعلون خلافا للاخفش وللمازني وهذا الفعل يعني ان يكون ماضيا
او مضارعا او امرا مجردا او مزيدا او مبنيا للمعلوم او للمجهول فلذا قلت بالفعل ولم اقل بهذه الافعال ولذا وجب الادغام
في هذه الافعال لتوفر شروطه وذلك لانه ما اقبل هذه الضمائر وهو الثاني من المتجانسين يجب ان يكون متحركا لئلا
يلزم التقاء الساكنين حينئذ ولذا كان الاول ساكنا يندرج والا يسكن ويندرج في الثاني كما قد علمت ومن ثم كان
الفك في هذه الافعال من فواحش اللحن كما نص عليه الحريري في درة الغواص اذا تقرر هذا فقل في مثال الاول
وهو ما اتصل به الف الضمير مُدّا بفتح الميم على انه فعل ماض مسند الى ضمير الاثنين واصله حينئذ مددا ويجوز ضم الميم
على اعتبار انه فعل امر مسند الى ضميرهما فاصله حينئذ اُمْدُدَا لان تحذف حرف المضارعة والنون فصار مُدّا او انه
ماض مبني للمجهول مسند الى ضميرهما كذلك فاصله حينئذ مُدِدا بضم اوله وكسر ثانيه لا يقال لم لا يجوز الاظهار
في الامر على راي الحجازيين الآتي لان التحريك عارض بسبب العلامات المذكورة لانا نمنع العروض لان الفعل
مبني على تلك العلامات ويبنى بذلك انه اذا وقع الجزم فيما كان نجزمه بحذف النون نحو لم يردا وهذه
الدال ليست في تقدير السكون فيكون نحو ردا كذلك لان هذا البناء وتحكم له بحكم المجزوم ومن ثم حذف
اواخر الفعل المعتل نحو اخشَ واغزُ وارمِ ومثال ما اتصل به واو الضمير نحو مُدّوا بفتح الميم على انه فعل ماض
مبني للفاعل مسند الى ضمير جماعة الذكور فاصله حينئذ مَدَدُوا ويصح ان يضبط بضم الميم على انه فعل امر مسند
الى ضمير جماعة الذكور فاصله حينئذ امددوا ونعرف به ما مر بل يمكن ان يعتبر حينئذ فعلا ماضيا مبنيا للمفعول
مسندا الى ضمير جماعة الذكور ايضا فاصله حينئذ مُدِدُوا ومثال ما اتصل به يا الضمير نحو قولنا مُدّي بضم الميم لا
غير وهو فعل امر مسند الى ضمير المؤنثة المخاطبة واصله امددي فيفعل به ما مر وقس على هذا الابواب من
المزيد فيه مطلقا ماضيا او مضارعا او امرا ومن المضارع الثلاثي المجرد واقتصر في المتن على ما ذكرنا
والقسم الثاني من الادغام هو الممتنع وهو فيما اجتمع فيه حرفان متجانسان في كلمة واحدة وسكن ثانيهما
سكونا لازما وذلك ان به اي بالفعل المضاعف ضمير رفع قد وصل بصيغة المبني للمفعول وكان الضمير المذكور
ذا تحرك وهو تاء الخطاب وتاء المتكلم ونونه في الماضي ونون جماعة النساء مطلقا ماضيا كان او غيره مجردا
او غيره مبنيا للفاعل او غيره واحترزت بكونه ذا تحرك عما اذا كان ساكنا كهرت واعدت فان الادغام
فيه واجب كما مر التنبيه عليه فذا الفعل المتصل به ضمير الرفع المتحرك حصل بالمهملة فالمعجمة مبنيا للمجهول
اي منع ادغام واشرت الى علة امتناع الادغام بقولي اذ الضمير الموجود فيه يطلب ان يسكن
الحرف

الحرف الذي هو يليه وهو الثاني من المتجانسين لدفع اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وذاك
اي الادغام للتحريك فيه اي في الثاني من المتجانسين يقتضي ليمكن ادراج الساكن فيه ولا يندرج الساكن في
الساكن كما تقدم فعارض المانع من الادغام وهو سكون ثاني المتجانسين هذا المقتضي له وهو اجتماعهما ومن القواعد
الاصولية انه اذا تعارض المانع والمقتضي يقدم المانع ومنع الادغام ايضا اداؤه الى لزوم رباعية مفتوحة في المضارع
كما في ادغام نحو حببي كما ياتي بيانه في بحث اللفيف وهو التضعيف هذا الابيات نفس زيادتي اذا تقرر هذا فقل
ادكا اي اذا اتصل به ضمير رفع متحرك وكان ضمير المتكلم وحده او ضميره مع غيره مررتُ ومررنا بالفك فيهما المسمى
بالاظهار كذا يفك اذا اتصل به ضمير المخاطب مفردا او غيره مفردا او غيره نحو مررتَ ومررتِ ومررتما ومررتم
ومررتن وكذا اذا اتصل به ضمير جمع الاناث الغائبات نحو مَرَرْنَ فهذه تسعة امثلة من الماضي يمتنع فيها
الادغام لما تقدم بيانه والبواقي من الامثلة الممكنة وهو مثالان للمضارع المتصل به نون جمع الاناث نحو يمددن في المخاطب
منهن ويمددن في الغائبات منهن ومثال الامر نحو امددن للمخاطبات منهن ومثالان للنهي نحو لا تمددن ولا يمددن
فهذه الامثلة ايضا افككن بنون التوكيد الثقيلة مثل ما فككت ذاك المثال من الماضي وما هو المشهور ونقل سيبويه
عن الخليل بصيغة زعم ان اناسا من بكر بن وايل يقولون ردّن وردّت وهي لغة ضعيفة كما يظهر قدروا الادغام قبل دخول
النون فابقوا اللفظ على حاله قال في شرح المفصل ولا يؤبه بهؤلاء ولا يعتد بلغتهم وحكى بعض الكوفيين ردن بزيادة
النون ساكنة قبل نون الاناث مدغمة فيها محافظة على بقاء الادغام لان نون الاناث لا يكون ما قبلها الا
ساكنا ومثله حكاية بعضهم في رددت رادت هذا وصيغة الزعم كثيرا ما يريد بها سيبويه التحقيق لا التمريض
كما صرح بذلك النواوي في شرح مسلم والقسم الثالث من الادغام هو الجائز وهو فيما اذا اجتمع فيه حرفان متجانسان
في كلمة واحدة وسكن ثانيهما سكونا غير لازم وذلك ان عليه اي على الفعل المضاعف جازم من الجوازم المذكورة في
النحو قد دخلا الالف للاطلاق وكان الفعل المذكور فعل واحد مذكرا كان سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا وقيدته
بذلك لان الادغام واجب في فعل الاثنين مطلقا وفعل جماعة الذكور كذلك وفعل الواحدة المخاطبة كما مر
وممتنع من فعل جماعة النساء فان كان كذلك فالعلا المذكور وهو الادغام جوز بصيغة الامر نظرا الى ان السكون عارض
لا يعتد به فيحرك الثاني الساكن ويدغم فيه الاول فيقال لم يمد بالحركات الثلاث كما سياتي وهو لغة بني تميم وقال ابو حيان
عزاه بعض اصحابنا لغير الحجازيين ولم يخص تميما ويجوز عدم الادغام نظرا الى شرط الادغام تحرك الحرف الثاني وهو
ساكن هنا فلا يدغم بل يفك فتقول لم يمدد وهو لغة الحجازيين وهو الاقرب الى القياس لموافقة الاصل وتقدم الاقوى
الطالبين وهو العامل وحملا على ما اجمع على اظهاره من نحو رددت لشبهه به في الجملة ولانتفاء الثقل بسكون احد الحرفين
ولو رجح القرآن به ففي التنزيل ولا تمنن تستكثر وقال الشاعر ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله على قومه يستغن عنه ويذمم
فان قوله يذمم مجزوم لعطفه على يستغن وهو جواب الشرط اعني من والمراد ان الفك والادغام جائزان عند
والا فالادغام ممتنع عند الحجازيين وواجب عند غيرهم تنبيه محل جواز الفك عندنا اذا لم يتصل الحرفين

ساكن او ليس ساكن منفصل كلم يرددِ الرجل فان اتصل به ساكن غير منفصل كنون التوكيد لم يجز الا الاظهار فان قيل الحركة لاجل سكون
هذه النون عارضة فينبغي ان يظهر الحجازيون كما اظهروا الاولى الساكن المنفصل لعروض التحريك لاجله اجيب بالفرق لان
الدال المتحرك في نحو لم يرددِ الرجل في تقدير السكون ومع دخول النون ليست كذلك لانها ابطلت اعراب الفعل ولذلك
تحذف نون الرفع معها ولا يبقى معها المرفوع فزال به وجوب البناء بتقدير السكون كما ان التسكين مع نون الاناث هو بدل
للفظ الاعراب ثم لم يقيد بعد ذلك كذا جوزوا الادغام ان كان الفعل المضاعف فعل مؤنثة واحدة غائبة ونحو كذا
لم تغضّ هند المايل فيجوز فيه الادغام وعدمه نظرا الى العلتين السابقتين ولفظ الاصل يشعر بحكم الواحدة الغائبة لانه
تندرج في الواحد الواحد ولا يصح ان يقال المراد فعل الشخص الواحد مذكرا كان او مؤنثا لانه يندرج فيه حينئذ فعل
الواحدة المخاطبة والادغام فيه واجب لا جايز اللهم الا ان يقال قد علم حكمه فيما سبق فهو في حكم المستثني
ففيه تعسف لا يخفى ولذلك ذكرت التصريح بها ولم اقتصر على الواحد كما فعله هو فان قلت ما ذكرته من
العلة في جواز الادغام من عروض السكون موجود في مددت ونحوه ايضا فلم لا يجوز فيه الادغام كما جاز
في هذا قلت اجيب عن ذلك بان هذه الضماير كجزء من الكلمة وسكون ما قبلها لازم لدلالته على ذلك كما علمت فلو حرك لزال
الغرض وبان الادغام موقوف على تحرك الثاني وهو موقوف على الادغام لئلا تتوالى الحركات الاربع فيلزم الدور
وفي هذا الجواب الاخير نظر اذ تحرك الثاني لا يتوقف على الادغام بل على اسكان الاول وهو جزء الادغام لا نفسه
وما عسى ان يقال في دفع هذا النظر من ان اسكان الاول موقوف على الادغام والموقوف على الموقوف عليه موقوف فيه
نظر ايضا لان الاسكان المذكور لا يتوقف على نفس الادغام بل على ارادته كما لا يخفى فاللازم توقف الادغام
على القصد اليه وهو مستقيم ويمكن ان يمنع ذلك الدليل منعا اجماليا ايضا فيقال هذا الدليل بجميع مقدماته غير
صحيح لتخلف مقتضاه في الفعل اذا دخل عليه الجازم نحو لم … فتامل ثم لما كان ادغام المضاعف المجزوم مقتضيا
لتحريك اخره الذي كان ساكنا بالجازم احتجنا الى بيان تلك الحركة ما هي وهذا **فصل** عقدته لذلك فنقول
المضارع المضاعف المجزوم لا يخلو اما ان يكون مكسور العين او مفتوحها او مضمومها فان **كان ذا الكسر مكسور**
عين كيفرّ بالفاء من الفرار وهو الهرب **فالكسر والفتح** اي كل واحد منهما على الانفصال الحقيقي للام المحركة لاجل الادغام
يفرّ بالقاف اما الكسر فلان الساكن اذا حرك حرك بالكسر لما بين الكسر والسكون من التآخي ولان الجزم منجعل عوضا عن الجر عند
تعذره كما اعني في الافعال فكذا جعل الكسر عوضا عن السكون عند تعذره واما الفتح فللخفة ولك ان تقول الكسر
في لم يفر لتبعية العين ويبين عروض هذا البيت وضربه الجناس … **كذا** يجوز الكسر والفتح **اذا استوح كان** اي اذا كان
الفعل المذكور مفتوح العين **كلا يعض** للتوجيهين السابقين وكما ان تقول الفتح في نحو لم يعض للاتباع **ولكن الكسر** في مفتوح
العين **لغة تلى** في الرتبة فهي دونه وذلك لان الفتح له مقتضيان وهو التخفيف والاتباع والكسر ليس له الا مقتض واحد
وهو تحريك الساكنين والمثال الاول بالعكس من هذا لان الكسر هناك له مقتضيان كونه الاصل في تحريك الساكن والاتباع
والفتح له مقتض واحد وهو التخفيف وبيان كون الكسر في هذا دون الفتح من زيادتي **وان فككته** اي الفعل المجزوم

على لغة الحجازيين **فلم يفرر** بسكون اخره في المكسور العين **قل** وحرك في البيت بالكسر للضرورة **كذلك** قل لم **يعضض** في المفتوح
العين بسكون اخره **وقس** عليها ما ذكرنا **باقي المثل** وسكنت اليا للوزن **وهكذا الحكم** الثلاثي المزيد فيه نحو **يقشعر ومثل يحمار**
بل يحمر بسكون قد ابدل اخرها فنقول لم يقشعر ولم يحمار ولم يحمر بكسر اللام وفتحها المهملة ولم يقشعرر ولم يحمارر ولم يحمرر … الادغام
وكسر ما قبل الاخر لان التقدير الاصل فيهما يقشعرر ويحمارر ويحمرر مكسورا ما قبل اخرها في المضارع مفتوحا في الماضي جاء حكمه
اخواتها امر نحو احمر يحمر واستخرج يستخرج ويدل عليه قولهم ارعوى يرعوي واحواوي يحواوي لان وزنهما افعلل
وافعالل كاحمر واحمار ووجه الدلالة ثبوت الكسرة اللفظية في مضارعهما السلم عن الاعلال على الادغام كما يبان في
في باب الناقص وان يكن الفعل المذكور **مضموما** اي مضموم العين كيمد **فكسه** اي حكم اخره عند دخول الجازم عليه كحكم فعل
سابق وهو المكسور العين ومفتوحها اي يجوز فيه الكسر والفتح للتوجيهين السابقين **وجاز الضم** مع ذلك **ضمه** اي ضم اخره اتباعا
لحركة العين **اعني** يجوز هذه الاوجه الثلاثة **الادغام كي** قولنا **لم يمدّ** حال كونه **مثلث الدال** فالفتح للخفة لانه الاصل في تحريك
الساكن والضم لاتباع العين والاوجه الثلاثة متساوية ليس احدها باولى من الاخر لان لكل منها مقتضيا واحدا
فقط **تنبيه** حاصل ما حكاه سيبويه في هذا المقام اربع لغات الكسر والفتح مطلقا من غير استثناء شيء والاولى
لغة كعب والثانية لغة اهل نجد والفتح الا اذا لقيته ساكن ففي الكسر وهي لغة بني اسد والاتباع الا عند لقي الساكن
فالكسر ايضا والا عند لحوق ضميري المذكر والمؤنث الغائبين فالحركة المناسبة لذلك اللاحق فالفتح في يمد وبعض …
على الثانية والثالثة والكسر في الاخير على الاولى والضم في يمد على الرابعة والكسر في يفر والفتح في يعض … وحكى ابو
على في الايضاح ثلاث لغات فقط فقال منهم من يتبع ومنهم من يفتح ومنهم من يكسر والمنافاة بين النقلين فتامل **وان فككت**
المدغم على لغة الحجازيين **رُدَّ** بصيغة الماضي المبني للمفعول ونايب الفاعل ضمير مستتر فيه عايد الى السكون وسكنت الدال الثانية
ويجوز ان يكون امرا والسكون اصلي وهو جواب الشرط على الوجهين اي ارددِ السكون الاصلي لعدم ما يمنعه **نحو لم يمدد** يمدك
الادغام ما تقدم **وحكم فعل الامر** من المضاعف **في جميع ما مر** من الفك والادغام بكيفيته السابقة واحكامه المتقدمة من وجوب
وامتناع وجواز **كحكم ذلك** المذكور وهو المضارع المجزوم فيجب اذا اتصل به الف الضمير او واوه او ياؤه لما تقدم ويمتنع اذا
اتصل به نون جماعة النساء ويجوز فيما عدا ذلك لانتفاء علة الامتناع وعدم داعي الوجوب والمراد ههنا الامر المخاطب
والامر الغايب قد جرى مجرى المجزوم **فاعرف** ذلك فان كان الامر المفتوح العين **كعض** جاز فيه الاوجه السابقة الفتح
للتخفيف او الاتباع والكسر لاصالته في تحريك الساكن او مكسورها نحو **فرّ** جاز فيه ذلك ايضا واصلهما اعضض وافرر فنقلت
حركة العين الى الفاء التي كانت ساكنة فتحركت اللام دفعا لالتقاء الساكنين اما بالكسر او الفتح كما علمت ثم ادغم العين في
اللام فاستغنى عن همزة الوصل المجتلبة فصار عض وفر وهو لغة تميم المعروف عند البصريين والعلة ما ذكرناه من استغنائنا
على الاعتداد بالعارض لكثرة الاستعمال ولان الحركة مع موجبها في كلمة واحدة فصارت في حكم الاصلي ومن ثم
وجب ايضا حذف همزة اقول امر من قال وكذا همزة اسال على الافصح ولم يجب في الامر من جاء … في لام التعريف
عند النقل هذا وقد حكى الكسائي اثبات همزة المضاعف المدغم سماعا من عبد القيس … المدغم

بها في اداة التعريف وهو مثل الاحمر عند النقل الى اللام على مذهب الاكثر والفرق من وجهين الاول ان لام التعريف نقل اليها
حركة من كلمة اخرى هي المعرفة بها فليست الحركة اصلية ولا في حكمها بخلاف ما نحن فيه فانها كالاصلية لانتفاء وجوبها في كلمة واحدة
والثاني ان همزة الوصل تثبت كهمزة القطع لانفتاحها وثبوتها في مواضع لا تثبت فيها غيرها من همزات الوصل وذلك مع الف
الاستفهام وياء في النداء نحو يا الله وفي القسم نحو افالله لتفعلن اشتهى ويجوز ابقاؤها على اصلها فتقول في نحو اغضض وغض
مفكا وتقول في نحو اورر بفك الادغام ايضا وان كان مضموم الحرف نحو مد فمع الادغام بالتثليث للدال المهملة وقرى بصيغة
المبني للمجهول واما الكسر فللاصالة في تحريك الساكن واما الفتح فللخفة تشبيها باين وكيف واما الضم فللاتباع ونظيره من
فعل بضم الفاء وقد روي بالحركات الثلاث قول جرير ٭ ذم المنازل بعد منزلة اللوى ٭ والعيش بعد اولئك الايام ٭
والاعرف الافصح الكسر في مثل هذه الصورة اعني عند التقاء الساكنين وذلك لاجتماع الاولى والاخيرتين من اللغات الاربع
المتقدم بيانها فيه دون الفتح لاختصاصه بالثانية دون الضم لشذوذه من جميعها ويحل ما ذكرناه من جواز الحركتين
او الثلاث في المضاعف المدغم اذا لم يتصل به هاء الضمير اما اذا اتصلت به فيلزم وجها واحدا وهو الفتح ان كان ضمير مؤنث
نحو ردها والضم ان كان ضمير مذكر نحو رده وروي بالكسر وهو ضعيف وبالفتح ايضا على ما حكاه ثعلب وان فككته
فقل فيه امدد وهي لغة الحجازيين وهي الاصل قال الشاعر ٭ واغضض من الرحمن فضلا ونعمة ٭ عليك اذا ما جاء للخير طالب ٭
وحكم الثلاثي المزيد فيه جميع ما ذكرنا كحكم المجرد وانما لم نذكره اكتفاء بالاصل فليعتبر الناظر اذ لا خفاء في شيء منه على
من اطلع على ما ذكرناه تنبيه الادغام في المضارع المجزوم اقوى منه في الامر ومن ثم اتفق القراء على الاظهار في قوله
تعالى واضمم وقوله واشدد ولم يظهر في قوله تعالى ومن يرتد سوى نافع وابن عامر وابي جعفر والسر في ذلك
ان سكون الامر سكون بناء فكان كسكون رددت وسكون المضارع سكون اعراب عارض والعارض كالعدم ولان
المضارع ادغم قبل دخول الجازم فبقي على حاله بعد دخوله بخلاف الامر وصوغ اسم فاعل ان قد زدهذا الفعل
المضاعف فالحقنه من غيره مثلا ماد قل بادغام فقط وجوبا لاجتماع المثلين مع عدم المانع والتقاء الساكنين على
حده والاصل مادد فسكنت الدال الاولى وادغمت في الثانية فصار ماد وهكذا قياس مثناه سواء كان مذكرا نحو قولنا
مادان او مؤنثا نحو قولنا مادتان وكذلك جمعه نحو قولنا مادون ومادات ومواد على هذا النمط المذكور في المفرد وهو لازم
واصلها ماددان وماددتان وماددون وماددات ومواد فنفعل بها ما مر ولفظ ماد ومادان ومادون يقرأ في النظم
بتخفيف الدال للوزن وفي اسم مفعول له اي المضاعف اذا صغته منه مد المردود قل بالفك لا غير لحصول الفاصل وهو الواو بين
حرفي التضعيف فهو كالصحيح بعينه واما المزيد فيه فاسم الفاعل واسم المفعول منه تابع للمضارع فان كان من الابواب المذكورة
يجب الادغام واما الرباعي المجرد فلا مجال للادغام فيه اصلا وقد تم ذا الفصل وهو فصل المضاعف بعون الله و حمده تم
الميم لتستريح عروض هذا البيت والآن اشرع في القسم الثاني من غير السالم وهو باب الفعل المعتل واصله معتلل
بوزن مفتعل اسم فاعل من اعتل فادغمت احدى اللامين في الاخرى وقد يطلق على المهموز لما فيه من الاثقال والاعجاز ما ليس في غيره
وسمي هذا القسم معتلا لما فيه من الاعلال باشتماله على حرف العلة وهذا تفسيره بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح ان مثل ما يكون هذا الفعل المعتل

اسم الفعل م

عدد

عدد همز ما اي فعل احد اصوله اي حروفه الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من احرف العلة الاتي بيانها وزحا هو فتدخل
فيه نحو قال وبيع ودعي وامثالها وخرج عنه نحو اعشوشب وقاتل وتغيهق وامثالها للثقيل يخرج اللفيف من هذا التعريف فان
الشيء من اصوله حرف العلة لان اثنين اذا كان اثنان منها حرفي علة صدق عليه ان احد اصوله حرف علة وبالجزم صدق فذلك
صدق ان احد اصوله حرف علة وهو عين الفعل ضرورة ان الواحد جزء مما فوقه ومحقق الجزء لازم لتحقق الكل فصدق
لازم لصدقه بالضرورة فان قلت يرد هنا ان ذات الواحد هو الجزء اللازم تحققه لتحقق ما فوقه واما مفهومه وهو
الذات مع وصف الوحدة اي الانفراد وذلك غير جزء لما فوقه ولا لازم بل مضاد له لعدم صدقه على ذات واحدها باعتبار
واحد ومن ثم صح اعتبار مفهوم العدد فيه وفي غيره قلت هو مسلم لكن المذكور في التعريف لفظ احد لا واحد وهو
صالح للمفرد وما فوقه فلهذا وصف بالجمع في قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين فتامل وتلك اي الاحرف العلة
المذكورة هي الواو والياء التحتية والالف سميت بذلك لان من شانها انقلاب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء
عن حاله وقال ابن الحاجب في اماليه سميت بذلك اما لانها تعلل ما تكون فيه بالتغيير اي تغيره فتكون اضافتها
كاضافة حروف الجر فانها مضافة الى اثرها واما لانها حروف تعتل في انفسها فتكون اضافتها كاضافة حروف
الاستعلاء فانها مضافة الى صفة من صفاتها كما تقول رجل علم وليس المراد هنا الاضافة التي في اصطلاح النحويين
من منعهم اضافة الصفة الى موصوفها او العكس فذلك هنا قد بينا المراد من قولنا انها مضافة الى اثرها او الى صفة
من صفاتها الشيء يعني انه ليس المراد بالصفة هنا المصطلح النحوي المرادف للنعت بل المراد به المعنى القائم بالشيء وكون
منها اي من احرف العلة الهمز ذاك الكون اختلف بصيغة المبني للمجهول اي اختلف العلماء في كون الهمزة من احرف العلة
فذهب بعضهم الى انها منها لما يقع فيه من التغيرات المطردة والجمهور على خلافه اذ لا يجري فيه ما يجري فيها في كثير
من الابواب وبذلك خرج المهموز من حد المعتل قال في شرح المفصل ولكل من المذهبين وجه وهذه الفائدة من
زيادتي تنبيه اطلق الاصل تسمية احرف العلة باحرف المد واللين وليس كذلك على اطلاقه بل فيه تفصيل فان تكن
الاحرف المذكورة ذات حرك كوعد وبيع وبين بكر العوفيه اسم اشارة اي فهذه المتحركة باحرف العلة فقط سمها
ولا تسمى حروف المد واللين لانتفائهما فيها واما التي تسكن من هذه الاحرف فسم احرف اللين لها ايضا اي كما تسميها
باحرف العلة سمها باحرف اللين لما فيها من اللين لاتساع مخرجها لانها تخرج في لين من غير خشونة على اللسان
واللين كما قال الجاربردي تطويل الصوت لا يقال تعليل اللين باتساع المخرج يقتضي انها حرف لين وان تحركت لانا
نقول المراد تعليل حصول اللين فيها بسبب السكون باتساع المخرج اعني ان سكونها وجب فيها اللين لاتساع مخرجها
بخلاف غيرها فان ضيق مخرجها لا يعتبر بسكونها موجبا للين لانضغاط الصوت المقتضي لصلابته واما اذا كانت
متحركة فلا لين لان الحركة توجب قوة وصلابة للحرف وان اتسع مخرجه فان قلت الواو من احرف العلة ومخرجها الشفة
ولا مدخل للسان فيه لا ساكنا ولا متحركا قلت السالبة صادقة بنفي الموضوع او المراد باللسان المحل تغليبا فان قلت
نصوا على ان مخرج اللام اوسع المخارج مع انه لا لين فيه متحركا ولا ساكنا قلت منع من ذلك انحرافه اللسان فيه فان

احرف العلة

احرف اللين

كانت هذه الاحرف ساكنة و جانسها ما قبلها اي جانسها حركة بان كان ما قبل الواو مضموما و ما قبل الالف مفتوحا و ما قبل الياء مكسورا
فايضا تسمى حروف المد اي مع تسميتها بحروف اللين واعلم انها تسمى بحروف المد لامتدادها وهو الصوت ادخل في قال و باع
ويقول ويبيع والاسم هذا وهو المد لازم للالف لانفكاك عنها لانها لا تكون الا ساكنة ولا تكون حركة ما قبلها الا مجانسة
لها ضرورة استدعائها فتح ما قبلها دائما واما الحرفان الباقيان وهما الواو والياء فهذا الاسم قد يوجد فيهما مع
كما قلنا و قد ينتفي وذلك بان يكونا متحركين وينتفي معه ايضا تسميتهما باللين كما مر او ساكنين ولم يجانسهما حركة
ما قبلهما فيبقى هنا دون اللين فتارة يكونان حرفي علة فقط وتارة حرفي لين ايضا وتارة حرفي مد ايضا فعلم
مما قررناه ان حروف العلة اعم منهما وحروف اللين اعم من حروف المد فكلما كان حرف لين فهو حرف علة ولا
عكس وكلما كان حرف مد فهو حرف لين ولا عكس وهذا التفصيل الدال على التفصيل كله من زيادتي على الاصل كما
رايت وعبارة الاصل قاصرة مخلة بالمقصود الا انه يمكن ان توجه بانهم قد يطلقون على هذه الاحرف حروف
المد واللين مطلقا وكانه جرى على هذا الاصطلاح وعليه فقد ذكر هو في شرح كتابه الهادي في وجه تسميتها
بحروف المد واللين انها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت
وامتد ولان واذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب وهذا لازم لها سواء كانت متحركة او ساكنة فيها حركة من جنسها
او لا واعلم انه ليس في الافعال كلها ولا في الاسماء المتمكنة قط الف اصلية بل زائدة نحو قاتل والحمار وبناء على ما ثبت
في حروف الاصول او ذات تقلب قد الف بصيغة المبني للمجهول وبني عروض هذا البيت وضرب الحبلى المحرف في منقلبة
عن واو او يا نحو قال وباع مما هي في حروف الاصول وذلك لان الحروف الاصول هي حروف الماضي من المجرد وهي من
الثلاثي متحركة ابدا في الاصل والالف ساكنة فلا تكون اصلا واما في الرباعي فلان حروف الاصول تكون متحركة
الا الثاني ومع ذلك لا يجوز ان يكون الفا الا التباسه بفاعل من الثلاثي المزيد فيه ولانه امتنع كونه اصلا في
الثلاثي حمل عليه الرباعي ومفهوم البيت انها تكون اصلية في الحروف نحو متى وبلى ومما وعلى وما اشبه ذلك وفي
الاسماء الغير المتمكنة لكن يرد على عمومه ذا في الاشارة فقد صرحوا ان الفه منقلبة عن واو او ياء والبيت على
هذه الكيفية القابلة من زيادتي وذا الفعل المعتل جنس تحته انواع مختلفة في سبعة انواع لا حصر فيها بالبناء
للمجهول ووجه الانحصار ان حرف العلة فيه اما ان يكون متعددا او لا فان لم يكن متعددا فاما ان يكون فاء
او عينا او لاما فهذه ثلاثة انواع فان كان متعددا فاما ان يكون اثنين او اكثر فالثاني هو واحد والاول
اما ان يفترقا او يقترنا فان افترقا فهو نوع اخر وان اقترنا فاما ان يكونا فاء وعينا او عينا ولاما فهذان
نوعان اخران فالمجموع سبعة انواع والنوع الاول من الانواع التي يجد فيها حرف العلة وهو اول الانواع السبع
ايضا اللفظ المعتل فاء بالنصب تمييز محول عن النسبة اي المعتل فاؤه اي الذي يكون فاؤه حرف علة وقدمنا
ما يكون حرف العلة فيه متحدا لكثرة ابحاثه واستعماله وقدمنا منه معتل الفاء لتقدم الفاء على العين واللام
ولد سمينا الا دخلت اللام لتقوية العامل الضعيف بسبب تاخره عن معموله وانما سميناه الاحيانا مثالا اي

انواع المعتل

المثال

اي شابه الفعل الصحيح وذلك في احتمال حروفه الحركة كاحتمال الحرف الصحيح اياها والمراد بها جنس الحركة وبيان ذلك ان حروف
العلة اذا وقعت اولا تحتمل الحركة لانها حينئذ كالحرف الصحيح وذلك نحو وعد ويسر كضرب ونصر بخلاف ما اذا وقعت
غير اول فانها كالاحرف فان عينه لا تحتمل الحركة لان تحركهما مع فتح ما قبلهما يوجب ثقلهما فلذا انقلب الفا وكذلك الناقص
فانه لا يحتمل الحركة لما ذكرنا وانما احتملها مع الف التثنية لان قلبها يوجب حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده
فيحصل اللبس بالمفرد ويجوز ان يقال سمي مثالا لان المثل هو الانتصاب وهذه تسمية على الامر مثالا لانتصابه اما
تسمي المعتل الفا مثالا لانتصاب حروف العلة فيه في الاول من حرف العلة التي يقع في الفعل اما ان يكون واوا او ياء
ولا تكون الفا لانها لا تقع في اول الكلمة لا اصلية ولا منقلبة لسكونها وتعذر الابتداء بالساكن فانحصر في الواو والياء
فان كان واوا قال او من فعل مضارع لم اي المعتل الفا الواوي ابركم بفتح الكاف تخفيفا او لاعتبار الفعل مع
محذوفه وهذا التركيب ليس دائما بل ان كسرت بالبناء للمفعول ونائب الفاعل قوله عين لم واعلم حذفت الواو للاستثقال
بين الياء والكسرة اذ الياء في تقدير كسرتين فقد وقعت الواو بين كسرتين قبلها وكسرة بعدها والواقع بين الكسرتين بل الضمة
بعد الكسرة الواحدة فقط ثقيلة ومن ثم اهمل في الكلام فعل بكسر الفاء وضم العين على ما قيل ثم حمل على الياء اخواتها
اعني التاء والنون والهمزة وانما خصت الواو بالحذف لخفتها لذلك بامتناع حذف الياء لانها علامة المضارع وتعذر
الابتداء بالساكن ولامتناع حذف الكسرة لالتقاء الساكنين والحذف المذكور حتم فلذلك لم يستثن من هذا الباب شيء
حتى وجدت بفتح العين لانه حينئذ يكون مضارعه بالكسر فيجب حذف الواو ثم ان لم يدغم يلزم خلاف القاعدة
وان ادغم لزم الاختلال للاعلالين كذلك يحذف الواو من مصدر اي مصدر الفعل الذي على وزن يفعل مكسور العين
من المعتل الفاء وقولنا الذي يفعلة وزن بصيغة المبني للمجهول وتنوين فعلة للوزن وكان القياس منع صرفها
لما تقرر في النحو من ان اللفظ الموزون به اذا كان موضوعا للجنس ما يوزن به لا لفرد معين فيعتبر حكم نفسه في الصرف
وعدمه بحسب فقدان وجوده هنا وهو العلمية والتانيث لان اللفظ اذا قصد به نفسه صار علما اعني بكسر الفاء
من فعلة صفة كاشفة لا منوعة لها وذلك لان مصدر المعتل الفاء اذا لم يكن للهيئة ليس على فعلة بكسر الفاء الا فيما
كان المضارع منه على يفعل بكسر العين بحكم الاستقراء واما الوجهة فهي اسم مصدر او اسم مكان والتاء فيه عوض عن الفاء
المحذوفة بالاعلال وقد تسقط التاء ويعوض عنها الاضافة كقوله واخلفوك عد الامر الذي وعدوا اي عدة
الامر الثاني الذي بقي من التصاريف للمعتل الفاء من ماض ومضارع غير مكسور العين ومصدر على غير فعلة بكسر
الفاء واسم فاعل واسم مفعول فيهما اي بالواو منها اي في التصاريف المذكورة انطق ولا تحذف لعدم موجبه وان
ترد تعريفه اي المعتل الفاء في الماضي منه وعدا باثبات الواو لما تقدم والا فعلا اطلاق كذا قل في المضارع منه
يعد بحذفها لما مر واصله يوعد وبغير سكون الوقف للوزن وفي مصدره الذي على وزن فعلة مكسور الفاء
عدة بحذفها ايضا واصله وعدة نقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليها مع اعلال فعلها ثم حذفت الواو وقيل
عدة على وزن علة وقيل الاصل وعد حذفت الواو لما مر ثم زيدت التاء عوضا عنها وفي مصدره الغير المكسور

التثنية

شيئين يفعادابه مستثقل كاستثقال الضمة الواقعة بين

والاتغ موجود

الفا وعدا باثباتها لعدم الثقل وتثبت في المكسور الفا ايضا اذ لم يحذف من غيرها كما في المصدر واصل الواصل وتقول
في اسم الفاعل واعد وكذاك تقول في اسم المفعول منه موعود باثباتها فيهما وتقول عد بحذفها في الامر بالصيغة
من تقعد في النهي منه تقول لا تعد بحذفها فان قلت صدر كلامك يقتضي انها لا تحذف من الامر حيث بيّنت انها تحذف
من المضارع والمصدر المخصوصين وسكت والسكوت عن البيان وقت الحاجة يفيد الحصر ورددت على ذلك ان قلت
في الذي بقي من التصاريف باثباتها النطق واللام الداخلة على الجمع تفيد الاستغراق ومن جملة التصاريف الامر
واخر كلامك يقتضي انها تحذف منه حيث ذكرته في جملة الامثلة المحذوف منها وهل هذا الا تناقض قلت انما
لم اذكر حذفها في الامر لانه فرع المضارع فاذا علم الحذف في الاصل علم في الفرع ايضا فلا حاجة الى ذكره
على ان الامر ليست فيه الواو فتحذف لانه ماخوذ من المضارع الذي هو تعد بحذف حرف المضارعة ولما كان
اخره كما علمت ولا واو فيه حتى تحذف ولما الجحد والامر باللام والنفي والنهي فهي داخلة في المضارع نحو لم يعد ولا
تعد ولم تعد ولا تعد وكوعد نحو ومق كعلم اي احب يموق مقة نسبة لاثباتها في الماضي وحذفها في المضارع والمصدر
وهو باب حسب يحسب والاصل يومق وومقة ثم لما كان علة حذف الواو المذكورة وهو وقوعها بين ياء وكسرة في اللفظ
كما علمت مركبة والمركب ينتفي بانتفاء جزئه اشرنا الى حكم المضارع اذا انتفت العلة بانتفاء جزئها بقولنا فان
ازيل الكسر مما بعدها اي بعد الواو ولم يقدر وجوده اعيدت الواو المحذوفة لزوال العلة بزوال الجزء لها
الحكم داير معها وجودا وعدما كقولنا لم يوعد بالبنا للمفعول فانه اعيدت بها اي بالواو لزوال علة الحذف بزوال
جزئها وهو انكسار ما بعدها لانضمام ما قبل اخره وهو ما بعد الواو مفتوح ابدا واحترزت بقولي ولم يقدر
وجوده من نحو يطا ويسع ويضع ويدع مما ازيل فيه الكسر ولم تعد الواو فيه فانه مقدر مراد لما سياتي
ومن نحو لم يلد بسكون اللام وفتح الدال والاصل لم يلد بكسرها نحو لم يعد والواو محذوفة اسكنت اللام تشبيها
لها بكتف فان اصله كتف بكسر التا فاسكنت فاجتمع ساكنان وهما اللام والدال ففتحت الدال لالتقا الساكنين
دون اللام لزوال الغرض فكسرة ما بعد الواو في هذه الصورة وان زالت لفظا لكنها موجودة تقديرا فلا
ترد هذه الامثلة ونحوها علينا نقضا وتثبت الواو المذكورة بمضارع فعل مكسور العين نحو وجل بالكسر
اي خاف لانتفاء جزء علة الحذف ايضا وهو وقوعها بين ياء وكسرة وذلك لانه يجيء على وزن يفعل اي مفتوح
العين نحو قولي يوجل بالفتح فلا تحذف لان الفتحة خفيفة وفيه اربع لغات الاولى وهي الاصل ما ذكرنا
والثانية ييجل بقلب الواو ياء لانها اخف من الواو والثالثة ياجل بقلب الواو الفا لانها اخف من الواو
والرابعة ييجل بقلبها بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لانهم يرون الواو بعد الياء
ثقيلا كالضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة كسرة لتنقلب الواو ياء وما عدا الاولى شاذ واشذهن الشذوذ
الرابعة قاله الجاربردي والشذوذ في الثانية كالشذوذ في قولهم ثيرة في جمع ثور اذ الواو المكسور
ما قبلها انما تقلب ياء اذا كانت في جمع اعل مفرده كجياد او كان بعدها الف كرياض كما سياتي ايضاحه قال

التفتازاني

بدر فيتبعها

التفتازاني وليست هذه اي اللغة الرابعة من لغة بني اسد لانهم وان كانوا يكسرون حرف المضارعة الا انهم يفتحون
ذلك بما بعد اليا التحتية فلا يكسرونها فلا يقولون يعلم لثقل الكسرة على اليا واهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة
يقولون هو ييجل وانت تيجل وانا ايجل ونحن نيجل قال الشاعر ... فتضحك الاشمعين ملامة ولا اشكاي فرح الفواد فيجعا
بكسر اليا والاصل ييجع انتهى وهذا الكلام ماخوذ من شرح المفصل وفيه مناقشة لانه من اصطلح كسر حرف المضارعة حتى اليا
اذا كان بعدها ياء اخرى لتقوى احدى اليائين بالاخرى وحينئذ صرح بذلك صاحب الصحاح في مادة وجل عند ذكر اللغات
الاربع في مضارعه فقال في الرابعة وييجل بكسر اليا وهي لغة بني اسد والتحقيق ان العرب في حكم حرف المضارعة على اقسام
فاهل الحجاز لا يكسرونه ابدا مطلقا وبعض من عداهم من بني تميم وقيس وربيعة واسد وغيرهم يكسرونه اذا كان الماضي ثلاثيا مكسور العين
او مزيدا في اوله تاء المطاوعة او شبهها كتدحرج وتكبر او همزة وصل كاستعان فانهم يقولون في ذلك تتدحرج وتتكبر
وتستعين بكسر حرف المضارعة فيما لم يكن ياء فان كان ياء كسره بعض بني كلب مطلقا ويكسره اولئك ايضا في مضارع نحو وجل
مما فاؤه واو او ياء على وزن فعل مكسور العين بشرط ان يكون المضارع مفتوحا سواء كان ياء او غيرها والتحقيق بني كلب
وقد سبق التصريح بذلك في باب المضارع المبني للفاعل واعلم ان الشروط تلك الشروط حيث امن كسر ثالث المضارع او ضمه
لئلا يقترن كسر حرف المضارعة وكذلك الكسر او الضم وثبت ايضا في الامر نحو اوجل امر من توجل فحذفت التاء وزيدت
همزة الوصل المكسورة كما يجب ان تقول فيه ايجل بقلب الواو ياء في النطق والكتابة وذلك اذ سكن الواو المذكورة وكان
الحرف الذي قبله وهو الهمزة بكسر اقترنت اي كان مكسورا وهذا القلب قياسي مطرد لتعسر النطق بالواو المكسور ما قبلها
وان يكن ما قبلها اي ما قبل اليا المنقلبة عن الواو في نحو ايجل انضم بعدها الواو المذكورة اي رجعت الى حالها وانقلبت ياء
لزوال علة القلب اعني كسر ما قبلها وذلك كقولنا يا زيد ايجل تنقلب الواو حالة الصلة لسقوط الهمزة في الدرج فيبقى ما
ما قبلها هو اخر زيد في المثال المذكور مضموما ولا خلاف في انها تنطق بها واوا بل ذا لازم من كل بد في اللفظ بها
اما الخط ففيه خلاف فقيل تكتبها في هذه الحالة بصورة يا محققة وذلك لان الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها
لفظها بتقدير الابتدا بها والوقف عليها والابتدا في نحو ذلك باليا كما في ايجل فتكتب كذلك وقيل لاجل التعليم صورة الواو وفيها
تقلب النون الخفيفة الفا اي تكتب في الكتب التعليمية بصورة الواو للتوضيح وتفهيم المستفيدين وهذا الاخير مزيد لي
على الاصل وثبت الواو ايضا بمضارع فعل المضموم العين لانه يجي على وزن يفعل الضم بفتح الجيم اي المضموم عينا كونا
في مضارع وجه يوجه وفي الامر منه اوجه ثم النهي كذلك نحو لا توجه لانتفاء علة الحذف وهو وقوعها بين ياء وكسرة
فيها وقد تم الكلام على ما صح حذف الواو المذكورة واثباتها ولما كان على قولنا وتثبت الواو بنحو يفعل المفتوح العين
اعتراض وهو ان يطا ويسع ونحوها كلها مما جاء على يفعل المفتوح العين حذفت الواو ولم تثبت وكان قياسها
ذكرت ثبوتها اشرت الى جواب ذلك بقولي وانما حذف الواو المذكورة من نحو قولنا يسع مضارع وسع ويطا مضارع
وطي ويضع مضارع وضع ويقع مضارع وقع وكذاك تحذف من يدع مضارع ودع الم العروض الفتح فيها لانها
في الاصل يوسع ويوطي ويوضع ويوقع ويودع على وزن يفعل الذي ورد بالكسر في عين له فحذفت الواو فيها

كسرما بعدها فصارت يبيع وييطا وييضع وييقع وييدع بكسر العين ثم حذفت العين [فتحت] بعد حذف الواو ولم تحذف الواو الا من يفعل لاجل حرف الحلق كما
المكسور العين فلا ترد نقضا وفي التسهيل والمفصل ما يدل على ان فتح العين لاجل حرف الحلق متقدم على حذف الواو فعلية سيأتي فانما صارت
انما حذفت الواو من يفعل المفتوح العين لكن لما كان الكسر مجردا التقدير صح حذف الواو بناء على ذلك الاصل مع الفقد مفتوحة العين م
الاشارة اليه قال ابو حيان وفي جعل مثل هذا الكسر ضرب من التجوز وانما يقال قياس وضع ونحوه ان يكون
مضارعه مكسورا نحو يعد ولكن عدل به عن القياس لعلة اخرى هي مطردة فيه وهي كون لامه حرف حلق
ولولا ذلك لكانت الواو بين يا وكسرة فاجرى يفعل المفتوح العين فيه مجرى الفعل المكسور العين لا لكون الكسر مقدرا
في عينه انتهى والحذف في نحو يسع اشد اشكالا منه في يضع لان ماضي يسع على فعل بالكسر وقياس مضارعه الفتح
فلا يستقيم تقدير الكسر فيه بخلاف يضع فان ماضيه على فعل بالفتح ومجيئه على يفعل بالكسر قياس فيستقيم تقديره
وغاية ما يقال فيه ان فعل المكسور العين مما علت فاؤه جا مضارعه بفتح العين وكسرها قالوا ولي يلي بكسرها ووجل
يوجل بفتحها فاذا جاء يسع محذوفا علم انه مما كان اصله في التقدير الكسر وان الفتح عارض لحرف الحلق ليجري على
قياس نظيره ولما قالوا يوجل فاثبتوا الواو علم انه مما جاء الفتح فيه اصلا لا لحرف الحلق فثبت ان الفتح في يسع كالفتح
في يضع وان الفتح في يوجل كالفتح في يعد كذا في شرح المفصل والافعال الممثل بها في البيت تقرا بالسكون او بحركتها
على سبيل التعداد للوزن وانما فتح عين هذه الافعال المذكورة هنا وليناهو لاجل حرف الحلق لانه ثقيل والفتح اخف
الحركات ففتحت عينه بعد حذف الواو لتعادل خفة الفتحة ثقله وهذه كلها مناسبات بعد الوقوع والفكر العين مع حرف
الحلق كثير في كلامهم وعلى تقدير تسليم ذلك في يقع ويضع يشكل في ييطا ويسع فان ماضيهما وطى ووسع مكسور العين فحكم
بانه في الاصل يفعل مكسور العين وهو شاذ ولكن لما مهدوا تلك القواعد احتاجوا الى تاويل ما خالفها لئلا تنخرم
ثم لما كان هنا مظنة سؤال هو لم حذفوا الواو ايضا من يذر مع انه ليس بمكسور العين ولا فتحه لاجل حرف الحلق اجيب
هنا الجبا عنه بانما حذفت منه لكونه جا كيدع معنى وقد حذفت منه لكن يفاها في يدع حملا للنظير على النظير واعلم ان العرب
قد اماتوا الماضي من يذر ويدع فلم يسمع منهم وذر ولا ودع وانما سمع يذر ويدع فحيث نطقوا بالفرع وهو المضارع انه ماضيه
دون الاصل وهو الماضي علم منه وجوده وامانته اي ترك استعماله مع كونه قد وقع قال في الصحاح قولهم
دع اي اترك واصله ودع يدع وقد اميت ماضيه لا يقال ودعه وانما يقال تركه ولا وادع لكن تارك وربما
جاء في ضرورة الشعر ودع فهو مودوع على اصله قال الشاعر ليت شعري عن خليلي ما الذي ° غاله في الحب حتى ودعه
وقال الاخر ° اذا ما استحت ارضه من سمائه ° جرى وهو مودوع وواعد مصدق ° وذره اي دعه وهو يذره اي يدعه
واصله وذره يذره كوسع يسع اميت ماضيه ايضا لا يقال وذره ولا واذر ولكن تركه وهو تارك انتهى كلامه قال
التفتازاني وفي جعل مودوع من ضرورة الشعر نظر ولعل وجهه ان الضرورة هي الالجاء وايقاع مودوع في البيت
لم يلجا اليه وزن ولا قافية للامرء كما لا يخفى معناه ووزنه فان كان الامر كذلك فجوابه ان الشعر مظنة الضرورة
وان تخلفت المادة لكنه لو اورد هذا الكلام في ودع لكان وجيها لان في سورة الضحى قرئ قوله تعالى ما ودعك
ربك

ربك بما ودع بالتخفيف قراه بها عروة بن الزبير وابنه هشام وابو حيوة وابن ابي عبلة وفي الملاحم من سنن ابي داود عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم ورواه النسائي في الجهاد مطولا وورد هذا على انهم
لم يميتوا ماضي يدع وهذا من زيادتي على الاصل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو انه اذا لم يسمع من العرب ماضيهما ولا اسم فاعلهما
ولا مصدرهما فما الدليل على ان فاءه واو وحتى قيل ان المحذوف من المضارع الواو لا اليا اجاب عنه بقوله وحذفهم للفا
اي الفعل في هذا دليل على انها اي الفا واو ولو كانت يا لم تحذف اذ اليا عن سقوط من الفعل العرب صونها فتثبت على حالها
سوا وقعت في الماضي او في المضارع او في الامر او في غيرها وسواء ضم ما بعدها او فتح او كسر لانها اخف من الواو نحو تعول و
ما بعدها في الماضي منه يمن وفي المضارع ييمن نحو يكن من اليمن وهو البركة وفي المكسور ما بعدها في الماضي ييس ثم في المضارع بدل ٣ استيئسا
منه ييئس كعلم يعلم اي قنط وقد جا ييئس بالكسر ولكن ينبغي ان يقيد لفظ النظم على الاول لافادة الكلام حينئذ ان تغاير حركة
العين اذهي اوفي بالقصد من التمثيل بما يفيد مطلق المغايرة مع شذوذه وجا ايئس بحذف اليا وبابدالها الفا كقلبها الفا من
الواو ذو يا ييس بيا ساكنة مفتوحة من غير همز على اعتبار القلب المكاني ثم تسهيل الهمزة وهي رواية البزي عن ابن كثير من طريق ابي
ربيعة في هذا الفصل وبابه من كتابي استيأسوا ولا تيأسوا وغيرها بل مثل في المفتوح ما بعدها في الماضي يسر وفي المضارع منه
ييسر كضرب يضرب يسر الميسر وهو قمار العرب بالازلام وجا ييسر بالضم فيهما لكن ينبغي ان يقيد لفظ النظم على الاول ايضا لان
مثال الضم منكور فاليائي في هذه الافعال جميعها استقر اي ثبت كما رايت فعلم بذلك الضم ايضا لكن فوت الفا الا اذا كانت واوا قيل
ان يذر ويدع فاؤهما واو الا انها حذفت قلت وقد ذكرت انهم حذفوا اليا في ييئس فلا يكون في الحذف دليل على انها واو وجب
اشتركت الواو واليائية قلت لما كان الحذف في ييئس نادرا لم يكن غلا في حذف الواو فانه شائع والحمل على الكثير اولى
ثم هذا الذي ذكرناه من احكام الواو واليا كلها انما كان اذا كان الفعل مجردا اما احكامهما في المزيد فيه فقد اشار اليها بقوله وان
من الفعل اليائي الفا كيسر صغت افعلا اي نقلته الى باب الافعال فقل في الماضي منه ايسر وفي المضارع يوسر وفي اسم الفاعل
موسر بكسر ما قبل اخره واضافته الى المملا لتصحيح تقسيم البيت بهاتان الكلمتان جلتا بقلبك اليا التحتية لواوا اذ اصلهما
كما علمت ييسر ومييسر ولكن قلبت اليا فيهما واوا اذ سكن وحرف ساكنا اي اليا وهو حرف المضارعة في المضارع والميم في
اسم الفاعل بضم اقترن ومن قواعدهم ان اليا اذا سكنت وضم ما قبلها انقلبت واوا لتعسر النطق باليا الساكنة بعد ضمة
بشهادة الوجدان وذلك قياس مطرد فان قلت قد قررت فيما سبق ان الواو بين اليا التحتية والكسرة التحتية تحذف فما
اي الواو لم يم قد ذكرت اي عرف كما في يوعد فانها تحذف فيقال يعد لكنها فيما مضى من نحو يوسر لم تحذف مع وجود
ما ذكرت من مقتضى الحذف قلت انما تحذف من ذلك للاتباع الالحاق اي الاضرار بالكلمة حذفها في نحو يوسر يبقى لتلك
الحذف حرفين ثابتين في الماضي وذلك لانهم قد حذفوا الهمزة التي كانت في الماضي من المضارع نحو يوسر فالاصل وقد كان
يؤسر بهمزة مفتوحة بعد حرف المضارعة فحذفت ثم قلبت اليا الثانيه واوا لما علمت فلو حذفت اليا ايضا لحصل
الاجحاف المذكور في نحو وايضا الواو ليست واقعة بين اليا والكسرة بل بين الهمزة والكسرة في الحقيقة لان المحذوف
لعلة في حكم الثابت وايضا الثقل هنا منتف لانضمام ما قبل الواو للثقال ككل الهمزة ليست عامة من قلب اليا واوا

في نحو يوسر وهلا كانت كذلك بالقياس الى السقوط لانا نقول ايضا لو لم تكن مانعة من السقوط للزم النقل من الضمة الى الكسرة
وهو ثقيل اتفقوا على ان الواو انما تسقط اذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة وما اشتمل عليه البيتان الاولان يوجد
في بعض نسخ الاصل قال التفتازاني والحق انه من الحاشية الحقت بالمتن انتهى وما اشتمل عليه هذا البيت الاخير فهو
من زيادتي واذا نقلت المعتل الفا الى باب الافتعال فالواو والياء الواقعتان فاؤه تقلبان تاء اي كل واحدة منهما في
المعتل الذي وازن افتعل بسكون آخره للوزن تاء فوقية لان التاء اقوى اذ هي احملها على تحمل الحركة وهي مع ذلك اقرب الى الفم
من الواو لانهم لو اقروهما لتلاعبت بهما حركات ما قبلها فتكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفا وبعد الضمة واوا ولما
كرهوا كثرة التغيير ابدلوهما كياء وبعد الفتحة الفا وبعد الضمة واوا فلما كرهوا كثرة التغيير ابدلوهما بحرف لا يتغير
وهو التاء وفي تاء له اي تاء المفتعل ادغام هذي التاء في التاء بالبناء المجهول اي يتبع وهذه لغة لبعضهم تقول اذ تصوغ
افتعل من الواوي او يعد مثلا ثم تقلب الواو تاء وتدغمها في تاء الافتعال وكذلك في الفعل الماضي فيصير بعد القلب
والادغام اتقد اي اقبل الوعد واصله كاعلمت اوتعد فقلبت الواو تاء وادغمت في التاء لدفع الثقل الحاصل من
اجتماع المثلين فان قلت مقتضى وضع الواو الساكنة بعد كسرة ان تقلب ياء تحتية كما قدمت بيان ذلك فلم تكلف
ذكرها هنا قلبت تاء فوقية قلت اجاب عن ذلك ابن الحاجب بان قلبها تاء فوقية لازم في هذه اللغة فلو قلبت ياء تحتية
لاحتيج الى قلبها ثانيا تاء فوقية فالاولى قصر المسافة والاكتفاء باعلال واحد فان قلت هذا الجواب غير سديد لانها
لو قلبت ياء تحتية لم يتكرر قلبها ثانيا تاء فوقية لما زعم لان الياء التي تقلب في هذه اللغة تاء هي الاصلية دون المنقلبة
عن غيرها فلذلك لم تقلب الياء المنقلبة عن الهمزة كما ستذكر في المهموز قلت هو ممنوع بل تقلب ثانيا وقياسها
على المنقلبة عن الهمزة قياس مع الفارق لان الياء المنقلبة عن الهمزة انما لم تقلب لانها عارضة مبدلة من همزة فحكمها
حكم الهمزة والهمزة لا تقلب تاء فكذا ما ابدل منها لانها فرعها ولا كذلك الياء المنقلبة عن الواو بدليل قولهم يتقي
ومبتعد وما اشبههما وفي تصلا مضارعا لهذا الماضي عليه فقل فيه يتعد واصله يوتعد وكذا قل في اسم فاعل له عليه فتقول متعد
اصله موتعد فتفعل بهما ما مر وان تصغ افتعل من اليائي فاحذ اي اتبع ذا القبيل في الواوي فتقول فيه من يسر في
الماضي منه اتسر اصله ايتسر وفي المضارع يتسر اصله ييتسر وفي اسم المفعول منه موتسر فيه بفتح ما قبل آخره واصله ميتسر فيه كذلك
في اسم الفاعل نحو موتسر بكسر ما قبل آخره واصله ميتسر فتفعل بهما ما مر بعد من قلب الياء تاء وادغامها في تاء الافتعال لا هتمام
بالادغام اذ يصير به الحرفان كحرف واحد وهذه الامثلة تقرا بسكونين اواخرها سكون وقف لاجل الوزن وقد قيل ايضا ايتعد اي في
افتعل من الواوي واليائي ايضا ايتعد بابقاء الياء التحتية اصلية كانت او منقلبة عن واو وهذه هي اللغة الاخرى في تيهما
ابن عصفور لبعض العرب وابن مالك في التسهيل لبعض الحجازيين وقال ابن الخباز هي لغة الحجازيين ويمكن اذ الريلت
كسرة ما قبل الواو كما قيل الياتي ويبعد ولهذا حمل الزمخشري قول الشاعر فلما لها ايتدكرها منتدرا واتبصلت عشرين الفرقد
على ان الياء بدل من التاء في اتصلت ولم يجعلها بدلا من الواو وقال التفتازاني ويلزم اهل هذه ان يقولوا وتعد
ووتصل باثبات الواو اذ لا علة للقلب انتهى الا ان تقلب لكراهة اجتماع الواوين وحينئذ يمكن حمل البيت عليه
لكن

لكن ذلك موقوف على النقل عنهم انتهى وتقول في المضارع على هذه اللغة ياتعد بقلب الواو الفا لانه وجب قلبهما في الماضي
ولم تكن الياء التقلبا فقلبت الفا لخفتها وفي اسم الفاعل موتعد فان اعتبر انه ماخوذ من ياتعد فتقول قلبت الالف واوا لا
نضمام ما قبلها او هو قياس مطرد وكذا ورد هذا الاستعمال في هذه اللغة في اليائي ايضا نحو ايتسر في الماضي على الاصل و
ياتسر في المضارع بقلب الياء الفا تخفيفا للثقل اجتماع المثلين وفي اسم الفاعل موتسر بكسر ما قبل آخره وقلب الياء واوا ان اعتبر انه
ماخوذ من ييتسر على الاصل وقلب الالف واوا ان اعتبر انه ماخوذ من ياتسر وفي اسم مفعول هذا يقال موتسر فيه بفتح ما قبل
آخره وانما زدت الظرف لان الايتسار لازم فيجب تعديه بحرف الجر ليبنى منه اسم المفعول اذ لا يبنى من اللازم الا بعد تعديته
بحرف الجر كما علمت والحكم في المعتل الفاء من المضاعف نحو ود يود فتاتي كالحكم في المضاعف من غير المعتل نحو عض يعض في
وجوب الادغام وامتناعه وجوازه وسائر احكامه فلا تنس ما تقدم هناك يا فتى فيجوز ادغامه وفكه على الاصل تقول
ايدد بالفك والاصل اودد مثل ما تقول اعضض حال كونه منفكا ويجوز ود بالفتح والكسر مثل عض ومثلت بايدد لما فيه من الاعلال
تنبيه الفعل المضاعف المعتل الفاء الواوي لا يكون مضارعه الا مفتوح العين ولا يكون مضموما والمكسورها الا اللهم فلا
مشتق من المثال الواوي قطعا الا ما جاء في لغة بني عامر من وجد يجد بالضم وهو ضعيف والصحيح الكسر واما مثلنا
سابقا وكثر بحذف الواو من قولنا وجد يوجد فهو وزن ياوص وضع الحويل الميرمن النتج في الماضي والكسر في المضارع
لدلالة على صيرورة معناه كالسجية والطبيعة فلا يرد علينا الاثر ليس اصليا واما الكسر فلانه لو بني مكسور العين وجب
حذف الواو والادغام لئلا تنخرم القاعدة وحينئذ يلزم تغييرات وتغيير الكلمة عن وضعها لحنا وقد انتقضى الكلام على
النوع الاول من المعتلات ولنشرع في الكلام على النوع الثاني مما اتحد فيه حرف العلة وهو ايضا ثاني الانواع المعدة
المذكورة للمعتل وهو ما اي لفظ جاز لك الاعلال اطلاق اسم الاعلال على الياء اتطرق فيه اي في الحرف الذي كان منه فوق
ذاك الحرف حق عينه ويسمى هذا المذكور وهو المعتل العين الاجوف لخلو جوفه كالجوف وهو الحرف الصحيح او من الحركة وقد ادعيناه على
المعتل اللام لتقدم العين عليها ويسمى ايضا بذي الثلاثة وذلك لكون ماضيه في بعض الصور اي على ثلاثة احرف وذلك
ان اخبرت عن نفسك قلت قلت وبعت وهذا القدر كاف في وجه التسمية ولا يلزم اطراده والمراد الاحرف الاصول ليطابق التسمية
الاجوف المزيد كالمجرد والتعابير بالتعريف والتنكير في عروض البيت وضربه كاف في دفع عيب الايطاء فان قلت ما ثبت
بكونه على ثلاثة احرف على ذلك التقدير ممنوع لان التاء ضمير الفاعل والفعل انما هو على حرفين قلت اشار الى الجواب
ذلك التفتازاني بقوله فانه وان كان جملة تسمية لهل التعريف بالفعل الماضي المتكلم فان قلت ما فائدة تقييده كونه على ثلاثة
احرف بحالة الاخبار عن النفس المستلزم لما ذكرنا مع انه على ثلاثة احرف وان لم يسند الى النفس قلت كانهم لما لاحظوا هذه الحالة
يخرج من الصحيح والمعتل قيدوه بهذه الحالة التي تختص بالذي يبقى معها على ثلاثة احرف بخلاف الصحيح والمعتل غيره ولو
لحظوا ان وجه التسمية لا يجب اطراده لما احتاجوا الى هذا التعسف اذا علمت هذا فعينه حال كونه ماضيا ثلاثيا مجردا
مبنيا للفاعل اقلبها الفا بالوقف على السكون على لغة ربيعة وهذا الحكم وهو قلبها الفا يستوي في لفظي واو وذي يا
لا يختلف اعني انها تقلب الفا سواء كانت واوا او ياء جاز القلب لاجل تحركه اي الحرف العلة ولاجل فتح ما اي الحرف الذي

مبحث الاجوف

جاء قبله اي مثل حرف العلة المذكور ومن قواعدهم ان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب الفا سواء كان واوا كقال فان
اصله صون او ياء نحو باع فان اصله بيع فيفعل بهما كما ترى وذلك قياس مطرد فاعلال بقلب الواو والياء الفا وانكان تحرك
الواو والياء وانفتاح ما قبلهما موجبا لقلبهما الفا لان كلا منهما حركتين وذلك لان الحركات ابعاض هذه الحروف ولما كانتا متحركتين
وكان ما قبلهما وما بعدهما متحركا ايضا كان ذلك مثل اجتماع حركات متوالية وهو ثقيل فقلبوهما الفا والعلة المذكورة هكذا
اصلها دفع الثقل وعلمنا به بالاستقرا فان قلت كان يكفيهم في دفع الثقل الاسكان مع ما فيه من قلة التغير قلت لما
كان موجب قلبها الفرار من الثقل بولغ فيه بالقلب الى اخف الحروف وهو الالف وايضا لو ابقوهما ساكنين لالتبس صيغة
المتحرك بصيغة الساكن فانهم لو اعلوا نحو بوب بالاسكان لم يعلم كونه من باب فرس او من باب قفل
كبيع فقلبوهما الفا ابتداء ثانيا باعتبار حركته واما نحو صيد البعير وعور مما تحرك فيه حرف العلة بالكسر وانفتح ما قبله
ولم تقلب الفا فهو من الشواذ تنبيها على الاصل وكذا مصدرهما كالصيد وهو الميل الى خلف والعور وهو القصاص
واما ليس فانه وان كان اصله الكسر لكن لم يقلبوا ياءه الفا لانه لم يكن من الافعال المتصرفة التي يجي منها
الماضي والمضارع وغيرهما ولم يجي منه الا اربعة عشر المثال الذي للماضي وكان الكسر ثقيلا فقلبوها الياء
لا يكون للافعال المتصرفة وهي اسكان العين والتزموه لتكون على لفظ الحرف كليت فيحصل الفرق بين الحرف
والجامد وصار الكسر نسيا منسيا وان قيل المعتل حال كونه من الواو وهو الواوي ان كان على وزن فعل مفتوح العين
الى فعل بضمها وذلك بان تضم عينه وهي اي وفعل المفتوح العين ايضا حال كونه من اليا اي اليائي انقلن الى فعل
بكسر العين بان تكسرها ثم تنقل ضمة العين من الواوي وكسرها من اليائي الى فاء الفعل بعد سلب حركتها وتحذف العين لا
لتقاء الساكنين وهذا النقل اذ اي بفعل مفتوح العين اتصل الضمير المرفوع المتحرك مطلقا او بضمير الجمع الاناث الغائبات او
مضمر لذي تكلم اي متكلم مطلقا نقل بصيغة المبني للمجهول وهو جواب اذا الشرطيه والظرف المتقدم متعلق به والضم في
فعل من الواوي والكسر في فعل من اليائي دليل ما حصل اي مما منع من الواو والياء لانهما لما حذفتا كما ستقرره في الامثلة
فلو لم ينقل فعل المفتوح العين من الواوي الى فعل المضمومها ومن اليائي الى فعل المكسورها لم يكن دليل على الواو
والياء المحذوفتين فلذلك نقل منهما الى فعل وفعل واما فعل المضموم العين كطول بضم الواو فلم يغيروه بالنقل
الى غيره كذلك فعل المكسور العين سواء كان يائيا كهيب بكسر الياء او واويا كخوف بكسر الواو ولم يغيروهما
بالنقل الى غيرهما ابقيا وتركوه لانك تنقل المفتوح العين اليهما فلو تركت ابقاءهما بالطريقة الاولى لدلالة على الواو
والياء فلهذا فلا فايدة في القيد الذي زاده الاصل هنا وهو قوله اذا كانا اصليين لانهما منقولين كالاصليين
فلذلك تركته لعدم فايدة لان ان اراد بعدم التغير عدم النقل الى باب اخر فهما كذلك وان اراد انهما لا يتغيرا
عن حالهما الاصلي فممنوع لانه تنقل الضمة والكسرة فيهما وتحذف العين منهما كطال من الواوي فان اصله طول
كما عرفت وهاب من اليائي فاصله هيب فاذا اسند الاول وهو طول الى احد ما تقدم بيانه فانقل الضمة من عينه
الى فائه بعد سلب حركتها ثم احذف الواو لالتقائها ساكنة مع لامه المسكنة لاتصال الضمير المرفوع بها كذلك اذا اسند

الكسر

الكسر الثاني وهو هيب الى احد ما تقدم فانقل الكسر من عينه الى فائه بعد سلب حركتها واحذف ما التي لفاء وهو العين لالتقائها
ساكنة مع لامه المسكنة لما تقدم فهذا كما ترى قد حصل فيهما التغير فكيف يحكم بعدمه فان قلت يمكن ان يحترز به عن غير
الاصليين من حيث انهما يتغيران اي يرجعان الى اصلهما عند زوال الضمة المذكورة بخلاف الاصليين فانهما ليس لهما اصل
ينقلان اليه قلت قال التفتازاني هذا فاسد وفساده يظهر بادنى تامل في سياق الكلام وذلك لان سياق الكلام انهما
يدل على ان فعل بالضم وفعل بالكسر لا يتغيران عن بابهما اذا اتصلت بهما الضماير المذكورة لا انهما لا يتغيران بعد انفصال
الضماير اذا اريد تجريدهما عنها ولذلك غير بعضهم هذا اللفظ الى اذا كانا اصليين ليكون للتقليل وليس بشي لان لفظ فعل
بالضم وفعل بالكسر اعم من الاصل والمنقول اليه ولا اعم لا اشعار له بالاخص منه فلا يصلح عليه المذكورة قال التفتازاني
والذي يظهر لي ان هذا الشرط يفيد احترازه عن شي ولكنه لما ذكر ان فعل الاصلي يتغير اراد ان يبين ان فعل وفعل الاصليين
لا يتغيران فالتقييد به لانه هو المقصود لا للاحتراز فليتامل اذا تقرر هذا فتقول في مثال الفعل مفتوح العين من الواوي
فعلى ص صان للمفرد المذكر الغايب وصانا لمثناه وصانوا للجمع وصانت للمفردة الغايبة وصانتا لمثناها اتانا هذه الخمسة الامثلة
قلبت الواو التي هي عين منها الفا لما مر كذلك تقول للجمع صن واصله صون بفتح العين فادغمت النون في النون فصار صون
نقل الى فعل المضموم العين بان ضمت الواو فصار صون ثم نقلت حركة الواو الى الصاد بعد سلب حركتها فالتقى الساكنان هما
عين الفعل ولامه فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار صن بضم الصاد كما ذكرنا لك اعلال هذا فقس عليه اعلال الباقي الامثلة
وتقول للمفرد المذكر المخاطب صنت بفتح التاء ولمثناه صنتما كذا تقول للجمع صنتم وللمفردة المخاطبة صنت بكسر التاء ولمثناها
صنتما وللجمع صنتن وكذا تقول للمتكلم وحده صنت بضم التاء ومع غيره صنا وهكذا قياس كل اجوف واوي مفتوح العين نحو قال
ثم قلت كذلك من غير فرق في مثال الفعل مفتوح العين من اليائي نحو باع للمفرد المذكر الغايب وباعا لمثناه ثم باعوا للجمع وصرف
هذا المثال فقل للمفردة الغايبة باعت ولمثناها باعتا وللجمع بعن وقل للمفرد المذكر المخاطب بعت بفتح التاء ولمثناه بعتما
وللجمع بعتم وللمفردة المخاطبة بعت بكسر التاء ولمثناها بعتما وللجمع بعتن الى ان تقول في المتكلم وحده بعت بضم التاء كذا ومع
غيره بعنا واصل هذه الامثلة بيعن وبيعت وبيعتما وبيعتم وبيعت وبيعتما وبيعتن وبيعت وبيعنا بفتح الياء على وزن فعل المفتوح
العين فنقل الى فعل المكسورها ونقلت الكسرة الى الفاء وحذفت الياء وهكذا قياس كل اجوف يائي مفتوح العين نحو شاع والنظم في
هذا الحكم امثال ذلك مما هو مفتوح العين بخلاف نحو خاف وهاب وطال فانه لا نقل فيها الى باب اخر تقول خفت في الاصل
خوفت وهبت والاصل هيبت وطلت والاصل طولت فاعلت بنقل حركة العين ثم حذفها ثم التنبيه هذه الطريقة التي ذكرناها
في النظم تبعا للاصل في اعلال فعل المضموم العين والمكسورها هي طريقة المتقدمين ثم طريقة اخرى مشى عليها المتأخرون منهم
ابن الحاجب وتابعه على ذلك شراح كلامه وتقريرها ان ينقل لتحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما قلبتا الفا ثم حذفت
الالف عند اتصال الضمير لسكون اللام حينئذ ثم ضمت الفاء في الواوي وكسرت في اليائي دلالة عليهما وانما لم يرتض ابن الحاجب
الطريقة الاولى لما فيها من النقل من باب الى باب بخلاف هذه لكنها الفظ وهو ظاهر ويعمى الخلاف معاني الابواب وما
يلزم منها من المحذور وهو مجي فعل المضموم العين متعديا وذلك لان اصل قولنا سدته وقلته مثلا سودته وقولته

بضم العين كما هو مذهب الكسائي ثم نقلت ضمة العين الى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين فقد جاء فعل المضموم العين متعديا
وأجيب بمنع كونه في الاصل مضموم العين وذلك لان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل مضموم العين متعديا
وبني في الاصل بفتح العين وانما ارتكب الاولون ذلك لما راوا انهم لم يفرقوا في خفت وهبت بين الواوي واليائي فقالوا لو كانت الكسرة
لبيان الواو لوجب الضم في خفت لانه واوي واجاب عن ذلك ابن الحاجب بانهم انما كسروا في خفت للتنبيه على بيان البنية وذلك
لان الدلالة على البنية اهم من بيان الواوي واليائي لتعلق الاول بالمعنى والثاني باللفظ ولما لم يمكنهم الدلالة على
البنية في قلت وبعت اذ لو فتحوا لما دل على حركة العين لان الفتح لخفته لا ينتقل الى الفاء بخلاف الضم والكسر ولاحتمال ان يكون
كالنوعين الاخرين لان الفاء لا تفتح مكسورة والمضمومة بوجه فيه ما دليل على النقل وقصدوا التمييز بين الواوي واليائي لئلا
من فوات المقصود لجمع بخلاف خفت وهبت فان الكسرة تدل على انه مكسور العين فرجع الى بيان البنية انتهى وان بني
من الاجوف المذكور للمفعول فالكسر وقد ورد بالبنا للمجهول بيناء من الجميع اي من مفتوح العين ومضمومها ومكسورها واويا كان
او يائيا متصلا بالضمير او لم يتصل في الواوي نحو صين قيل وهو بالنقل اي نقل حركة العين وهي هنا الواو الى ما قبلها
بعد اسكانه والقلب اي قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها اعتلال كمل بضم الميم للتاكيد فاصله صُوِن فنقلت كسرة الواو الى الصاد
بعد حذف ضمتها فوقعت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء فصار صين واما لم يذكر حذف حركة الفاء لانه مفهوم من نقل الحركة
اليها ضرورة ان الحرف الواحد لا يحرك بحركتين في آن واحد وقس على هذا باقي الامثلة وفي اليائي نحو بيع وهو بالنقل
فقط اي نقل حركة العين هنا الى ما قبلها وبعد سلب حركته معلول اذ اصله بُيِع فنقلت كسرة الياء الى الباء بعد حذف ضمتها (وهي صح)
فصار بيع ولم يحتج الى قلب الياء لانها حرف ساكن بعد حركة تجانسها بخلاف الواو ففي اليائي علتان وفي الواوي ثلاث
اعمال وهذه هي اللغة المشهورة الفصحى وهي لغة قريش ومن جاورهم وفيه لغتان اخريان احداهما صُون وبُوع با
لواو وحذفت حركة العين وقلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وهذه عكس اللغة الاولى لان في اللغة الاولى بعد النقل
تبقى الياء في اليائي على حالها وتقلب الواو في الواوي ياء لانكسار ما قبلها وفي هذه تبقى الواو في الواوي وتقلب الياء
في اليائي واوا لضمة ما قبلها وهي لغة بعض بني تميم وجميع فقعس ودبير وهما من فصحاء بني اسد واللغة الثالثة الاشمام
وهي لغة كثير من قيس واكثر بني اسد والاشمام هنا هو الاشارة الى الضم مع التلفظ بالكسر وحقيقته ان تنحو بكسرة
فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها كذا قاله المصنف ذا الحق في
رد ما قيل ان الاشمام في قيل مثلا انما يكون بعد التلفظ بالقاف فيكون التلفظ بالياء وانما امكن لما في الياء من المد
ووجه فساده ان الاشمام ثابت في مثل بعت يا عبد وقلت يا قول على انه لو فعل ما ذكر لانقلبت الياء واوا لضمة
الشفتين اذ لا معنى للواو الا ذلك ثم ظاهر كلام المصنف ذا الحق ان المتقدم الكسر وقد قيل بالعكس وبه اخذ بعض مشايخ
الاقراء وقيل القاف مثلا متحركة بحركة تامة مركبة من حركتين شيوعا وانكره بعضهم وما ذكرناه في تعريف الاشمام هو المراد عند النحاة هنا (حركة صح)
والمراد بالضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصا كما في الوقف ولا الاتيان بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة كما قيل
حركة بين حركتين الضم والكسر بعدها حرف بين حرفين الواو والياء تنبيه وقد يشترك المبني للفاعل والمبني للمفعول من الاجوف

اليائي

اليائي في بعض المواضع في اللفظ وذلك اذا اتصل به ما يسكن لامه كتاء الضمير ونحوها نون والفرق بينهما تقديري
اذ اصل بعن اذا كان مبنيا للفاعل بيعن مفتوح الفاء والعين فنقل الى فعل بكسر العين فصار بيعن ثم نقلت حركة
العين الى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين فصار بعن واذا كان مبنيا للمفعول فاصله بُيِعن بضم الفاء وكسر
العين فنقلت حركة العين الى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين فصار بعن وكذلك بعت فلا
تغفل عنه فان الفرق بينهما في مثل هذه المواضع مما يشتبه على كثير من الطلبة وبناء على ذلك جاز الاوجه الثلاثة وهي اخلاص
الضم والكسر والاشمام في جميع تصاريف هذا المعتل وان اوقع في لبس المعلوم بالمجهول في الشافية خلافا لما في التسهيل فانه قال
فيه ويمنع الاخلاص عند خوف اللبس انتهى ولما فرغنا من بيان الاعلال في الماضي شرع في بيان المضارع فقال
وفي مضارعيهما اي الواوي واليائي نحو يقول يصون في الاول والاعلال فيه بالنقل اي نقل ضمة الواو الى ما قبلها فقط اذ الاصل
يصون كينصر فنقل الضمة من الواو الى الصاد فصار يصون كذا اعلال مضارع اليائي نحو يبيع جا على هذا النمط
المذكور فاعلاله بالنقل فقط ايضا فان اصل يبيع يبيع كيضرب فنقلت كسرة الياء الى ما قبلها وهذا اذا كان الواوي مضموم
العين واليائي مكسورها كما مثلنا اما اذا كانا مفتوحي العين نحو يخاف في الواوي ويهاب في اليائي فان اصلهما يخوف
ويهيب كيعلم فهما بالنقل اي نقل حركتي الواو والياء الى ما قبلهما والقلب اي قلب الواو والياء الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح
ما قبلهما في الحال اعلالا بالبنا للمفعول حملا للمضارع على الماضي فانهما بابدال النون الخفيفة الفا واما اعلال المبني للمفعول
من الجميع فهو بالنقل والقلب ايضا نحو يصان ويباع ويخاف ويهاب فان اصلها يُصْوَن ويُبْيَع ويُخْوَف ويُهْيَب
على وزن يضرب المبني للمجهول فنقلت حركات العين فيها وهو حرف العلة الى ما قبله فتحرك حرف العلة في
الاصل وانفتح ما قبله في الحال فقلب الفا وانما مثلت باربعة امثلة لانه اما واوي او يائي والاول اما مفتوح
العين او مضمومها والثاني اما مكسور العين او مفتوحها وان علا اي على المضارع الاجوف جزما من الجوازم انت اذ خلتا
بالف الاطلاق فعينه المعتلة سواء كانت واوا كيصون او ياء كيبيع او الفا منقلبة عن احدهما كيخاف ويهاب تسقط حتما
(وهو لام الفعل) ان اسكنتا بالف الاطلاق ايضا لما اي الحرف الذي بعدها اي بعد العين لالتقاء الساكنين سواء كان سكونه بالجازم او بغيره
وذلك في سبعة مواضع كما سياتي بيانها وان تحرك ما بعدها بحركة اصلية كالحركة مع الضمائر لان الضماير كالجزء منه
للاصلية كالحركة مع نون التوكيد لان نون التوكيد كالضماير التي تشبه الاجزاء ثبت عين الفعل المذكور لعدم
علة الحذف وذلك في السبعة الباقية فالاولى من السبعة التي تسقط فيها العين وهي مما يعرب من الافعال بالحركات
او بني على السكون هو المسند الى ضمير المفرد المذكر الغايب وقولنا لم يصن بحذف العين واصله يصون فلما دخل الجازم حذف حركة
الآخر ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين على غير حده وقس عليه الستة الباقية والاولى من السبعة التي تثبت فيها العين
وهو مما يعرب من الافعال بالحروف هو المسند الى ضمير المثنى مطلقا نحو لم يصونا باثبات العين واصله يصونان فلما دخل الجازم
حذف النون فبقي يصونا فلما تحرك حرف العلة بحركة صحيحة لم يحذف لعدم موجبه وفي لم يخافي تقيما اللبس وهو نوع المعجمة
وتشديد اللام وبالمثناة الفوقية الصادقة والضم لغة فيها وقس عليه ما بقي وهي الستة الاخرى جميعا فالجميع

المذكر لم يصونوا باثباتها وللمفردة الغائبة لم تصن بحذفها ولمثناها لم يصونا باثباتها ولجمع المؤنث لم يصن بحذفها كما تقول لم يصن
بغير جازم ولا يتغير الحكم لان الجازم لا عمل له فيه لانه مبني فان قيل اذا كان الجازم لا عمل له فيه فما سبب حذف العين اجيب
بانها انما حذفت لالتقاء الساكنين عند اتصال نون الاناث به وذلك لان الفعل مع نون الاناث مبني على السكون انتهى
وللمفرد المخاطب لم تصن بالحذف ولمثناه لم تصونا ولجمعه لم تصونوا وللمفردة المخاطبة لم تصوني ولمثناها لم تصونا بالاثبات
ولجمعها لم تصن وللمتكلم وحده لم اصن وللمتكلم مع غيره لم نصن بالحذف فكذلك قياس كل ما كان عينه ياء نحو لم يبع بحذفها كما حذف
ما بعدها او لم يبيعا لبقائها وكذلك ما كان عينه الفا نحو لم يخف بحذفها ولم يخافا باثباتها وكذا قياس جميع تصاريفهما والضابط
في سقوط العين وثبوتها في المضارع الاجوف المجزوم ان المحذوف بالجازم ان كان حركة تحذف العين وان كان نون الرفع تثبت
وانما لا تحذف النون علامة لثبوت العين لتحقق الضمير قبلها المقتضي سكونه لتحرك اللام المانع من التقاء الساكنين
الموجب لعدم ثبوت العين وفرع عليه اي على المضارع المجزوم في سقوط عينه اذا سكن ما بعدها وثبوتها اذا تحرك الامر اي فعل الامر
فتحذف منه عين الفعل اذا سكن ما بعدها نحو صن امر من تصون بحذف حرف المضارعة وسكون اللام فصار صون فحذفت الواو
لالتقاء الساكنين وتثبتها اذا تحرك نحو صونا الفتى بكسر القاف والياء للملاحم قوص اي ... البيت واصله قوص لانه فعل
امر من القول فقالوا قولوا ثم قلبوا الواو ياء وكسروا القاف كما كسروا عين عصي فصارت قيا على ... كان
من ذوات الثلاث فصار من ذوات الاربع فاذا انتسب اليها فلت منوي فردها الى الاصل وفرع عليه باقي الامثلة وان
نوكده بنون ثقيلة او خفيفة فقل اذا اكدته بالاولى صونن للمفرد المذكر بفتح النون ثم وهكذا القياس لباقي الامثلة نحو صونان للمثنى وصونن
للجمع بضم النون الاولى وصونن للمفردة المخاطبة بكسر النون الاولى وصونان لمثناها باعادة العين المحذوفة فيما
حذفت منه وهو فعل المفرد المذكر لزوال العلة الحذف بتحرك ثمة لعروض ما تقدم من انه يفتح اخر الفعل ويضم ويكسر
دفعا لالتقاء الساكنين وابقاؤها فيما اثبتت فيه وهو ما عدا ذلك وعبارة التفتازاني تقتضي ان الواو اعيدت في جميع الامثلة
ويورد عليها بانها لم تحذف الا في فعل المفرد المذكر فقط والعود فرع الحذف وتكلف بعضهم الجواب عن ذلك بانه لما
كان فعل المفرد المذكر اصلا بالنسبة الى باقي الامثلة صح ذلك الاعتبار في الجميع اذ الفعل المتصل به الف
الاثنين هو فعل الواحد متصلا به الف الاثنين وكذا فعل الواحدة المخاطبة هو فعل الواحد متصلا به ياء المخاطبة
فالعلة فيه هي العلة فيها فاعادة العين بعد حذفها موجودة في الجميع وفيه تعسف لا يخفى واما جمع المؤنث فتحذف العين
منه لم يتصل به نون التوكيد او لا نحو صن وكذا اذا اكدته بالنون الخفيفة نحو صونن للمفرد المذكر وصونن للجمع
المؤنثة وصونن للمذكر بثبوت الواو في ذلك لزوال العلة الحذف ولا تؤكد بالخفيفة غيرها لما تقدم من الاشارة اليه وكذلك ايضا
الاثبات والحذف للعين في اليائي تحذف فاذا ... قلت نحو بع فان اصله ابيع فلما صيغ منه الامر حذف حرف المضارعة وسكن
اخره فالتقى ساكنان الياء والعين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وتثبت اذا انتفى ذلك نحو بيعا وبيعوا وبيعي باثباتها
فيما عدا المفرد المذكر وجمع المؤنث وكذلك من الواوي المنقلبة واوه الفا نحو خف اصله خاف فنقل فعل به ما فعل بسابقه فحذفت
الالف فيه فيما عدا المفرد المذكر وجمع الاناث وتحذف منهما وهذان الفعلان ان اكدتا ثقيلة او خفيفة اكدتا بالنون
فلما

فيهما الحكم فان اكدت بالاولى الاولى وهو بيع بيعن قل فيها وان اكدت بها الثانية وهو خف قل فيها خافن العدا باعادة العين
فيهما لزوال العلة المحذوفة فيها وكذا تقول في الخفيفة صونن وبيعن وخافن الى الاخر بلا فرق ويشترط في هذه الحركة التي تعود بها
العين لا تجب اذا وجدت ان تكون اصلية معتدا بها فلذلك لم ترد العين في نحو صن الشيء وبع الفرس وخف القوم لان الحركة
فيها عارضة لا اعتداد بها ووجودها كعدمها بخلاف الحركة في نحو صونا وصونوا وصوني وصونن واشباهها فانها كالاصلية
لاتصالها بما هو بعضها بالكلمة اتصال الجزء واما في نحو صونن فلان نون التوكيد مع الضمير المستتر كالمتصل وتحقيق هذا المقام انا
نشبه ضمير الفاعل المتصل ونون التوكيد مع المستتر بجزء من الكلمة في امتناع وقوع الفصل بينهما اصلا فنشبه الحركات الواقعة قبلهما
بحركة اصل الكلمة حتى كان المجموع كلمة واحدة ثم نستعير احكام الحركة الاصلية لهذه الحركة العارضة فتثبت معها العين كما تثبت
مع الحركة الاصلية وهذا انما يكون اذا لم تكن الحروف التي قبل ضمير الفاعل موضوعة على السكون كتاء التانيث في الفعل
كدعت فانه يجب ان يقال في مثناه دعتا بحذف اللام وان كانت التاء التي هي احد الساكنين متحركة لاجل الالف لان هذه
الحركة عارضة لا اعتداد بها لكون تاء التانيث موضوعة على السكون ولا تقول دعاتا باثبات اللام اعتدادا بالحركة لانه لا
يجوز الاعتداد بها لما علمت فان قلت هذا المثال الذي مثلت به من الناقص وليس مما نحن فيه وهو الاجوف فكان ينبغي
ان تمثل بالاجوف قلت انما مثلت بالناقص دون الاجوف لاشتراكهما في الحكم المذكور وفائدة ذلك الاستغناء عن اعادة
مثله هناك واما لم نعد المحذوف في نحو لا تخشون وارضون فعلى هذا لا تخشاون وارضاون مع ان ههنا ايضا نون التوكيد
لان كون نون التوكيد كجزء من الكلمة انما هو مع غير الضمير البارز والضمير في لا تخشون وارضون بارز وهو الواو وكذا في
بيعن وخافن والسر في ذلك ان الاصل فيها ان تكون كالجزء لانها حرف اتصف بها لفظا ومعنى فاشبهت ضمير الفاعل
المتصل وهذا انما يتحقق في غير البارز اذ لا فاصل بينهما بخلاف البارز فانه فاصل بين الفعل والنون فلا يتحقق الاتصال
اللفظي فلا يشبه ضمير الفاعل المتصل قال التفتازاني وهو بناء فائدة لا تتضمن التنبيه لما وهو ان المراد بالمتصل في هذا المقام
الالف الذي هو ضمير الاثنين دون واو الضمير وياءه والعجب ان يجوز في اغزون مسندا الى ضمير الواحد مؤكدا بالنون اغزن
بدون اعادة اللام التي هي الواو اذ النون حينئذ مشابهة لواو الضمير في لحوق الفعل واللام لم تقدم مع المتصل الذي
هو واو الضمير فكذا الالتقاء مع مشابهه وهو نون التوكيد وكذا الالتقاء اللام مع ياء الضمير كما في الواحدة اغزن بالكسر
وهذا ظاهر وبعد انقضاء الكلام على اعلال المجرد من الاجوف شرع في بيان اعلال المزيد منه واعلم ان لا يعل بصيغة المبني
للمفعول من فعل مزيد فيه حال كونه قد اتى من الفعل الثلاثي سوا اربعنا بالف الاطلاق اي اربعة ابنية وهي اربعة ابواب باب
الافعال والاستفعال والانفعال والافتعال فمثال الاول نحو قولنا اجاب اصله اجوب على وزن افعل فنقلت فتحة العين وهي
الواو الى الفاء وهي الجيم وقلبت الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها في الحال فصار اجاب ومثال الثاني نحو قولنا استقاما
اصله استقوم فنقل حركة الواو الى القاف فقلبت الفا للعلة السابقة فصار استقام ولم يتحقق استحوذ واستصوب واستجوب
واستنوق فعلم نقل للتنبيه على الاصل قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كذا في الصحاح وفي موضع اخر منه
ان تصحيح هذه الاشياء لغة صحيحة فصيحة انتهى قال ابو حيان والصحيح المنع لان هذه الالفاظ بالقياس الى ما جاء معلا

32

كتقطر من بحر فينبغي ان يتبع فيها السماع ولا يقاس عليها وفي التسهيل القياس اذا اهمل الثلاثي فقط كاستنوق واستحوذ
واستتيس واستيسر ومثال الثالث نحو قولنا انقاد اصله انقود فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ومثال الرابع نحو قولنا
اختار اصله اختير فقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مثل في هذه الاربعة اذا ما صرفتها اي اذا صرفت كل واحد منها
الى المضارع والمصدر ونحوهما يجيب في مضارع الاول واصله يجوب كيكرم فنقلت حركة الواو وهي الكسرة الى ما قبلها ثم قلبت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار يجيب وقل في مضارع الثاني يستقيم واصله يستقوم كيستخرج ففعل به كما فعل
بالاول وقل في مصدر الثاني اجابة اصله اجوابا نقلت حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبت الفا كما في الفعل ثم حذفت الالف لالتقاء
الساكنين وعوض عنها تاء في الاخر وقد يحذف نحو واقام الصلوة فان قلت اي الالفين المحذوف الف الافعال او عين الفعل
قلت فيه خلاف فمذهب الخليل وسيبويه ان المحذوف الف الافعال لانها زائدة والزائد اولى بالحذف من الاصلي اعني عين الفعل
ووزنه حينئذ افعله ومذهب الاخفش ان المحذوف عين الفعل لان الالف الاولى لا علي معنى زايدة ووزنه حينئذ افالة وقول سيبويه
اولى لان التا كما جعلت عوضا عن المحذوف وهي زايدة وتعويض الزايد عن الزايد اولى من تعويض الزايد عن الاصلي فلنتأمل
وايضا الالف هي التي يثبت بها النطق فهما زايدة او اصلية والثانية لم يتفاد على النطق بها للطيفة كان بعض المشايخ
المحدثين رحمهم الله تعالى اذا سأل الطالب ان يجيزه او يتهدد له في الاجازة سأل الطالب عن وزن لفظ اجازة وعن اعلاله
فان بينه اجازه والا فلا انتهى ولما فعلوا هذا الاعلال في المزيد حملا على المجرد الذي هو جاب ولذا لم يعلوا نحو اعور واسود
بتخفيف اخرهما لكونهما فعلين مختصين من الالوان والعيوب لما لم يعلوا نحو اسود واعور المشددين لانهما بمعنى لون الاصل
في الالوان والعيوب افعلّ وافعالّ بتشديد اللام فيهما بدليل اختصاصهما بهما والبواقي محذوفات منهما وهما لا يعلان لما
الاول وقال المبرد انما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال وذلك لانه ابيض لو اعلت عينه بالاعلال المذكور لقيل باض
فكان يقال ابتاعه من المبايضة وهي نوع من الجهد واما الثاني فقال الجاربردي لو اعل بحركت الفا وحذفت همزة الوصل واحد
الالفين فقيل في اعور مثلا عار فلم يدر انه افعال او فاعل فلم يعلوا الاصل لم يعلوا الفرع نعم نحو الفعم انما اعل لما
حملا على مجرده ومنهم من لا يلح هذا ويعل نحو قولهم اعاذ واساد وعار وكذا بتشديد اخرها وهو قليل قال الشاعر وسائله
بظهر الغيب عني اعارت عينه ام لم يعارا واما نحو اخيلت واغيلت واطيب واحوش واطول واحول واخوا ذجي بها التنبيها
على الاصل وكذا تساير تصاريفها وقد جاء في هذه الافعال اعلال والاول هو الفصيح وعليه قول امرء القيس فمثلك حبلى قد طرقت
ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول ورواه الاصمعي محول كذا كفعل المصدر من الثاني نحو قولنا استقامة خذ بعليل نقل الوق
الخفيفة الفا واصله استقوام ففعل به ما فعل بالجواب على ما مر وقل في مضارع الثالث ينقاد اصله ينقود وفي مضارع الرابع
يختار اصله يختير فقلبت الواو والياء فيهما الفا لما مر بيانه وقل في مصدر الثالث انقيادا واصله انقوادا قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها
مع اعلال الفعل وكذا في كل مصدر اعل فعله نحو قام يقوم قياما والاصل قواما واما قوم فلم يعل لحركة الف اذ قال التفتازاني
كذا ذكروه وفيه نظر لان اسم مصدر الحق لما بالتضعيف لعدم مجاراته لفعله في عدد الحروف ولا يلزم من كونه اسم مصدر ايضا
لما لا هنا لمجاراته لفعله في ذلك ونظيره ما قالوه من ان نباتا اسم مصدر لانبت ومصدر لنبت لا لانبات المصدر حملا على حول

اذ

اذ قياس مصدر فعل بفتح العين واللازم فعول لانا نقول هو مصدر له لمجاراته المذكورة وكونه قياسا او لا خارج
عن ذلك فان قلت لم لم تنقل حركة اليا الى ما قبلها حتى تقلب الفا كما في اقامة قلت الاعلال فرع في المصدر
فرع الاعلال في فعله ولا اعلال في انقاد فلا نقل فيه ايضا لانه تابع لفعله في نوع اعلاله وجودا وعدما ولو ايضا
لو اعل بالنقل لالتبس بمصدر افعل وذلك لانه لو نقلت حركة اليا الى القاف وقلبت اليا الفا لزم حذف احدى
الالفين كما فعل في اقامة فيبقى على صورة افعال وهو موضع الالتباس ومثل هذا التقرير يأتي في باب اختار بلا فرق وكذا قل
في مصدر الرابع اختيار على الاصل لعدم موجب الاعلال وان كان واويا لقلب الواو في المصدر ياء كما ذكرنا في انقيادا ولم
يعلوا نحو اجتوروا واحتوشوا لانه بمعنى تفاعلوا كتجاوروا وتحاوشوا ومثله مما لا يعل فيه لمكان الالف فلو اعل
لادى الى الاخلال به عند اقامه فانه لو اعل وان كان ما قبل حرف العلة فيه ساكنا للمكان نقلوا حركة عوضا عنه وهي
الالف ثم هذه الابنية الاربعة المعتلة من مزيد الثلاثي اذا بنيت منها المفعول قل في ماضي الاول منها اجيبا بالالف للاطلاق
وفي مضارعه يجاب بضم اولهما واصلهما اجوب يجوب بكسر العين في الاول وفتحها في الثاني فنقلت حركة عينه وهي
الواو الى فائه وهي الجيم بعد فتح الواو في الماضي ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء كما في يجيب وتحركت في المضارع في الاصل
وانفتح ما قبلها في الحال فقلبت الفا كما في اجاب والامر من يجوب بعد اعلاله اذا اسندته للمفرد المذكر قل فيه اجب
وكيفية اقتطاعه من المضارع ان تحذف حرف المضارعة وتعيد الهمزة المتروكة ثم تبنيه على السكون وتحذف اليا
لالتقاء الساكنين كما مر وتنبيها اذا اسندته الى غير المفرد المذكر تقول فيه اجيبا للمثنى مطلقا واجيبوا لجمع المذكر
واجيبي للمفردة المخاطبة بفتح اوايلها واثبات اليا لعدم مقتضي الحذف واجبن لجمع المؤنث بحذف اليا لالتقاء
الساكنين وقس على ذلك الباقي كذا قل في ماضي الثاني منها استقيم وفي مضارعه يستقام بضم اولهما واصلهما استقوم
يستقوم بكسر العين في الاول وفتحها في الثاني فاعلا بالنقل والقلب كما في الاول واستقم للامر للمفرد المذكر
وكيفية اقتطاعه كالاول لكن تجتلب في اوله همزة وصل للتوصل بها الى النطق بالساكن وتثبت اليا فيما عدا المفرد المذكر
نحو استقيما للمثنى مطلقا واستقيموا لجمع المذكر واستقيمي للمفردة المخاطبة باثبات اليا لعدم مقتضي الحذف كما ~~وكذا~~
ما مر وقل في ماضي الثالث منها انقيد وفي مضارعه ذلك كما مر ينقاد بضم اولهما واصلهما انقود ينقود بكسر العين
في الاول وفتحها في الثاني فاعل الاول منهما بالنقل والقلب والثاني بالقلب فقط كما مر كذا قل في الامر منه اذا اسندته
الى غير المفرد المذكر انقادا للمثنى مطلقا وانقادوا لجمع المذكر وانقادي للمفردة المخاطبة بقلب الواو فيها الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وتحذف الالف في المفرد المذكر نحو انقد لالتقاء الساكنين وقل في ماضي الرابع منها اختير وفي مضارعه يختار بضم اولهما
واصلهما اختير يختير بكسر العين في الاول وفتحها في الثاني فنقلت حركة اليا في الاول الى ما قبلها بعد سلب ضمته وتحركت اليا
في الثاني وانفتح ما قبلها فقلبت الفا كذا قل في الامر منه اختر بحذف الالف لالتقاء الساكنين اذا اسندته للمفرد مذكرا واما
غيره اي غير المفرد المذكر فتثبت الالف فيه نحو اختارا للمثنى مطلقا واختاروا لجمع المذكر واختاري للمفردة المخاطبة لعدم
مقتضي الحذف والضابط في اعلال هذه الامثلة ما ذكرناه من ان عينها تحذف اذا سكن ما بعدها وتثبت اذا تحرك حركة اصلية

كما قدمنا ذكره

استقيام

لما ثبت

ادمشابهه لها للاشتراك بينهما في تنبيه نحو في نحو اختار وانقاد اذا بني للمفعول الاوجه الثلاثة الجارية نحو صان وباع لانه لتماثلهما
في ضم ما قبل حرف العلة في الاصل بخلاف نحو اجاب واستقام فانه ليس فيهما الا وجه لا اشمام والواو وهما وهذه الاربعة مثل
المجرد في الاعلال فلذلك اجريت عليها الاحكام من حذف العين عند اتصال الضمير المتحرك به وعند دخول الجازم اذا سكنها
بعده ويكون ذلك ... واما ما عدا هذا الذي مر ذكره من الابنية الاربعة التي من الثلاثي المزيد المعتل العين فصحيح وجوبا
ولا نقل مثل ما اعلت هذه الاربعة لعدم ... مثل اذا بنيت باب التفعيل او التفاعل من الواوي قول بتضعيف العين
وتقاول كذا كقول فيها اذا بنيت باب التفعيل او التفاعل من الواوي تقولا بتضعيف العين وتقاولا وكذا تقول فيها اذا بنيت باب التفعيل
او التفاعل من اليائي زينا وتزينا بتضعيف العين فيهما وتقول اذا بنيت باب التفاعل والتفاعل منه ايضا ... والالف
في هذه الامثلة للاطلاق او ضمير التثنية وتقول فيه اذا بنيت باب الافعلال من الواوي اسود ومن اليائي ابيض بتشديد اخرهما
وكذا تقول فيه اذا بنيت باب الافعيلال من الواوي اسواد وقولنا وفي هو بفتح الواو والقاف من الوفاء وقافية للبيت في
من اليائي ابياض بتشديد اخرهما ايضا و ... هكذا فيلزم جميع ما مر ... صيغة المبني للمفعول من الماضي اعني ... على ما ذكر وكذا
من هذه الامثلة المذكورة من مضارع وامر واسم فاعل واسم مفعول ومصدر وغير ذلك من اسم زمان ومكان فتثبت جميع الحرف
الصحيح بعينه لعدم علة الاعلال كما تقدم ولكون العين فيها في غاية الخفة لسكون ما قبلها واما اعل افعل واستفعل مع ان
ما قبل العين منهما ايضا ساكن دون هذه ... من الاعلال فيهما للان ما قبل العين فيهما يقبل نقل الحركة اليه بخلاف
هذه فانها المقابلة اما الالف فظاهر واما الواو والياء فلانه يؤدي الى الالتباس فانك في قول مثلا اذا نقلت حركة الواو الى
الواو قبلها وحذفت كلا الواوين فقد احقت الاعلال فيحتاج الى قلبهما جميعا دفعا للتحكيم وحينئذ يجتمع الثلث والالتباس حرف
احداهما فقصر الصيغة الى قال وهو واضح الالتباس واعلم انه اذا بنيت المفعول من نحو قاول وتقاول يجب ان تقول فيهما قوول
وتقوول بوزن ضورب وتضورب بلا ادغام لئلا يلتبس المبني للمفعول من فوعل وتفوعل المضعفين وايضا الواو فيهما
بدل من الالف كما سيأتي والالف لا تدغم في شيء فكذا ما هو بدل منها او مثله سوير وتسوير بدون قلب لئلا يلتبس بنحو
زين وتزين ثم اسم فاعل مصوغ من الفعل الثلاثي المجرد الذي فيه اعتل عينه بالهمزة سواء كان واويا او يائيا واما المصوغ من الفعل الثلاثي
المزيد فيه تشديد الياء اسم مفعول من المضاعف وفيه ... وفعله المضارع يعتل اعني اعلال اسم الفاعل من الابواب الاربعة
المذكورة مثل اعلال مضارع تلك الابواب التي اشتق اسم الفاعل منها بعينه فمثال اسم الفاعل من الثلاثي المجرد الواوي
كقول بسكون الهاء الموزن صائن من صان واصله صاون ومثاله من اليائي منه نحو قولنا بائع من باع قلبت الواو والياء فيهما
همزة لان الهمزة في هذا المقام اخف منهما كذا قاله الشيخ عبد القاهر الجرجاني والحق ما قاله التفتازاني انهما قلبتا الفا في
الفعل اثر قلب الالف المنقلبة همزة ولم تحذف لالتقاء الساكنين لئلا يؤدي حذفها الى الالتباس واختصت الهمزة بذلك
لقربها من الالف واما كان هذا هو الحق لان الاعلال فيه انما هو لحمله على الفعل والمناسبة تقتضي ان يجعل مثله في ... يشهد
بذلك صحة نحو عاور وصايد وقد يرجح الاول بقلة الاعلال ووقع في المفصل في بحث الابدال ان الهمزة منقلبة عن الالف
المنقلبة وفي بحث الاعلال انها منقلبة عن الواو والياء فكانه قصد المنافاة في بحث الاعلال لما علم ذلك في بحث الابدال
ومنها

ومنها في النظم يصلح ان يحمل على كل من الوجهين تنبيه تكتب هذه الهمزة فيها بصورة الياء بدون نقط لان الهمزة المتحركة الساكن ما
قبلها تكتب بحرف حركتها كذا قالوا وترد عليهم همزة مسئلة فانها لا تكتب بحرف حركتها بل تكتب بلا حرف والعلم لمن قد حقا
في الشواذ حذف الالف دون قلبها همزة كقولهم شاك والاصل شاوك قلبت الواو الفا فحذفت الالف ووزنه فال بحذف
العين وليس المحذوف الف فاعل المنقلبة عن الواو لان حذف حروف العلة كثير بخلاف العلامة لكن قال في الكشاف في
تفسير قوله تعالى على شفا جرف هار ووزنه فعل قصر عن فاعل ونظيره شاك في شائك وليست الفه الف فاعل وانما هي عينه
واصله هور وشوك انتهى والصواب ما ذكرناه ومشى عليه هو في المفصل حيث قال ورب محذوف العين فيقال شاك انتهى
ومنهم من يقلب اي يضع العين في موضع اللام واللام في موضع العين ويقول شاكي ثم يعله اعلال غاز كما سيجيء
ويقول الشاكي ورويته فالع وعلى هذا القول تقول جاءني شاك ومررت بشاك بالكسر فيهما ورأيت شاكيا باثبات الياء
لخفة الفتحة وعلى الحذف تقول جاءني شاك بالضم ورأيت شاكا بالفتح ومررت بشاك بالكسر ومثاله من الثلاثي المزيد ثلثة
احرف من باب الاستفعال نحو مستقيم اصله مستقوم نقلت كسرة الواو الى القاف ثم قلبت ياء وكذا مستقيمان ومستقيمون ومثاله من الثلاثي
المزيد حرفا من باب الافعال نحو مجيب اصله مجوب فعل به ما فعل بسابقه وكذا مجيبان ومجيبون الى اخره ثم قل في اسم الفاعل
الثلاثي المزيد حرفين من باب الافتعال نحو مختار اصله مختير بكسر الياء التحتية فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب الفا
وكذا مختاران ومختارون الى اخره ومثاله من الثلاثي المزيد حرفين ايضا من باب الانفعال نحو منقاد اصله منقود بكسر الواو
فعل به ما فعل بسابقه وكذا منقادان ومنقادون وهذان الوصفان يشتركان بين فاعل ومفعول ... اولهما الى ثانيهما للوزن وقس
عليهما باقي المثل من الابنية الاربعة وان لم يكن منها ... كما تقدم ثم اسم مفعول لذلك الفعل الثلاثي المجرد الاجوف
سواء كان واويا او يائيا يعل اعلال صيغة المبني للمفعول بالنقل اي نقل حركة الواو وغيرها الى ما قبلها والحذف اي حذف احد الساكنين
وسيأتي الخلاف في المحذوف ومنها اما الواوي فهو قد اعل بالنقل والحذف فقط ولم يحدث فيه عمل غير ذلك كما نقل عنهم نحو مصون
اصله مصوون اذ هو ماخوذ من يصون فنقلت ضمة الواو الى الصاد فالتقى ساكنان وهما الواوان الاولى هي عين الكلمة
الفعل والثانية الزائدة التي هي واو مفعول فحذفت الاولى عند سيبويه فوزنه مفول والثانية عند الاخفش فوزنه
مفعل وسيأتي بيان ذلك واما اليائي نحو مبيع ففيه بعد النقل والحذف عمل اخر وهو قلب ضمة الياء المنقولة الى الباء
المجزوم كسرة لتقلب الواو ياء لدفع الالتباس بالواوي هذا على مذهب سيبويه القائل بان المحذوف هو واو مفعول
واما على مذهب الاخفش القائل بان المحذوف عينه فيصير بعد النقل والحذف مبوع فابدل لضمة الياء كسرة وتقلب الواو
بالسكون فيها ... فيصير مبيعا فوزنه على مذهب سيبويه مفعل بكسر الفاء وسكون العين وعلى مذهب الاخفش
مفيل بكسر الفاء وسكون الياء وندر تصحيح اسم المفعول من الاجوف ذي الواو سمع من بعض العرب ثوب مصوون ومسك مدووف
قال الجوهري لم يات من بنات الواو بالتمام الا حرفان مصوون ومدووف بالدال المهملة انتهى وفي القياس على
ذلك خلاف منعه الجوهري واجازه المبرد في احد قوليه وذكر الجوهري ان بعض النحويين يقيس الاتمام في الواو
وانه لغة لبعض العرب وقال الاستاذ ابو علي حكى ذلك الكسائي وقاس عليه وحكى الفراء عنه ان بني يربوع وبني عقيل يقولون

الاولى هي عين ... فحذفت الثانية عند ... فوزنه مفعل والاولى ... الاخفش فوزنه مفو...

الثالث

على مصووغ ورجل معوور وفرس معوود وقول مقوول وقال ابن السيد وهذا كله خرج عن الكوفيين والبصريين لانهم يرونه

والتصحيح في اسم المفعول من الاجوف ذي اليا أشهر قال سيبويه وبعض العرب يخرجه على الاصل فيقول مخيوط ومبيوع

ولا نعلمهم اتموا في الواو لانها اثقل لا يقال ليس اشتهر هذا النوع من الواوي بانقل من قولهم ... اذا

وغارت عينه ... اولى لان في هذا اجتماع ضمتين وواوين وليس ذلك في مصوون مثلا الا ضمة واحدة

وواوان ومن ثم قاسه المبرد كما نقله عنه ابو الفتح وابن مالك لانا نقول انه تمثيل ... وشاذ ايضا وانما احتمل لانهم لو حذفوا

بعدا سكان الواو لالتبس فعول بفعل لان المصدر ياتي عليهما وكذلك قوول لو حذفوه لالتبس فعول بفعل لان الوصف

ياتي عليهما بخلاف مصوون ومما نقل عن المبرد غير مسلم فقد نص في تصريفه على تقييده بالضرورة كما ياتي بيانه

وهذا البعض الذي ابهمه سيبويه هم بنو تميم كما حكى ذلك المازني وغيره شاعرهم هو علقمة بن عبدة التميمي

حتى تذكر بيضات وهيجه • يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم • وقال الاخر • قد كان قومك يحسبونك سيدا • واخال انك سيد معيون •

وخالفه المبرد في تصريفه فقال انما الجاز ورد مبيوع الى اصله في الضرورة ولم يجعله لغة اشتق وهذا البيت من الفية ابن

مالك ذكرته هنا على طريقة الاستعانة وهو بمعنى بديعي والتنبيه على ندور تصحيح الواوي واشتهار تصحيح اليائي من زوائدي

وان قلت هل واو مفعول هي المحذوف من نحو مصون ومبيع ام ذا المحذوف منهما الواو الاصلية التي هي العين من فعل

له قلت فيه قولان لعلمائهم يتبع لثلثه لم اشاره اي فيه قولان فاول بالصرف يعني كما سبق من القولين وهو ان المحذوف واو

مفعول عن اعلم النحاة سيبويه وشيخه الخليل بن احمد نقرفنا نقله ووجهه انها زائدة والزائد اولى بالحذف والثاني

من القولين وهو ان المحذوف عين فعله منقول عن علي بن سليمان المعنى به ابا الحسن الاخفش الاصغر ووجهه ان العين كثيرا

ما تعرض لها الحذف وغيرها والموضع محذوفها اولى والواو الثانية علامة المفعول والعلامة لا تحذف ولان الساكنين

اذا التقيا في كلمة واحدة حذف الاول منهما كما في قل وبع ومذهب سيبويه اولى لان الثانية زائدة وهي بالحذف احق

وكونها علامة المفعول ممنوع وانما هي متولدة من اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا ولئن سلم فهنا

علامة اخرى وهي الميم ولان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني فحذفه اولى لان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسه

ولا علة له ولو قيل العلة دفع الالتباس فالجواب انه لو قيل مما قال سيبويه لدفع الالتباس ايضا فان عورض

بان الزائد اذا اجتمع مع الاصل فالمحذوف هو الاصل كما ليلمن غاز مع وجود التنوين الذي هو زائد فكيف تحذف ها

الزائد وبانه اذا التقى ساكنان والاول حرف مد حذف الاول كما في قل وبع وخف اجيب بالفرق لان كلا من حرفي

الاصلي في المعارضة الاولى والساكن الاول في المعارضة الثانية انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا

والاول منهما حرف علة واما هنا فليس الثاني حرفا صحيحا بل الاول والثاني حرفا علة لا يقال قد ثبت حذف الاول

مع ان الثاني ايضا حرف علة وذلك في اعلال نحو مصطفون لانا نقول انما لم يحذف الاول لان حذف الثاني مفوت

للدلالة على معناه وما نحن فيه ليس كذلك ولان قلب الضمة الى الكسرة ليس على اصل الاخفش في هذا فان اصله ان الياء اذا

ضمت وبعدها ياء اصلية باقية قلبها واوا لا انضمام ما قبلها الا في الجمع نحو بيض وقد قلبت الضمة هنا كسرة مراعاة

التي هي

التي هي ياء مع حذفها وهو ما انقلبت عنه ... وهي موجودة احير قال التفتازاني بعد ترجيح قول سيبويه ولما فيه من شيب في الواوي

من الشوب وهو الخلط ومعيوب من العيب ومهيب من الهيبة من الشواذ والقياس مشوب ومعيب ومهيب اشتق لو هم من خروجهما

عن قول سيبويه فلجاز بالشذوذ فيهما وهي بالنسبة الى الثاني صحيح لان اصله معيوب لانه يائي فحذفت الياء التي هي

عين مفعوله بعد نقل حركتها الى ما قبلها فصار معيوبا واما بالنسبة الى الاول فليس كذلك لان اصله مشووب اذ هو واوي

فنقلوا الواو الاولى التي هي عين مفعول ياء وحذفوا الثانية وانما لم يقلبوا بالعكس لانه قد عهد منهم قلب الواو التي هي عين

ياء في الواحد او وجود نحو حير واستشهد ابو زيد عليهم بامن الغين المجهر ولم يحفظ عنهم قلب واو مفعول ياء الا ان يدغم

نحو مرمي وحكى ذلك ابو حيان ... من هذا انه ليس شاهد على قول سيبويه فلا شذوذ فيه قلت ... الا ... اما

لهذا الخلاف من كون المحذوف عين الفعل او الزائدة ثمرة لفظية قلت نعم وقد قالوا تظهر فائدة ذلك في ... ونحو

تقول على راي الاخفش ... بالتصريد كما تقول في معروف معرق لانها عنده واو مفعول وعلى مذهب سيبويه رأيت

سوا بالنقل كما تقول في خبث نخبث فتحرك الواو لانها في مذهبه عين الكلمة ومبني اي اسم المفعول من الفعل الاجوف المزيد

فيه اما بالقلب فقط اي قلب العين الفا سواء كانت واوا او يا او بحرف علة القلب فيه يعل وذلك ان اختير ... لقلب

واما بالقلب والنقل ايضا وذلك ان اختير نحو استقام واجاب اي ان اختير من اخر هذه الابنية الاربعة السابق بيانها

وهو المراد بقوله ان فعاله وهو المضارع المبني للمفعول بما اعتل اي بان كان من الابنية المتقدم بيانها وكان اصلا لاسم

المفعول من الاجوف المزيد فيه اذا كان من الابنية الاربعة فهو يعل كما اعل فعله اما بالقلب فقط كما في الملحوظ من

اختاروا انقادا او بالقلب والنقل كما في الملحوظ من استقام واجاب وعبارتي اوضح واشمل من عبارة الاصل فانه

اقتصر على اعلال اسم المفعول من المزيد على القلب فقط وهو قاصر لانه من استقام واجاب يعل بالنقل والقلب

كما علمت وكانه قصد المكافاة فذكر الاصل المستتبعه المتقدمة فيما اعل بالنقل والقلب نحو مجاب ومستقام اصلهما مجوب ومستقوم

نقلت حركة الواو الى ما قبلها فتحرك حرف العلة في الاصل وانفتح ما قبله في الحال فقلب الفا فصار

مجابا ومستقاما وكذا تقول فيما اعل بالقلب فقط نحو مختار ومنقاد كذا اصلهما مختير ومنقود بفتح حرف العلة فيهما

فقلب الفا لتحركه وانفتاح ما قبله فاعلال هذه الامثلة من اسم المفعول كاعلال المضارع المبني للمفعول من غير فرق

فان قلت لم قلت في اسم الفاعل من المزيد يعل بما اعتل به مضارعه وفي اسم المفعول هنا يعل بالقلب فقط او بالقلب

والنقل قلت لان القلب والنقل هنا لازم لفعله بخلاف اسم الفاعل لانه قد يكون فيه اذا وجدتي فعله وقد لا يكون

اذا فقد في فعله كمبيع من باع فانه مبيع لا قلب فيه لان فعله وهو يبيع لا قلب فيه وقد انقضى الكلام على النوع الثاني

من المعتلات ولنشرع في الكلام على النوع الثالث مما اتحد فيه حرف العلة وهو ثالث الانواع السبعة المذكورة للمعتل

ايضا وهو ما اي اللفظ الذي لامه اعل بالبناء المجهول اي مما يكون لامه حرف علة نحو غزا ورمي والعمى والرحى ويسمى

بناقص لنقصان لامه من الحرف الصحيح وقال التفتازاني لنقصان اخره من بعض الحركات ففيه اشارة الحال بعض

الحركات تثبت فيه وذلك كثبوت النصب في الاسم والمضارع والفتحة في الماضي اذا كان ما قبل لامه مكسورا كرضي في

النوع الثالث الناقص

سمي النحاة الاسم المعرب الذي اخره ياء لازمة قبلها كسرة بالمنقوص كما مر نقل ذلك عنهم وان كان فعلا سميناه ناقصا لما تقدم وكذلك ايضا سمي اي الفعل المذكور ذا اي صاحب الاربعة وذلك يكون ماضيه اي على احرف اربعة اذا اخبرت عن نفسك كغزوت ورميت والتقييد بحالة الاخبار عن النفس في هذا صحيح ولا يرد عليه ما اورد على الاجوف والحق جميع ما ذكرنا من الحل في بحث الاجوف في هذا المقام لا يقال هذه العلة موجودة في كل ما هو على ثلاثة احرف غير الاجوف من المجردات كضربت لان القول لكونه على اربعة في غير ذلك على الاصل بخلاف الناقص فان كون الماضي فيه على ثلثة احرف اولى منه في الصحيح وفي الاجوف لكون حرف العلة في الاخر الذي هو محل التغيير فلذلك كان الناقص الاصل فيه ان يكون على ثلثة احرف فلما خالف الناقص ذلك وبقي على اربعة سمي بذي الاربعة وايضا التسمية الشيء بالشيء لا يقتضي اختصاصه به حتى يلزم تعليلها بما يختص بالمسمى ولا يصح التعليل بالكون على اربعة احرف لكونه عاما بل يجوز ان يسمى ذلك المسمى بذلك الاسم وان لا يسمى كما في القارورة للزجاجة لاستقرار المائع فيها المشترك بين الزجاجة وغيرها لكونهما لا يسمى به كذا قيل والتحقيق ان التسمية شيء باسم لمعنى قد يعتبر فيها ذلك المعنى جزءا من المسمى والمراد ذات باعتبار نسبة المعنى اليها فهذه التسمية تطرد في كل ذات كذلك كالاحمر فانه لذات ما لها الحمرة فاعتبر في المسمى خصوصية صفة اعني الحمرة مع ذات ما فاطرد في جميع محاله وقد يعتبر ذلك المعنى من حيث انه مرجح لذلك الاسم من غير دخوله في التسمية وكونه جزءا من المسمى والمراد ذات مخصوصة فيها المعنى فهذه التسمية لا تطرد في جميع الذوات التي يوجد فيها ذلك المعنى اذ المسمى انما هو تلك الذات المخصوصة التي لا توجد في غيرها كلفظ احمر اذا جعل علما لشخص احمر والحاصل ان اعتبار المعنى قد يكون للتصحيح فيطرد وقد يكون للترجيح فلا يطرد وما نحن فيه من القسم الثاني فالواو والياء الكائنتان في اخر اسم مقصور او فعل مجرد ناقص الفا بالبناء للمفعول اقلبهما اذا تحركتا الفا بالوفق على السكون على لغة ربيعة اما اذا سكنتا نحو غزوت ورميت فلا يقلبان وليس قلبهما اذا تحركتا الفا مطلقا بل هو مقيد بشرطان ينفتح ما قبلهما ولم يكن فيه ما يمنع من الاعلال كما سياتي مثال كونهما في الاسم المقصور كقولنا العصا اصلها عصو والرحى اصلها رحي فتحرك حرف العلة فيهما وانفتح ما قبله فقلب الفا واعلالهما بالحذف للعوض لتبت الالف المنقلبة عنهما فيظهر ذلك ولما لوجرد فيهما عنها لحذفت الالف لالتقاء الساكنين مع التنوين ولا يظهر ذلك وقد تورك التقديرا في على الاصل حيث مثل بهما مجردين عنها ومثال كونهما في الفعل المذكور نحو غزا اصله غزو ورمى اصله رمي فقلب حرف العلة فيهما الفا للعلة المذكورة مع عدم المانع من القلب فاذا فقد الشرط وهو فتح ما قبلهما كالغزو والرمي ولن يغزو ولن يرمي فلا يقلبان ضرورة ان الشرط يلزم من عدمه العدم وكذا لا يقلبان اذا وجد المانع من القلب وان وجد المقتضي وذلك اذا كان بعدهما ما يوجب فتح ما قبله نحو غزوا ورميا وعصوان ورحيان ويرضيان وارضيان ويرميان ويغزوان حال كونهما مبنيين للمفعول فان الف التثنية تقتضي فتح ما قبلها فلا تقلب اللام في هذه الامثلة الفا لئلا تزول الفتحة ولو قلبت الفا وحذفت لادى الى الالتباس وذلك مثل غزوا ورميا فانك لو قلبت اللام فيهما الفا وحذفتها لالتبس الفعل بفعل الواحد ومثل عصوان ورحيان فانهما

لو

لو انقلبت فيهما الفا التقى عصان ورحان فيلتبس بالمفرد عند الاضافة ومثل يغزوان ويرميان بالبناء للمفعول ويرضيان عند دخول الناصب والجازم والامر نحو ارضيا مقتطع من المضارع فهو فرعه واما نحو ارضين ولتخشين امر للواحد المؤكد بالنون فلم تقلب ياؤه الفا لانه مثل ارضيا ولتخشيا المعرى من ان النون مع المستتر كالف التثنية والمذكر ههنا القيد في النظم اعتمادا على الامثلة وعلى ما سيجيء تنبيه كل الف مختتم بها فعل او اسم مما يمكن اذا كانت الالف المتطرفة رابعة فصاعدا مطلقا فانها تكتب بالياء سواء كانت منقلبة عن ياء كاوحى ومرمي او واو كاعطى وملهى وسواء كانت للالحاق كعلقى او للتانيث كسلمى او للتكثير كقبعثرى واعلم انما كتبت في جميع ذلك بالياء لانها ترد اليها عند التثنية والجمع وما اشبههما الا ما يستثنى من ذلك لمجيء ياء قبلها كالحيا والدنيا واستحيا وخطايا فانها تكتب بالالف كراهة اجتماع الياءين الا في نحو علما كما في التسهيل وغيره والا في نحو يحيى كذلك كما في الشافية للفرق بينهما علمين وبينهما فعلا او صفة وانما لم يعكس لان الاسم اخف من الفعل فكان احمل لاجتماع المثلين عند الاضطرار هذا ومقتضى التقييد بالعلمية انهما يكتبان بالالف عند التنكير وله وجه كتابتهما ايضا بالياء كما يقتضيه كلام بعضهم واحترزت بالتقييد بالفعل والاسم المتمكن عن الحروف نحو كلا وعن الاسماء المبنية نحو هذا وذا وهؤلاء فانهما يكتبان بالالف فشذ نحو بلى والى وعلى وحتى ونحو متى ولدى واحترزنا بتقييد الثالثة عن الالف المنقلبة عن الياء عن الواو نحو عصا وقفا والمجهولة فانها تكتبان بالالف على الاصل وشذ كبى من الواوي وهذه التفرقة للفرق ولم يعكس لان الاصل المجهولة الالف كرهوا ان يكون في اخر الاسم واو قبلها فتحة ومنهم من يكتب الجميع بالالف لانه القياس والتقى للغلط على الكاتب وتغير الواو والياء عن اليائية لعشرة امور جمعها بعض الفضلاء في قوله ٭ تعرف بين الفالف اللفالي ٭ عن الواو تبدو في الاخر او الياء ٭ مستقبل الفعل الثلاثي وامره ٭ ومصدره والفعلين او الفاء ٭ وعين له ان كانت العالي فيهما ٭ وتثنية والجمع خصا بالاسماء ٭ وعاشرها تسير الامالة في الذي ٭ يشذ عن الاذهان عضوه الناي ٭ امثلة ذلك يدعو ادع غزوا دعوة دعو وعى وهى هوى عوى فتيان عصوان وتعرف ايضا بلحوق الضمير المتحرك نحو رميت وغزوت وهذه العلامة خاصة بالفعل وكذلك الحكم المذكور في المجرد الثلاثي الناقص من قلب الواو والياء الفا حكم الفعل الناقص الذي زاد على احرف ثلاثة فانه تقلب لامه واوا كانت او ياء الفا ايضا لوجود العلة المذكورة فيه سواء كان من يد احرفا واحدا نحو اعطى اصله اعطو قلبت الواو ياء لما سياتي فصار اعطي ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اعطى او مزيدا حرفين نحو اشترى اصله اشتري قلبت الياء الفا لما مر او مزيدا ثلاثة احرف نحو استقصى اصله استقصو فاعل اعلال اعطى ولكونهما ذكرنا المضارع في ان واوه انما تقلب الفا مرتين فصلناه وما يليه من اسم المفعول عما قبله بقولنا وكذلك الدرس الجد لك تبعا للاصل ولو قال قائل ان الواو في اعطو واستقصو انما قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من غير سبق انقلاب الى الياء لم يبعد لان الانقلاب الى الياء انما يحتاج اليه في نحو ذلك لما هو لدفع ثقل الواو على ما سياتي وهو يحصل بالانقلاب الى الالف فلا ضرورة الى زيادة العلاج اذا تادى الى اجتماع الاعلالين وقد تلي اي الانقلاب في الاعلال المذكور اسم مفعول منها اي من المزيد حرفا كقولنا معطى اصله معطو قلبت

واوه يائهم اليا الفا لما مر ومن المزيد بحرفين نحو مشترى اصله مشتري قلبت ياؤه الفا لما سبق كذلك من المزيد بثلاثة احرف نحو مستقصى
اصله مستقصو افتعل به ما فعل بمعطى والالف في جميع هذه الامثلة تكتب بصورة اليا لما تقدم بيانه وكان ينبغي ذكر اسم المفعول
في الامثلة محلى بلام التعريف ليتبين الالف فيتحقق ما ذكر اذ لولا اللام لحذفت الالف لالتقاء الساكنين وكذلك المرئيا عد الوزن على
تحليته بها لتركيبها وينبغي ان لا يلاحظ وجودها في اسم المفعول في الامثلة المذكورة بدون تنوين لما علمت وان لم تذكر
بقلب النون الخفيفة الفا الفعل المضارع من الناقص مجردا كان او مزيدا الفاعل الذي له بان حذفته لغرض من الاغراض الثانية
بيانها وبنيت الفعل للمفعول فالحكم كذلك اي تقلب لامه الفا لان ما قبل اللام مفتوح فقل اذا بنيته من الثلاثي المجرد الواوي يغزى بضم
اليا وفتح الزاي اصله يغزو قلبت الواو ياء ثم اليا الفا لما مر ومن اليائي يرمى بضم اليا وفتح الميم واصله يرمي فقلبت اليا الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم افعل هكذا ايضا اذا بنيته من المزيد فيه من الواوي نحو يعطى بضم اليا وفتح الطا واصله يعطو فعل اعلال
يغزى وقل هكذا في باقي الامثلة من المزيد بحرفين من اليائي نحو يشترى بضم اليا وفتح الرا واصله يشتري فاعل اعلال يرمى ومن المزيد بثلاثة
احرف نحو يستقصى بضم اليا وفتح الصاد واصله يستقصو فاعل اعلال يعطى وانما قربت هذا الفعل بالمضارع لان الماضي ثبتت
حكمه بقوله واللام اي لام الفعل من فعل من ناقص مسند الى ضمير جمع الذكور الغائبين مثل قولنا فعلوا نحو غزوا وتحذف وجوبا لالتقائهما
قبلها متحركان وهذا المثال البتة وحركتها الفتحة لاجل واو الجماعة كتبتم وادربوا وحركتها ما قبلهما لا يخلو اما ان تكون فتحة او غيرها
فان كانت فتحة فتقلب اللام المذكورة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو غزووا ثم تحذف الالف لالتقاء الساكنين وهما اللام وواو
الضمير وان كانت غير فتحة بان كانت ضمة او كسرة فتسقط او تنقل الى ما قبلها العين بعد سلب حركتها كما ستذكره مفصلا لثقلها عليها
ثم تحذف اللام حينئذ لالتقاء الساكنين فعلم بهذا ان في الكل يجب حذف اللام وهو المراد بقوله مطلقا اي سوا كان ما قبلها مفتوحا
او مضموما او مكسورا وسوا كانت هي واوا او يا وسوا كان الفعل مجردا او مزيدا فيه علم ما تقول هذا الفعل الماضي الناقص ان الى
ضمير فاعل مؤنث غائب قد اسند بالبنا للمفعول وللفاعل الاطلاق وكان الضمير المذكور ذا تثنية اي ضمير مثنى نحو الهندان فعلتا او
مفردا نحو هند فعلت ولا يخلو اما ان يكون ما قبل اللام منه مفتوحا او لا فان فتحت انت حرفا سابقا لها اي اللام فاقلبها
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم احذف الالف المذكورة لالتقائها ساكنة مع الضمير المذكور وهو ساكن وذلك كقولنا غزت والاصل
غزوت فقلبت الواو الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين كما علمت كذا قولنا غزتا والاصل غزوتا فعل به ما سبق فان قلت لا يجب
حذف اللام من المسند الى ضمير المثنى بعد قلبها الفا اذ التا متحركة كما رايت فلم حذفت قلت عدم الموجب ممنوع لان التا ساكنة
في التقدير وهذه الحركة عارضة لا اعتداد بها ولم يجئ بها الا لاجل الف التثنية لانها تستدعي فتح ما قبلها كما قلت على ... في
في التقدير لان المؤكد من خواص الاسم غالبا ومنهم من لا يلحظ هذا فيقول غزاتا ورماتا باثبات الالف لعدم ما يقتضي
حذفها باعتبار الظاهر وليس بوجه وقس عليها ما سبق نظائره من نحو رمت ورمتا واعطت واعطتا واشترت واشترتا
واستقصت واستقصتا في اسناد الفعل الماضي الناقص الى غير الذي بيانه مر وهو ضمير جماعة الذكور مطلقا وضمير المؤنث
الغائبة ومثناها اذا فتح ما قبل اللام من فعلهما وذلك صادق بضمير المفرد المذكر الغائب ومثناه وضمير جمع الاناث الغائبات
وضمير المخاطب مطلقا وضمير المتكلم وحده او مع غيره وضمير المفردة المؤنثة الغائبة ومثناها اذا لم يكن ما قبل اللام من فعلهما
مفتوحا فمن

بهذه الجميع اثبت اللام اي لام الفعل فيها فقل اذا اسندته الى ضمير المفرد المذكر الغائب او مثناه فعل وفعلا نحو رضي ورضيا والى ضمير جمع الاناث
رضين والى ضمير المخاطب مطلقا رضيت رضيتما رضيتم رضيت رضيتما رضيتن والى ضمير المتكلم وحده او مع غيره رضيت ورضينا والى ضمير المؤنثة
الغائبة ومثناها اذا لم ينفتح ما قبل لامهما رضيت ورضيتا باثبات اللام وهي اليا في الجميع ولا تقل فيهما رضت ورضتا بالحذف لعدم
موجبه وهو التقاء الساكنين فلم تحذف اللام من هذه الامثلة الا من مثال واحد وهو المسند الى ضمير جمع الذكور الغائبين نحو رضوا
فان اصله رضيوا فنقلت حركة اللام وهي اليا الى الضاد بعد سلب حركتها وحذفت اليا لالتقاء الساكنين وهما اليا والواو فصار
رضوا واذا اردت مثل بضمتين جمع مثال لما تقدم اي امثلة الفعل الماضي الناقص الواوي واليائي اي اللذين لامهما واو او يا
اذا علمتهما فخذ انت فمن امثلة الاول من نحو قولنا غزا فان اصله كما علمت غزو والثاني نحو قولنا رمى خذا بقلب النون الخفيفة
الفا فان اصله رمي فقل في تصريف الاول للمذكر الغائب مطلقا غزا غزوا غزوا وللمؤنث الغائب كذلك غزت غزتا غزون
وللمخاطب المذكر كذلك غزوت غزوتما غزوتم وللمؤنث المخاطب كذلك غزوت غزوتما غزوتن وللمتكلم وحده غزوت ومع
غيره غزونا باثبات اللام وهي الواو فيما عدا جمع الذكور الغائبين والمفردة المؤنثة الغائبة ومثناها وقل في تصريف الثاني
وهو اليائي رمى رميا رموا رمت رمتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا باثبات اللام وهي
اليا فيما عدا جمع الذكور الغائبين والمفردة الغائبة ومثناها وان اردت ان تاخذ امثلة الماضي الناقص واويا كان او يائيا
من فعل الذي كسرت انت عينه او من فعل الذي ضممت انت عينه فالاول خذه من نحو قولنا رضي ان كان واويا وقد تقدمت
امثلته ومن خشي ان كان يائيا وامثلته ظاهرة ولام فعل المكسور العين تقلب ياء سوا كان واويا او يائيا لتطرفها وانكسار
ما قبلها كما رايت في رضي فانه واوي اذ اصله رضو بدليل الرضوان كما صرح به في الصحاح وكون لامه يا على التقدير لا ينافيه
في التمثيل به للواوي وان اردت ان تاخذ امثلة الماضي الناقص من فعل المضموم العين فخذ منه من نحو قولنا سرو اي صار
سيدا ولا يكون الا واويا فقل فيه سرو سروا سروا سرت سرتا سرون سروت سروتما سروتم سروت سروتما سروتن سروت
سرونا فتثبت لامه وهي الواو فيما عدا المسند الى ضمير جمع الذكور والى ضمير المفردة المؤنثة الغائبة فهو حينئذ مثل ما مر من
الافعال المذكورة تصريفه تركته الراي مبنيا للمفعول اي عرف لما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال لم فتح ما قبل واو
الضمير في مثل فعلوا من الفعل الناقص في بعض الامثلة وضم في البعض الاخر ولم يجعل في الجميع على سنن واحد
اجاب عنه بقولنا انما فتحت انت في نحو قولنا الزيدون غزوا ما قبل واو الضمير بالجر عطف بيان على واوه او بدل منه ما
قبل الضمير بحسب ظاهر اللفظ هو عين الفعل وهو الزاي في غزوا والميم في رموا وذا العين ضممته في نحو قولنا رضوا و سروا
لانه من قولهم لنوا واو الضمير بالاصالة اي البنية حيث بالفعل اللفظ قد قرن اي بقي واستمر مقترنا به من بعد حذف لامه اي لام
الفعل الذي هو الواو واليا فينظر فيه فان فتح بالبنا للمجهول ونايب الفاعل قولنا ما قبلها اي ما قبل واو الضمير وهو عين الفعل
نحو غزوا ورموا او ضم ما قبل واو الضمير وهو عين الفعل ايضا نحو سروا فكل من الفتح والضم ابقه انت على حالة اذ لا مانع منهما
فتح اي تاتي بالعمل الصحيح وضمة اي ما قبل واو الضمير وذلك بان تنقل ضمة لام الفعل اليه لمناسبة الواو ان كان فيه
فذكر فتح في غزوا ورموا لان ما قبل الواو بعد حذف اللام مفتوح لانهما مفتوحا العين فابقي الفتحة وضم في سروا لانه مضموم

العين وكذا ورضو لانه كان مكسور العين بعد حذف اللام فقلبت الكسرة ضمة لتبقى الواو فان اصل قولنا رضيوا بحذف عينه رضووا فقلبت
الواو الاولى ياء لانكسار ما قبلها فصار رضيوا بالياء ثم ذلك فاستثقلت ضمة الياء فنقلت الى الضاد المعجمة التي هي عين الفعل نقل
الضم المذكور بعد سلب حركتها التي كانت وهي اللام الفعل وهو الياء والواو الضمير فحذف لالتقاء الساكنين المذكورين الياء فحصل بضم المعجمة
وكسر المعجمة بصيغة المبني للمفعول وكل من عروضي هذين البيتين وضربيهما بالضبط المذكور اي مع اثباته بمعنى حذف وكان اول المجد
لكونه جزء كلمة بخلاف الواو فانها كلمة مستقلة فصار رضوا ان نقلت قولك من بعد حذف الياء الظاهر انه متعلق بقوله لك
اقترن الشرط لكنها فتح لانه معمول الشرط لا يتقدم عليه وكذا معمول ما بعد الجزاء والمعنى تعلقه بما اي باقترن لان الاقتران
ليس بعد حذف اللام والالم يبق لحذفها علة فان علة اجتماع الساكنين واحدهما الواو فكيف يكون الاقتران بعد حذف اللام
قلت قد ترتب الدفع هذا السؤال بتفسير الاقتران بما سبق بيانه على ان قولك ان معمول الشرط وكذا معمول ما بعد الجزاء لا يتقدم
عليها ليس على اطلاقه بل هو مختص بغير الظرف على الظاهر اما اذا كان المعمول ظرفا فيجوز تقديمه لتناسبهم فيه والمجرور اخو الظرف
لشاركته اياه في كثير من الاحكام فتامل واذا لحظت كلام التفتازاني في هذا المقام ظهر لك وجه تغييرنا عبارة الاصل الى هذا
النظم وهذا الذي ذكرناه جميعه في الفعل الماضي ولما الفعل المضارع الذي لذا الناقص الف بالياء المجهول فالواو والياء اللتان هما
لام سكنا بصيغة المبني للمفعول من المضاعف كيغزو ويرمي واصلهما يغزو ويرمي بضم حرف العلة فاستثقلت الضمة على
حرف العلة فحذفت فسكن اخره كذا تسكن الالف الواقعة لاما فيه كيخشى واصله يخشي بضم حرف العلة تحرك حرف العلة وانفتح
ما قبله فقلب الفا فصار يخشى بسكون اخره وهذا الاخير ساكن الاخر مطلقا في جميع الاحوال لعدم قبول الالف الحركة واما
الاولان فانما يسكنان بحال الرفع فقط اي بحال كون المضارع مرفوعا بان كان مجردا من الناصب والجازم وعلامة
الرفع في الجميع ضمة مقدرة على حرف العلة منع من ظهورها في الاولين الاستثقال لثقل الضمة على الواو والمضموم ما قبلها
والياء المكسور ما قبلها وقد ورد في الضرورة اظهار الضمة عليهما فمن ظهورها على الواو قوله • اذا قلت علّ القلب يسلو قيضت
• هواجس لا تنفك تغريه بالوجد • وعلى الياء قوله • فعوضني عنها غناي ولم تكن • تساوي عنزي غير خمس دراهم •
وفي الثالث التعذر لتعذر تحريك الالف كما عرفت واحذف حال كونك جازما للمضارع الناقص هذه الاحرف جميعا منه وهي
الواو والياء والالف لان المضارع المذكور لما لم يكن في اخره حركة وكان حرف العلة جاريا مجرى الحركات حذف للجازم كما
تحذف هي وقد تسامح التفتازاني في تعليل هذا الحكم بقوله لان اللام قائمة مقام الاعراب كالحركة فكما تحذف الحركة
من الصحيح تحذف هذه الحروف من المعتل لظهور في ان الاعراب بتلك الاحرف وليس كذلك نقول في يغزو ويرمي ويخشى لم
يغز ولم يرم ولم يخش بحذف الواو والياء والالف كما سيأتي والحركات تدل عليها وانما حذف لانه لضعف بسكونه صار
كالحركات فتسلط عليه العامل تسلطه على الحركات واعلم انهم اختلفوا في ان هذه الاحرف حذفت بالجازم او عند
الجازم فقال ابو حيان التحقيق انها حذفت عند الجازم لا به لانه لا يحذف الا ما كان علامة الرفع وهذه الاحرف
ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة عليها ولان الاعراب امر زائد على ماهية الكلمة وهذه منها لا انها اصلية او
منقلبة عن اصل والجازم لا يحذف الاصل ولا المنقلبة عنه فالقياس يقتضي ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت
الحروف

الحروف المذكوره لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحادهما في الصورة انتهى وهذا الكلام نقله جمع عن ظاهر كلام سيبويه
واورد بعضهم عليه ان الجزم حينئذ مقدر لا ظاهر وذهب ابن السراج الى ان الحرف المذكور حذفت للجازم لانه كالزوائد المشبهة
بالحركة لفضله في البدن واذا وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن قال ابن هشام وهذه المسئلة مبنية على خلاف في
الافعال في حالة الرفع وذلك ان سيبويه يرى فيها ضمة مقدرة كما في المقصور والمنقوص فاذا دخل الجازم حذفها والتقى فيها
لانه يحذف ما هو علامة للرفع كما تقدم ثم يحذف حرف العلة فرقا بين المرفوع والمجزوم وابن الصباغ لا يقدر فيها الاعراب
في حالتي الرفع والنصب لانه انما قدر في الاسم لاصالته فيه فيجب المحافظة عليه ولا كذلك الفعل لانه فيه فرع فلا حاجة
لتقديره ويجعل الجازم كالدواء المسهل كما عرفت فظهر بما قررناه ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم يحذف الحرف ومن
يقول بالتقدير يقول ان الجزم يحذف الحركة والحذف للحرف للفرق تنبيه محل حذف حرف العلة في المجزوم اذا كان اصليا
واما العارض فلا يحذف عند الاكثر واجازه ابن عصفور فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وجرى عليه ابن هشام
في الاوضح وقد تثبت هذه الاحرف مع الجازم في الشذوذ كقوله • هجوت زبان ثم جئت معتذرا • من هجو زبان لم تهجو ولم تدع •
وقوله • الم ياتيك والانباء تنمي • بما لاقت لبون بني زياد • وقوله • وتضحك مني شيخة عبشمية • كأن لم ترا قبلي اسيرا يمانيا •
باثبات الواو في تهجو والياء في ياتيك والالف في ترا مع تقدم الجازم وكل ذلك ضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن
مالك والجزم مقدر على حرف العلة لانه اخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا ومقدرا ومنع بعضهم اثبات الالف وهو اختيار
ابن عصفور وسبب هذا الاختلاف ما زعمه لحذف الجازم فمن يقل انه الضمة المقدرة فلا فرق عنده بين الالف واختيها
ومن يقل الضمة الظاهرة لفظ بها للضرورة ثم حذفت فلا يجيز هذا في الالف اذ لا يمكن فيها ذلك وقد ذهب بعضهم
الى ان هذه الحروف الثابتة اشباع وقد حذفت الحروف الاصلية للجازم واما ثبوتها في قوله تعالى انه من يتقي ويصبر
على قراءة قنبل باثبات الياء فمؤول بان الياء فيه للاشباع لا اصلية او يجعل من موصولة وانما سكن يصبر لتوالي الحركات
الباء والراء والفاء والهمزة او لانه وصل بنية الوقف او للعطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وابهامها
فلذا تاتي بعدها الفاء هذا وقد يحذف حرف العلة لغير جازم كقوله ويمح الله الباطل سندع الزبانية والواو والياء
المذكوران افتحهما لعامل النصب انه كان الفعل المضارع نصب بالنصب الفعول الخفة لان الفتحة خفيفة عليهما تقول لن يغزوا
ولن يرمي بنصبهما كما يجيء وقد جاء اثبات الواو والياء ساكنين في النصب مثلهما في الرفع كقوله • فما سودتني عامر عن وراثة •
• ابى الله ان اسمو بام ولا اب • وقوله • ما اقدر الله ان يدني على شحط • من داره الحزن ممن داره صول • وقوله
• فالبيت لا ادري لها من كلالة • ولا من حفى حتى تلاقي محمدا • فالنصب مقدر عليهما والقياس ان اسمو وان يدني و حتى
تلاقي بالفتح فيها ويحتمل ان تكون ان غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما في قراءة مجاهد ان يتم الرضاعة بالرفع وقول
الشاعر • ان تقرآن على اسماء ويحكما • مني السلام وان لا تشعرا احدا • حيث اثبت النون في تقرآن وكلاهما من الشواذ و حتى
تلاقي اصله تلاقين فحذفت النون للناصب وفيه التفات من الغيبة الى الخطاب وربما قد نصب الياء في الشعر كقراءة بعضهم
من اوسط ما تطعمون اهاليكم ونصب الواو كقراءة الا ان يعفون او يعفو الذي بيده بسكون واو يعفو وبسط الكلام

اثبتها

على ذلك لا يليق بهذا المختصر ولا لام في فعل الناقص الداخل عليه الناصب كما لها في المرفوع لانها لا تقبل الحركة ولا موجب للحذف فتنجعل
النصب بفتحة مقدرة عليها امتنع من ظهورها التعذر نحو في ذلك بين عروض هذا البيت وضرب من بحر التفعيل واعلم ان جميع ما
ذكرناه من الاحكام للفعل المذكور خاص بما اذا اسند الى المفرد المذكر مطلقا والمفردة المؤنثة الغائبة واما اذا اسند الى غيرها مما
ذكر وهو المثنى مطلقا والجمع كذلك والمفردة المخاطبة مما كان فيه ثبوت النون فحكمه اذا عليه ناصب من نواصب المضارع قد
دخلا او جازم من جوازمه كان النافية الناصبة ولما النافية الجازمة مثلا هو بمعنى المثال اذ المثال والمثل والمثيل بمعنى
الشبيه وهو كما مر جزئي يذكر لايضاح القاعدة ونصبه اما على انه مفعول به لفعل محذوف اي اذكر مثلا واما حال من
المجرور وهو الاظهر وتثبت اللام المذكورة في جميع الاحوال الكائنة التي وتسقط الناصب او الجازم النونات فقط اي نونات
الرفع منه لما علمت من ان الناصب والجازم يحذف فان نما كان علامة للرفع الا نونا على جمع الاناث دلالة فانها لا تحذف
بل الملام وفي هذا الاستثناء لما اسلفناه في باب المضارع من جوازه متصلا ومنقطعا فرجحه فان نفيت ما اشتمل عليه
هذا البيان لطالب الحكمة لا التسمية يحتمه عما ذكرته في بحث المضارع فان الحكم عام غير خاص بالصحيح قلت انما ذكرته
لبعد العهد وايضا لم امثل المعتل هناك فربما يتوهم اختصاص هذا الحكم بالصحيح فلا حجب التنصيص على ذلك دفعا لتخيل
الاعادة من افادة والحاصل ان المسند الى ضمير المفرد المذكر مطلقا والمؤنثة الغائبة تسكن لامه في حال الرفع ويعرب بضمة
مقدرة عليها وتظهر الفتحة في حال النصب فيما عدا ما اخره الف ويحذف اخره في حال الجزم والمسند الى ضمير المثنى مطلقا والى
جمع الاناث مطلقا تثبت لامه في جميع الاحوال ويحذف من الاول النون في حالتي النصب والجزم والمسند الى ضمير المفردة المخاطبة
وجمع المذكر مطلقا تحذف لامه في جميع الاحوال ونونه ايضا في حالتي النصب والجزم اذا تقرر هذا تقول فيما دخل
عليه ما من الناصب والجازم زيد يغزو وانت او هند تغزو باثبات اللام وهي الواو والزيدان او الهندان يغزوان
وانتما تغزوان باثبات اللام والنون والزيدون يغزون وانتم تغزون وانت تغزين بحذف اللام واثبات النون
والهندات يغزون وانتن تغزون باثبات اللام والنون فيهما وهكذا قياس اليائي واذا دخل الجازم على الواوي
من الناقص مسندا الى المفرد المذكر مطلقا والى ضمير المفردة الغائبة قلت زيد لم يغز وانت او هند لم تغز بحذف
اللام وهي الواو والى ضمير المخاطبة انت لم تغزي بحذف اللام وكذا النون فانها علامة الرفع وتثبت اللام في المسند
الى ضمير المثنى مطلقا نحو الزيدان او الهندان لم يغزوا وانتما لم تغزوا باثبات اللام وحذف النون وتحذف من المسند الى
ضمير جمع المذكر مطلقا نحو الزيدون لم يغزوا وانتم لم تغزوا بحذف اللام والنون واما المسند الى ضمير جمع الاناث
فتثبت فيه النون ايضا نحو الهندات يغزون وانتن تغزون لانه مبني كما مر على السكون وقس على ما ذكر الناقص
اليائي نحو زيد لم يرم وانت او هند لم ترم بحذف الياء فيهما وقل فيما اسند لغير المفرد المذكر مطلقا والمفردة الغائبة انت لم
ترمي بحذف اللام والنون الزائدتين او الهندان لم يرميا وانتما لم ترميا باثبات اللام وهي الياء وحذف النون والزيدون
لم يرموا وانتم لم ترموا بحذفهما والهندات لم يرمين وانتن لم ترمين باثباتهما فهو كالواوي وقل الواو اي بلا فرق
كذاك فقس عليه ما اخره الف منقلبة عن واو نحو زيد لم يرض وانت او هند لم ترض بحذف اللام منهما وهي الالف كذا قل
فيما

فيما حذف منه النون فقط الزيدان او الهندان لم يرضيا وانتما لم ترضيا باثبات اللام وحذف النون وفيما لحذفهما منه
الزيدون لم يرضوا وانتم لم ترضوا بحذفهما وفيما اثبتا فيه الهندات لم يرضين وانتن لم ترضين باثباتهما كذلك ايضا
فقس دخول الناصب على ما ذكر نحو زيد لن يغزو وانت او هند لن تغزو بفتح الواو فيهما لخفة الفتحة وانت لن تغزي بحذفهما
والزيدان او الهندان لن يغزوا وانتما لن تغزوا باثبات اللام وحذف النون والزيدون لن يغزوا وانتم لن تغزوا
بحذفهما والهندات لن يغزون وانتن لن تغزون باثباتهما ونحو قل هكذا في اليائي نحو زيد لن يرمي وانت او هند لن
ترمي بفتح الياء فيهما لما علمت وانت لن ترمي بحذفهما والزيدان او الهندان لن يرميا وانتما لن ترميا باثبات اللام وحذف
النون والزيدون لن يرموا وانتم لن ترموا بحذفهما والهندات لن يرمين وانتن لن ترمين باثباتهما واما ما اخره
الف منقلبة عن واو اذا اسند الى ضمير مفرد مذكر مطلقا او مؤنثة غائبة فتثبت الالف ويقدر فيها النصب نحو زيد
لن يرضى وانت او هند لن ترضى باثبات الالف فيها والنصب الذي اقتضته لن بالتقدير فيها اي في الالف المذكورة قد الف
بالبنا للمجهول نحو في هذه الامثلة منصوب بفتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر واما اذا اسند الى غيرها مما
ذكر فحكمه حكمه اذا دخل عليه الجازم نحو انت يا هند لن ترضي بحذفهما والزيدان او الهندان لن يرضيا وانتما لن
ترضيا باثبات اللام وحذف النون والزيدون لن يرضوا وانتم لن ترضوا بحذفهما والهندات لن يرضين وانتن
لن ترضين باثباتهما وكذلك قياس ما اخره الف منقلبة عن ياء نحو يخشى ومما تضمنه هذا المصراع من زيادة اذ المقرر
هنا فاللام من الفعل الناقص ولو كانت واوا او ياء في فعل المثنى اي الفعل المسند الى ضمير المثنى مذكرا كان او مؤنثا قد ثبت
حال كونها مفتوحا كما رايت في الامثلة السابقة وهو يغزوان ويرميان ويرضيان ويخشيان ولم تقلب فيهما الى ما في
الاولين فلعدم موجب القلب واما في الاخرين فلانه لو قلب فيهما لادى الى التقاء الساكنين المؤدي الى الحذف
المؤدي الى الالتباس بما ينصب بحركة مقدرة وهو فعل المفرد المذكر مطلقا والمفردة الغائبة لان الناصب يسقط
النون التي بها يحصل الفرق ويحمل المجزوم على المنصوب والا فهذه العلة غير متاتية فيه لان الجازم يحذف من المفرد
المذكر مطلقا والمفردة المؤنثة الغائبة لام الفعل فلو فرض قلب الياء الفا في المجزوم المسند الى ضمير المثنى وحذفها
لالتقاء الساكنين لحصل الفرق بالف التثنية الفاعل لانه يصير بعد الحذف المذكور والقلب بصورة لم يرضيا ولم يخشيا بالمسند
باثبات الالف فيهما فيحصل الفرق فتامل كذاك اي كما تثبت لام الفعل في المسند الى ضمير المثنى تثبت ايضا في الفعل
المسند الى ضمير جماعة الاناث مطلقا نحو يغزون ويرمين ويرضين ويخشين لعدم مقتضي الحذف فيه كما ترى انت فيه ثابتة غير
محذوفة وتحذف اللام من فعل مسند الى ضمير جمع الذكور مخاطبين كانوا او غائبين وهو المراد بقوله مخاطبة اي جميعا
وهي من الالفاظ المصوغة للدلالة على العموم ولا تستعمل الا حالا كما في القاموس وكذا من فعل مسند الى ضمير
انثى من غدت مخاطبة احترزت بها عن الغائبة فقد مر حكمها فهي من جميع ما ذكرناه تحذف لالتقاء الساكنين
مثال الفعل المسند الى ضمير المخاطبة نحو قولنا لن تغزي يا هند وترمين وترضين وتخشين والاصل تغزوين
وترميين وترضيين وتخشيين ففي الاولين نقلت حركة الواو والياء للاستثقال الى ما قبلهما بعد سلب

حركته ثم حذفت اي الواو والياء لالتقاء الساكنين وفي الاخرين قلبت الياء الاولى الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلها ثم حذفت
للعلة السابقة ومثال المسند الى ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو انتم تغزون وترمون وترضون وتخشون والاصل تغزوون
وترميون وترضيون وتخشيون فحذفت حركات اللام للثقل ثم اللام لالتقاء الساكنين وضم ما قبل واو الجماعة
في الثاني لمناسبة الواو ولم تضم في الاخرين لما اسلفناه في هذا البحث وان شئت قلت في الاولين نقلت حركة اللام الى
ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذفت اللام وفي الاخرين قلبت اللام الفا ثم حذفت ومثله المسند الى ضمير جمع الذكور الغائبين
نحو الزيدون يغزون ويرمون ويرضون ويخشون بحذو القذة بالقذة فالمحذوف من جميع لام الكلمة دون واو الجمع
وياؤه وقد عرفت في باب نوني التوكيد ذلك في عود التمثيل الى المحذوف نحو تخشون والالف في عروض هذا البيت وضرب
للاطلاق اذا تقرر هذا واردت ان تعرف الفعل المضارع الناقص الى الامثلة الاربعة عشر فخذ مثال ذلك من الواوي وهو
المراد بقولي بفعل المجهول عيناً من نحو قولنا يغزو وصرفه الى الامثلة المذكورة بتصريف ركن اي عرف بما سبق تقول يغزوا
يغزوان يغزون تغزو تغزوان يغزون تغزو تغزوان تغزون تغزين تغزوان تغزون اغزو نغزو فلفظ الفعل
المسند الى ضمير جمع الرجال المسند الى ضمير جمع النساء غيبة كذا خطاباً ذواتاً اي ذاتاً واتياً في الخطاب فلذلك تقول
انتم تغزون وانتن تغزون بالتاء الفوقية فيهما واما في الغيبة فلذلك تقول الرجال يغزون والنساء يغزون بالياء التحتية فيهما
فهما متساويان في اللفظ لكنهما في التقدير قد تخالفا والفرق التقديري بين الالفاظ معتبر عندهم ويتميز كل عن صاحبه
في الموارد بالقرائن فالوزن للفعل المسند للذكور الغائبين يفعون بالتحتية وللمخاطبين تفعون بالفوقية فوقه وله اي
جاء كذلك اي بحذف اللام منهما لما ذكرنا من ان الاصل يغزوون حذفت اللام لما مر والواو الباقية ضمير الفاعل والوزن للفعل المسند للاناث
الغائبات يفعلن بالتحتية والمخاطبات تفعلن بالفوقية باثبات اللام لما تقدم انها تثبت في فعل جماعة الاناث وذكرت فيه علة كل
منهما اذا عرفت هذا فقل اذا اسندته الى ضمير الجمع الغائب يغزون فان اعتبرته مذكراً فوزنه يفعون او مؤنثاً فوزنه يفعلن ولذا
اسندته الى ضمير الجمع المخاطب فقل تغزون فان اعتبرته مذكراً فوزنه تفعون او مؤنثاً فوزنه تفعلن وقس على هذا باقي المثل
بلا فرق واذا اردت الامثلة الاربعة عشر من الناقص اليائي وهو المراد بقولي بفعل المكسور عيناً فصرفه كذلك من نحو قولنا رمى فيه
اي في تصريفه منه قل يرمي يرميان يرمون ترمي ترميان ترمين ترميان ترمين ارمي نرمي وفي ورد
هذه الامثلة كما فعلت هو المراد بقولي تمماً تصيغة الامر والالف منقلبة عن النون الخفيفة واصل قولنا يرموا وهو لنا مقيس
الياء المسند الى ضمير جمع الذكور كان يرميونا ثم اعل مثل اعلال يرضيونا بعينه اعني نقلت ضمة الياء الى الميم بعد سلب حركتها
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وانما خصصناه بالذكر لانه خالف يغزون ويرضون في عدم بقاء عينه على حركته الاصلية
فنبّهنا على كيفية ضم العين وانتفاء الكسر وهكذا اي ومثل حكم يرمي في الاعلال في جميع امثلته على التفصيل المذكور حكم جميع ما ذكر
اي الافعال التي كسرها اي الحرف الذي قبل لام اي لام كل واحد منها لبهدي فاعتبر جميع ما ذكرناه في يرمي من الاحكام في
هذا الحكم نحو يناجي ويرتجي ويبري ويعروري ويستدعي ويرعوي وقولنا البري تتميم للبيت وهو الرئيس وجمعه براة في
جمع عزيز الايكاد يوجد له نظير لانه لا يجمع فعيل على فعلة وهذه الافعال كلها كانت مضمومة الاخر فاجري عليها احكام يرمي من

حذف ضمة اخره للثقل وتقريبها اكثر بعيد تقول يعروري يعروريان يعرورون تعرورو تعروريان تعرورون تعروري تعروريان
تعرورون تعروريان تعرورين اعروري نعروري وهو من باب الافعيعال ووزنه افعوعل كاعشوشب يقال اعروريت الفرس
اي ركبته عرياناً والاصل اعرورو ويعرورو وقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً واصل يعرورون يعروريون واصل تعرورين تعروريين
فاعل اعلال يرمون وترمين وذلك بعد قلب الواو ياء كذا قاله التفتازاني والظاهر انه من العريان كما صرح هو به فيها فتقول
وتقول في تصريف الخبر الغالي ففي الصحاح ارعوى عن القبيح اي كف وقد يعدى اياه واوي بعيد وكان وجهه انه ماخوذ من العرواء
يرعوي يرعويان يرعوون ترعوي ترعويان ترعوين ترعويان ترعوين ترعويان ترعوين ارعوي نرعوي
وهو من باب الافعلال والاصل يرعوو ولعل انما لم تدغم احدى الواوين في الاخرى مع وجود مقتضيه دفعاً للثقل وانما
يدعمون بعد اعطاء الكلمة ما تستحقه من الاعلال ووجهه ان سبب الاعلال موجب وسبب الادغام ليس بموجب لجواز ذلك
امتناع التصحيح في باب رضي وجواز الفك في باب حيي هذا ما ذهب اليه ابن مالك في التسهيل والكافية وابن الحاجب وغيرهما لكن
قال ابن هشام ان المعروف العكس بدليل ابدال الهمزة ائمة ياء لا الفاً ولو كان اعتبار الاعلال مقدماً لقالوا آمة كدابة وقد نص عليه
ابن مالك والحاجب هو التصحيح كما نبه عليه كثير من اصولهم منها التزامهم في باب قوي قلب اللام ياء وامتناعهم من الادغام في ايتان الاصل
ومنها قلب لام تعزى ويكي الفاً حتماً وكذا لام ارعوى واحواوى واحياً واحيا اسمين للفاعل ومنها قولهم في
ابيه كفعله بفتح العين كفعله بفتح العين او كسرها فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاً وما تمسك به ابن مالك هشام من عدم
الاعلال في ائمة يائي لكونه شذوذه على ان المفهوم من كلام الجوهري ينافي ذلك الجمع فانه قال اصله ائممة على وزن افعلة
مثل اناء وانية والدواهي ثم ادغمت الميم فنقلت حركتها الى ما قبلها وقلبت الالف ياء انتهى فان قلت سلمنا ان الاعلال مقدم
فلم حذفت الواو الثانية منه دون الاولى مع وجود المقتضي في كل منهما قلت اجيب عن ذلك بانهم لو اعلوا الاولى بقلبها الفاً
للزم ان يكون المضارع على صيغة يرعا وهو مصدر الحاو وهو مرفوض عندهم ولما الاخيرة فاعلت لوقوعها طرفاً مع عدم
ضم ما قبلها والاخر اولى بالتغيير لانه محل واعل في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة يرعوون وترعوين ولم تحذف في
هذه الواو ومنها كما في يرمون وترمين ويرضون وترضين لانه قد تحذف ضمة لام الفعل اذ الاصل يرعوون وترعوين فلو حذفوا
هذه الواو ايضاً لكان اجحافاً بالكلمة والتباساً بالثلاثي المجرد لانه يصير الفعل بعد حذف تلك الواوين يرعون خلافاً لمن
مضارع ارعوى او دعي ولم تقلب هذه الواو ياء مع وقوعها رابعة وعدم انضمام ما قبلها للالتباس المتمكن من ان اللام الاولى في
افعل وافعال لا تقلب لان الاخيرة منقلبة لاعلاله فلو قلبت الاولى ايضاً لاوقع في الثقل المهروب عنه الاسما وفي المضارع
بدليل ارعوى يرعوي وقيل لئلا يلزم اجتماع اعلالين اعني اعلال الحرفين من كلمة بنوع واحد وهو مرفوض قال التفتازاني
ومما اشتهر من امتناع اعلالين كلام بلا روية لانه ينتقض بنحو يعون ويقين ونحو ايفاء والاصل اوفاء وما اشبه ذلك
مما حذف او قلب فيه حرفان اما الحذف ففي يعون وتقين فان اصل الاول يوعيون حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم الياء
لالتقاء الساكنين بعد سلب حركتها للثقل واصل الثاني توقيين ففعل به ما فعل بالاول واما القلب ففي ايفاء اذ اصله اوفاي
قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها والياء همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما ظاهر اللهم الا ان يخصص عدم الاعلالين بما قيل المراد به اجتماع الاعلالين

تقاربهما بان لا يكون بينهما فاصل فحينئذ لا يلزم الانتقاض بما ذكر لوجود الفاصل وقد اشبعنا الكلام في هذا المقام فان
كنت ذكيا كفاك هذا في الحد والا فعليك بمطالعة السعد ولما اردت تعريف المضارع الناقص الواوي بحسب الاصل المفتوح العين
فصرف يرضى لكونه مثال يفعل مفتوح عين مثل ما قد فعلوا في تصريف ما سبق فقل فيه يرضى يرضيان يرضون
ترضى ترضيان ترضون ترضى ترضيان يرضين ترضين ترضيان ترضين ارضى نرضى ولم تقلب اليا الفا في غير الواحد
المذكر مطلقا والمفردة الغائبة لعدم موجب القلب كما سبقت الاشارة اليه وهكذا اي ومثل حكم اعلال يرضى الى آخره
الثبات في اعلال الفعل المضارع اي المأخوذ من كل ما كان ما قبل لامه مفتوحا كالمأخوذ من تقطى وهو يتقطى والاصل يتقطو
قلبت الواو ياء لتطرفها خامسة ثم اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ومصدره التقطي واصله التقطو الذي هو من المطو
هو المد فقلبت الواو ياء والضمة كسرة لرفض الواو المتطرفة المضموم ما قبلها وكالمأخوذ من تصابي وهو يتصابى واصله
يتصابو ومصدره التصابي واصل التصابو الذي من الصبوة فاعل كاعلال الثالث فاسمع وكالمأخوذ من تقلسي وهو
يتقلسى اصله يتقلسو ومصدره التقلسي واصله التقلسو الذي من القلنسوة فهو كتدحرج وزنا فاعل اعلال الثالث فقد
علمت ان الاعلال في هذه الابواب الثلاثة بقلب الواو ياء والياء الفا ولا يخفى عليك تصاريف هذه الافعال ولكن لما
اذا علمت تصريف يرمي فلا حاجة الى الاطالة بذكرها فطبقها احسن من تدبرها ثم لفظ المضارع الناقص المسند الى ضمير المؤنثة
الواحدة ذات الخطاب اي المخاطبة مثل لفظ المضارع المسند الى ضمير جمعها وهو جمع الاناث المخاطبات اي ردته انت وذلك
في يرمي ويرضى فقط المسندين الى ضمير المخاطبة وجمعها فانهما متحدان في اللفظ كما قد عرف بالبنا للمجهول تقول انت
ترمين وترضين وكذا انتن ترمين وترضين وكذا في المجهول ترمين وترضين كلاهما كان ما قبل لامه مكسورا
او مفتوحا في الباب الاول نحو تغزين وتدعين ومن الثاني نحو تقطين وتتصابين وتتقلسين فالمسندين الى المفردة
والجمع متحد في اللفظ لكن في التقدير في البابين المذكورين بينهما الوزن مختلف بالوقف على السكون على لغة ربيعة فان الوزن
في باب يرمي اي تفعين بكسر العين اذا اسند الفعل لها اي المفردة المخاطبة وفي باب يرضى اي وزنه تفعين بفتح العين
مع حذف لام الفعل كما تقدم والوزن لفعل المسند لجمع الاناث المخاطبات اخذ من باب اول وهو باب يرمي الذي ذكر بالبنا
للمجهول اي عرف يفعلن بكسر العين واذا اخذ من الباب الثاني وهو باب يرضى فهو يفعلن بفتح العين وزن بالبنا للمفعول واللام
ثابتة فيهما لانها انتبتت في فعل جماعة الاناث كما تقدم وقس على هذا الباقي وبعد الفراغ من بحث المضارع من الناقص
نشرع في بحث الامر منه فنقول واغز بقطع الهمزة للوزن وارم وارض بوصلها قل في فعل الامر المسند الى ضمير المفرد المذكر
اذا قطعته من مضارع ما قد مضى بيانه وهي الثلاثة الافعال المذكورة وهي يغزو ويرمي ويرضى وصرفها كتصريف
مضارعها فقل اغز اغزوا اغزي اغزون وارم ارميا ارموا ارمي ارميا ارمين وارض ارضيا ارضوا ارضي
ارضيا ارضين واعلالها علم مما سبق وان يجئ اي بهذه الامور الثلاثة مقرونا بالبنا للمفعول ونايب الفاعل قولنا النون
ذو التوكيد خفيفة كانت او ثقيلة فاللام التي حذفنها اي من الامور الثلاثة هنا اي في المؤكد بالنون لها اي للام وهو
مفعول قولنا ابت قدم عليه فلذا تعود باللام اي اعد اللام المحذوفة من نحو اغز وارم وارض اذا اكدتها بالنون لان هذه الحروف

بمنزلة

بمنزلة الحركة في الصحيح من حيث انها تحذف في هذه الافعال المعتلة الاخر في حال الامر كما تحذف الحركة من الصحيح في الامر ايضا
واستدعيا الحركة ثمة اذا اكد بالنون فكذا هنا تعيد اللام فقل في الاول اذا اكدته بالنون الخفيفة اغزون الواو وقس كذا
في الثاني اذا اكدته بها ارمين باعادة اليا واما الالف المنقلبة عن اليا فاقلبها اي اعدها لها يا لانها اصلها اي الاصل
الغير الاصيل لها لان الفعل واوي كما عرفت فقل في نحو ارض اذا اكدته بالنون ارضين بقلب الالف يا ضرورة ان نون التوكيد تقتضي
فتح ما قبلها والالف ساكنة لا تقبل الحركة والايعاد المحذوف في الامر المسند الى ضمير جماعة الذكور والمفردة المخاطبة من هذه
الافعال الثلاثة اذا اكد بالنون اما من يرضى فلان التقاء الساكنين لم يرتفع حقيقة لعروض حركتي الواو والياء الضمير
واما من يغزو ويرمي فلان سبب الحذف باق اعني التقاء الساكنين لو اعيدت اللام وذلك لان اللام فيهما واو او يا
مضمومتان او مكسورتان فلو اعيدت وجب تسكينها لثقل حركتها ثم حذفها للنون الساكنة بعدها كما حذف الضم
والفتح على ما حكي عنهم الفرا حذف اليا التي هي لام الفعل في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح نحو واسالن زيدا وارضن يا زيد
واخشن وقد انقضى الكلام على الفعل الناقص بانواعه ولنشرع في الكلام على الوصف المشتق منه فنقول وان تصغ منها
اي من الانواع الثلاثة للناقص المتقدم بيانها وهي غزي ورمي ورضي اسم فاعل مفردا وصفة مذكرا او وصفة فقل فيه اذا صغته
من الاول غاز غازيان غازون غازية غازيتان غازيات وغزاة ومن الثاني رام راميان رامون رامية راميتان راميات
ورماة ثم قل هكذا في الثالث اي قل نحو راض راضيان راضون راضية راضيتان راضيات وراض وهكذا في باقي المثل المأخوذة
من الافعال الناقصة ولنقتصر على هذه الثلاثة واصل قولنا غاز وغازيان وغازون غازو وغازوان وغازوون كناصر وناصران
وناصرون فالواو من الجميع قد قلبت ياء تحتية وذا القلب واجب حيث ورد الواو المذكور في طرف الكلمة وحرف سابق كسر
بالبنا للمجهول وذلك لان من قواعدهم ان الواو المتطرفة المكسور ما قبلها تقلب ياء وهذا عندهم قياس مطرد وكذا راض
اصله راضو فقلبت الواو فيه ياء فصار راضيا واما رام فاصله رامي فيا اصلية ثم استثقلت الضمة على اليا في
الجميع فحذفت فالتقى ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا لكونها جزء كلمة دون التنوين لكونه كلمة مستقلة ولكونها
حرف علة والتنوين حرف صحيح وحذف حرف العلة اولى لكونه الموجب لحذفها هو التقاء الساكنين تعود عند عدمه نحو
الغازي والراضي والرامي وانما قلبت بعينها اليا سالمة في حال التثنية لعدم ما يقتضي حذفها لانها متحركة بالفتحة وهي خفيفة
واما في الجمع فانها تحذف ايضا لانه حركها حينئذ الضمة فتحذف للاستثقال ثم اليا لالتقاء الساكنين ولهذا اقتصرت في
النظم على بيان الاعلال الاول وهو قلب الواو يا دون الثاني وهو حذف الضمة ثم لام الكلمة لانه قد تقدم مثله في بحث
الاول وهذا القلب كالقلب في الناقص المبني للمفعول نحو غزي بضم اوله وكسر ما قبل آخره وسكون آخره للوزن واصله غزو فانقلبت
الواو يا لتطرفها بعد كسرة واعلاله اي على حسب ما قد ذكر من الاعلال في اسم الفاعل هنا وبنو طي يقلبون الكسرة في المبني للمفعول من الناقص
فتحة واللام الفا فيقولون غزا ودعا ورضا وكذلك قال شاعرهم * نستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا بنت على الكرم *
الاصل بنيت قلبت الكسرة فتحة واليا الفا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين فان قلت الحكم دائر مع العلة وجودا وعدما
والعلة الموجبة لقلب الواو يا وهو تطرفها بعد كسرة منتفية في اسم فاعل مؤنث من هذا الناقص لان لعدم الياء بتطرفه

ولما هو وسط لان نعيرها تا التانيث وقد قلبوها فيه ايضا واثوب هاياه فقالوا اغاريد ولم يقولوا اغاوره كما هو مقتضى الاصل قلت ٧١
انما قلبت الواو فيه يا مع انتفا علة القلب لان الذي المونث فرع للمذكر لما تقدم فلما قلبت الواو يا في المذكر للعلة المذكورة
فقلبت في المونث ايضا وان لم تكن العلة موجودة فيه لالحاق الفرع بالاصل وايضا هذه التا الموجوده فيه طارية اي
زائدة على اصل الكلمة وليست منها فهي غير معتبرة فكان الواو متطرفة حقيقة فان قلت عدم اعتبار التا غير مسلم بدليل قولهم قلنسوة
ومحذوة لانه لو لم تعتبر لوجب قلب الواو يا والضمة كسرة كما مر في القفي وحينئذ لا تكون الواو كالمتطرفة فباعتبارهم اياها فعدت تا
التانيث متطرفة تارة وغير متطرفة اخرى تحكم محض قلت قيل بحكم قلنسوة على كونها عارية قياس مع الفارق فان الاصل في قلنسوة
ومحذوة وهو المفرد على التا والحذف طار بخلاف ما نحن فيه فان الاصل بعدت التا نحو غاز والتا طارية كما قاله التفتازاني
فان قلت النقض بعارية انما يرد على تعليلكم هذا فلو عللتم بوقوعها بعد الكسرة فانهم يقلبون الواو المكسور ما قبلها يا طرفا
او غير طرف كما ذكره الزمخشري في المفصل فحينئذ قلبها في غارية انما هو لوقوعها بعد كسرة لا للتطرف فهلا ورد هذا النقض فلم عدلت
عنه الى التعليل بكونها طرفا المستلزم لورود النقض المذكور وتكلف الجواب عنه قلت انما عللت به لان قلب غير المتطرف ليس على
اطلاقه بل بسبب حملها على الفعل كما في المصادر كصيام حملا على صام او على المفرد كما في المجموع كديار حملا على دار وحيل حملا على
حيله فمجرد كسرها لا يقتضي القلب فما ذكرته اقرب قال التفتازاني ولا يبعد عندي ان يقال في مثل ذلك قلبت الواو يا
لكونها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها انتهى وقال وهذا كله ظاهر ولنا الاشكال في نحو غواز ودوام ودواو اي
في اعلالها بالحذف واما اعلالها بالقلب فلا اشكال فيه لان موجبه وهو وقوع الواو فيه متطرفة بعد كسرة امر ظاهر لا
خفا فيه ووجه الاشكال فيها انه ان قدر وجود التنوين فيها لتا بقا على حذف اليا لم يكون تحقيقها العلة في ذلك لكون ربعي
وكونها هو فيه غير منصرف وان قدر ذهبوا قبله ليكون عوضا فانا في كون الحذف لانه ما قياسا والمخلص من ذلك الا ان يقال
ليس علينا معشر الصرفيين الا ان نقول الاصل غوازي بالتنوين على اعلال قاض والبحث لنا عن انه منصرف او غيره وان تنوينه
اي تنوين هو لان البحث عن ذلك من وظايف النحاة لا من وظايفنا وظهر في مثل ذلك مما اجتمع فيه موجبان موجب اعلال و
موجب منع صرف طريقان فمنهم من يقدم الاعلال وهو الاصح لتعلقه بجوهر الكلمة وقوة سببه وهو الاستثقال الظاهر ومنع
الصرف انما هو من توابع اعرابها وسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل والاصل في الاسما
التصرف فيجعل الكلمة مصروفة قبل الاعلال ويعللها بما يقتضيه القياس ثم ينظر في حالها بعد الاعلال هل هي مما
يجب منع صرفه ام لا فان وجد فيها ما يقتضي منع صرفها عوملت معاملة غير المنصرف والا فلا فاصل غواز عند هذا القائل
غوازي بالتنوين فاستثقلت الضمة على اليا فحذفت فالتقى ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا لما تقدم فصار غواز بتنوين
التصرف فعاودها ثم ينظر فيه فلا صيغة منتهى الجموع موجودة تقديرا لان المحذوف لعلة كالموجود فحذفت تنوين
الصرف الموجود فيها اولا ثم خشي من عود اليا المحذوفة لالتقا الساكنين لعدم موجب حذفها حينئذ فعوض عنها التنوين
لقطع طمعها في العود اذ لا يجمع بين العوض والمعوض عنه وهذا هو مذهب سيبويه والخليل على ان تفسير السيرافي [illegible]
سيبويه التنوين عوض عن اليا فسره السيرافي بما ذكرنا وفسره غيره بما سياتي قال [illegible] الايمة [illegible] وتفسير السيرافي هو الحق [illegible]

ومنهم

ومنهم من يقدم منع الصرف على الاعلال عملا بمقتضى موجبيه فاصل غواز عنده في حالة الرفع غوازي بضم اليا من غير تنوين
وفي سبب حذف اليا على هذا القول مذاهب احدها انه لما حذفت حركتها حذفت تخفيفا وجي بالتنوين عوضا عنها فحذفت اليا
لالتقا الساكنين وهو مذهب المبرد وظاهر كلام ابن الحاجب اختياره وفيه نظر لاختصاصه بمن يقول مررت بغوازي
بالفتح لانه اذا قدره في الرفع غير منصرف وجب ان يقدره في الجر كذلك فتفتح اليا ويمتنع التنوين وثانيها ان اليا حذفت
دون حركتها لما ذكر لكونها حرف ثقيلا اخر اسم مستثقل لكونه بصيغة منتهى الجموع ثم جي بالتنوين عوضا عنها
وظاهر كلامهم اختياره وانه المشهور عندهم وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه على تفسير بعضهم قال وانما عوض التنوين من اليا
لقطع طمع اليا الساقط في الرجوع اذ يلزم التقاء الساكنين لو رجعت ويرد عليه ما اورد على مذهب المبرد وانه يلزم
ايضا ان يقال جاني الغواز ومررت بالغواز بدون يا لان الكلمة لا تكتفي باللام وثقل الترجيه باق معها وثالثها انها ايضا
لما حذفت حركتها التقت ساكنة مع التنوين المقدر في غير المنصرف فسبيل الرجوع اليه في الضرورة فحذفت وعوض عنها
التنوين ورد بان حذفها لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لا نظير له وايضا تعويض التنوين منها لتحصيل الحاصل لانه
ساكن ايضا ورابعها انها لما حذفت حركتها حذفت ايضا اكتفاء بالكسرة لا لالتقا الساكنين كما حذفوها في المفرد كالتلاق
والتناد مع خفته اكتفا بالكسرة فلان تحذف منها في الجمع اولى ثم جي بالتنوين وفيه نظر لا يخفى مما تقدم فان قلت الخليل
قال من يقول بتقديم الاعلال انه يلزم ان صيغة منتهى الجموع المقتضية لمنع الصرف موجودة فيه قبل الاعلال و
عقيب ذلك فان [illegible] يلزمه العمل بمقتضاها كما قدرتم منونا [illegible] في عدم صرفه وان [illegible] وهو مكابرة ظاهرة
قلت يمكن ان يوجه بان علم الواضع بكون حذف حركة اليا ثم اليا لالتقا الساكنين المفوت لصيغة منتهى الجموع التي هي علة
منع الصرف سوغ لحوق التنوين ومن ثم لم يلحق حالة النصب لوجوب بقاء اليا وحركتها فيه فعلى هذا فالتنوين
فيه قبل الاعلال تنوين صرف لا عوض فافهم و في اسم مفعول ماخوذ من الفعل الناقص المجرد الثلاثي الواوي نحو غزا
تقول معزو لتبقى [illegible] اصله معزوو بواوين فادغمت اولاهما في الثانية فصار معزو ومثله معزوان ومعزوون و
معزوة ومعزوتان ومعزوات وللياي منه تقول مرمي بقلب الواو التي في مفعول يا لخفته و كرمرمي اي الواو التي [illegible]
به و قد شذ [illegible] لصيغة المبني للمفعول والالف للاطلاق وهذا الحرف هو عين مفعول لان اصله مرموي اجتمعت الواو والياء و سبقت
احدهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا وكسر ما قبلها للتسليم انما قلب و الواو و تا الخ من قولهم ان الواو واليا
اذا اجتمعتا في كلمة واحدة او ما هو كحكمها وكان ذا سكونه اصليا الحرف الاول منهما سوا كان الواو او اليا وانما قيد السكون
بكونه اصليا ليخرج نحو قوي وروي بسكون الواو مخففي قوي وروي بكسرهما فانها لا تدغم ان عند الجمهور بنا على عدم الاعتداد
بالعارض ولم يكن اجتماعهما بكلمة على صيغة افعل التفضيل نحو [illegible] لانه شبيه بالاسما الجامدة فلا يدخله التغيير و لا في
اسم علم نحو حيوة لان الاعلام كالامثال لا تغير عن موردها ولم يكونا اي كل واحد من الواو واليا اذا وقع اولا بدلا من
حرف اخر [illegible] اي [illegible] احترازا من نحو سوير وتسوير كما تقدم ومن نحو ديوان فان الواو لا تنقلب في مثل هذه
الصورة يا ولا بد من تقييد البدل بكونه جايزا احترازا عن البدل اللازم فانه [illegible] كالاصل كما اذا بنيت من [illegible]

اسما على وزن ابلم بفتحتين فانك تقول أأيم ثم تبدل الهمزة الثانية واوا او تدغمها ياء وتدغمها في اليا فتقول ايم كذا في التسهيل وطرده
ايضا عند تحقيق اليا فاوجب الادغام اذ الزم التبديل كما اذا بنيت من اوب على وزن ترج اسما على وزن اتبجد فانك تقول اوبب ثم
تبدل الهمزة الثانية ياء وتقلب الواو ايضا ياء وتدغم اليا الاولى فيها فتقول ايبه فتأمل ولم تكن اليا للتصغير حال كونها
وقعت في الوسط لا في الاخر بكسر الخاء المعجمة يعني ان الواو لم تقع طرفا نحو اسيود وجديول فانه لا يجب القلب بل يجوز وهو الاحق
اجراء لمجرى سيد والتصحيح ضعيف اجراء لهذه اليا مجرى الف سحاب وسواد والانكار ما لمجئ بر لمعنى لانه اذا كانت
اليا للتصغير ووقعت الواو اخرا اي طرفا فالقلب واجب نحو صبي ووليّ فان اصلهما صبيو ودليو فالواو واقعة في
طرف ما فقلبت ياء لان الكلام ما قبلها فيجتمع ثلاث ياءات فحذف الاخيرة منها وهي المنقلبة عن الواو لانها طرف والطرف محل التغيير
ولان زيادة الثقل حصل بها ثم تدغم يا التصغير في ياء فعيل ذي الشروط المذكورة ان وجد فقط كما لكلمة اجتمعت فيها الواو
واليا فاقلب الواو ياء ثم ادغم وجوبا اليا في اليا انتهى فهذا العمل وهذا القلب والادغام في هذه الحالة قياسي مطرد طلبا
للخفة واعلم ان الشرط سكون الاولى لتدغم واحترزت اليا الخفية اولما دولهم هذا الرغم حتى عليه فتاد والقياس معنى عليه من
اليائي ومنهم من يقول في الواوي ايضا مغزي ومعدي ومرضي بقلب الواوين كراهة لاجتماعهما وعليه قوله: لقد علمت عرسي مليكة انني
انا الليث معديا عليه وعاديا، والقياس الواو ولكن اليا ايضا كثير فصيح وان كان مع الف القياس تشبيها له بنحو عتي وجثي
مصدرين او جمعين لعات وجاث والاصل عتو وجثو والابدال فيهما قياس لان الجمع مستثقل والواو الاولى مدة زائدة فلم
يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي لام كانها وليت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها في ادل وقلنس فصار عتويا وجثويا
ثم ادغمت الواو بعد ابدالها ياء في اليا وكرة [illegible] المناسبة وضبطا بعضهم معنى الفاعل على وزن فعيل قال [illegible] وجعله الشيخ [illegible] ان
يأتي فعيل بمعنى مفعول وفي مرضي امر اخر وهو اجراؤه مجرى فعله الاصلي وهو رضي فان اصله رضو لما تقدم وانما اشترطت
اجتماعهما لكونه في كلمة واحدة [illegible] الاصل [illegible] اذا كانا في كلمتين مستقلتين نحو يغزو ويرمي ويقضي
وطرا فلا قلب ولا ادغام لان اجتماعهما عارض في حال الوقف خاصة [illegible] نحو لي او ما في حكمها [illegible] نحو مسلمي اذ اصله
مسلموي فقلبت الواو ياء وادغمت في اليا لان [illegible] الكلمتين في حكم كلمة واحدة لشدة الامتزاج بالاضافة واشتراط [illegible]
الامور [illegible] على الاصل وقد [illegible] قال التفتازاني لا يقال ان قوله اذا اجتمعت الى اخره قضية مهملة [illegible] التي لا بين
فيها كمية افراد الموضوع من كلية او جزئية وليس الحكم كذلك فيها على الطبيعة كما تقول الانسان نوع [illegible] لا يجب ان تصدق
كلية لانها في قوة الجزئية لانا نقول قواعد العلوم يجب ان تصدق كلية انتهى وبدل عدوا [illegible] الواو في اسم فاعل على وزن فعول
حال كونه جامعا فعلا ناقصا ذي واو اي الواوي والاصل عدوو وادغمت اولى الواوين في الثانية فصار عدو وامثلة عدو الى
اخره لا يقال الواو في عدو وقعت رابعة وما قبلها غير مضموم والقاعدة [illegible] تقلب ياء فلم لم تقلب هنا
لانا نقول المدة التي قبلها لا اعتداد بها لما تقدم ولا تعتبر حاجزا وكان ما قبلها مضموم ولان الواو الساكنة [illegible] لان
الغرض هو التخفيف وهو يحصل بالادغام وكذا الكلام في اسم المفعول الواوي نحو مغزو ومدعو والرفع يجوز مرضي ومغزي بقلبها
يا مع الكثرة والاطراد لا سيما في مرضي ولامتناع ذلك في عدو وهوان نحو مغزو وطال فتقل واليا اخف فعدل اليه [illegible]
عول

محمولا على فعله الماضي المبني للمفعول نحو غزي بضم اوله وكسر ثانيه في قلب الواو ياء وادغامها بخلاف عدو فانه
فعله وهو المبني للفاعل لكون فعول بمعنى فاعل لم تقلب الواو فيه ياء وان قلبت الفا فكل حمل على فعله وقال بعضهم
معنى كونه محمولا على فعله هو ان عدوا لا فعل المجاز هو عليه حتى يحمل عليه في الاعلال بخلاف الاسماء المذكورة فان
لها افعالا اعلت فحملت هي عليها واما الفعل الناقص ذو اليا اي اليائي ففعل في اسم الفاعل منه على وزن فعول بغي اصله
بغوي لحصول الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في اليا وكسرت ما قبل اليا للتسلم فصار بغيا
وقد كان في هشاه وجمعه نحو بغيان وبغوي تبشير ذلك وكون اصله فعولا لم تلحقه تأنيثا في قوله تعالى وما كانت امك
بغيا وقوله تعالى ولم اك بغيا لان فعولا بمعنى فاعل يستوي في لفظ المذكر والمؤنث وقال ابن جني وزن بغي في الاية فعيل
ولو كان فعولا لقيل بغو كما قالوا فلان نهو عن المنكر كذا نقله الزمخشري في الكشاف قال التفتازاني وهذا عجيب من مثل الامام ابن
جني والظنه سهوا منه لانه لو كان فعيلا لوجب ان يقال بغية لان فعيلا بمعنى فاعل لا يستوي فيه لفظ المذكر والمؤنث
اللهم الا ان يقال شبه بما هو بمعنى مفعول في التزية كما في قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين وهو تكلف على انه
في هذه الاية يحتمل ان يكون بمعنى مفعول اذ معناه مقربة من المحسنين وليس المراد بمعنى مفعول معنى تعبر عنه بصيغة
اسم المفعول سواء كان على وزن مفعول ام لا على ان قوله لو كان فعولا لقيل بغو غير مستقيم بل الاخفاء لان ياء واما
بغي فهو شاذ والقياس بغي [illegible] وفي اسم الفاعل على وزن فعيل من الناقص ذي الواو اي الواوي فعل صبي واصله صبيو قلبت
الواو ياء وادغمت فيها اليا الاولى فصار صبيا وهكذا امثاله وجمعه نحو صبيان وصبيون الى اخره وهو من الصبوة [illegible] فعيل بمعنى فاعل
جار على القياس اي يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث وفي اسم الفاعل على وزن فعيل ايضا من الناقص ذي اليا اي اليائي فعل سري
اصله سريي اجتمع حرفان متجانسان وسكن اولهما فادغم في الثاني وكذا امثاله وجمعه سريان وسريون الى اخره والقرح [illegible] هو
الذي يسري في سيره اي يجد والواو في الثلاثي المزيد من المعتل اللام الواوي تقلب ياء اولا ثم تقلب اليا ثانيا الفا [illegible] قبلها
[illegible] من قواعدهم ان كل واو وقعت رابعا [illegible] بالنبا للمفعول والافعال اطلاقا ونايب الفاعل قولنا رابعا فصاعدا اي فوق
رابعة وهو حال والفا الداخل عليه عطف [illegible] قال ابو البقاء
هنا من حروف العطف الا الفا [illegible] ولم ينضم ما قبلها من الحرف فتقلب حين اجتماع هذين الشرطين يا تحتية تخفيفا للثقل
الكلمة بالطول والمزيد [illegible] فتقلب الواو فيه يا واحترزت بقولي [illegible] وعمت بقولي
فصاعدا [illegible] نحو اعتدي واسترشي واحترزت بقولي ولم ينضم ما قبلها عن نحو يغزو ومثال ذلك القلب كما في الواو
التي في نحو قولنا اعطى اصله اعطو فانها وقعت رابعة ولم ينضم ما قبلها قلبت ياء ثم اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
لم تقلب الواو الفا في امثاله [illegible] طرد الباب اولان [illegible] حرف العلة في لام فعله [illegible] التغيير والتبديل خصوص بكثرة
التغيرات والتبديلات من بين اقسام المعتلات ثم قال هكذا في مضارعه ايضا نحو يعطي فان اصله يعطو لكن هنا قلب واحد
واحد فقط لانها قلبت الواو فيه يا لما ذكر وبقيت اليا بحالها ولم تقلب الفا لعدم ما يقتضي ذلك كما في السابق نعم
حققت [illegible] تقول فيما اذا كانت الواو خامسة اعتدى ويعتدي واصلهما اعتدو ويعتدو

مثل

والكلام فيهما كالكلام في اعطى يعطي وتقول فيها اذا كانت الواو سادسة استرشى يسترشي واصلهما استرشو يسترشو اي طلب الرشوة
فتعمل بهما ما تعمل بما قبلهما والعدا بكسر المهملة الاولى جمع عدو ومعنى ليسترشي انتبنا بمن تتقيها البيت وانما مثلت بثلاثة امثلة
لانها الثالثة رابعة او خامسة او سادسة وكذلك مع الضمير المرفوع المتصل نحو اعطيت مما وقعت فيه رابعة بقلبها ياء كتبة كذا
في امثاله فيما وقعت فيه خامسة نحو اعتديت كذلك وفيما وقعت سادسة نحو استرشيت كذا واصلها اعطوت واعتدوت واسترشوت
كذا تقول تغازينا وترضينا واصلهما تغازونا وترضونا فقلبت الواو في الجميع ياء لما ذكرنا هكذا اطلقت الاصل وغيره الكلام في
هذا القلب على سبيل الكلية وقالوا كل واو في الاخر ويتسمح في ذلك وقد اي ثبت في مثل ذا الاطلاق اي فيه على سبيل الكلية على حد
من فهم ممن سلك كذا علي لا العلامة السعد التفتازاني رحمه الله تعالى نظر هو ان هذا القلب انما هو في لام الفعل فقط لا في عينه ولا
في لام الاسم لان وقوعه رابعا اكثر هو اليق بالتخفيف بدليل انهم لا يقلبونه من نحو استقوم ولا من نحو مدعو في التربية ونحو … ندر
وكذا لا يقلبونه في نحو اعشوشب ولحتوي … ومما شذ ذلك … في نحو افعلل وافعال لا تنقلب … الاولى لان الاخرة
منقلبة لا محالة فلو انقلبت الاولى ايضا لادى وقع في الثقل المهروب عنه وهو اجتماع المثلين لا سيما في المضارع فلم يلزم فيه
الوقوع في الثقل المذكور وزيادة الكسرة على اول حرفي العلة لوجب كسرها قبل الاخر فيه نحو ارعوى يرعوي واحواوى يحواوي
ومما شذ ذلك ولذا ينتقض بنحو عتي وعدي وعبا فهم مطلقة كما رايتها ولكنهم اعتمدوا في اخراج عن هذه الصورة وتخصيص
هذه الكلية بما عرفها على ما ارادهم البحث في بحث المعتل اللام وهذا مقام خاص فيكون مخصصا للعموم الوارد فيه بالواو
الواقعة لام فعل واعتمدوا ايضا على انه لا اعتداد بالمدة وان المدة قد تجتمع مقام … لكن لقائل ان يقول الثقل اللازم
في وقوعهما من الثقل المهروب عنه اذ اليا اخف من الواو وهو … كان حرف العلة فيه واحدا وشرع في الكلام على القسم الثاني
وهو ما اتحد فيه حرف العلة وهو نوعان لانه اما ان تكون جميع اصوله احرف علة او اثنان منها والثاني اما ان يجتمعا
فيه او يفترقا فالاول اما ان يكون فا وعينا او عينا ولاما والثاني هو النوع الاول مما تعدد فيه حرف العلة وهو رابع
الانواع السبعة المعتل من حيث هو ما اي لفظ عينا علا بالبنا المجهول كذلك اي اعتل لاما ايضا اي مما كان عينه ولامه حرفي علة
وقدمناه لكثرة المجانسة بالنسبة الى ما يليه والا فمقتضى الترتيب الطبعي تقديم ما فاؤه وعينه حرف علة وهذا النوع اسمه عندهم نقل
بالبنا المجهول لفيف مقرون باضافة احد الجزئين الى الاخر على قاعدة التوصيف اذ اسمي به … غير رفع الجزئين على حكاية
الاصل واضافة احدهما الى الاخر … هذا الوجه … هذا النوع من المعتل لفيفا لاجتماع حرفي العلة فيه
يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيف وسمي مقرونا لتقارن حرفي العلة فيه وعدم الفاصل بينهما بخلاف ما سمي بعده والقسمة العقلية
تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام لان الحرفين المقترنين للعلة اما ان يكونا متحدين نوعا وتحته صورتان او مختلفين
وتحته صورتان ايضا لكن لم يجي مما يكون عينه ياء ولامه واوا في ثلاثة ولقد حيوان في واوه مبدلة عن ياء والاصل حييان
ترجيحا للاحتمال الجاري على ما ثبت من قياس كلامهم على الاحتمال العديم النظير بالاستقراء وان كان ظاهر اللفظ ولا يستقيم
الاستدلال بالحي لجواز ان تكون اللام واوا انقلبت ياء لانكسار ما قبلها الا ترى انهم قالوا رضي فقلبوا الواو ياء لما كانوا
يكرهون اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوا دون الاولى لان التغيير بالاخر اولى ولم يقلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها

قبلها الوجود المانع من ذلك وهو الالف التي بعدها فانها تقتضي فتح ما قبلها ولا الاولى محافظة على مطابقة اللفظ لمعناه
كلفظ الطوفان ومن ثم لم يدغموا تنبيها ولا يكون فعل معتل لفيف مقرون الا وهو من باب ضرب يضرب او علم يعلم فقط ولم
يات من باب قتل وحسن والتوجيه بعيد الاعتماد على الاستقراء ان الفعل من هذا الباب اما ان يكون واوي العين واللام او يائيهما
او واوي العين يائي اللام اما الاول فيجب ان يكون من باب علم لانهم لو بنوه مثل ضرب او حسن لقالوا قووت او قووت بفتح العين
او ضمها وهم لاجتماع الواوين اكره منهم لاجتماع اليائين وانما احتملوا نحو القوة والصبوة والبو والجو للادغام واما الاخران
فيجب ان يكونا من باب ضرب او علم حذرا من وقوع الضم في المضارع على اليا او الواو ومجيء اليا اثره مع شذوذ باب حسب
والتزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر العين نحو قوي لتنقلب الواو الاخيرة ياء دفعا للثقل وانما … في هذا النوع بتعليل
بالكسر لكونه … العين والا لان العين في هذا الباب … باللام ولهذا لا تعل العين اي فلم يلتفت الى ثقل وقوع الكسرة على الواو
لحصول الخفة باعلال اللام اذا علمت ذلك فعل فيه مثالهما اختلفا فيه وكان الاول واوا من باب ضرب يضرب شوى يشوي
اصلهما شوي يشوي كضرب يضرب بكسر حرف العلة في الاول وهو اليا وانفتح ما قبله فقلب الفا ولا يجوز قلب الواو الفا وان
كانت علة القلب موجودة فيها ايضا لانه يلزم منه التقاء الساكنين فيؤدي الى حذف احدهما فتختل الكلمة وانحق الاعلال
باللام دون العين لما تقدم من ان الاخر اولى بالتغيير واما الثاني فاستثقلت الضمة فيه على اليا فحذفت ولم تنقلب
الفا كما في الماضي لعدم مقتضيه لان ما قبلها مكسور فيما بعد الاعلال كقولنا رمى … سوا ويعرض هذا البيت وضرب
جناس التصحيف اعني اعلالهما كاعلالهما بلا فرق حتى ان نشا كرمه سا بالقبض على الحكاية والجر الذي اقتصر الكلام عليه على
اليه … ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية اعني انشا مصدرلم اي لشوى اي كمصدر ذلك المتبوع عليه وهو ري من غير فرق
كما رايت واصله شوي اجتمعت الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في اليا واسم الفاعل منه شاو
كرام واصله شاوي فاستثقلت الضمة على اليا فحذفت ثم اليا لالتقاء الساكنين فصار شاو كقاض واسم المفعول منه مشوي كمرمي
واصله مشووي كمرموي ابدل ثم ادغم على ما سبق بيانه ولا يقال فيهما شاي ومشي لانهما قياس اسم الفاعل واسم المفعول منه
على تقدير اعلال العين كبايع من باع اعل الاول اعلال قاض بعد قلب اليا همزة فاصله شايي واصل الثاني مشووي كمقوول فقلت
حركة الواو الاولى الى ما قبلها ثم حذفت احدى الواوين فصار مشو فانقلبت الواو الباقية ياء وادغمت في اليا ثم كسرت
الشين لمناسبة اليا فصار مشيا او الحاصل فيهما لكن فيه ان يحصل في الاعلال مثل الناقص بعينه فيكون الاعلال في الفعل مثل الاجوف
فعل بعينه وقل … مثالهما … فيه وكان واوا من قوي في الماضي بكسر العين يقوى في المضارع بفتحها قوة في المصدر بالالف الاطلاق واصلهما
قوو يقوو فاعلا اعلال رضي يرضى اي قلبت الاخيرة ياء ولم تقلب الاولى الفا مع وجود علة القلب ولم تدغم لما سبق في ارعوي
من عوى من وجوب الاعلال في مثل هذه الصورة اذ لا يجوز ان يقال رضو … الاعلال بلا الادغام … ان يقال الحيي
بلا ادغام واصل قوة قووة ادغم احد الواوين في الاخر ولم … لاجتماع الواوين فيها للادغام فانه يوجب الخفة ونظيره الحوى
كما اقتضت الاشارة الى ذلك ولم تعل العين لئلا يلزم في المضارع … وقيل لئلا يلزم اجتماع الاعلالين في مثال
ما اختلفا فيه وكان الاول واوا ايضا وهو من باب علم يعلم روي بكسر العين قل في ماضيه ويروى بفتحها في مضارعه وريا بكسر اوله و

تخفيف يائه في مصدره واصله رويا ولم تقلب العين من روي الفاعل لوجود المقتضي وهو توفر علة القلب وعدم المانع وهو لزوم
اجتماع اعلالين لانه لا يلزم ان يقال في المضارع يراي كيخاف بياء مضمومة وهو مرفوض في كلامهم ولان فعل المكسور العين فرع
فعل مفتوحها ولم تقلب في الاصل فلا تقلب في الفرع فقوي يقوي وروي يروي ومصدرها كقولنا رضيا الالف للاطلاق و رضي
رضا وجميع احكامها لا تخالف ما تقدم وكذلك ان لا تعل العين اصلا فيما لم يكن اسم الفاعل والمفعول من روي كشيء من شوي تنبيهت على
ذلك بقولي هو ريان اصله رويان وهي ريا اصله رويا كمثل اسم الفاعل من كعطش فانه يقال فيه عطشان وعطشى فلا يقال
فيهما راو وراوية كما لا يقال عاطش وعاطشة بل تبني الصفة المشبهة منه لان المعنى لا يستقيم الا عليها لان صيغة فاعل
الجارية على الفعل المرادة عند الاطلاق تدل على الحدوث والصفة المشبهة على الثبوت فلذلك اذا قصد بها الدلالة على الحدوث
حولت الى صيغة اسم الفاعل كما يقال في حسن حاسن والمعنى في هذا على الثبوت لا على الحدوث لان الذي يقارن المقصود من لزمه
في سائر اوقات وجوده على الهيئة المطلوب منه وان لم يكن الري دائما فانه اذا عرفت ذلك فتقول في ريان ريانان وريانات رواة
ريان رواء ايضا واصلها راوي قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة كهمزة وهو قياس مطرد وتقول في تثنية المؤنث كالـ
الضبي … مضافا الى ياء المتكلم … المتقلبة عن الواو … المتقلبة عن الف التانيث وعلامة النصب
وضمير المتكلم ثم اعلم ان المزيد فيه من هذا النوع مثل الناقص بعينه وقد عرفته فلا حاجة اليه ولا التعرض ولا تعل العين اصلا
بل فيما … ارعوي كاعطى في جميع تصاريفه وهو لما … نص على ما ذكر باقي المثال التي اعله والحاجة الى الاطالة سوى هذا
مثال ما تقدم فيه وكان ياتي من فعل مكسور العين حيي وهو حيا في الوزن كرضي من غير اعلال ولا ادغام … عن تقلب
تقلب عينه الفا او بادغام العين في اللام لوجب ان يفعل مثل ذلك في المضارع اذ هو في مثل ذلك تابع للماضي فيقال يحي فيكون
في اخره ياء مضمومة وهو مرفوض في كلامهم كما علمت ولا يمكن حذف الضمة من لامه كما فعل ذلك في يرمي لوجود المانع من
ذلك هنا وهو سكون ما قبلها ثم اعلم ان من يجوز فيه الادغام لاجتماع المثلين فيقول حيا بادغام اولى الياءين في الاخرى لم
يجوز في مضارعه الا الفك لما تقدم ولغة الادغام هي اللغة الكثيرة الشايعة قال الله تعالى ويحيى من حي عن بينة ويجوز
كسر في … التحية من الفتح على الاصل والكسر بنقل كسرة الياء اليها وهو نظير ما تقدم تقريره في … اعلم
بنقل حركة الياء الى ما قبلها كسر الحاء ومن حذف الكسرة من غير نقل ابقى الفتحة تنبيها على اصل … في ادغامها عنه …
باب انه اما ان تكون الثانية ساكنة او متحركة فان كانت ساكنة لم يجز الادغام نحو حييت وان كانت متحركة فان كان ما قبلها مفتوحا
قلبت الفا نحو احيي وان كان غير مفتوح وحركتها لحركة اعراب فلا ادغام ايضا نحو رايت محييا لان عروض الحركة كعروض السكون
في نحو يحييك فكلاهما مانع من الادغام او حركتها لحركة بناء والياء متطرفة فالفك والادغام نحو حيي قال في الايضاح
والفك في حيي اكثر في كلامهم وهو ههنا … التفتازاني ههنا وتقول في مضارع الفك والمدغم يحيى كيرضي بلا ادغام لئلا
يلزم الياء المضمومة واصله يحيي بياء مضمومة في اخره فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول في مصدره حياة اصله
حيية فقلبت الياء الاخيرة الفا وكتبت بصورة الواو على لغة من يميل الالف الى الواو وكذلك الصلوة والزكوة والربوا كذا ذكره الزمخشري
في … قال التفتازاني والحيوان مثل ذلك يكتب في المصحف بالواو اقتداء ونقلته لان خط المصحف سنة متبعة فلا يتعدى

فيها

فيها كما امر لا يتعدى في سائر ما كتب فيه على غير قياس وفي غيرها بالالف كحياة لا بالواو وان كانت منقلبة عن الياء اذ كان قبلها ياء تكتب
بصورة الالف الاتي كحيي وبيي علمين فان قلت هل يقاس عليها كل ما … مثلها … قلت الذي يظهر من كلام ابن الحاجب
وغيره انه يقاس عليها لكن قال في التسهيل لا يقاس عليه على مثل خلافا للمبرد انتهى وقد تقدم الكلام على ذلك مستوعبا في بحث
الناقص واما كان هنا هو الحق لعدم اطراده الرسم الواوي في كل ما كان اصله الواو نحو قناة ولم يرسم بها … من الالفاظ
المذكورة على الاصل ووافق المصحف الامام هذا وقد جمعوا في رسم الربوا بين الواو والالف شذوذا جمعا بين العوض والمعوض
وكان النكتة فيه ان الواو صورة لما انقلبت عنه الالف زادوا الالف تنبيها على ان القياس كتابتها الفا فان قلت فمقتضى هذا
انه يكتب بعد واو الصلوة والزكوة ايضا فان النكتة في ذلك واحدة قلت النكتة لا يجب اطرادها وتقول في اسم الفاعل المفرد من هذا الفعل
هو حي بالادغام لحي لما ذكرنا في روي من ان المعنى على الثبوت ولم يجز فيه حيي بلا ادغام حملا على الفعل في الفك لان اسم الفاعل
فرع الفعل في الاعلال فيعل حيث يعل ويصح حيث يصح دون الادغام فلا يلزم ادغامه حيث يدغم وفكه حيث يفك فلا يلزم من
جواز حيي بالفك في الفعل جواز حيي بالفك في اسم الفاعل ولو صح جواز حمله عليه فيه ايضا فالحمل على ما هو الكثير اعني الادغام اولى
وتقول في هذا الفعل اذا اسند الى ضمير اثنين حييا بفك الادغام وحيا بالادغام وفي اسم الفاعل المثنى منه حيان بالادغام وفي
الفعل المسند الى ضمير الجمع المذكر حيوا بالادغام قال الشاعر عيوا بامرهم كما عيت ببيضتها الحمامه ويقال فيه ايضا حيوا
بفك الادغام وتقول ايضا … حيا في جمع حي والفعل المسند الى ضمير جماعة الذكور حيوا ايضا مخففا مثل … قولنا
رضوا والاصل حييوا كرضيوا نقلت ضمة الياء الى ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين ووزنه فعوا قال الشاعر وكنا حسبناهم فوارس كهمس
حيوا بعد ما ماتوا من الدهر اعصرا وهما ذكرناه من جواز الفك والادغام محله ما لم تتصل بها الضماير غير تاء التانيث اما عند
اتصالها بها فلا مدخل للادغام فيه كما تقدم في المضاعف واما عند اتصال تاء التانيث فيجوز الوجهان ايضا نحو حيت وحييت
واحي … قل في … وفعل الامر من يحيي مثل ارض بقطع الهمزة للوزن في الامر من يرضي وقولي يا هذا الرجل تتميم للبيت وفي …
… تصاريفه موكدا بالنون وغير موكد بها تقول احي احيا احيوا احيي احيين … احيين
احيين احييان احيون والوزن افعون احيين بكسر الياء الثانية ووزنه افعين احييان … وحي بناء افعل من … احيي
مثل اعطى اصله احيي قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها يحيي كيعطي اصله يحيي فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت
تصاريفه يحيي واذا دخل عليه ناصب لا تدغم ايضا بل يفك حملا على الاصل قال الله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى
وتقول في تصاريفه احيي يحيي احياء فهو محي وذاك محيى لم يحي لا تحي ليحي احي بحذف اللام والقاء العين حركتها والتاكيد
احيين باعادة اللام كاعطين وتقول فيه اذا نقلته الى باب المفاعلة حايي يحايي اصلها حايي يحايي اعلا اعلال
… فيهما تقول في تصاريفهما حايى يحايي محاياة فهو محايي وذاك محايى لم يحاي لا تحاي لم يحاي حاي فهو كناجي
وتقول اذا نقلته الى باب الاستفعال استحيى كاستعطى اصلهما استحيي يستحيي اعلا اعلال … في
تصاريفه استحيي يستحيي استحياء فهو مستحي وذاك مستحيى لم يستحي لا تستحي فهو كاستشفى بعينه ومنهم اي من العرب
وهم بنو تميم من حذف احدى الياءين وهي اللام او العين والاول اولى وقال في هذا الفعل استحى اصله استحيي كما تقدم

٧٥

قلبت اليا الاخيرة الفا لما تقدم ثم نقلت حركة الاولى الى الحا وقلبت ايضا الفا فالتقى ساكنان فحذفت احدى الالفين فصار استحى
وكذلك تقول في المضارع يستحي اصله يستحيي فحذفت الضمة من اليا الثانية للثقل ثم نقلت كسرة الاولى الى الحا فالتقت الياآن
ساكنين فحذفت احديهما فصار يستحي وتقول في الامر منه استح بالكسر المهملة التي في اخره وهو امر من استحى المحذوف احدى يائيه
وقد علمت طريقة صيرورته بهذه الصيغة وكذا سائر تصاريفه تقول استحى يستحي استح وذلك مستحى منه لم يستح لا يستح
بكسر الحا وحذف اليا الاخرى علامة الجزم وقد قرا بها ابن محيصن في قوله تعالى ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا قال ابو حيان وروى
عن ابن كثير والاولى لغة تميم وبعض بني تميم من الحجازيين وغيرهم وهو الاصل الشائع قال الله تعالى والله لا يستحيي من الحق وقال تعالى
ويستحيون نساءكم وتقول على اللغة الثانية استحى استحيا استحيوا على وزن استفعوا استحت على وزن استفت استحتا استحين على
وزن استفعلن ان قلنا ان المحذوف العين واستفين ان قلنا ان المحذوف اللام ويستحي يستحيان يستحيون على وزن يستفعون تستحي
تستحيان يستحيين على وزن يستفعلن او يستفين حسبما تقدم واستح استحيا واستحي استحين وبالتاكيد استحين باعادة اللام
استحيان استحن استحيان استحينان ولما كان هاهنا مظنة سؤال وهو انه قد تقرر ان هذا النوع لا يحتمل عينه البتة وهاهنا
قد حذفت اشرنا الى جوابه بقولنا وذا الحذف المذكور في استحى ويستحي ليس للاعلال بل على سبيل الاعتباط لكونه كثير الجري
في كلامهم وذلك يقتضي الخفة ونظيره حذف اليا اكتفاء بالكسرة من دون اعلال كقولهم لا ادر بحذف اليا مع انه لا داعي في لا
ادري لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كذا حكاه الخليل وسيبويه فيها ونظيره ايضا حذف النون من يكون حال الجزم كقولهم لم
تك ولم يك ولم تك وهو كثير في كلامهم ايضا قال سيبويه حذفت اليا من استحى للاعلال وهو التقا الساكنين لان اليا الاولى
بعد نقل حركتها الى ما قبلها تنقلب الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها في الحال وانما فعلوا ذلك حيث كثر في كلامهم
قال المازني لم تحذف لالتقا الساكنين والا لردوها في المضارع اذ قالوا هو يستحي ومما قالوا استحيي اي لانه لا موجب
هنا لقلبها الفا حتى تحذف وانما قلبناها في الماضي لصيرورة ما قبلها مفتوحا بسبب النقل قال التفتازاني وفيه نظر لانه كما انقلب
في الماضي فكذلك هنا اي في المضارع تنقل حركة اليا الى ما قبلها وتحذف لالتقا الساكنين والعلة فيهما كثرة الاستعمال منهما
وفي كلام سيبويه ايضا نظر لانه قيد المقلوبة بقيد الاولى بعد ان اطلق المحذوفة وان ظاهر كلامه ان اليا الاولى المحذوفة
المحذوف عنها الحرف والا فالاولى انقلبت الفا فاوهم ذلك ان المحذوف هو اللام والحق انه العين والا لوجب ان يقال في المجزوم
والامر لم يستح واستح باثبات اليا لان المحذوف اللام انما هو لكونها قائما مقام الحركة وليس العين كذلك حيث لم يقل فيهما ذلك
علم ان المحذوف هو العين فان قلت يمكن الجواب من جانب سيبويه بانه اراد بالياء في قوله حذفت اليا الاولى واوقع المظهر
موقع المضمر قلت المراد لا يدفع الايراد وايضا التفتازاني لم يقل انه يعلم ذلك بطريق الجزم وانما قال اوهم واذا كان
علة الحذف هو كثرة الاستعمال فلا حاجة الى دعوى قلب اليا التي هي العين الفا لانه حذف فيما هو لما ذكر لا للعلة فلا
ثانية في تكلف علة كما يقوله سيبويه لانها تحذف قلبت ام لم تقلب واعلم ان تشبيه المذكور بلا ادر انما هو في مطلق
الحذف لا في خصوص المحذوف والا فالمحذوف من استحى العين كما عرفته ومن لا ادر اللام فان قلت هذا مسلم في غير
المضارع المجزوم والامر الملحوظ انه مسلم واما فيهما فغير مسلم لان المحذوف فيهما اللام قلت الكلام فيما حذف فيه حرف اخرى
اليائين

فهو مستح

اليائين فقط تخفيفا لكثرة الاستعمال وما ذكرته حذف فيه اليا الاولى وهي العين للعلة المذكورة والثانية وهي اللام للجازم
الظاهر او المقدر او البنا فليس خارجا عما نحن فيه ويحذف للعلة ايضا المقتضي اخر الاضرب فحذفت اللام المذكورة كما في فعل الاثنين
نحو لم يستحيا فان الجازم يكتفي فيه بحذف النون وفي فعل جماعة الذكور يستحيون فانه لا اثر للعامل في لفظه الا في الموضعين والياء الاولى
التي هي عين الكلمة محذوفة في الجميع فلا نقض نعم يرد على تعليل الحذف بكثرة الاستعمال انه لو كان كذلك لكان في المصدر نحو استحيا الوجود
العلة المذكورة فيه فظهر بما قررناه ان التشبيه في مطلق الحذف فقط لا فيه وفي علته كما قاله التفتازاني فانه قد وقعه
مع وجودها في المصدر والله اعلم النوع الثاني مما اعتد فيه حرف العلة وهو خامس الانواع السبعة ما اي لفظ لامه وفاؤه
بالنسبة لاجل ان ما كان لامه وفاؤه حرفي علة واسمه لديهم قد وفي بفتح الفا لحرفا لفيف مقرون باضافته اولى الجزئين الى
الاخر على حد ما تقدم في النوع الرابع ووجه التسمية علم مما سبق والقسمة العقلية تقتضي ان يكون هذا النوع ايضا
اربعة اقسام كما ذكرنا في النوع الرابع لكن ليس في كلامهم من هذا النوع ما فاؤه ولامه ياءان بمعنى انه يقال يدي
ييي فالفا في غيره واو فقط واللام لا تكون الا يا لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو الا لفظة واو وهو اسم فالحكم
هذا النوع من الافعال في قسمين احدهما فاؤه واو واللام فاؤه بالحصر اللام في اليا صحيح في العجم والذي جاء من هذا
النوع اي اللفيف المفروق من الافعال في كلام العرب عدة افعال يجمعها قولك عش ونح فخرها تعد العين منه ومن الثاني
من وشي والقاف وقى والفا وفي والرا وري والجيم وجي والكاف وكي والحا وحي واللام ولي والها وهي والنون ونى والدال ودى
وزيد على ذلك وأي وبيء ولم يجي الا من باب ضرب يضرب وعلم يعلم وحسب يحسب ولم يجي من باب فعل وحمل ما يلي من في
مضارعهما هما من اليا المضموم ما قبلها او الواو المنظوم ما قبلها ... هذا افعل في هذا المثال من باب ضرب يضرب
وقى بالقاف اي حفظ اصله وقي فقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ووقف به الى انقلب بان المثالات ... وقلبت
بانه الفا وحذفت لالتقا الساكنين وهكذا الى اخر الامثلة نحو وقت وقتا وقين وقيت وقيتما وقيتم وقيت وقيتما وقيتن
وقيا او تصريف ذا الفعل نحو تصريف رمى رميا الى اخره والاعلالات في وقى ... في رمى ... يقي مضارعا
لو في حذ باب ابدال النون الخفيفة الفا وكذا في مثناه وجمعه منكرا ومؤنثا يقي مضارعا يقيان يقون تقي تقيان يقين تقيان تقون
تقين تقيان تقين اي في نفي ولم ينقل فيه نحو يرمي كما قلنا في الماضي لانه ... فحذف الفا اذ الاصل يوقي وان حكم اللام
في الاعلال كحكمه من نحو يرمي والاصل في يقون يقيون وفي تقين فعل المخاطبة تقيين فحذفت اللام كما في يرمون وترمين
والوزن يعون وتعين ولما تقين في الجمع فوزنه يعلن فاليا الموجودة فيه لام الفعل وفعل الامر من اللفيف المفروق الحق
حرف واحد فقط وهو العين تقول في امر الواحد المذكر ق باسقاط عين الفعل فقط لان الفا محذوف وفيه وقد حذف حرف
المضارعة ولام الفعل ولم يبق غير العين وكذا تقول في سائر المجزومات نحو لم يق ولا يق وليق على وزن لم يع ولا يع
وليع وهذا الذي بقي على حرف واحد الزمه هاء السكت وهي ساكنة تلحق بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بها ان تقف
عليه تقول قه لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان سكنت الحرف الواحد للوقف او الوقف على المتحرك ان لم تسكن وكلاهما ممتنع
وان وصلت هذا الامر بما بعده تحذف هذه الهاء نحو ق يا رجل تقول انصرفت هذا الامر من المفرد المذكر الى المثنى والمجموع عند

مثل قيا قوا اصله قيوا الى المؤنث كذلك في قيا وقين على وزن علن وقي لي يا قي لي تعميم للبيت واسم الفاعل منه واق والاصل واقي واسم المفعول
موقي والاصل موقوي فحكم اللام في الجمع كحكم لام رمي بلا فرق وقس عليه ومن لطيف ما يحكى في هذا المقام ما نقله العلامة الاسيوطي
في بغية الوعاة في ترجمة سهل بن محمد السجستاني البصري انه دخل بغداد فسئل عن قوله تعالى قوا انفسكم ما يقال منه للواحد
فقال قِ فقال فللاثنين قال قيا قال فالجمع قال قوا قال فاجمع لي الثلاثة فقال قِ قيا قوا وفي ناحية المسجد رجل جالس معه قماش فقال لبعض من معه احتفظ بثيابك حتى اجي الى
صاحب الشرطة وقال انى ظفرت بقوم من زنادقة يقرأون القرآن على صياح الديوك فما شعرنا حتى هجم علينا الاعوان والشرطة
فاخذونا واحضرونا مجلس صاحب الشرطة فسالنا فتقدمت اليه واعلمته الخبر وقد اجتمع علينا خلق من خلق الله ينظرون ما يكون
فعنفني وعذلني وقال مثلك يطلق لسانه عند العامة بمثل هذا وعمد الى اصحابي فضربهم عشرة عشرة وقال لا تعود الى مثل هذا انتهى
و فعل الامر من هذا ان توكده بنون التوكيد الثقيلة فقل فيه اذا اسندته للمفرد المذكر قينّ باعادة اللام كما عرفته في اغزونّ
والالف فيه وفيما ليس انى للاطلاق واذا اسندته الى ضمير المثنى المذكر تقول قيانّ بالتشديد للنون والى جماعة الذكور تقول قنّ بضم القاف
واصله قوُن فحذفت الواو بعد نقل حركتها الى ما قبلها لالتقاء الساكنين والضمة دالة عليها واذا اسندته الى المفردة المخاطبة
تقول قِنّ بكسر القاف واصله قين فحذفت الياء بعد نقل حركتها الى ما قبلها لالتقاء الساكنين والكسرة دالة عليها واذا اسندته
الى المثنى المؤنث تقول قيانّ والى جماعة النساء تقول قينانّ فالنون فيهما مشددة واذا اكدته بالنون الخفيفة قلت فيه
مسندا الى المفرد المذكر المخاطب قين والى جمعه قنْ والمفردة المخاطبة قنْ بسكون النون في الثلاثة ولم يات في التثنية لا
المذكر ولا في المؤنث ولا في جمع النساء لان هذه الثلاثة لا تجامع النون الخفيفة لالتقاء الساكنين على غير حده كما مر بيانه
وقل في مثاله من باب علم يعلم وجي يوجى بالجيم يقال وجي الفرس اذا وجد وجعا في حافره المثال وهذان الفعلان في جميع الاحكام
والتصاريف مثل رضي يرضى بلا فرق واج اذا امرت منهما كارض حال كونه امرا من رضي وهذا المذكور تقول اج
اجيا اجوا اجي اجيا اجين وبالتاكيد اجين الى اخره واعلم ان ذكرنا الامر لغاية وهي ان الواو فيه تقلب ياء لكسر
ما قبلها فان الاصل اوج لانه ماخوذ من توجى حذفت التاء من اوله وزيدت الهمزة المكسورة فيه في موضعها وحذفت الالف
من اخره فصار اوج ثم قلبت الواو ياء لما ذكرنا فصار ايج واما مثل ما جاء من باب حسب يحسب فلم يذكره في النظم تبعا
للاصل وهو ولي يلي بفتحه على ما مر و النوع الثالث مما تعدد فيه حرف العلة وهو سادس الانواع الاسم ما اي لفظ
اعتلا فاء وعينا اي ما كان فاؤه وعينه حرفي علة والقسمة العقلية تقتضي ان يكون اربعة اقسام ايضا ولكن لم يجي
منها ما فاؤه وعينه واو لكونه في غاية الثقل فبقي ثلاثة اقسام ما كانا فيه ياء كيين بياء مفتوحة ثم ياء ساكنة
ثم نون وليس في كلامهم ما فاؤه وعينه ياء غيره وهو اسم لواد برعين من اعواض المدينة الشريفة على بريد منها
وضبطه صاحب القاموس تبعا للصغاني بفتح اليائين لكن في النظم بالضبط الاول وما كانت الفاء فيه واوا
والعين ياء كويل وهو اسم واد في جهنم وكلمة معناها عذاب ايضا يقال ويلا لفلان من الله اي عذاب له من الله
وويح كلمة معناها رحمة يقال ويح لفلان اي رحمة له ولم يحفظ من هذا الباب الا ويل وويح وويس وويب و ما
كانت الفاء فيه ياء والعين واوا كيوم اسم للزمان المعلوم ولم يحفظ من هذا الباب الا يوم ويوح علم للشمس نقله
المبرد

قل

ص

المبرد عن المبرد من ان يوحا بمثناة تحتية اسم للشمس قال ابو الفتح كذا رويناه عن ابي علي ووجدناه بخط ابي العباس
انتهى لكن قال ابن السيد المشهور في اسم الشمس بوح بالموحدة ثم اعلم ان هذا النوع وهو ما كان فاؤه وعينه حرفي علة ما فعل بني
منه اي لم يوجد في كلام العرب وذلك الفعل فيه لانه اثقل الانواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين ولهذا لم يجي
مما هو الاثقل اعني فاؤه وعينه واوين اسم ولا فعل وبيان ذلك انك لو بنيته من باب يوم فلما ان تبنيه على فعل مفتوح العين
او مضمومها واياما كان يأتي المضارع على يفعل بالضم فيجتمع فيه يا آن ياء المضارعة وفاء الفعل وتضمها اذا نقل حركة العين
التي هي واو اليها وذلك ثقيل ورفض فعل مكسور العين ايضا حملا له عليهما وان بنيته من باب ويح ويين تحقق اجتماع حروف
العلة في المضارع الغائب واما قبا التشدد دون قوله نويل اذا املأت يدي وكفي و وكانت لا تعلل بالقليل وقد راسا ذو الرمة
فما او الدولا واح و ولا اوس ابو هند ه مصنوع قاله ابو حيان فاعلما بقلب النون الخفيفة الفا فان قلت ما سمي هذا النوع
من المعتلات هل يسمى لفيفا مقرونا لوجود وجه التسمية المتقدم فيه ام لا قلت لم اوقف لهم على اسم خاص لهذين النوعين
الاخيرين ووجه التسمية لا يجب اطراده النوع الرابع مما تعدد فيه حرف العلة وهو سابع الانواع السبعة ما اي لفظ
اصوله اي حروفه الاصول جميعها معلولة اي احرف علة اعني ما يكون فاؤه وعينه ولامه حروف علة ويقال له اللفيف المقرون
من وجهين والقسمة العقلية تقتضي ان يكون هذا النوع تاسع الاقسام تسعة اقسام حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة
لان احرف العلة الثلاثة تكون فاء فهذه ثلاثة وقد تكون عينا فهذه ثلاثة اخرى وقد تكون لاما فهذه ثلاثة اخرى والمجموع التسعة
وهذا بالنظر الى كون احرف العلة ثلاثة وكون الحرف الذي يقع فيه احدها بسيطا اي فاء او عينا او لاما واما بالنظر الى اجتماع
الحروف الثلاثة التي يقع فيها احرف العلة فتنتهي القسمة فيها الى سبعة وعشرين قسما حاصلة من ضرب ثلاثة احوال اي حرف فيها من
في تسعة احوال الحرفين الباقيين الحاصلة من ضرب ثلاثة احوال احدهما في ثلاثة احوال الاخر وهذا النوع تمثيله قولنا واو اي هذا
اللفظ واصله ووو قلبت عينه الفا دون لامه مع ان فاعل التبديل والتغيير كراهة اجتماع حرفي علة متحركين في اول الكلمة وما ذكرناه
من كون عينه واوا وهو مذهب الاخفش وهو الاقرب لان الواوي اكثر من اليائي فالحمل عليه اولى ويدل عليه ايضا قولهم في التصغير
اويه بقلب فالاه همزة لكونها اول واوين مصدرتين ولو كانت العين ياء لقيل وييه وذهب ابو علي الفارسي وغيره الى ان
عينه ياء ووجهه كون الانقلاب عن الواو يلزمه كون حروف الكلمة من جنس واحد وهو مفقود في الصحيح فلذا يا بعت ورددت
وجريا بها مجرى الاصوات فكذا في المعتل وقد جاء في الصحيح كقلق وسلس وفي المعتل كيين واصلها اليدى فحمله على هذا اولى
انتهى وهو مفوض على سبيل الاجمال بالياء للاتفاق على ان عينها يا في الصحيح كما سيأتي و مثاله ايضا قولنا ياء اي هذا اللفظ في اصله
يي فعل به ما فعل بالتأليف فصار ياي ثم قلبت الياء الاخيرة همزة للتخفيف فصار ياء وهو مركب من ثلاث ياءات بالاتفاق
والدليل على ذلك قولهم فيما حكاه ابن الحاجب بيت الياء اي كتبتها وممن جزم بكتابة الاتفاق البدر ابن مالك في بغية الطالب
وفي التسهيل ما نصه والاظهر كون الواو والياء نظيرة في التاليف اي في نظيري بيت فيفهم منه انهما لغتان من جنس
واحد واعلم ان المراد من قولي واو وياء لفظها من قولي الموضوعان لاسمي الحرفين المخصوصين اعني ان الواو اسم مسماه
والياء اسم مسماه اي كما ان الكاف اسم مسماه ك وهكذا فالذي هو من هذا النوع من المعتلات هو الاسم لا المسمى لانه بسيط

فلذا قال الخليل لاصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا الجيم فقال انما نطقتم بالاسم فلم تنطقوا بالمسؤل عنه والجواب جه لانه
المسؤل عنه لا المسمى تم رد الفصل وهو فصل المعتلات اي تحقق بعون الله تعالى وتوفيقه فقد تم ولما نبه على ذلك وشرع في الكلام على
القسم الثالث من اقسام السالم وهو باب المهموز وانما جعل المهموز من غير السالم فانه من التغيرات التي ليست في السالم وايضا
كثيرا ما تقلب الهمزة حرف علة اذا علمت هذا فنقول ان شئت ان تعرف مهموزا من الالفاظ فاعلم انه ما هو فذكر رسمه اي تعريفه ما ورد
الهمز في محل احد اصوله اي الذي احد حروف الاصول همزة وهذا التعريف من زياداتي ولم يذكره الاصل كما فعل في غيره بل ذكر احكامه
وحاول التفتازاني الاعتذار عنه بقوله ولفظ المهموز يشعر بذلك انتهى وهو على ثلثة اقسام لان الهمزة اما ان تقع فاء ويسمى
مهموز الفاء او الصدر او عينه ويسمى مهموز العين والاوسط او لامه ويسمى مهموز اللام والعجز وجعل قسيما للمعتل لا قسما منه هو
على المذهب الصحيح كما تقدمت الاشارة اليه واما على مذهب من يجعل الهمزة من احرف العلة فهو عنده قسم من المعتل وقدم كلا من
الوجهين بتوجيهه في اول الكتاب المعتل هذا المهموز الخالي عن احرف العلة والتضعيف حكم في تصاريفه وفعله كحكم الفعل الصحيح
اي لان الهمزة عندهم حرف صحيح بدليل قبولها الحركات الثلاث كلا وحروف العلة المتحرك ما قبلها فانها لا تقبل
الحركات واما الساكن ما قبلها كدلو وظبي وكون الهمزة حرفا صحيحا هو في القول الاسد بالمهملتين اي الاصوب كما تقدم
بيانه وانما قيدته بالخالي عن احرف العلة والتضعيف لان لفظ المهموز اذا اطلق يفهم منه ذلك والا فالمضاعف المهموز
والناقص المهموز والاجوف المهموز ونحو ذلك والحاصل ان حكم المهموز في التصاريف حكم مماثله من غير المهموز ان كان مضاعفا فمضاعف
او معتلا فمعتل الى غير ذلك لكن الهمز المذكور قد يدخل فيه التخفيف بالقلب والحذف وغيرهما اذا لم يبتدأ به اي لم
يقع في اول الكلام سواء وقع في اول الكلمة ام لا وهذا اولى مما اشتمل من عبارة الاصل حيث قال اذا وقع غير اول فان المتبادر منها
انه اذا وقع اول الكلمة لا يخفف وليس كذلك بل يخفف اذا لم يبتدأ به نحو وامر اهلك بالالف في الاصل وقرئ بالهمز فلذلك غيرت الى
عبارتي مقيدا به والمراد بالمبتدأ به ان يكون في اول الكلام اي لم يتقدم عليه شئ فلا يخفف حينئذ لان البداءة تكون بشدة
الاترى الى زيادتها عند التوصل الى الابتداء بالساكن فان قلت قد ورد تخفيفها بالحذف في نحو خذ لان اصله اؤخذ فحذفت
الهمزة الاولى تخفيفه مع كونه مبدوءا بها قلت ليس هذا مما نحن فيه لان الكلام في حذف الهمزات الاصلية طلبا للتخفيف لا في
الهمزة المزيدة للاضطرار عند الاستغناء عنها بل حذفها في هذه الحالة واجب لفقد الاحتياج اليها حينئذ واما الهمزة
الثانية من نحو اؤخذ فتخفيفها بالحذف على القاعدة لا لكونها غير مبتدأ بها فاذا علمت ذلك فتقول في مضارع مهموز الفا
من الباب الاول نحو امل كنصر يامل بتحقيق الهمزة هو كينصر في الوزن وفي سائر التصاريف من غير فرق تقول امل املا املوا الى
اخره كما تقول نصر نصرا نصروا الى اخره فانتبه ولما تحقق الهمز المذكور لانه حرف شديد فيخفف دفعا للشدة ولذلك استبدلوا الله
ضعف بالبناء للمفعول ونائب الفاعل قولنا بر من اقصى الحلق لكونه مخرجه كما تقدمت الاشارة اليه في اول الكتاب فانك اذا اسكنت
الهمزة وادخلت عليها همزة اخرى مفتوحة رايت انها تنتهي عند نهاية الحلق فهو مخرجها وهذه قاعدة في معرفة مخارج الحروف
فيما تحقق المهموز المذكور وطلب التخفيف فعلمت ان قولنا اقلب مقدم عليه اي اقلب همزة واوا في صوغ فعل الامر منه او من قل
بوزن انصر يقلب الهمزة التي هي فاء الفعل واوا والاصل فيه اومل بهمزتين الاولى همزة وصل والثانية فاء الفعل قلبت الثانية

واوا

ثانيهما
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فلذلك ذكروا انما قلبت هذه الهمزة واوا لان من قواعدهم ان كل همزتين قد تلاقيا في كلمة واحدة والحال انه قد ورد
اي ثاني الهمزتين وذكرت الوصف لتاويل الهمزة بالحرف مسكنا اي ساكنا فاقلب الهمزة المذكورة وهي الثانية الساكنة من جنس تحريك اي حركة
اولى الهمزتين فقد تركنا اي علم وجوبه عندهم ونقل المحقق اذ لا يخفى ثقل فاذا كانت الهمزة الاولى من الهمزتين مفتوحة قلبت الثانية
الفا لفتح ما قبلها كقولنا في الامر من امن امن بالمد واصله اامن فقلبت الهمزة الثانية الفا لفتح ما قبلها فان قلت هذا منقوض بنحو ايمة
اذ اصله اممة فلم نقلت الثانية الفا كما في نحو امن مع توفر شروطه بل نقلت حركة الميم اليها وقلبت ياء فقيل ايمة قلت اجاب التفتازاني
بانه شاذ وقد يجاب عنه بان الاصل المذكور في النظم عارضه في ايمة الادغام والادغام مقدم على الاعلال والنقل من مقدمات
الادغام اذ فعلوه ليتوصلوا به اليه فيما نقلوا الا لارادة الادغام خرجت الهمزتان عن الاصل المذكور لا يقال النقل فيه غير متعين
في حصول الادغام لجواز الادغام بحذف الحركة ثم يقع اعلال الهمزة الثانية بقلبها الفا على القاعدة والمحذور من التقاء
الساكنين على هذا الوجه كلمة لانا نقول اذا كان الادغام مقدما على الاعلال فلو ادغمنا بدون نقل لزم التقاء الساكنين على غير حده
فتامل وكلام ابن هشام في التوضيح قريب مما ذكرناه قال في ابدال الالف من اختيها الواو والياء بعد نقل اقوال في اصل ايمة
نصه ويلزم الاول تقديم الاعلال على الادغام والمعروف العكس بدليل ابدال همزة ايمة ياء لا الفا فتامله انتهى وكذا يقلب الثانية
واوا اذا كانت مضمومة نحو اومن بصيغة الماضي المبني للمجهول نحو قوتل اصله اامن بهمزتين قلبت الثانية واوا لضمة ما
قبلها وان كانت الهمزة الاولى مكسورة قلبت الثانية ياء كقولنا في مصدر امن ايمانا والاصل اامانا تنبيه احترزت بقولي قد تلاقيا عن
الهمزة الساكنة التي قبلها حرف غير همزة فانه لا يجب قلبها من جنس حركة ما قبلها بل يجوز نحو راس وبوس وذيب وبقولي في كلمة واحدة
عما اذا تلاقيا في كلمتين فانه لا يجب ذلك بل يجوز ايضا نحو يا فادي ليوذن بالهمزة وكذا الذي اي فوذي القراة ويجوز الواو وكذا يقاس
الفتح والكسر لان ذلك لم يستطع مسطح ما في كلمة لجواز انفكاكهما وقيدت الثانية بكونها ساكنة لانهما لو التقيا في كلمة واحدة ولم
تكن الثانية ساكنة بل تحركت سواء تحرك ما قبلها او سكن فلها احكام اخرى وهي ان المتحركة بعد ساكنة تبدل ياء ان وقعت موضع اللام
كبناء نحو قمطر من قرا فتقول فيه قراي والاصل قراا وتصح ان وقعت موضع العين نحو سال بالادغام وتبدل متحركة بعد متحركة ياء ان وقعت
لاما مطلقا سواء كانت الحركة فتحا او ضما او كسرا وكذا تبدل ياء ان وقعت عينا لمفتوح بعد كسرة نحو ايم بكسر الياء اصله ام او فتحة
نحو ايمة جمع امام اصله اامة او ضمة نحو اين اي مضارع انه اي جعلته بين اصله اان وتبدل واوا ايضا ان وقعت فاء غير
لام مضمومة بعد ضمة نحو اوم اصله ام او فتحة نحو اوب جمع اب وهو المرعى اصله اب او كسرة نحو اوم اصله ايضا ام او وقعت مفتوحة
بعد فتحة نحو اوادم جمع ادم او ضمة نحو اويدم تصغير ادم اصله اايدم وحيث التقت الهمزتان الملتقيتان في كلمة واحدة المنقلبة
ثانيهما واوا او ياء اذا اولاهما تكون همزة وصل اي همزة يتوصل بها الى النطق بالساكن وقد مر بيان احكامها وانما قيدته بالمنقلبة
ثانيتهما واوا او ياء فقط ولم اقل الفا لان همزة الوصل التي في الفعل لا تكون الا مكسورة او مضمومة فيلزم ان تنقلب الثانية
ياء او واوا فقط من جنس حركة ما قبلها ولا تقلب الفا لانها لا تقلب الفا الا بعد المفتوح وهمزة الوصل لا تفتح الا مع
حرف التعريف وايمن في القسم ولا يتاتى فيهما اجتماع الهمزتين فتنبه همزة خالصة تصير اي ترجع عند الوصل اي وصل تلك
الكلمة بكلمة قبلها وهمزة بالنصب خبر مقدم لتصير واسمها قولنا اخراهما اي اخرى الهمزتين هي المنقلبة واوا او ياء اعني

سقوط همزة الوصل في الدرج لانه يرتفع حينئذ التقاء الهمزتين فلا يبقى علة القلب فتعود المنقلبة فان قلت كيف تصير
الهمزة همزة وصل وهل الشيء يصير الى نفسه قلت المراد بالهمزة الثانية المفهومة من قولنا اولاهما الواو والياء واطلاق الهمزة
عليهما مجاز لكونهما في الاصل همزة او لصيرورتها همزة وقيد الاصل هذا الحكم بما اذا انفتح ما قبلها ايضا اي ما قبل الثانية
بعد همزة الوصل قال التفتازاني وفيه نظر بل هو وهم محض لان الهمزة الثانية تعود عند سقوط همزة الوصل سوى انفتح
ما قبلها او انضم او انكسر لزوال العلة اعني اجتماع الهمزتين مثال ما انفتح ما قبلها قوله تعالى الى الهدى ائتنا والاصل
ائتنا فلما سقطت همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة ومثال ما انضم ما قبلها قوله تعالى ومنهم من يقول ايذن لي والاصل
ائذن بياء فلما سقطت الهمزة الاولى عادت الثانية ومثال ما انكسر ما قبلها قوله تعالى فليؤد الذي اؤتمن امانته
والاصل اوتمن بالواو فبعد سقوط الهمزة الاولى عادت الثانية وكذا في المنقلبة واوا تقول يا زيد اومل ويا اطلال اوملي
بلا عادة الهمزة انتهى ولو مثل الثالث بقوله تعالى ردها اليزيدي على رواية شعبة عن عاصم لكان اوفق لان قوله بعد
ذلك وكذا في المنقلبة واوا يقتضي ان الامثلة قبله مما انقلبت فيه ياء ويكون هذا القيد مخلا بتركه في النظم والتابع
الاصل عليه ومما كان في هذا المقام سوال وارد وهو انه مما ذكرنا انفا من ان الهمزتين اذا التقتا في كلمة واحدة وكان ثانيهما
متحركة ساكنة وجب قلب الثانية بحرف حركة ما قبلها يقتضي ان يقال في الامر من تاخذ وتاكل وتامر اوخذ واوكل واومر بقلب
الهمزة الثانية واوا كما قيل اومل من تامل لكن لم يجئ الامر الا خذ وكل ومر بحذف الهمزتين كما سبقت الاشارة اليه حيثما عند
بقولنا همزة اصلية بالنصب مفعول مقدم لقولنا فتحذفوا في نحو قولهم خذ وكل ومر امر من تاخذ وتاكل وتامر
فلما اريد اشتقاق الامر منها حذف حرف المضارعة وجيء بهمزة الوصل فصار اءخذ اءكل اءمر بهمزتين فحذفوا الهمزة الاصلية
التي هي فاء الفعل منها تخفيفا لكثرة الاستعمال كما مر ثم استغنى عن همزة الوصل لصيرورة ما بعدها متحركا حينئذ فقال خذ
وكل ومر وهذا حذف غير قياسي وقد تبعت الاصل في نظم هذه الثلاثة الامثلة في سلك واحد وفيه تسامح لان الحذف
واجب في خذ وكل بخلاف مر لانها اكثر استعمالا الا ان اراد وجوب الحذف فيهما في الاستعمال المشهور والا فقد نقل
سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم على ان بعض العرب يتم فيقول اوكل وحكى الفارسي وابو الفتح اوخذ واوكل
قال الا ان ذلك في غاية الشذوذ استعمالا انتهى والى جواز الوجهين في الثالث الاشارة بقولنا وقد يعوا اي يأتوا بهمز
مر فقط دون اخويه خذ وكل فتعود الهمزة الثانية التي انقلبت واوا لهمزة الصحة ولكن خص بالنسبة للفعل لخذ وكلا الا انها
بالهمزة اي الاتيان بها حال الوصل اي وصل تلك الكلمة بكلمة قبلها نحو قوله تعالى وأمر اهلك بالصلوة اصله اومر وحذفت
همزة الوصل في الدرج واعيدت الثانية همزة ويجيء مر بالحذف عند الوصل ايضا ولكن الاتيان بها حال الوصل افصح من حذفها
فيه لزوال الثقل بحذف همزة الوصل وجاء في الحديث الذي اخرجه اصحاب السنن من حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه
وصححه الترمذي وابو حبان وفيه فاتاني جبريل فقال اتيتك البارحة فلم يمنعني ان اكون دخلت الا انه كان على الباب
تماثيل وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فمر برأس التمثال الذي على باب البيت يقطع فيصير كهيئة
الشجرة ومر بالستر فليقطع فليجعل منه وسادتان منبوذتان ومر بالكلب فليخرج ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك
انتهى

هنبو

انتهى والذي رأيناه في شرح التفتازاني ومر برأس الكلب ولفظ رأس الكلب زائد على الحديث ولعله غلط من ناسخ ولذلك اوردنا
متن الحديث بسنده ليعلم ذلك وتقول في مهموز الفاء من الباب الثاني ازر يوزر نصر ينصر وهي قراءة ابن ذكوان في قوله تعالى
كزرع اخرج شطأه فآزره بازره كيضرب وهو بالزاي المعجمة ثم الراء المهملة قال التفتازاني ومعناه عاون وفيه نظر ففي
الصحاح ازرت فلانا اي عاونته والعامة تقول وازرته انتهى فهو يشير الى ان الذي بمعنى عاون انما هو آزر بالمد
لا ازر بالقصر بل معناه قوي من الازر وهو القوة ووزن آزر بالمد فاعل ومضارعه يوازر وقيل وزنه فعل ومضارعه زعم
يوزر وهو غلط وتقول في مهموز اللام منه هنأ يهنئ بالهمزة فيهما لكنهما خففا في البيت الوزن وهو ايضا قد اني لكونها ضرب
يضرب الفتى من غير فرق والامر من تأسر ائسر نحو كاضرب جانا واصله ائزر قلبت الهمزة الثانية ياء كما في ايمان مصدر آمن
ومخصصة بالذكر لما فيه من قلب الثانية في هنا وتقول في مهموز الفاء من الباب السادس ادبا يادب مثل كرم يكرم والامر تادب
اودبا بقلب النون الخفيفة الفا في هيئة المثنى واصله ادب قلبت الثانية واوا لما ذكرناه وتقول في مهموز العين من الباب الثالث
سال يسال بثبوت الهمزة وهو جاء كقولنا منع يمنع وقل اسالا كما منع ان يكون امرا من سال وقع لما ذكرناه وان لم يكن فيه
تغيير يقرع ماله على سال يسال بالتحقيق كما يجيء وسال بتخفيف الهمزة بقلبها الفا كقال وكذلك جا يا
بالتخفيف ايضا واصله سأل نقلت حركة الهمزة الى السين ثم قلبت الفا والامر من سال بالتحقيق سل اصله تسال محذوف حرف
المضارعة وحركة الاخر التقى ساكنان فحذفت الالف الهمزة المنقلبة عن الهمزة فصار سل فهذه الثلاثة وردت بالقلب
في همزها كما رأيت ولا تنس قلب الهمزة للالف في غير هذه بل اقتصر عليها وبالقلب قرأ نافع وابن عامر وابو جعفر قوله تعالى
سال سائل وقال العكبري هو اجوف واوي مثل خاف يخاف ومصدره المساولة وقيل يائي وهو ما يظهر من كلام ابن مالك حيث قال
لم يسال في قراءة من قرأ سال سائل مخففا من سال ولغة منه هاب يهاب انتهى وكلاهما بمعنى سال بالهمزة واما قول صاحب الصحاح
لا سوال من خلط لغة الى من الطن وغير مناسب للمقام والاول المقتضى في الكشاف فان قيل لم تبق همزة الوصل في الامر
نسال لعدم الاعتداد بحركة الساكن لكونها عارضة كما ابقوا ذلك في الامر من تحاذ ونحو حيث قالوا الجار وادارق ثم نقلوا
حركة الهمزة الى ما قبلها ثم نقلوا حركة الهمزة وحذفوها ثم ابقوا همزة الوصل فقالوا اجروا درق لعدم الاعتداد بالحركة العارضة
اجيب بان سل اكثر استعمالا فاوجبوا فيه التخفيف بحسب الطاقة بخلاف اجر وادارق اولانه مشتق من يسال بالالف فحذف حرف
المضارعة واسكن الاخر ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فبقي سل وليس كذلك اجر وادارق فان التحقيق انما هو في الامر دون
المضارع وتقول في مهموز الفاء معتل العين الواوي آب اي رجع اصله اوب قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقل في
مضارعه يؤوب اصله يأوب نقلت حركة الواو الى الهمزة فصار يؤوب ثم قل في مهموز اللام معتل العين الواوي ساء
اصله سوأ قلبت واوه الفا لما تقدم وقل في مضارعه يسوء اصله يسوأ فنقلت ضمة الواو الى السين فاضمهما كما في
مضارعهما مثل يصون ونصرهما الى اربعة عشر مثالا واعلالهما بالقلب والحذف على ما يفصله في الاجوف وتقول في مهموز
اللام معتل العين اليائي جاء اصله جيأ قلبت الياء الفا لما تقدم وقل في مضارعه يجيء اصله يجيأ فنقلت كسرة الياء الى الجيم
فاصنه ككال في مضارعه يكيل ذا تتا اي يتناوله واعلاله كما مر في بيع نفيا لكال الرزنا اذا لم يخرج تاره والوصف

اي اسم الفاعل من شاء شاء وهو من جاء جاء ولما ذكرنا اسم الفاعل منهما فقط لمخالفته لاسم الفاعل من صان وباع لانه
ليس مثل صاين وبايع لان فيه حذفا ولان في اعلاله اختلافا واصلهما شايو وجايو بالاتفاق ثم اختلف في اعلالهما
فقال سيبويه قلبت الواو والياء همزة كما في صاين وبايع فقيل شاء وجاء بهمزتين ثم قلبت الثانية يا لانكسار ما قبلها كما في
قهير ولم تسهل بين بين فرارا من الهمزتين لان الهمزة المسهلة بين بين في حكم الثابتة لانها متحركة في مذهب البصريين فصار
بعد القلب المذكور شائي وجائي ثم حذفت الضمة من اليا للاستثقال فالتقى ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا كما في غاز
ورام فقيل شاء وجاء ووزنهما بعد الاعلال فاع فالمحذوف اللام وقال الخليل اصلهما شاو وجايي فقلبت العين الى موضع
اللام واللام الى موضع العين فقيل شاو وجايي ووزنهما فالع ثم اعل اعلال غاز ورام فقيل شاء وجاء ووزنهما بعد
الاعلال فال فالمحذوف العين ورجح ابو علي الفارسي قول الخليل لقلة التغيير لما في قول سيبويه من اعلالين ليس فيه
وهما قلب العين همزة وقلب اللام ياء والقلب المكاني قد ثبت في كلامهم كثيرا مع عدم الاحتياج اليه كما في كوناه وناء
والاصل ناي ينأى وايس والاصل ييئس ونحو ذلك وهاهنا قد احتيج اليه لاجتماع الهمزتين ولا يوجد توالي اعلالين
على الكلمة من جهة واحدة الا نادرا او ضرورة كقوله وانى لاستحييه في الحق معيني مع ان سيبويه اعترف بحسنه حيث قال وكلا
القولين حسن يعني قوله وقول الخليل وقال ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما قول سيبويه اقيس ويشهد له السماع وذلك
ان من العرب من يقول شاك ولاث بالرفع فيحذف العين ومن يقول شاك ولاث بالكسر فيقلب والذي من لغته القلب
ليس من لغته الحذف وكلهم يقول شايك ولايث على الاصل فلما وجدنا العرب كلما تقول جاء ولم تحذف اذ لو حذفت لقالت
جاء او جاي دل على انه في لغة الحاذفين على الاصل اذ ليس من لغتهم القلب ومن لغتهم البقاء على الاصل فقد حصل ان ما
ذهب اليه سيبويه مسموعا ووقع مما ذهب اليه الخليل في الاحتمال ولم يقم عليه دليل وايضا كلام سيبويه جار على قياس كلامهم
والقلب ليس بقياس واما ما اورده الفارسي عليه من لزوم اعلالين فقد اجاب عنه ابو سعيد بان الممنوع هو ان تعل اللام
والعين جميعا من جهة واحدة ومن جنس واحد في الاعلال مثل شوي ان سكنت اللام فلا تسكن العين وبالعكس كما في كذا
واما اذا كانت العين تعتل اعلالا مطردا واللام تعتل اعلالا اخر ليس من جنس ذلك الاعلال فلا امتناع فيه ويشهد
له قول سيبويه انا اذا بنينا افعيلا من حييت قلنا احيوا فقد جوز توالي الاعلالين من جهة واحدة اذ الاصل
حيوي قلبت العين ياء واللام الفا وتقول في صيغة الفاعل معتل اللام من الواوي اسا اصله اسو قلبت الواو الفا لما مر
فصار اسا وهو بمعنى داوى ومضارعه يأسو اصله يأسو حذفت ضمة الواو فصار يأسو وهما كقولنا دعى يدعو
في الاعلال وتقول في صيغة الفاعل معتل اللام من اليائي اتى واصله اتي قلبت ياؤه الفا لما مر ومضارعه يأتي واصله
يأتي فحذفت ضمة اليا للاستثقال والامر منه ائت واصله ائت قلبت الثانية يا لما عرفت ولما ذكرناه فهي كرمى يرمي
ارم في جميع ما تقدم هناك وقولنا تا اسم اشارة معمول لارم اشتينا ابرغمتيما لبيت ومنهم اي من العرب من حذف الهمزة
الثانية استغنى عن همزة الوصل فقال ت يا رجل في الامر الماخوذ من مضارع اتي ويقول في الوقف به كقه بهاء
السكت كخذ وكل اي تشبيها لها بهما فكن لذا فطن وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر ٥ ت لي الزبيد وانزهم لي جماعة ٥
٥ وسل الزبداي شيء تخبيرها ٥

برواية

ايت لي الزبد وخصه ابن مالك بالضرورة قال في التسهيل ولا يقاس على هذه الامثلة اي خذ وكل ومر غيرها الا في
ضرورة اشتى وتقول في صيغة الفاعل المعتل العين معتل الفاء واللام من اليائي وأى اي وعد واصله وأي قلبت ياؤه الفا
لما مر ومضارعه يأي واصله يوئي حذفت الواو من اوله وضمة اليا من اخره فيهما كقولنا وفي يفي اي حكمهما والامر منه ا
بصورة همزة واحدة مثل ق في الامر من يقي لكنه يقرأ في النظم بياء الاشباع للوزن وتبعت الاصل في ذكر الامر من هذا الفعل
مع عدم مخالفته لما يشبه به وقد اعترض عليه التفتازاني حيث انه لا فايدة فيه لان عادتنا ان لا نذكر شيئا من التصاريف غير
الماضي والمضارع الا اذا كان فيه امر زايد غير ليس في امثلة وتقول في صيغة الفاعل معتل العين واللام اوى واصله اوي قلبت
ياؤه الفا لما مر ومضارعه ياوي واصله ياوي فحذفت ضمة اليا استثقالا وكمكن تقول في مصدره ايا اصله اويا اجتمعت
فيه الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت اليا في اليا فهي كقولنا يطوي وبطوي طيا في جميع التصاريف
من غير فرق وقد تبعت الاصل ايضا في ذكر المصدر ولا فايدة في ذكره اذ ليس فيه امر زايد ويمكن ان يقال ان المفهوم من
تشبيه ثوى بيثوي ثيا المماثلة في فعل التصاريف فقط اخذا من الكلام المقام التاليف اول الفصل وهو قولي حكمه في
التصاريف حكم الصحيح والمصدر ليس من التصاريف فلم يعلم ان مصدره ايضا كمصدره في الاعلال اولا فاشار الى ذلك
بذكره هنا خاصة كلام التفتازاني في الاعتذار عنه واقول هو تخصيص من غير مخصص اذ جميع ما ذكر من الافعال
المهموزة مشبه بفعل اخر لم يذكر مصادرهما مع جريان الاحتمال المذكور فيها فتامل والامر من تاوي ائو كاشف
من تثوى والاصل اأوي قلبت الثانية ياء ولما ذكرناه وضم قوله تعالى فأووا وهو فعل جماعة الذكور يقال ايو ايويا
ايووا والاصل اأووا بهمزتين الاولى منهما مكسورة فلما اتصل به الفا سقطت همزة الوصل وعادت الهمزة المنقلبة فصار
فأووا وقس على هذا تثنيه اليا في ايت وايتي وايتن وايتو ونحو ذلك تنصر همزة عند سقوط همزة الوصل في الدرج لما تقدم وتقول
في صيغة العين معتل اللام اليائي نأى اي بعد اصله نأي قلبت ياؤه الفا لما تقدم ومضارعه ينأى اصله ينأي قلبت ياؤه
الفا لما مر وتصريفه بهمزتين كحذ بقلب النون الخفيفة الفا كتصريف عالم نعى ورعى في جميع الاحكام ولا يخفاك خفاياها
بما تقدم من المعتلات وعما مر من الاعلالات عند التاكيد وغيره كذا اي وكقياس ناي ينأى رعى يرعى كان ينبغي ان يكون
قياس قولهم رأى يرأى بلا فرق للعرب بابهما ولكن قد اجمعت العرب بضم المملة الاولى وسكون الثانية لغة في عرب
نفتحها وهم خلاف العجم سكنوا البوادي او القرى والاعراب سكان البوادي تكلموا بالعربية ام لا فبينهما عموم وخصوص
من وجه وليس الثاني جمعا للاول اي اجمعت العرب على حذف همزه يعني الفعل من مضارع لرأى وقد يفتح الفا يجيء سوا
كان مسندا ايا اللغية او غيرها من احرف المضارعة مسندا الى الواحد المذكر وغيره فصالوا فيه يرى بحذف الهمزة واصله
يرأى نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت فقيل يرى وكذا حكم جميع ما تصرف منه نحو يريان يرون ترى تريان ترين ترين تريان
ترون ترين ارى نرى والاصل في الجميع ما تقدم وهذا الحذف ملتزم تخفيفا لكثرة الاستعمال ولا يقال يرأى على
الاصل الا في الضرورة الشعرية كقوله ٥ الم ترما لاقيت والدهر اعصر ٥ ومن يتمل العيش يرأى ويسمع ٥ والقياس يرى كقوله
٥ اري عيني ما لم ترأياه ٥ كلانا عالم بالترهات ٥ وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه ايضا حيث قال ٥ صاح هل ريت او سمعت براع ٥

ردق الضرع ما قرى في الحلائب ○ والقياس رايت ولم يلتزم الحذف في بنائه لانه لم يكثر كثرة يرى وانما اوقعت الظاهر موقع
الضمير نقلت من مضارع رئي ولم اقل منه مع ان البحث في يرى وهو مضارع للتنبيه على من اول الامر على ان ذلك الحكم جار في مضارع
راي مطلقا اي سوا اسند الى مفرد او مثنى او غيرهما كالامر المجزوم او لا اسند الى ضمير او ظاهر لا يختص بيرى كما يتوهم ذلك لو قلت
منه تنبيه راى اذا كانت ظنية واسندت الى المتكلم فانه انضم همزتها فرقا بينها وبين راى العلمية واما الفرق بينها وبين راى
البصرية فحصل بالمعمول لان البصرية لا تجاوز مفعولا واحدا وهما يتعديان الى اثنين ومنه قول الشاعر ○ وكنت اري زيدا
كما قيل سيدا ○ اذا انه عبد القفا واللهازم ○ وقال ابن الهمام ولو صيغ للفاعل مرادا به الظن لم يمتنع في القياس لكنه لم يسمع
بمعناه الا مبنيا للمفعول انتهى اقول لم نر احدا من النحاة صرح بانها حينئذ مبنية للمفعول حتى يتجه ما قال ولعلهم قائله
على ما فهم من بنائها للفاعل غاية الامر انه ضم همزتها لتحصيل الفرق ولا يلزم من ذلك بناها للمفعول لان ليس هو تمام
الضم البنا للمفعول كما هو ظاهر وكيف يصح بناها للمفعول واسنادها الى فاعلها هذا لم يقل به احد على ان ذلك يستلزم
لاجتماع النقيضين وذلك لان البنا للمفعول مقتضى لحذف الفاعل وذكر الفاعل مناف لذلك فيلزم الخلف والله اعلم
وانما ذكرت هذا التنبيه وان لم يكن من متعلقات هذا الفن تتميما للفائدة واعلم انه في تشابه صيغة المونث اتفق
لفظ الفعل المضارع المهموز العين المعتل اللام اليائي المسند لضمير مخاطب واحد من الاناث والمسند لضمير جمع منهن وجا اي في
النطق متفقين لانك تقول ترين يا امراة وترين يا نسوة لكن تخالفا في الوزن فوزن المسند الى ضمير الجمع منه جا تفلنا
محذوف العين فقط لان اصله ترأين بيا واحدة كترمين فحذفت الهمزة لما مر فصار ترين على وزن تفلن بفتحتي
الفا واللام وحذفت العين وهذه اليا الموجودة فيه هي لام الفعل ووزن المسند الى ضمير ضده وهو المفرد المونثة
اي تفين بحذف العين واللام لان اصله ترأيين بحذفت لجري الهمزة لما مر ثم قلبت اليا الاولى الفا وحذفت لالتقاء
الساكنين فبقي ترين بحذف العين واللام واليا الموجودة فيه ضمير الفاعل والالف في المثالين للاطلاق وان امرت اي بنيت
امر المخاطب من المهموز اره كارع قلنا لانه من ترى كما علمت بحذف حرف المضارعة ولام الفعل واتيت بهمزة وصل مكسورة
فقلت اري وتصريفه كتصريف ارض وهذا المذكور ان بنيته من ترى الجاري على الاصل في ثبوت الهمزة وان بنيته مما حذف فيه
همزته تقول ر براء واحدة مفتوحة بوزن ف من ترى بحذف حرف المضارعة فقط واللام ولم تحتج الى همزة الوصل لحركة
فائه وبها التي للسكت لهذا الامر الباقي على حرف واحد الزم في الوقف كره وضابط وجوبها بقاء الفعل على حرف واحد وجرى
احدهما اذا بقيكما كان الحرف الاصلي فاء او عينا كما صرح به المرادي فهو على حسب ما ذكرناه في قه وقل وقيل اذا اسند ر الى
ضمير اثنين مذكرين ريا والى ضمير جمع مذكر روا كفيا وقوا واصلهما ريا وريوا فاعلا اسند الى ضمير المفرده المخاطبة قلت
فيه ري واصله ريي والى ضمير مثناها قلت ريا ايضا والى ضمير جمعها قلت رين واصلهما ريا ورين ولا رأى في الجميع مفتوحة اذ لا
داعي الى العدول عن الفتح وان تؤكدا المسند من هذا المذكور الى ضمير المفرد المخاطب بالنون الثقيلة تقول رين باعادة اللام
المحذوفة مع فتحها كما مر في اغزون وفي المسند الى ضمير مثناه ريان والى ضمير جمعه رون لتشديد نونهما وضم الواو من الاخير
ولم تحذف لعدم ضمة ما قبلها لان اعليها الفتح ما قبلها وهكذا اورد المسند الى ضمير المفردة المخاطبة اذا اكدته بالنون

المذكورة

المذكورة فتقول رين بكسر اليا المضمرة دون حذفها لعدم كسرة تدل عليها ولذلك تقول في المسند الى ضمير مثناها ريان وفي المسند الى ضمير
جمعها رينان بتشديد النون ايضا فيهما وان اكدته بالنون الخفيفة قلت رين ورون ورين وتقول في اسم الفاعل المفرد المذكر من ذا
الفعل هو راء وفي المثنى رايان والجمع منه راون والاصل الاول رائي اعل اعلال رام واصل الثالث رائيون نقلت ضمة اليا الى الهمزة
وحذفت اليا لالتقا الساكنين ووزنه فاعون ومونثه رائية رائيتان رائيات باثبات اللام وتصريف هذه الامثلة كمثل
تصريف داع داعيان واثبات لامها كما لها وكذلك داعون واسم المفعول منه مرئي كمرعي واصله مرئوي قلبت الواو ياء وادغمت
اليا في اليا وكسر ما قبلها كما في مرمي وهكذا مرئيان ومرئيون ومرئية ومرئيات وهكذا في بنا الفعل منه ايضا خالفا لخوانه من
نحو يلي اعني خالفها في التزام حذف الهمزة منه دونها كذلك خالفها في بنائه من باب الافعال سوا كان ماضيا او مضارعا
او امرا او نهيا او غير ذلك لكثرة الاستعمال فمن باب الافعال منه جا ارى اصله ارأى كاعطى نقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت
لكثرة الاستعمال ثم قلبت اليا الفا فصار اراى وكذلك اريا اروا اريت اريتا ارين وكذلك المضارع منه يري اصله يرئي كيعطي
نقلت كسرة الهمزة الى الرا وحذفت ثم حذفت الضمة فصار يري وهكذا الى اخر الامثلة نحو يريان اصله يرئيان ووزنه
الان يفعلان اصله يرئيون ووزنه الان يفون وكذا نحو ترى تريان ترين والاصل ترائين ووزنه الان تفلن وانما
اذا بنيت باب الافعال من اخواتها نحو ناي فتقول انأى ينأى باثبات الهمزة ومصدر باب الافعال من هذا وفي نسخ الفاي
اي اراءة واصله ارااي كافعال قلبت اليا همزة لان الواو واليا اذا وقعتا طرفا بعد الف زائدة يقلبان همزة فصار ارااء
فنقلت حركة الهمزة الاولى الى الراء وحذفت كما في الفعل وعوض عنها تاء التانيث كما عوضت عن الثاني في اقامة فقيل اراءة
ويقال ايضا اراية باليا في المصدر المذكور لانها انما تقلب همزة اذا وقعت طرفا ومن قلبها نظر الى ان تاء التانيث حكمها حكم كلمة اخرى
فكان اليا وهي اللام متطرفة كما ايضا ورد في مصدره اراء بلا تعويض لان ذلك كثير مثل اقام لان العين لم تحذف من الفعل
في اقامة خلاف ذلك فلما حذفت العين في اقامة ولم تحذف من فعله التزم التعويض في الاكثر وهنا لما حذفت من فعله
وهو العين فلم يحتج الى لزوم التعويض فجوز والاول كثير شائع ومفعال من هذا الفعل مرئي بضم الميم اصله مرأي نقلت كسرة الهمزة
الى الراء وحذفت فصار مري ثم حذفت ضمة اليا للاستثقال فالتقى ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا فصار مر ووزنه
مف واليا اللاحقة في النظم اشباع ووقف عليه اي على اسم الفاعل المفرد المذكر باقي الفروع اي المثنى والمجموع والمؤنث كذلك
كمريان اصله مرئيان حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها فصار مريان ومرون اصله مرئيون فحذفت الهمزة
بعد نقل حركتها الى ما قبلها فصار مريون فاستثقلت الضمة على اليا فنقلت الى ما قبلها بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان
اليا والواو فحذفت اليا فصار مرون واسم الفاعل المؤنث كمرئية مريتان مريات اصله مرئية حذفت الهمزة بعد نقل
حركتها الى ما قبلها كما تقدم وقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقائها مع التنوين فصار
مري ووزنه مفعا لكنه يكتب بصورة اليا تقول في اسم الفاعل جا مر ومررت بمر بالحذف ورايت مريا بالاثبات لخفة الفتحة
وفي اسم المفعول تقول جا في مري ورايت مري ومررت بمري بالحذف في الجميع لمقاعلة اعني تحرك اليا وانفتاح ما
قبلها المقتضية لقلبها الفا المقتضي لحذفها حينئذ وتقول في تثنية اسم المفعول المذكر مريان بفتح الراء ولم تنقلب ياؤه

الفا لوجود علة القلب لان الف التثنية تطلب فتح ما قبلها البتة ولو قلبت وحذفت فقلت مران لزم الالتباس بالمفرد عند
الاضافة نحو مرا زيد وتقول في جمعه مرون بفتح الرا واصله مريون وفي المفرد المونث مرة واصله مرية فقلبت اليا الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي مثناه مراتان اصله مريتان وجمعه مريات باثبات اليا فيهما ولم تقلب الفا مع وجود علة القلب
فيه ايضا لدفع الالتباس بالواحدة واذا اسندت الماضي منه الى المفرد المونث الغايب قلت ارت واصله ارايت كما عرفت
حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت اليا الفا وحذفت فقيل ارت ووزنه افت وفعل الامر من باب الافعال مسندا الى ضمير المفرد
المذكر تقول فيه ار بناء على الاصل المرفوض في المضارع وهو يارى بحذف حرف المضارعة واللام فبقي ار وفي مثناه اريا
ولجمعه اروا ووزنهما افيا افوا واصل الثاني اريوا فنقلت ضمة اليا الى ما قبلها بعد سلب حركته وحذفت وفي المفردة
المخاطبة اري اصله اريي نقلت كسرة اليا الى ما قبلها ثم حذفت ووزنه افي وفي مثناها اريا ولجمعها ارين ووزنه
افلن فاليا هو اللام بخلاف المفرده فان اليا فيها ضمير وتلحق نون التوكيد في جميع ما ذكرناه نحو لا ترين لا ترن ولا تريان
لا ترين سوا كان الفعل المبني موكدين بنون التوكيد الثقيلة نحو ارين باعادة اللام اريان ارن بحذف الواو لدلالة
الضمة عليها ارن بحذف اليا لدلالة الكسرة عليها اريان ارينان ونحو لا ترين لا تريان لا ترن لا ترينان لا تريان
او مجردين عن حرف موكد بكسر الكاف وقد مر تمثيله وعرفت انه لا فرق في ذا موكدا او غيره فافهم وكذا لكنه اي حذف
اللام مما ذكرناه واثباتها فيما عداه والاعادة في الواحد عند التاكيد وحذف واو الضمير ويائه اذا دل عليها دليل
ظاهر مما مر واعلم ان حكم المجردات والمشعبات من المهموز كحكم غير المهموز الا ان الهمزة قد تخفف على حسب المقتضى
وفيما ذكرناه ارشاد وكفاية وقد ذكرنا كثيرا مما يستغنى عنه تنبيها على ذوي البداية وان من الفعل المهموز فاؤه
المعتل عينا الواوي على وزن افتعل ايتيب مع ان قيل فيه ايتال اي اصلح واصله ايتول قلبت الهمزة يا لسكونها وانكسار
ما قبلها والواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من كاختار في العمل اي الاعلال وقيل اي قد يقال ايضا تقول ايتول وقلبت الهمزة
يا لوقوعها بعد كسرة والواو يا لوقوعها طرفا ثم اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فهي كاتقى في قلب لامه
الفا وانما خصصناه بالذكر لئلا يتوهم انه لما قلبت الهمزة يا صار مثل ايتسر فيجوز قلب اليا تا وادغامها
التا في التا فبينا ذلك وانما لم يعمل فيه كما عمل يا ايجري واتسري قلبت يائه تاء وادغامها في التا لان اليا فيهما عارضة
عن همزة وتحذف في كل المواضع اي عند حذف همزة الوصل في الدرج وقول من قال ان ايتزر من اتزر خطا واما
اتخذ فليس من اخذ بل من تخذ بمعنى اخذ فلذلك ادغم والا لوجب ان يقال ايتخذ وقد تم بعون الله كتب الفعل
بجميع انواعه بهذا البحث المذكور في ذا الفصل وهو فصل المهموز والنقي ولنشرع في الباب الذي ختمنا به الابواب
وهو باب كيفية صوغ اسم الزمان والمكان والالة من المضارع واسم الزمان والمكان في الاصطلاح اسم
وضع لزمان او مكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد بشخص او زمان وكان الاصل ان يوتى بلفظ
الفعل ولفظ الزمان والمكان فيقال هذا الزمان والمكان الذي كان فيه لكنهم عدلوا عن ذلك واشتقوا من
المضارع بواسطة اشتقاقه من المصدر اسما للزمان والمكان ايجازا واختصارا والمراد بالفعل هو اللغوي وهو مطلق
الحدث

الحدث خرج بقولنا ما وضع لزمان ومكان سائر المشتقات لان الصفة هي ما تدل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود
وليس يصادق عليهما هذا التعريف الخ خصوص الزمان والمكان في مدلولهما واعتبار الابهام المطلق في مدلول الصفة
وبقيد الاعتبار نحو مكانك او يومك حسن وبقيد الاطلاق نحو صمت يوما وجلست امامك فان يوما واماما فيهما وضعا
باعتبار وقوع الفعل فيهما بقيد وقوعهما بعد عامل بخلاف نحو مضرب لمكان الضرب او زمانه فانه وضع لذلك سواء وقع
بعد عامل اولا واستفيد ايضا من قولنا باعتبار وقوع الفعل خروج نحو المعبر دون نحو المسجد لانها اسم لمكان خاص
لم يلحظ فيه وقوع الفعل ويجوز ان يخرج بما في قولنا من غير تقييد ايضا وهو من الالفاظ المشتركة نحو المجلس فانه يصلح لمكان
الجلوس وزمانه واذا قد عرفت تعريفهما فلنبين لك كيفية صوغهما من الفعل فنقول من الفعل المضارع الذي بوزن
يفعل المكسور عينا نحو يجلس ان يرد صوغ اسمي الزمان والمكان والواو بمعنى او ان يرد بالمعلين اي اريد صوغ اي اسمي الزمان
والمكان مثل وزن مفعل بالفتح في ميمه و بالكسر في عين لذا التوافق وللفرق بينهما وبين المصدر الميمي منه فانه بالفتح كما
سياتي سوا كان الفعل صحيحا كالمجلس بفتح الميم وكسر اللام من يجلس بكسرها او معتل العين كمبيع من يبيع ومبيت من يبيت
بسكون التحتية فيهما واصلهما مبيع مبيت بكسرها كالمجلس فنقلت كسرة المثناة التحتية الى الموحدة قبلها او مضاعفا كمفر
من يفر او مهموزا كالمادب من يادب فانتفى هذا العلة في باقي الامثلة وصوغهما اي المذكور من اسمي الزمان والمكان من المضارع
الذي بوزن يفعل المفتوح عينا نحو يذهب او من المضارع الذي بوزن يفعل المضموم عينا نحو يقتل بوزن مفعل يرد
اعني بالفتح في عين له اما من المفتوح العين فللتوافق واما من مضمومه فلتعذر الضم لرفضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما
ومعونا ورجح الفتح على الكسر لخفته وهذا الحكم سواء كان من الفعل الصحيح كمذهب من يذهب بالفتح وكذا ان كان من المعتل نحو مقام
فان اصله مقوم اعل اعلال اقام اي نقلت فتحة الواو الى القاف وقلبت الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان في الحال
وكذا اذا كان من الفعل المضاعف نحو معض من يعض او من المهموز نحو مابر من يابر ومثال من المضموم الصحيح نحو مقتل
من يقتل بالضم ومثال الاول ايضا من باب علم يعلم نحو مشرب من يشرب بالفتح ولما كان هنا مظنة اعتراض هو ان الجوهري
اسماء من يفعل بالفتح والضم على مفعل بالكسر اشرنا الى جوابه بقولنا وشذ اي خالف القياس فقط منه اي من المذكور
اذ هو من يفعل المفتوح والمضموم اسماء جاءت على مفعل بكسر العين فمن المضموم مسجد من يسجد ومشرق من يشرق ومغرب من يغرب
ومسقط من يسقط ومعرف من يعرف في تقديم الفا للمكان الفرق وهو معرف الراس ومطلع من يطلع ومرفق من يرفق بتقديم
الرا المكان الرفيق ومسكن من يسكن ومنبت من ينبت لمكان النبت ومنسك من ينسك لمكان النسك وهو العبادة ومجزر من يجزر بمعنى
انهذه كلها جاءت مكسورة العين على خلاف القياس والقياس الفتح لانها من يفعل المضموم العين ومباطن ومن المفتوح العين
مجزر بالجيم فالزاي فالرا للمكان نحر الابل اي نحرها كذا قاله العلامة التفتازاني وقد اعترض عليه بانه كما في الصحاح
ومجزر من يفعل المضموم العين لا المفتوح جاءت ومن ادخل في القسم الاول لكن ضبطه في القاموس بالكسر فقط فهذه كلها شاذة
مخالفة للقياس كما قررناه فلا تبنا في ذلك ورد بعضها في القران المجيد وقال الفارابي الكسر في هذه الاسماء على غير قياس
مسموع لانها كانت في الاصل على لغتين فبقيت هذه الاسماء على اللغتين ثم ماتت لغة وبقي ما بني عليها كهيئة في العرب

فتعين الثاني حتى يكون مهملا فلا يجوز ان ينطق به انتهى وكانه يشير الى ان هذه الاسماء المرودة مبنية من يفعل المكسور العين
لكنه اميت ولا شذوذ فيها حينئذ بل هي واردة على القياس فتامل هذا والفتح اي فتح العين على القياس في بعضها
وهو المسجد والمسكن والمطلع والمرفق والمفرق فقد حكي بالبناء للمفعول ولم يحك في الجميع وقرا ابن حمزة والكسائي وخلف
في النسك من قوله تعالى ولكل امة جعلنا منسكا وقد اجيز الفتح فيها اي كلها قياسا لا سماعا قال ابن السكيت في
اصلاح المنطق الفتح في كلها جائز وان لم نسمعه في الكل ثم اعلم انه يتعين الاصل في عد المسجد مما جاء على الكسر شاذا وفيه
نظر لانه لا يخلو اما ان يراد به المكان المخصوص المبني للعبادة سجد فيه او لم يسجد او يراد به موضع السجود
فان اريد به الاول فهو خارج عن الباب لعدم جريانه على الفعل كما لا يخفى على ما يفيده التعريف السابق كما تقدم بيانه فلا
يجوز ان يحكم عليه بالشذوذ وان اريد به الثاني فلا وجه لذكره لتنصيص سيبويه على انه بالفتح لا غير واعلم ان هذا الذي
ذكرناه من القواعد في بناء اسمي الزمان والمكان من اسمها من يفعل المكسور على مفعل بالكسر ايضا ومن يفعل بالفتح او
بالضم على مفعل بالفتح محله اذا كان الفعل المصوغ منه صحيح فاءه وعينا ولاما او صحيح فاءه او صحيح لاما اي او كان صحيح الفاء
او اللام مع قطع النظر عن باقي حروفه كما مثلنا وهما اي اسما الزمان والمكان قد جاءا اذا صغتهما من غيرهما صح فاؤه او كان
وهو الفعل المعل فاؤه فقط نحو وضع ووعد بكسر في العين ابدا اي سواء كان الفعل مضموم العين او مكسورها وسواء كان الكسر
لفظيا او تقديريا فالاول نحو ميسم من وسم يسم بالضم الثاني نحو موعد من وعد يعد بالكسر والثالث نحو موضع من وضع
يوضع فان الاصل فيه الكسر بدليل حذف الواو منها وانما كسر في هذه الثلاثة لان الكسر هنا اسهل لهاذه الوجدان
ولا ذلك انه بين الفتحة والواو منفرجة قال ابن السكيت وزعم الكسائي انه سمع … موحلا بالفتح قال الشاعر
فاصبح العين ركودا على الاوساز يسحق في الموحل وهو شاذ لكن حكى يونس وغيره فيما حكاه سيبويه ان ناسا من العرب
يقولون موحل وموجل بفتح الحاء المهملة والجيم وسمع الفراء موضعا بالفتح ايضا وورداي اي اسما الزمان والمكان بالفتح
في العين دائما اي سواء كان الفعل مفتوح العين او مضمومها او مكسورها اذا صغتهما من الفعل الذي اعل لاما سواء كانت
اللام واوا او ياء وذلك كمرمى من يرمي المكسور العين واصله مرمي فتحركت الياء بالضم وانفتح ما قبلها فقلبت الفا مثل مأوى
عينه ايضا حرف علة نحو مأوى الابل من يأوي بكسر العين ايضا وانما مثلت بمثالين للتنبيه على ذلك وان الحكم لا يختلف
وروي مأوي الابل وما في العين بالكسر فيهما قال في المصباح مأوي الابل بالكسر والمأوى لغير الابل بالفتح على القياس
ومنهم من يقول مأوى الابل بالفتح ايضا قال التفتازاني ولي في هذا نظر لانهم يقولون معتل الفاء يكسر ابدا ومعتل
اللام يفتح ابدا فلم يعلم معتل الفاء واللام كيف حكمه ايفتح ام يكسر وكم ترددت في ذلك حتى وجدت في تصنيف بعض
المتاخرين ان معتل العين كالناقص نحو موفى بفتح الفاء وفي كلام صاحب المفتاح ايماء الى ذلك انتهى اقول
صرح في المقصود بان حكم اللفيف المقرون نحو قوى يقوي وطوى يطوي كحكم الناقص واللفيف المفروق نحو وقى يقي
كحكم المعتل ص وبعض المتاخرين الذي اشار اليه التفتازاني لعله الجاربردي فانه ذكر ذلك في شرح الشافية
والتاء الموقوف الذي للتانيث قد تلحق بالبناء للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وانما غيرت عبارة الاصل وعبرت باللحوق

دون الدخول لان الدخول في عرفهم يستعمل لما ياتي من جانب الاول واللحوق بعكسه والتا تاتي من جانب الاخر
ولحوقها المذكور كائن في اخر بعض الاسماء التي قد مر بيانها تمييز محول عن النسبة اي التي مر بيانها فاعرف ولحوقها
للمبالغة او لارادة البقعة وهو مقصور على السماع مثل مظنة بكسر الظاء المعجمة وهو شاذ لان القياس فتحها لانه من ظن
يظن بضم العين في المضارع وهو المكان الذي يظن ان الشيء فيه واصلها مظننة نقلت حركة النون الاولى وهي الكسر
الى ما قبلها وادغمت في الثانية كذلك لحقت التاء مقبرة بالفتح للموضع الذي يقبر فيه وفيه البحث السابق ومشرقة للموضع
الذي تشرق فيه الشمس وهذا الاخير بالكسر في العين وهي الراء وهو شاذ كما مر مجزرة بتحريك الراء الثانية بالفتح للموضع الذي …
منهما وشذ فيها بالضم للعين حاكمزرقة بضم الراء ومقبرة بضم الموحدة لمخالفته القياس المشار اليه بقولنا والفتح في ذلك فرق جعفر وهو …
كما تقدم توجيهه وانما كان نحو ما الفتح لغة اما من يفعل المضموم العين وقد علمت ان اسم الزمان والمكان منه مفتوح العين
وقيل انما يكون شاذا اذا اريد بهما مكان الفعل وليس كذلك فان المراد هنا المكان المخصوص كما تقدم الكلام عليه في التعريف
السابق قال ابن الحاجب واما ما جاء على مفعلة بالضم فليست بجارية على الفعل لكنها بمنزلة قارورة وشبهها
وقال بعض المحققين كل ما جاء على مفعل بالضم يراد به انه موضوع لذلك الفعل ومتخذ له فالمقبرة بالفتح اسم لمكان
الفعل وبالضم للبقعة التي من شانها ان يقبر فيها اي المتخذة لذلك وكذلك المشرقة للموضع الذي تشرق فيه الشمس المهيأ
لذلك ونحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل وحمل خروج صيغة الجاري على الفعل دليلا على اختلاف معناه انتهى
وانما لم ننبه على شذوذ مظنة في النظم للاشارة الى انها ليست اسم مكان حقيقة لان اسم المكان ما وضع لمكان
الفعل المشتق هو منه والمظنة ليست كذلك اذ ليس ان المراد انها مكان الظن بل مكان يظن ان الشيء المظنون حاصل فيه
كما سبقت الاشارة اليه فقولنا او لا مثل مظنة بناء على انها اشبهت به لفظا ومعنى وان تصغ اسم الزمان والمكان
من الفعل الذي زاد على احرف ثلاثة سواء كان ثلاثيا مزيدا او رباعيا مجردا او مزيدا فيه وات به كاسم مفعول جلي بالجيم
اي واضح من ذلك الفعل لكن انه اخف لفتح ما قبل الاخر كمدخل من ادخل كذا مقام من اقام واصله مقوم ومدحرج من دحرج
ومستخرج من استخرج ومحرنجم من احرنجم قال الراجز محرنجم الجامل والنوي وانما اتي به على صيغة اسم المفعول لتقدير
بناء مفعل منه واختاروا مجيئه كاسم المفعول دون اسم الفاعل لان اسمي الزمان والمكان مفعول فيهما من جهة المعنى
فحمل عليه وفقا والمصدر الميمي من هذا الباب كاسم الزمان والمكان منه اي بصيغة اسم المفعول تنبيها اعلم ان كل
واحد من هذه الثلاثة يحتمل ان يكون اسم مفعول واسم زمان واسم مكان ومصدرا ميميا والفرق بينها بالقرائن
موارد الاستعمال الحالية والمقالية ومما ايضا سبكت اسم الزمان والمكان التنبيه على فائدة لا باس بها وهي انه اذا ما
كثر الشيء بمكان وعرف ذلك المكان به فلا تجعلوا اللفظ الموضوع لذلك الشيء اما ان يكون ثلاثيا مجردا او مزيدا فخذا
من اللفظ المجرد الثلاثي لفظا بصيغة مفعلة بفتح الميم والعين واللام وسكون الفاء وليست مفعلة هذه اسم مكان
لانه كما تقدم ما وضع لمكان الفعل ومفعلة هذه لمكان الاعيان لا لمكان فعل وايضا وضع اسم المكان للدلالة على انه
مكان حصول مطلق الفعل ووضع مفعلة هذه لكثرة ما فيه كالارض ذي مسبعة اي كثيرة السبع ومقثاة اي كثيرة

١٣

القتل ومماسه اي كثير الاسد والذيب كذا في اللفظ المزيد على ثلثة احرف حذفه بعد رده الى المجرد فقل هذه الارض مبطخة اي
كثيرة البطيخ بحذف احدى الطايين والياء ومقثاة اي كثيرة القثا بحذف احدى الثائين والالف واما الهمزة فهي من المزيد
فيه وأثل وان كان غير الثلاثي سواء كان رباعيا مجردا كثعلب او مزيدا فيه كعصفور او خماسيا كذلك كجحمرش وعطر موزة فلا
يبنى منه ذلك للثقل بل يقال كثيرة الثعلب والعصفور الى غير ذلك تنبيه وجد في بعض نسخ الاصل مبطخة بتقديم الطا
على البا وهو سهو ويمكن كما قال التفتازاني توجيهها بان يكون من الطبيخ لغة في البطيخ قال في ديوان الادب الطبيخ
لغة في البطيخ وهي لغة اهل الحجاز وفي نسخة من مسند الحميدي بنا سفيان يعني ابن عيينة عن هشام عن عروة عن
ابيه عن عائشه رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين الطبيخ والرطب وفي اصل الحزقيم بتقديم البا وهو الذي
رواه اسحق بن اسرائيل وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي ومحمد بن منصور وعباس بن الفضل عن ابي عيينة وكلاهما
عند المستغفري الا احدها فعندنا ابي نعيم كلاهما في الطب ورواه ابو داود في سننه من حديث ابي اسامة عن هشام
بلفظ كان ياكل البطيخ بالرطب ومثله في الاطعمة للدارمي من رواية سهل بن سعد وفي صحيح ابن حبان ما لفظه
اخبرنا محمد بن عبد الرحمن السامي قال انا احمد بن حنبل قال انا وهب بن جرير قال ابي قال سمعت حميدا يحدث
عن انس بن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ياكل الطبيخ او البطيخ بالرطب الشك من احمد انتهى
ولما كان مما يناسب هذا المقام [illegible] اسم الالة اتبعنا الاول ذكره بقولنا اما اسم الالة اي الاسم الموضوع للالة وهي
اسم مشتق من فعل لما يعالج به الفاعل المفعول لايصال الاثر اليه وجواب اما هو قولنا فمنه على مثال المحلب
استقر وما بينهما اعتراض وتلك الالة ما اي شي به يعالج الفاعل اللغوي وهو الشخص الذي يفعل مفعولا به
كذلك وذا العلاج المذكور لاجلها اليه اي الى المفعول به يوصل الفاعل الاثر اي اثره مثلا المفتاح الة لان الفاتح
يعالج به الباب مثلا لوصول الفتح اليه وهذا معنى قولهم الالة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله لوصول اثره اليه
وهذه جملة مفرعة للالة وقعت معترضة بين اما وجوابها كما رايت وعدلت عن عبارة الاصل وهي قوله وهو ما
يعالج به الفاعل الى اخره لان الضمير لا يخلو اما ان يعود الى اسم الالة او الى الالة لا سبيل الى الاول لان اسم الالة
لفظ فلا يعالج به اذ المعالجة الاستعانة في وصول اثر الفاعل الى المفعول بالمسمى الذي هو الالة لا الاسم اذ المراد
ان يفتح بابا او يقطع ثوبا فالفتح والقطع انما يحصل بمسمى المفتاح والمقراض لا باسميهما فلا يصح ان يقال
اسم الالة ما يعالج به الفاعل المفعول في وصول الاثر اليه كما علمت ولا سبيل الى الثاني لان الالة لا توافق غرضه
اذ هو بصدد بيان اسم الالة وبيان كيفية بنائه من الفعل لا بصدد بيان الالة ويمكن ان يجاب عنه بان
الضمير راجع الى اسم الالة باعتبار مدلوله ومسماه وتقدير اسم الالة هو ما يعالج به اي بمسماه الفاعل المفعول
لوصول الاثر اليه وفيه ايضا نظر لانه يلزم منه تشتيت الضمير وهو مجتنب لاسيما في الحدود لا يقال التقدير
اسم الالة هو اسم ما يعالج به لانه غير صحيح ايضا لانه يدخل القدوم ونحوه وليس باسم الة في الاصطلاح وعلم
من التعريف المذكور للالة انها انما تكون للافعال العلاجية لا الافعال اللازمة اذ لا مفعول لها فهو اي اسم الالة
جا

جا على ثلاثة اوزان احدها مفعل مثال قولنا محلب استقر وهو اسم لما يحلب باستعانته فان قيل يلزم من هذا ان
يكون بيد الحالب اسم الة في مثل محلب لانه يستعين بها على الحلب والمحلب انما هو اسم لما يحلب فيه اجيب بان المحلب
وان كان مما يفعل فيه الا انه لما كان الحالب يستعين به اطلق عليه اسم الالة مجازا وفي هذا الجواب نظر بين
و ثانيها مفعلة مكسحة من الكسح وهو الكنس بزيادة التا على مفعل وهو مقصور على السماع وايضا قد ورد بتلك
اي للالة مفعال نحو مفتاح وهو الثالث من اوزانها والميم مكسورة في الثلاثة والعين مفتوحة فيها وانما لم تفتح
ميمه او تضم للفرق بين اسم الالة والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان ولم يعكس الامر لان صيغة مفعل بالفتح اخف
واسم الزمان والمكان والمصدر ثقيل لدلالته على الزمان والمكان والمصدر ثقيل لدلالته على الزمان والمكان والحدث والالة
تدل على معنى واحد فاعطي الثقيل الخفيف والخفيف للثقيل قصدا للتعادل وانما اثبت في النظم خصوص الالفاظ دون
الاوزان الشاملة لها للاحتياج الناظر الى بيان التمثيل [illegible] للاختصار والنكتة لا يجب اطرادها كما تقدم
تنبيه مثل الاصل في اسم الالة ان يكون على مفعال واما مفعل ومفعلة فمنقوصان لكن الاول بلا عوض والثاني
بعوض والدليل على ذلك تركهم الاعلال في مخيط بمعنى الخياط لكونه في تقدير مخياط انتهى وفيه نظر لان الحذف
خلاف الاصل والدليل المذكور مع قصوره ممنوع لاحتمال استناد التصحيح الى اشتراك الصيغتين في المعنى
كما صح كل اعور واحول حملا على اعور واحول ويؤيد وجوب الاعلال في نحو مرقاة ومصفاة فافهم وقال بعضهم
اصلها مفعل والالف في مفعال للاشباع والتا في مفعلة زايدة غير قياسية وفيه ايضا نظر لانهم نصوا
على ان الاشباع مخصوص بالضرورة فلا يتحقق في سعة الكلام وقال بعضهم اصلها مفعلة بالتا لان الالة مسمى
مونث في المعنى وهو يقتضي ان يكون اسمها ايضا مونثا وفيه نظر لانه يستلزم الحذف في مفعل وهو خلاف
الاصل ولا يلتجى اليه بلا ضرورة والذي عليه المحققون ان الثلاثة اصول لان الاستعمال ورد بها جميعا
والاصل في الاستعمال الحقيقة وكل من ذهب الى ان اصلها احدها رد قوله بما قد رايت والله اعلم مما جا
منها على مفعلة نحو مصفاة لان اصله مصفوة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولما ذكرنا انها الالة
توهم خروجها حيث لم تكن على وزن مفعلة ظاهرا وقد قالوا كذا اي نحو مفعلة ايضا المرقاة وهو اسم لما
يرقى به وهو السلم واصله مرقية بالكسر في ميمه قبل القلب ونحوه فعل به ما فعل بمصفاة ومن بفتح الميم اي الة
بالمرقاة ظرفا يرد اي يجعله اسما لمحل الرقي لا للالة بميمه الفتح قرن اي فتحها فيقال المرقاة وهذا جواب سؤال
مقدر وهو ان المرقاة جاءت ايضا بفتح الميم ايضا وهو ليس من صيغ اسم الالة ومعناهما واحد فاجبنا عنه بما
محصله ان لها اعتبارين فباعتبار كونها الة للرقي وردت مكسورة الميم وباعتبار كونها محلا له وردت بالفتح
وهذا تاويل جميع ما سمع بهما قال ابن السكيت قالوا مطهرة ومطهرة ومرقاة ومرقاة ومسقاة ومسقاة فمن كسرها
شبهها بالالة التي يعمل بها ومن فتحها قال هذا موضع يجعل فيه فجعله مخالفا لاسم الالة بفتح الميم وظاهر كلامهم انها
ليست باسم الة حقيقة وهو مخالف لما قدمناه من انها اسم الة في ان الا ان يحمل قوله التي يعمل بها على ان المراد التي

١٤

يعمل بها وليست مكان العمل والاعتبار الثاني لهذه الالفاظ وهو كونها محلا للفعل ظاهر في غير مطردة لانها ان
كان المراد بها انا يعطر فيه فصحيح وان كان المراد اناء فيه ما يتعطر به فلا اعتراض منه فلا يمنع كونه اسم الة ولا مكان وانما
ورد ان اسم الالة انما وزن لاحد من الثلاثة وهي مفعل ومفعال ومفعلة بكسر الميم وفتح العين استشعرت اعتراضا
هو انه قد جاءت اسماء الالة مضمومة الميم والعين فهذا الحكم المذكور غير جامع فاجبت عنه بقولي وشذ اي خالف
القياس مدهن بضم الميم والها للاناء الذي يجعل فيه الدهن ومسعط كذلك اي بضم ميم وعين له للاناء الذي يجعل فيه
السعوط وشذ ايضا نحو منخل المضم ميما وعينا لما ينخل ومدق لما يدق فيه ومكحلة للاناء الذي يجعل فيه الكحل ومحرضة
للاناء الذي يجعل فيه الحرض بضم المهملتين والمعجمة في اخره وهو الاشنان حال كونها وردا كذلك اي مضمومي الميم والعين
فيهما ايضا فقد شذا لان القياس في جميع ما ذكر كسر الميم وفتح العين وتبعت الاصل في الحكم على هذه الالفاظ بالشذوذ فقال
التفتازاني وفيه نظر لانها ليست من اسم الالة التي فيها البحث بل هي اسماء موضوعة لالات مخصوصة فلا وجه للحكم عليها
بالشذوذ وقد قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت اسماء لهذه الاوعية الا المنخل والمدق
فانهما اسما الة فيصح الحكم عليها بالشذوذ وهذا التفصيل المنسوب الى سيبويه هو الصحيح الموافق لتفسير المدهن لانه
الاناء الذي يجعل فيه الدهن والمسعط الذي يجعل فيه السعوط والمدق الذي يدق فيه والمنخل الذي ينخل فيه حيث
عبر في الاولين بفيه وفي الاخيرين به لكنه لم يوافق التفسير السابق على ان المراد ان المنخل يمكن اعتباره اسم الة
لانه ينخل به وظرفا لان النخل حاصل فيه وكلام سيبويه لا يتاتى فيه فتامل وذكر القياس وهو كسر الميم وفتح العين
فقد ورد في قولهم مدقة ومدق فانهما وردا بكسر الميم وفتح العين فنحو ذا المذكور على القياس الذي ذكرناه ينفوا
فلا تختلفون القياس فيه لفهم الابواب بما زدنا على الاصل وهو باب المصدر وهو في الاصل مصدر ميمي
من صدر يصدر صدورا ومصدرا او اسم مكان لصدور سائر المشتقات منه وفي العرف المصدر هو اسم دل بالوضع على
معنى هو الحدث يقوم بالذي قد فعلا اي الفاعل كفرح زيد فرحا وحسن زيد حسنا او دل على معنى صادر منه صدورا
على الحقيقة كقعد زيد قعودا وضرب زيد بكرا ضربا او صدورا على وجه المجاز كمرض زيد مرضا ومات بشر موتا فان
صدور المرض والموت من المريض والميت مجاز فافهمن تحقيقه او دل على معنى واقع اعني على المفعول وذا
كما قال ابن مالك هو المصدر الذي من الفعل المبني للمجهول كزهو وجنون وقيد الوضع مخرج لاسم المصدر فان دلالته
على الحدث انما هي بالاستعمال اي باقامته مقام المصدر في بعض المواضع كما يقام المصدر مقام اسم الفاعل واسم
المفعول وهو اي المصدر من حيث هو ميمي البالظ فيه وغير ميمي قد جاء محصورا لدى التقسيم لانه اما ان
ان يبدأ بميم زايدة لغير مفاعلة اولا والاول اي الذي بميم فاصله اي زايدة قد ابتدى بالبناء للمفعول حال كون الميم
المذكورة لغير مفاعلة بزيادة ما بين المتضايفين هو الميمي خرج بقيد الزايدة ما كان ميمه اصلية
كمكر مكرا ويكر بقيد لغير مفاعلة نحو مضاربة ومقاتلة وهي اي المصدر الميمي من الفعل المجرد الصحيح جا بوزن
مفعل بفتح الميم والعين كمفعلي خرج زيد مخرجا وضرب زيد مضربا وشرب مشربا كذا جا بوزن مفعل بالفتح من
الفعل

الفعل الاجوف كمقام ومخاف لان اصلهما مقوم ومخوف فقلبت الواو فيهما الفا لما علمت ومن الفعل الناقص
كمرمى سواء كان مضموم العين او مفتوحها او مكسورها واما نحو مرجع ومصير بما جاء على مفعل بكسر العين فشاذ
لا يرد نقضا اما ما اعل فاء وهو المثال وكانت الفاء واوا فذا ان سقطت فاؤه في الفعل المستقبل فالمصدر الميمي منه
بالكسر في العين جا سواء كان متعديا او لازما كالنعل ذلك عنهم نحو موعد وموضع وموسم وان ثبتت في المستقبل كوجل
يوجل ووجع يوجع فبعضهم يجريه مجرى الصحيح فيفتح عينه وبعضهم يكسرها مطلقا جا المصدر الميمي المذكور من الفعل
المزيد كون الفعل المضارع اعني المبني للمفعول نحو يستخرج بضم اوله وفتح ما قبل اخره فهي ذلك لكن
في محل حرف زايد للمضارعة ميما ضع حال كونها مضمومة فقيل في الاول مستخرج فيحصل الالتباس باسم المفعول منه
لكن القرائن تخصص وشذ من ذلك المأوى من اويت بالمد لم يسمع فيه الفتح وذا المصدر الميمي المتقدم بحثه قياسي
غير سماعي وقد وجد فيه محل السماع ولم يتجاوز عنه والقسم الثاني من المصدر وهو غير الميمي لا يخلو اما ان يكون
من غير الفعل الثلاثي اي او من غير الثلاثي فالاول وهو غير الثلاثي سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه له قياس
عندهم قد اثبتا بالبناء للمفعول واستطرد ذكر هذا القياس في الشافية وغيرها من المطولات والثاني وهو
مصدر الفعل الثلاثي سواء كان مجردا او مزيدا للمبني له قياس ينتهي اليه وانما يقتصر بالبناء للمفعول اعني على السما
منه لعدم ضبطه فليحفظ كلما جاء من العرب ولا يقاس عليه الا ما اشتهر اي غلب مجيئه ككون فعل بفتح الفا
وسكون العين مصدر فعل يفعل المتعدي نحو ضرب ضربا فانه يقاس عليه ويحل القياس اذا لم يسمع لذلك
الفعل مصدر فان سمع وقف عنده وهذا هو مذهب سيبويه والاخفش وقيل يجوز القياس مع ورود السماع
بخيره وهو ظاهر قول الفراء وتفصيل هذه المباحث مذكور في المطولات وهذا فصل ختم به الكتاب في
كيفية بناء المرة وهي المصدر الذي قصد به الى الوحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية
نوع واعلم ان المصدر مطلقا على ثلاثة انواع التاكيد والمرة والنوع وذلك انه ان لم يزد مدلوله على مدلول
الفعل العامل فيه فهو للتاكيد نحو ضربت ضربا وان زاد فاما ان يدل على العدد فهو للمرة كضربت ضربة بفتح
الفا واما ان يدل على الهيئة وهو النوع كضربت ضربة بكسر الفا والنوع الاول من هذه الثلاثة هو الاصل واما
المرة والنوع فيهما ملحوظ ذات منه فلهذا قدمناه عليهما واشرنا الى كيفية صوغ المرة بقولنا كفعلة بالفتح للفا
صغ المصدر المراد منه الافادة للمرة حال كونه ماخوذا من الفعل المجرد الثلاثي المضاعف نحو كر فالمرة منه كرة
او الصحيح نحو ضرب ضربة او المعتل نحو قام قومة او كر كرة واحدة وضربا واحدا وقياما واحدا وشذ نحو اتيته اتيانة
ولقيته لقاءة لانه ثلاثي مجرد لان القياس فيه فكان القياس اتية ولقية وان تصغ المصدر الدال على المرة من الفعل الذي
قد زاد على الثلاثة الاحرف سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه نحو اعطى او رباعيا مجردا يكون نحو دحرج او رباعيا مزيدا
فيه نحو تدحرج فزد على مصدره اي مصدر غير الثلاثي التا التي للتانيث فقل في مصدر الثلاثي المزيد فيه نحو اعطى اعطاءة
في المرة منه كذا قل في المزيد فيه منه نحو انطلق انطلاقة في المرة منه وفي المزيد ثلاثة احرف نحو استخرج استخراجة

وفي الرباعي المزيد حرفا نحو تدحرج تدحرجة تلي العمل الصواب هنا اذا كان المصدر الاصلي مجردا عن التا
فالامر ظاهر كما رايت اما المصدر الذي قد جاء فيه للتانيث تا سواء كان ثلاثيا او رباعيا و الفرق بين ارادة
المصدر منه وارادة المرة او الهيئة معه حاصلة بالوصف بالوحدة ونحوها فيه فتاتي فالثلاثي المجرد
كقولنا رحمت زيدا رحمة واحدة فارادة المرة منه فهمت من تقييده بوصف الوحدة وقد يفهم ذلك
من قرينة الحال وكذا الثلاثي المزيد نحو قاتلته مقاتلة واحدة واطمانته الطمانينة واحدة كذا القول
ثمة اي في الرباعي المجرد الذي جاء مصدره بالتا اذا صيغت منه المرة دحرجته دحرجة اي واحدة ففيهما
اي في المرة من هذين المصدرين ائتها بالوصف بالوحدة لا بالتا الزائد فان المطلق واردا فيهما وايضا فانه
اذا كان الرباعي المجرد وذي الزيادة مصدران احدهما اشهر فالمرة وكذا النوع على ذلك الاشهر دون الغريب فتقول
دحرج دحرجة واحدة او عظيمة او قاتل مقاتلة واحدة او شديدة دون دحراجا وقتالا تشبيه المصادر
التي فيها تا التانيث منها ما هو قياسي وهو مصدر فعلل وفاعل مطلقا وفعل ناقصا وافعل واستفعل
اجوفين ومنها ما هو سماعي نحو رحمة ونشدة وكدرة وعليك بالسماع والتتبع لمصادر الابواب الثلاثة
التي ذكرناها ومن غيرها كابواب كراهية وغلبة وسرقة ونعاية وزهادة ودراية والقسم الثالث المصدر
هو الدال على نوع من الفعل وهو المعبر عنه بالهيئة وهو المشار اليه بقولنا وصغ المصدر الذي للدلالة على
النوع وهي الحالة التي عليها من الفاعل من انواع الفعل على وزن فعلة بالكسر في فائدة حال كونه ماخوذا
من فعل ثلاثي مجرد زكن اي علم كطعمة من طعم وجلسة من جلس فتقول هو حسن الطعمة والجلسة اي حسن النوع
من الطعم والجلوس هذا في الثلاثي المجرد الذي لا تا فيه اما الفعل الذي يزيد على ثلاثة احرف فالنوع منه
كمرة حذف بلا فرق في اللفظ والفارق هو القراين الخارجية تقول رحمة واحدة ولطيفة او نحوها للنوع
وكذا دحرجة واحدة او لطيفة وانطلاقة واحدة او حسنة بتقييد الوحدة للمرة وبغيره للنوع وقس عليه الموافق
وهذا من زياداتي على الاصل واعلم ان المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل كما قدمناه تقول هو حسن الركبة
اذا كان ركوبه حسنا اي ذلك حادث في الركوب وهو حسن الجلسة والعزمة والقتلة والميتة لحالة الجلوس
والاعتزام والقتل والموت فلما صار ذلك موجودا لهم صار حالا لهم اذ الحالة عرض قايم بمحله والقيام بالشي
اعم من ان يكون في العينه كالبياض او صادرا عنه كما في الامثلة ولما كان المتبادر للافهام من القيام هو المعنى
الاول نبهنا على الحقيقة المراد منه هنا بما رايته ولما ثبت ان النوع من الفعل حالة لفاعله صح تفسير النوع
بالحالة التي عليها الفاعل وبهذا قد تم الكلام على المقصود والله المشكور المحمود والحمد لله وحده على التمام
قد تم النظام على احسن انتظام حال كونه حاويا جل بضم الجيم اي معظم المزيد من مسائل هذا العلم بضم
المعجمة وفتح الموحدة وبالمهملة في اخره جمع زبدة وهي خلاصة الشي فهاك الفاظا فصيحة اذ كان الامر كذلك فخذ يا من حرص
علينا فيه ما كنت تطلبه وتحبه نظما شافيا للتعليل واعاد اقام الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وكان القياس تحليته

بلام

بلام التعريف لكنه نكره تفخيما وهو مفعول لهاك ويمكن ان يكون حالا موطئة والفعل محذوف اي هاك نظما شافيا
اي منظوما والنظم في الاصل جعل الخرز ونحوه في السلك متناسبا متناسقا والمراد به هنا الشعر وهو الكلام المقفى
الموزون قصدا في علم الصرف والكلام على هذه الظرفية قد سبق في الديباجة وقد الف بالبنا للمفعول والتاليف
هو الايقاع الالفة بين الجزئين فهو اخص من التركيب اي جمع جمعا متناسبا تناظم السلك وانتظم عقده الفريد
في مكة المشرفة في شهر شعبان عام الف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام وعدة ابياته جمع بيت
وهو في اللغة معروف وفي الاصطلاح ما اشتمل على مصراعين يسمى الاول منهما صدرا والثاني عجزا وعروضا بجمع القلة
تنشيطا للطالب وتحريضا له اي جميعها بيت مبني على ابيات من كامل الرجز والمبني على الماتين منظوم في المختار
الاول فاصلة عن خطبة كالكتاب بضم المعجمة وسكون المهملة فعلة بمعنى مفعول وهي الكلام المسجع ونحوه المتقدم امام
المقصود وهي هنا سبعة ابيات وتوطئة اي تمهيد للمقصود وهي ثلاثة عشر بيتا فانظر له ايها الناظر فيه بعين
انصاف اي عدل ولا تنظر لمن قال بل انظر لما قال ولا تمل اي تعرض لسماع قول حاسد وهو الذي يتمنى زوال النعمة
المحسود اليه او سلبها عنه يقال حسده يحسده حسدا قال الاخفش وبعضهم يقول يحسده بالكسر والمصدر حسدا
بالتحريك وحسادة وحسدتك على الشي وحسدتك الشي بمعنى كذا في الصحاح فذ جهلا الجاهل الحسد اي بعيبه بغير
عيب ولا ادعى سلامته منه فكتاب الله تعالى هو المتعالي عن الريب لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
تنزيل من حكيم حميد فقابله ايها الناظر فيه بالراي السديد وان تجد عيبا فسد اي اصلح الخللا بفتحتين
الفرجة بين الشيين وكان العيب لما حل فيه فرق بين الكلام السالم منه فحصل في اثنائه فرجة فالمطلوب
سدها جل الذي لا عيب فيه وعلا فعين الرضى عن كل عيب كليلة ه كما ان عين السخط تبدي المساويا ه
فان الانسان محل الخطا والنسيان ومن صنف فقد استهدف وان رايت الصواب بغيره اختلط فاصلح الذي قرا من غلط
اي الخطا الذي لم يعرف وجه الصواب فيه وانشد قول ابي القسم الحريري في المقامة الثالثة والعشرين ه
سامح اخاك اذا خلط ه منه الاصابة بالغلط ه وتجاف عن تعنيفه ه ان زاغ يوما او قسط ه واقن الوفا ولو اخل
بما اشترطت وما اشترط ه واعلم بانك ان طلبت مهذبا رمت الشطط ه من ذا الذي ما سا قط ومن له الحسنى فقط
فيما يجب على عيب اخيه ان يكتمه ولا يبديه وبالدعا الصالح خصص بعد التعميم لجميع المسلمين هديت الى الصواب
ناظم وكن داعيا له بنيل توفيق وهو خلق الطاعة في العبد وضده الخذلان وهو خلق المعصية فيه وهدايته الى اقوم
طريق وحسن الخاتمة والامن من النار الحاطمة وقد اشتملت خطبة الانتها على فنون بديعية كخطبة الابتدا منها
براعة الختام وهي دلالة الكلام على الانتهاء والتمام قالوا وخير الختم ما كان بلفظ يوذن بالختام والمغز لفظ الختام
والتمام والكمال وقد وجد الثاني في البيت الاول منها والاول في البيت الاخير منها المشعر بان خطبة الختام ايضا
تمت ومنها جناس التحريف وهو تماثل الركنين في الحروف وتخالفهما في الحركات ليكون الشكل فارقا بينهما وذلك
في البيت الثاني منها بين الف والف ومنها التضمين وهو ان يضمن الشاعر شعره شيئا من شعر الغير مع التنبيه

على انه من شعر الحيزان لم يكن مشهورا عند البلغا لئلا يتهم بالاخذ والسرقة والا فلا حاجة اليه وتضمين البيت
كاملا يسمى استعانة لانه استعان بشعر غيره وتضمين المصراع فما دونه يسمى رفوا وايداعا لانه رفا شعره
بشعر الغير واودعه اياه وقد وجد التضمين بنوعيه في هذه الخطبة لان البيت الخامس منها بتمامه
من شعر الحريري ختم به ملحته وهو مشهور فلذلك لم انبه عليه والعجز من البيت السادس منها له ايضا
ولكونه دون الاول في الشهرة نبهت عليه بقولي وانشدت والله اعلم ولكن هذا اخر ما اوردنا ايراده
ونظمناه في هذه القلادة من الفوايد الغرر والزوايد الدرر نسال الله ان يختم بالخير اعمالنا ويبلغنا في
الدارين امالنا انه سميع قريب ولمن دعاه مجيب ۝ وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم كلما يعود الى اليوم الموعود

كتبت سنة ١٠٦١ [illegible]